

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

المجلد الرابع والعشرون ـ العدد الثالث ـ خريف 1996

ثمن العدد

الكويت للفرد، (750) فلس، (2.750) د.ك للمؤسسات، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، لبنان (1500) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1) دينار، الجزائر (10) دينار، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن (10) ريالات، المغرب (15) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

اشتراك أفراد

الكويت:

سنة واحدة	3 دنانير كويتية
سنتـــــان	6 دنانير كويتية
٣ سنــوات	8 دنانير كويتية
٤ ســنوات	10 دنانير كويتية

دول عربية:

سنة واحدة	4 دنانير كويتية
سنتـــــان	8 دنانير كويتية
٣ سنــوات	11 دينار كويتي
٤ ســنوات	14 دينار كويتي

دول أجنبية:

سنة واحدة	15 دولاراً
سنتـــــان	30 دولاراً
٣ سنــوات	40 دولاراً
٤ ســنوات	50 دولاراً

اشتراك مؤسسات

الكويت والبلاد العربية:

سنة واحدة	15 دينار كويتي
سنتـــــان	25 دينار كويتي
٣ سنــوات	40 دينار كويتي
٤ ســنوات	50 دينار كويتي

دول أجنبية:

سنة واحدة	60 دولاراً
سنتـــــان	110 دولاراً
٣ سنــوات	150 دولاراً
٤ ســنوات	180 دولاراً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً:

١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية

٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج (فرع العديلية).

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

، إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

كويت ص.ب: 27780 صفاة – الكويت 13055

4810436 فاكس: 4836026 - (00965)

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

فصلية أكاديمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا، والجغرافيا

المجلد الرابع والعشرون ـ العدد الثالث ـ خريف - 1996

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ ص. ب 27780 صَفاة ـ الكويت 13055

هاتف: 4836026 - 4810436 فاكس: 4836026 - (00965)

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1 - تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 - ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 - تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 - ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 - ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 - يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 - 200) كلمة، ملخِصا مهمة البحث والنتائج.

7 - يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

1 - يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 - تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 - يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرئ في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 - تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 - تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975)

أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و (Jones et al, 1965). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973، مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي أ 1964، ب 1964) و (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون: 1972 164) و (Jones, 1977: 58-59).

2 ـ توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 169-223.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T.

1983 «Crime & the Family», pp 53-69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marriage & the Family» 46 (February): 11-19.

Quinnety. R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

4 ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

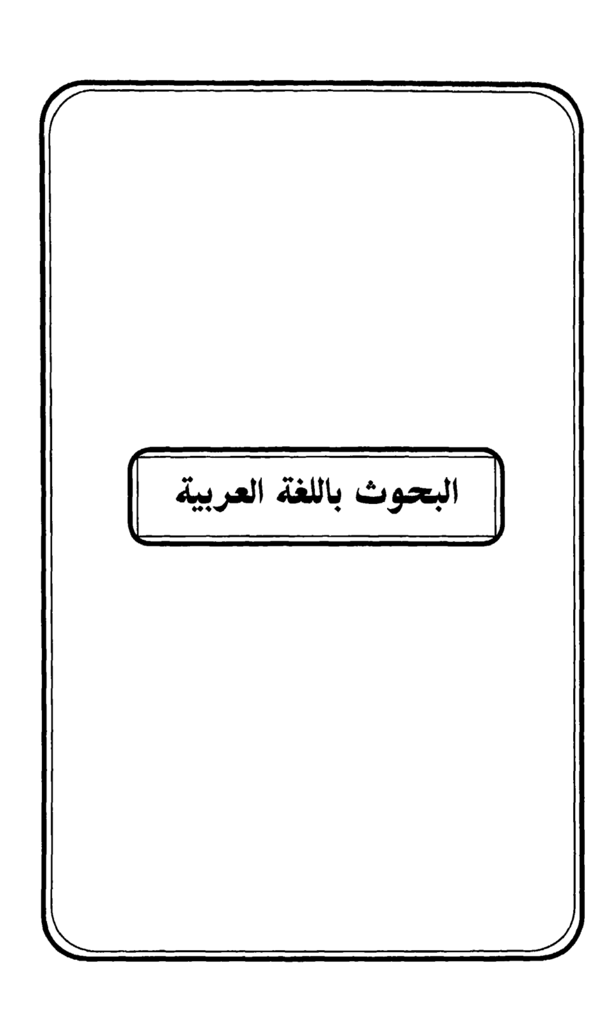
إجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

محتوى العدد

البحوث باللغة العربية

البحوث باللغة الإنجليزية



البحوث باللغة العربية

تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت

يوسف غلوم
كلية الآداب - قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

المقدمة

تمر معظم دول العالم الثالث اليوم بنقلة حضارية كبيرة ذات علاقة قوية بقضية التغير السياسي؛ فالتحرك نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية أصبح هدفاً ثابتاً لأي تطور سياسي حقيقي في تلك المجتمعات والذي بدوره سيؤدي وبشكل تدريجي إلى اختفاء مظاهر الديكتاتورية والاستبداد (Huntington, 1968, Lipset, 1981). بدأ هذا الاعتقاد يسود وبشكل قوي بعد سقوط المنظومة الاشتراكية في النصف الثاني من الثمانينيات وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وبروز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد والذي يرتكز على الدعوة إلى الديمقراطية كبديل لأشكال الحكم السياسي التقليدية.

لقد كان هذا الواقع الجديد منطلقاً أساسياً لردم الهوة السياسية بين حكام وشعوب مجتمعات العالم النامي. فالأنظمة التقليدية في هذه المجتمعات تحاول أن تبقي على استمرارية مصالحها الاقتصادية والسياسية قبالة شعوب ذات تطلعات تغييرية حالمة بواقع سياسي أفضل. وقد أشار جود ثروب (Godthrope, 1984) بأن القيادات الحكومية التقليدية ما زالت مقتنعة بأن مجتمعاتها غير مهيأة لقضية المشاركة السياسية والديمقراطية في حين أن المطالبين بالاصلاحات والثوريين يعتقدون بأن مجتمعاتهم قد تحملت الكثير تحت سيطرة هذه الأنظمة غير الديمقراطية وأن التغيير قد حان. وتحاول هذه القوى التغييرية الضغط على الأنظمة التقليدية للحصول على حق المشاركة في أوجه الحياة الاجتماعية وبشكل أخص في عملية المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة. وبلا شك فقد استطاعت

الكثير من شعوب العالم الثالث الحصول على بعض المكتسبات السياسية وخاصة حق المشاركة السياسية، وما الكويت إلا مثالٌ واضحٌ لهذه الظاهرة العالمية، وبالرغم من أن دولة الكويت تقع بين دول تتحكم بها أنظمة غير ديمقراطية، إلا أن هناك مؤشرات قوية وواضحة بأن هذه الدولة في طريقها إلى إعطاء مواطنيها المزيد من الديمقراطية وحق المشاركة السياسية. فالقيادة الكويتية ومنذ بداية الخمسينيات وبعد تصدير النفط عام 1948 بدأت في وضع خطط تنموية هدفها إجراء تحديث في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبعد الاستقلال، عام 1961، طرح النظام السياسي آنذاك فكرة المشاركة السياسية كشكل جديد لنظام الحكم يستطيع هذا النظام من خلالها أن يتواءم مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثها النفط، وإن مسيرة الديمقراطية وإن كانت قد تعثرت في بعض الأحيان نتيجة حل مجلس الأمة عام 1976 وعام 1986 إلا أن فكرة المشاركة السياسية أصبحت تشكل نمطاً عاماً لدى أبناء المجتمع الكويتي، بحيث أصبح من الصعب استقرار النظام السياسي بدونها.

لذلك فإنه بعد الاستقلال مباشرة دعا النظام السياسي المواطنين إلى انتخاب مجلس تأسيسي عام 1962 لصياغة دستور يكفل للمواطنين حقوقهم وواجباتهم، وضمن ذلك حق المشاركة السياسية. وفي عام 1963 انتخب المواطنون أول مجلس تشريعي عن طريق الانتخابات الحرة. ومنذ ذلك التاريخ والمواطنون يحاولون عن طريق المجالس التشريعية المتعاقبة وعن طريق المنظمات الرسمية وغير الرسمية اجراء تعديلات وتغييرات في بعض القوانين التي من أهدافها إعطاء المزيد من الحريات والمشاركة في عمليتي الانتخاب والترشيح في مجلس الأمة الكويتي. فقد استطاعت السلطة التشريعية في يوليو 1995 إعطاء قطاع من المتجنسين حق الترشيح والانتخاب. وما تزال هناك سلسلة من الحوارات والنقاشات السياسية تدور في أروقة المجلس التشريعي لاعطاء القطاعات الأخرى المزيد من حق المشاركة السياسية. وعلى الرغم من أن الكويت تعتبر الدولة الفريدة في منطقة الخليج والجزيرة العربية التي تنتهج أسلوب المشاركة السياسية، إلا أن هذا النمط من الحكم عادة يأتي من خلال فلترة محلية تلعب بها القوى الاجتماعية المختلفة الدور الكبير. وفي غياب الأحزاب السياسية الرسمية تقوم

المؤسسات التقليدية كالديوانية مثلاً بالعمل على دفع الواقع السياسي. بل وحتى خلال الأزمات السياسية، خاصة عندما حلّ مجلس الأمة عام 1976 وعام 1986، كان للديوانية الدور الفاعل في الضغط على الحكومة من خلال فعاليات قيادية بإعادة المحافظة على الدستور واستمرارية المشاركة السياسية.

وتستمد الديوانية قوتها من تراث القبيلة في المجتمع الكويتي، حيث كانت وما زالت منتدى وملتقى عاماً يُتداول فيها شؤون الحياة والمجتمع المختلفة. فالديوانية هي في العادة جزء من المنزل يخصص للاجتماعات وله باب خارجي ويقوم صاحب الديوانية بتقديم الشاي والقهوة لزائريه. وتقتصر معظم نشاطات الديوانية على المناقشة والحوار وكذلك القيام بمشاهدة التلفزيون ولعب الورق. إذن فالديوانية هي بمثابة مجتمع محلي صغير يحتوي على مجموعة من الأفراد الذكور حيث يجتمعون لمناقشة موضوعات ذات علاقة بحياتهم اليومية قد تكون سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو ترفيهية. ويعتقد الكثير من الباحثين أن الديوانية في ذاتها تمثل برلماناً ولكن دون وجود الشرعية المتوفرة في البرلمانات، وأنها مؤسسة اجتماعية داخل المجتمع الكويتي تقوم بأدوار مختلفة (الأنصاري، 1983؛ عبدالمغني، 1987، Ali, 1989)[1].

أما أصل الديوانية فيرجع إلى عدة مئات من السنين من تاريخ الجزيرة العربية. فقد استخدم العرب مصطلحاً يرمز لتجمعاتهم مشابهاً لمفهوم الديوانية الحالي. حيث استخدمت القبائل العربية في الجزيرة مصطلح المجلس والذي يقوم فيه كبار رجال القبيلة بمناقشة القضايا ذات العلاقة بالأفراد أو شئون وقضايا القبيلة (حسن، 1984). ثم تطور المفهوم وبالأخص في فترة الخلافة الراشدة واستخدم مفهوم الديوان بدلاً من المجلس ليكون حلقة اتصال بين الخليفة والمسلمين، واستمر المسلمون في استخدام هذا المفهوم خلال حكم الأمويين والعباسيين ولكن مع مرور الزمن استبدل العرب هذا المصطلح بمفهوم الديوانية لكي ينسجم وظيفياً مع البناء القبلي (Abdulla, 1995).

واستمر استخدام هذا المصطلح في منطقة الخليج والجزيرة العربية حيث كانت الديوانية مركزاً للقيادة السياسية وزعماء القبائل يستقبلون فيها الناس ويناقشون معهم الموضوعات المختلفة. وبعد استقرار الناس في المدن وخاصة

المناطق الساحلية قامت بعض الفئات من التجار بإيجاد ديوانياتهم الخاصة لمناقشة القضايا المتعلقة بالتجارة والاقتصاد. وفي الكويت، خاصة بعد تحول النظام السياسي من النظام شبه القبلي إلى النظام الديمقراطي، قامت القطاعات المختلفة ذات النفوذ أو التوجهات السياسية وغيرها بإيجاد الديوانيات في مناطق الكويت المختلفة، ولم يعد دور الديوانية محصوراً بأفراد أو قطاعات معينة تناقش القضايا المتعلقة بمصالحها بل تعدى ذلك إلى ظهور أدوار ووظائف جديدة تتفق مع الواقع الجديد.

يوجد في الكويت حالياً الكثير من الديوانيات ذات النشاطات المختلفة تقوم بأدوار ووظائف مختلفة وتمثل جميع قطاعات المجتمع الكويتي. كما أن لبعضها التأثير المباشر على القرارات السياسية وتمثل نوعاً من المؤسسات الوُسطى غير الرسمية والتي تربط النظام السياسي بالشعب الكويتي. كما أنها تمثل مؤشراً قوياً لقياس الرأي العام الكويتي حول القضايا والأحداث التي يمر بها المجتمع، بل وحتى للحكم على الظروف والمتغيرات الإقليمية والعالمية. ويمكن تصنيف الديوانيات في الكويت إلى خمسة أنواع رئيسة، وهي:

أ - الديوانيات الترفيهية: يقوم روادها بلعب الورق ومشاهدة التلفزيون ومناقشة القضايا والأخبار الرياضية والأمور الهامشية مثل أسعار البضائع في الأسواق والموضوعات المتعلقة بقروض البنوك والتقاعد... إلخ.

ب - الديوانيات السياسية: يقوم روادها بمناقشة القضايا السياسية المختلفة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي. ويتبنى أصحاب هذه الديوانيات المعتقدات الفكرية والسياسية المختلفة. كما أن بعض هذه الديوانيات من المراكز الرئيسة لأعضاء مجلس الأمة وأعضاء الحكومة.

جـ - الديوانيات الثقافية: يقوم أصحابها بدعوة بعض المفكرين، الذين يتمتعون بتوجهات فكرية وثقافية وأدبية مختلفة من داخل الكويت وخارجها، لإلقاء المحاضرات وإقامة الندوات.

د - الديوانيات الحكومية: تطلق على مجموعة من الديوانيات التي يكون أصحابها من المحسوبين على الحكومة وذلك لتأييد القرارات الحكومية المختلفة.

هـ - الديوانيات الاقتصادية السياسية المرتبطة بطبقة التجار في الكويت: يناقش روادها القضايا السياسية الاقتصادية. وهؤلاء الرواد عادة من الطبقات

الاقتصادية الاجتماعية العليا في المجتمع. ولأصحاب هذه الديوانيات التأثير الكبير على الكثير من القرارات الصادرة من مجلس الأمة أو الحكومة.

كما أنه يمكننا أن نجد في الكويت أنواعاً أخرى من الديوانيات مثل ديوانيات الشباب وديوانيات المتخصصين (أصحاب المهن اليدوية مثل القلاليف وصيادي الأسماك... إلخ). والديوانيات المشتركة، حيث تعتبر الأخيرة من الظواهر الجديدة بالنسبة للمجتمع الكويتي، حيث يجتمع الذكور والاناث في تلك الديوانيات لمناقشة القضايا المختلفة، كما أن عددها قليل جدا.

من الموضوعات الأخرى المتعلقة بالديوانية أوقات التجمع، حيث إن معظم هذه الديوانيات مسائية، ولكن معظم رواد الديوانيات الصباحية عادة من المتقاعدين وكبار السن. وبعض الديوانيات تجتمع كل ليلة في الأسبوع، وغيرها تفتح أبوابها لاستقبال الرواد ليلة واحدة في الأسبوع، كما أن هناك ديوانيات موسمية تفتح أبوابها لاستقبال روادها خلال المواسم المختلفة مثل شهر رمضان المبارك والأعياد ومناسبات مهمة أخرى.

وأهمية الديوانية ووظائفها المختلفة تشجعنا على القيام بهذه الدراسة لمعرفة دور الديوانية في عملية المشاركة السياسية في الكويت وكيف أن هذه المؤسسة -غير الرسمية- تلعب دوراً بارزاً في إيجاد الوعي السياسي والنشاط السياسي والتنشئة السياسية.

أهمية الدراسة:

تفتقر المكتبة العربية إلى الكثير من الدراسات المتعلقة بموضوع المشاركة السياسية بشكل عام بل إنها إن وجدت تتجاهل موضوع أثر الديوانيات بشكل خاص وذلك لكون هذه المؤسسة من خصوصيات المجتمع الخليجي. لذا يعتبر هذا البحث فريداً من نوعه للإسهام في هذا المجال. كما أن هذا البحث يختلف عن الكثير من الدراسات ذات العلاقة بالمشاركة السياسية. حيث إن معظم تلك الدراسات تركز على المتغيرات الديمغرافية مثل العمر والجنس والمستوى التعليمي والدخل السنوي وعلاقة تلك المتغيرات بعملية المشاركة السياسية. غير أن هذا ليس محل اهتمامنا في هذه الدراسة. ما نريد التركيز عليه هو تبيان بعض العناصر

في بناءات المجتمع الكويتي وتأثيرها على عملية المشاركة السياسية. فالديوانية كأحد تلك العناصر تمثل جزءاً مهماً وحيوياً في المجتمع الكويتي. وإن التغير أو التحول الذي يحدث في وظائف هذا البناء قد يكون مؤثراً على العملية السياسية الشاملة. لذلك فإن هذه الدراسة تحاول أن تفسر تأثير زيارة الديوانية على الخبرات المختلفة التي يملكها رواد الديوانيات والذي يؤدي في النهاية إلى ظهور أنواع مختلفة من الاتجاهات والسلوك بين هؤلاء الأفراد، وهذا في حد ذاته اهتمام يتعلق بعلم الاجتماع.

مدخل نظري:

مشاركة المواطنين في السياسة من الموضوعات الرئيسة التي شغلت أذهان كثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية. وتتحدث الدراسات الاجتماعية عن نوعين رئيسين من المشاركة السياسية وهما: التقليدية وغير التقليدية. يهتم النوع الأول بعملية التصويت في الانتخابات، وإدارة الحملات الانتخابية، والمشاركة في الجلسات السياسية والاتصال بالرسميين والتعبير عن المصالح السياسية بالطرق التقليدية المختلفة مثل الانضمام إلى الأحزاب السياسية وجماعات الضغط. (Berberoglu, 1992, Morris 1992, Datton, 1986, Olsen, 1980). أما النوع الثاني فيهتم بالمشاركة غير التقليدية والتي تدور حول الحركات الاجتماعية والسياسية والثورات ((Mc Adam, 1982, Jenksins, 1985, Eyerman and Jamison, 1991).

والملاحظ أن معظم تعريفات المشاركة السياسية تركز على نشاطات الأفراد الذين يحاولون التأثير على القرارات السياسية المختلفة سواءً على مستوى الحكومة أو الدولة. وقد بدأ مفهوم المشاركة السياسية حالياً يأخذ أبعاداً جديدة. فنجد مثلاً أن بل و ليدن (Bill and Leiden, 1984)، قد عرَّفَا المشاركة السياسية بأنها العملية التي يشارك بها الأفراد في النشاط السياسي والذي يمس بشكل مباشر البناء السياسي والسلطة في المجتمع. وقد يكون هذا النشاط تحدياً للنظام السياسي أو تأييداً له. ويتكون النشاط المؤيد للنظام السياسي حينما تؤيد مجموعة كبيرة من الأفراد بناء السلطة والذي يمثل عادة مصالحهم السياسية. وكلما استجابت السلطة لمطالب مواطنيها وحاولت إعطاءهم المزيد من الحقوق نضجت فكرة وعملية المشاركة

السياسية التي تؤهل الكثير من الطبقات للمساهمة في صنع القرار السياسي. وهذا بدوره يقود إلى تلاحم القوى الاجتماعية المختلفة واستقرار النظام السياسي بشكل عام. وفي المقابل تكون النتيجة عكسية فيما لو حُرِمت هذه القوى السياسية من حق المشاركة واتخاذ القرار السياسي.

وبهذا فإنه يمكن القول بأن المشاركة السياسية ليست مسألة تصويت في فترة انتخابات على حد قول دالتون (Dalton, 1988) بل توجهاً عاماً واهتماماً واضحاً من قبل المواطنين بقضية القرار السياسي ونتائجه. ونتيجة للنقص في الدراسات التي تتحدث عن المشاركة السياسية في العالم العربي سنقوم بعرض بعض الأدبيات التي جاءت في الدراسات الأجنبية والتي تحاول أن تفسر أنواع المشاركة السياسية والعوامل المؤثرة في اختيار أو تفضيل نشاط سياسي معين دون الآخر.

فقد حاول راش و ألثوف (Rush & Althoff, 1972) وفيربا وناي (Verba & Nie 1972) إيجاد وتأسيس نموذج متكامل للمشاركة السياسية يركز على الأفراد الذين يقومون بعملية التصويت في الانتخابات دون المشاركة في النشاطات السياسية الأخرى، والذين لديهم الاهتمام العام بالسياسة ويشاركون في المناقشات السياسية غير الرسمية، والأفراد الذين ينتمون إلى المؤسسات شبه الرسمية والمؤسسات الرسمية والحركيين الذي يقومون بجميع النشاطات السابقة.

ولعل أولسن (Olsen, 1980) هو أكثر الباحثين دقةً في توضيح نموذج المشاركة السياسية. فقد طرح عدة نماذج للفئات المهتمة بقضية المشاركة السياسية كالقادة "Leaders" وهم الأفراد المشغولون بشكل مباشر في إدارة الحكومة. والحركيون أو الفعالون "Activists" وهم الأفراد المهتمون بالفعل السياسي المنظم في التنظيمات الخاصة. والتعبويون "Communicators" وهم الأفراد الذين يقومون بإيصال المعلومات السياسية والقيم والأفكار السياسية للآخرين. ثم المواطنون العاديون "Citizens" وهم الأفراد الذين يدخلون في عملية المشاركة السياسية كجزء من مسؤوليات المواطنين دون التغلغل بأي أدوار سياسية منظمة. إضافة إلى ذلك،

فإن هناك الهامشيين "Marginala" وهم الأفراد الذين لديهم اتصالات قليلة وغير ثابتة مع النظام السياسي. وأخيراً المنعزلون "Isolaties" وهم الأفراد الذين لا يمتُّون إلى قضية المشاركة السياسية بصلة.

هذا وقد كشفت الدراسات الاجتماعية عن الكثير من العوامل التي يمكنها أن تؤثر على قرارات المواطنين في عملية المشاركة السياسية. ولعل من أهم هذه العوامل المؤثرة هي عمر الأفراد والجنس والمكانة الاقتصادية والاجتماعية والمنطقة السكنية والعضوية في التنظيمات التطوعية المختلفة. وتختلف درجة تأثير كل من هذه العوامل على عملية المشاركة السياسية. فقد وجد (Bennett, 1986) أن الرجال يحبذون المشاركة في المراحل المختلفة في السياسة أكثر من النساء. كما أن المكانة الاجتماعية تعتبر من العوامل الرئيسة المؤثرة على عملية المشاركة السياسية. فقد وجدت الدراسات أن لدى الأفراد من ذوي الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية العليا رغبة أكثر في المشاركة السياسية من هؤلاء الذين يأتون من خلفيات اجتماعية اقتصادية دنيا (Ali, 1989; Dalton, 1988; Asher, 1988). ومن العوامل الأخرى التي لها علاقة بالمشاركة السياسية، نوع المنطقة والعضوية في الجمعيات التطوعية. فالذين يعيشون في المناطق الحضرية عادة يكونوا أكثر نشاطاً في السياسة من هؤلاء الذين يعيشون في المناطق الريفية أو الواقعة خارج إطار المدينة (Inkeles, 1983). أما فيما يتعلق بالعضوية في الجمعيات التطوعية فقد أثبتت الدراسات الاجتماعية أن الأشخاص الذين يعملون في نشاطات الجمعيات التطوعية يكونون أكثر فاعلية في عملية المشاركة السياسية من هؤلاء الذي ليس لهم مثل هذا النشاط (Pollock, 1982). وإذا كانت هذه المتغيرات تنسحب على أنماط المشاركة السياسية بشكلها العام والمتمثلة في المجتمعات الغربية فإن لمجتمعات العالم الثالث خصوصياتها في التعبير عن المشاركة السياسية. والذهاب إلى الديوانية في الكويت ما هو إلا أحد هذه الأنماط.

فقد أكدت بعض الدراسات القليلة أن هناك علاقة قوية بين الذهاب إلى الديوانية والمشاركة السياسية في العملية السياسية في الكويت، وبدراسة استطلاعية قمنا بها سنة 1988 (Ali, 1989) في جامعة الكويت والتي كانت تدور حول المشاركة

السياسية بشكل عام فقد وجدنا أن للديوانية التأثير الإيجابي والقوي على نماذج المشاركة السياسية في الكويت وبالأخص فيما يتعلق بالفعاليات السياسية والتنظيم السياسي. واستنتجنا في الدراسة أن هذا التأثير ما هو إلا مؤشر جديد لظهور وظائف جديدة للديوانية في الكويت وخاصة الوظائف السياسية التي كانت تقتصر على ديوانيات النخبة في بعض المناطق الحضرية. وفي دراسة أخرى قام بها أبل (Abul, 1992) على الصفوات في المجتمع وجد أن الديوانية قد ساهمت بشكل فعال في إيجاد الوعي السياسي وروح المشاركة السياسية لدى الصفوات المختلفة في المجتمع الكويتي خلال العقود الماضية.

وفي دراسة ميدانية حديثة قام بها عبدالله (Abdulla, 1995) وجد أن للديوانية في الكويت وظائف متعددة من أبرزها الوظيفة السياسية. حيث إنها لعبت دوراً رئيساً وبارزاً في ترسيخ دعائم الديمقراطية ابتداءً من تأسيس الكويت الحديثة إلى دورها البارز أثناء فترة الاحتلال العراقي. وقد وجد أيضاً في هذه الدراسة أن حوالي 64٪ من العينة اعتقدوا أن للعلاقات الشخصية داخل الديوانية التأثير على صوتهم الانتخابي، وأن 85٪ من رواد الديوانيات اعتقدوا أنهم يستطيعون التعبير داخل الديوانية بصراحة مطلقة عن آرائهم حتى وإن وُجِد في الديوانية بعض مسئولي الدولة.

فرضيات البحث:

هناك الكثير من الدراسات التي تركز على المتغيرات الديمغرافية في دراساتها للمشاركة السياسية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والاقتصادي ومعدل زيارة الديوانيات. أما هذا البحث فإنه ينفرد بالتركيز على أهمية هذه المؤسسة غير الرسمية في شرح عملية المشاركة السياسية في دولة الكويت. لذا فقد ارتأينا فحص العلاقة بين نوع الديوانية وأثرها على أنماط المشاركة السياسية المختلفة كالنشاط السياسي واليقظة السياسية والحوار السياسي. وبناءً عليه ففرضيات البحث سوف تكون كالتالي:

1 - هناك علاقة عكسية بين زيارة الديوانيات التي يقوم روادها بلعب الورق ومشاهدة التلفزيون والفيديو ومناقشة الأخبار الهامشية، وبين المشاركة السياسية بأشكالها المختلفة.

2 - هناك علاقة طردية بين زيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة، والمشاركة السياسية بأشكالها المختلفة.

3 - هناك علاقة طردية بين زيارة الديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لإلقاء المحاضرات، والمشاركة السياسية بأشكالها المختلفة.

4 - هناك علاقة عكسية بين زيارة الديوانيات التي يقوم أصحابها بالتأييد الإيجابي للقرارات الحكومية، والمشاركة السياسية بأشكالها المختلفة.

إجراءات البحث المنهجية:

وكما أشرنا سابقاً فإن هدف هذه الدراسة هو التعرف على تأثير أنماط الديوانيات المختلفة على أنواع المشاركة السياسية التي يقوم بها الفرد في المجتمع الكويتي. وعليه فإن وحدة التحليل هنا هم الذكور الذين يرتادون الديوانيات المختلفة في الكويت. ويرجع سبب اقتصار الدراسة على الذكور دون الإناث لأن الذهاب إلى الديوانيات هي عادة يمارسها الرجال دون النساء، ما عدا نسبة قليلة جدا من الإناث ممن يَقُمْنَ بزيارة بعض الديوانيات المشتركة مع أزواجهنَّ والتي هي ليست محل اهتمامنا في هذه الدراسة.

مجتمع البحث:

تجدر الإشارة هنا إلى أن البيانات اللازمة للتحقق من فرضيات البحث قد استقيناها من عمل مسح اجتماعي على مستوى الكويت بمحافظاتها الخمس في شهر أبريل 1995. فقد أجرى ذلك المسح على عينة عشوائية تمثل 1077 فرداً. وقد قمنا بإجراء مقابلات مع أفراد العينة الذين لا تقل أعمارهم عن 18 عاماً. كانت نسبة المترددين على الديوانيات بشكل دائم 50.8٪ ونسبة الذين يزورون الديوانيات بعض الأيام 36.2٪ ونسبة الذين يزورون الديوانيات بشكل نادر 13٪.

التعريف الإجرائي للمتغيرات:

في ضوء ما تقدم يمكن تقسيم متغيرات هذه الدراسة إلى قسمين أساسيين وهما:

المتغير التابع والمتمثل بأشكال المشاركة السياسية، والمتغيرات المستقلة وتتمثل في التصنيفات المختلفة لأنماط الديوانية التي من خلالها سوف نحاول تفسير ظاهرة المشاركة السياسية في الكويت.

المتغير التابع: لقد استخدمنا في هذا البحث عدة أسئلة تدور حول السلوك والتوجه السياسي لأفراد العينة. ونتيجة لكثرة هذه الأسئلة - أربعة عشر سؤالاً - وصعوبة تحليلها بشكل انفرادي فقد قمنا باستخدام معامل التحليل Fator Analysis لفحص درجة تماسك هذه المفردات مع بعضها البعض وإمكان استخراج بعض المعاملات المحدودة لاختصارها. حيث إن طبيعة هذا المنهج هو أنه يزوّدنا بطريقة فعالة للنماذج الغالبة والسائدة بين أعداد كبيرة من المتغيرات (Kim & Meuller, 1988). وقد كشفت نتائج هذا المنهج الإحصائي عن وجود ثلاثة نماذج رئيسة أعطينا كل نموذج منها اسماً يتفق ومحتوى مفردات النموذج (انظر جدول رقم 1). وكانت النماذج المقترحة كالتالي:

1 - النشاط السياسي: وهو عبارة عن المفردات المتعلقة بالسلوك السياسي لدى أفراد العينة. ومفردات هذا العامل هي مفردة رقم 6، 7، 12، 14 (انظر جدول رقم 1).

2 - اليقظة السياسية: وهي عبارة عن المفردات المتعلقة باهتمام أفراد العينة بالقضايا السياسية ومتابعتهم لوسائل الإعلام المختلفة. ومفردات هذا العامل هي مفردة رقم 1، 2، 4، 5، على التوالي. (جدول رقم 1).

3 - الحوار السياسي: وهو عبارة عن المفردات التي تتعلق بنمط الحوار الدائر بين أفراد العينة والأشخاص القريبين منهم كالأسرة والأصدقاء. وهذه المفردات هي مفردة رقم 10، 11، 13. (جدول رقم 1). وقد حددنا استجابات الأسئلة المطروحة بناء على مقياس لا يكرت (Likert Scale) بحيث «إن دائما» تمثل أعلى قيمة في حين أن «لا» «أو أبداً» تمثل أقل قيمة. وقد استخدمنا منهج كرونباخ (Cronbach) الاحصائي أو (Reliability Alpha) للتأكد من الثبات

بين مفردات كل نموذج، وكانت النتائج كالتالي: النشاط السياسي (73.)، اليقظة السياسية (69.) والحوار السياسي (71.). وتدل هذه النتائج على درجة قوية في الثبات بين هذه المفردات مما يمكن الاطمئنان إلى استخدامها في تحليلنا الاستنتاجي للدراسة.

جدول رقم (1)

المفردات	النشاط السياسي	اليقظة السياسية	الحوار السياسي
1 - قراءة الصحف اليومية	.12706	.44187	.1906
2 - الاستماع إلى الاذاعات الأجنبية باللغة العربية	.19267	.65277	.5486
3 - مشاهدة محطات التلفزيون الأجنبية	.10861	.65559	.0615
4 - الاستماع إلى الأخبار والتحليلات السياسية من إذاعة الكويت والاذاعات العربية الأخرى.	.07018	.73356	.22986
5 - مشاهدة البرامج والتحليلات السياسية من تلفزيون الكويت والمحطات العربية الأخرى.	.02702	.73573	.23165
6 - العضوية في جمعيات النفع العام	.41606	.10812	.04419
7 - عضو فعال في الانتخابات البرلمانية	.75246	.06227	.05528
8 - التصويت	.54193	.05001	.28604
9 - التأثير على الناخبين للتصويت لأفراد معينين	.72296	.00384	.14397
10 - مناقشة القضايا السياسية مع العائلة	.13128	.09948	.72760
11 - مناقشة القضايا السياسية مع الأصدقاء	.20535	.13408	.79983
12 - العمل مع المجموعات للتأثير على القرارات	.67328	.19283	.06891
13 - مناقشة القضايا السياسية والحكومية	.20413	.29201	.70375
14 - زيارة مراكز أعضاء مجلس الأمة	.63403	21190	.23434
قيمة ذاتية Eigenvalue	4.09856	1.64637	1.16293
النسبة المئوية من التباين PCT of VAR	29.3	11.8	8.3
النسبة التجمعية Cum PCT	0.7315	0.6969	0.7132

المتغيرات المستقلة: وبناء على عرضنا السابق للوظائف المختلفة للديوانيات في الكويت فقد قمنا بتصنيف هذه الديوانيات إلى أربعة نماذج: الترفيهية، والسياسية، والثقافية، والحكومية.

1 - زيارة الديوانيات الترفيهية: يقضي روادها معظم أوقاتهم في لعب الورق ومشاهدة التلفزيون والفيديو دون الاهتمام بالقضايا العامة.

2 - زيارة الديوانيات السياسية: يقوم روادها بمناقشة القضايا العامة والسياسية معظم الأوقات. وعادة يرتادها المثقفون والمهتمون بالقضايا السياسية.

3 - زيارة الديوانيات الثقافية: عادة أسبوعية، يتفق أصحابها مع بعض المفكرين أو الشخصيات السياسية أو الاجتماعية لإلقاء المحاضرات الثقافية والفكرية. هذه الديوانيات ليست مقتصرة في الحضور على طبقة معينة.

4 - الديوانيات الحكومية: خاصة ببعض أعضاء مجلس الأمة أو الوزراء أو الأفراد الذين لهم علاقة ببعض الشخصيات الحكومية. ودور هذه الديوانيات يحقق الكثير من المصالح لروادها باعتبار أن أصحاب هذه الديوانيات هم من صناع القرار السياسي.

التحليلات الإحصائية:

أ - الإحصاءات الوصفية:

تعكس البيانات الوصفية الصفات المميزة لأفراد العينة. هذه الصفات ظهرت على شكل المميزات الاجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك الموضوعات ذات العلاقة بمعايير المشاركة السياسية. وقد استخدمنا مقياس ليكرت Likert Scale لكل من أسئلة المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة حيث إن الإجابة «دائماً» تعني أعلى قيمة وهي (4) في حين أن الإجابة «بلا» أو «أبداً» قد حُدِّدت بأصغر قيمة وهي (1). وعند النظر إلى الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (جدول رقم 2) فإنا نجد أن المتوسط الحسابي للمتغير زيارة الديوانيات التي يقوم روادها بلعب الورق ومشاهدة التلفزيون والفيديو هو 1.99. وكان المتوسط الحسابي للمتغير زيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة وقضايا المنطقة هو 1.86. وأيضاً كان المتوسط الحسابي للمتغير زيارة الديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لإلقاء المحاضرات ومناقشة الأوضاع العامة هو 2.58 في حين كان المتوسط الحسابي للمتغير زيارة الديوانيات التي يقوم روادها بالتأييد الإيجابي على كل القرارات الحكومية التي تتعلق بالشؤون العامة في الكويت هو 2.23.

وهذا يعني أن الاقبال على الديوانيات المهتمة بالشؤون السياسية سواء المعارضة للحكومة أو ديوانيات أصحاب النفوذ والمراكز تلاقي إقبالاً أكثر من الديوانيات الترفيهية والديوانيات ذات الاهتمام العام بالقضايا السياسية. وهذا بلا شك سيكون له الدور في التأثير على سلوك وتوجيهات الأفراد السياسية.

الجدول رقم (2) أيضاً يعرض المتوسط الحسابي للمتغيرات التابعة. حيث يبين هذا الجدول أن المتوسط الحسابي لمقياس النشاط السياسي هو 2.81 في حين أن المتوسط الحسابي لقياس اليقظة السياسية والحوار السياسي هو 2.48 و2.01 على التوالي.

جدول رقم (2)

المفردات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- زيارة الديوانيات التي يقوم روادها بلعب الورق ومشاهدة التلفزيون والفيديو	1.99	.85
2- زيارة الديوانيات التي يقوم روادها بمناقشة القضايا العامة وشئون المنطقة.	1.86	.71
3- زيارة الديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لإلقاء المحاضرات	2.58	.67
4- زيارة الديوانيات التي تقوم بتأييد جميع القرارات الحكومية.	2.23	.67
5- النشاط السياسي	2.81	.66
6- اليقظة السياسية	2.48	.64
7- الحوار السياسي	2.01	.72

لاختبار الفرضيات السابقة قمنا باستخدام معادلة معامل الانحدار المتعدد multiple regression وذلك لشرح المتغيرات التابعة وهي: النشاط السياسي واليقظة السياسية والحوار السياسي وعلاقاتها بالمتغيرات المستقلة المختلفة كزيارة الديوانيات التي يقوم روادها بلعب الورق ومشاهدة التلفزيون والفيديو وزيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة وشئون المنطقة وزيارة الديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لإلقاء المحاضرات وزيارة الديوانيات التي تؤيد جميع القرارات

الحكومية والتي تتعلق بالشؤون العامة. وقد أوضح جدول رقم (3) علاقة إيجابية بين متغير زيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة وقضايا المنطقة وزيارة الديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لالقاء المحاضرات ومناقشة القضايا العامة والنشاط السياسي كمتغير تابع. وقد جاءت قيم الميل الانحداري المتعدد (Beta 222. و333.) على التوالي وذات دلالة احصائية عن مستوى (01.). أما فيما يتعلق بعلاقة متغيري زيارة الديوانيات التي يقوم روادها بلعب الورق ومشاهدة التلفزيون والفيديو وزيارة الديوانيات التي تقوم بتأييد القرارات الحكومية فقد كانا غير مهمين في تفسير النشاط السياسي.

وتنسحب نفس النتيجة على علاقة هذين المتغيرين ومتغير اليقظة السياسية وقد جاءت قيم الميل الانحداري (Beta 210. و160.) على التوالي وذات دلالة إحصائية عند مستوى (01.).

كما بين الجدول رقم (3) أيضا أن المتغيرين السابقين كان لهما التأثير القوي والإيجابي على متغير الحوار السياسي (Beta، 426. و096.) على التوالي وذات دلالة إحصائية عند مستوى (01.) وفيما يتعلق بمتغير زيارة الديوانيات التي تؤيد القرارات الحكومية بشكل دائم فقد ظهرت أهميته مع متغير الحوار السياسي فقط (Beta، 065.) وذات دلالة إحصائية عند مستوى (05.).

وأخيراً فإن الجدول رقم (3) يعرض مؤشرات اختيار التنبؤ حيث إن تلك المؤشرات تفسر حوالي 22٪ (217. = R2) و 10٪ (100. R2) و 22٪ (217. = R2) من مجموع التباين والاختلاف في المتغيرات التابعة وهي النشاط السياسي واليقظة السياسية والحوار السياسي. على التوالي وهذا يعني أن متغيري زيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة وقضايا المنطقة وزيارة الديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لإلقاء المحاضرات تفسر حوالي 22٪ من مجموع التباين والاختلاف في متغير النشاط السياسي و10٪ من مجموع التباين والاختلاف في متغير اليقظة السياسية وأن المتغيرين السابقين ومتغير زيارة الديوانيات التي تؤيد القرارات الحكومية تفسر 22٪ من مجموع التباين والاختلاف في متغير الحوار السياسي.

من النتائج السابقة يتبين أن الفرضيات السابقة قد تحققت. فالنتائج تدل على أنه كلما زاد معدل زيارة الفرد للديوانيات التي تناقش القضايا العامة وقضايا المنطقة كان الفرد أكثر مشاركة بقضايا السياسة سواء من حيث زيادة نشاطه السياسي أو اطلاعه على الأمور السياسية ومتابعته لها أو من خلال تأثيره على من حوله لكثرة مناقشته لأمور السياسة المختلفة. وأنه كلما زاد معدل زيارة الفرد للديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لإلقاء المحاضرات ومناقشة القضايا العامة، كانت مشاركة الأفراد في السياسة أكثر وضوحاً وإيجابية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن متغير زيارة الديوانيات الترفيهية وزيارة الديوانيات التي تؤيد القرارات الحكومية عديمة التأثير على نماذج المشاركة السياسية المختلفة. وما علاقة زيارة الديوانية الحكومية ومتغير الحوار السياسي إلا نتيجة طبيعية بحيث إن رواد هذه الديوانيات عادة ما يناقشون مختلف الأمور السياسية والتي عادة ما تصب في إطار اهتمامهم الخاص.

جدول رقم (3)

تأثير المتغيرات المستقلة على نماذج المشاركة السياسية في معادلة الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة		
	النشاط السياسي Beta (SE)	اليقظة السياسية Beta (SE)	الحوار السياسي Beta (SE)
1 - زيارة الديوانيات التي يقوم روادها بلعب الورق ومشاهدة التلفزيون والفيديو.	-.022	.022	-.023
2 - زيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة وقضايا المنطقة.	.028	.029	.030
3 - زيارة الديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لإلقاء المحاضرات	.030	.031	.032
4 - زيارة الديوانيات التي تؤيد القرارات الحكومية	.027	-.028	.029
	R2=.216	R2=.100	R2=.217

* دالة إحصائية عند مستوى 05.

** دالة إحصائية عند مستوى 01.

الخلاصة والمناقشة

وكما أسلفنا فإن وضع المشاركة السياسية في دولة الكويت يختلف عن بقية دول المنطقة. فقد مرت الكويت بتجارب سياسية عديدة صعوداً وهبوطاً منذ إعلان الاستقلال عام 1961. وقد أرجعت مجموعة كبيرة من الدراسات سبب هذا التغير إلى عمليات التطوير والتحديث التي تمر بها الكويت (EL-Ebraheem, 1975; Ali, 1985; Ali, 1989; Abul, 1992.).

بلا شك أن لعملية التحديث modernization في أي مجتمع الأثر الكبير على بناءات المجتمع المختلفة وعلى ظهور المؤسسات السياسية وازدياد مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية والسياسية. وقد تعكس هذه الدراسة بعض ملامح هذا التأثير من خلال تغير مفهوم دور الديوانية التقليدي إلى دور يتسم بنوع من التطور. فالنتائج السابقة تبين أن زيارة الديوانيات بمختلف أنواعها قد أثر على نماذج المشاركة السياسية المختلفة. فعلى سبيل المثال فإن نتائج الجدول رقم (3) تدل على أن زيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة وقضايا المنطقة والديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لإلقاء المحاضرات ومناقشة الأوضاع العامة ذات ارتباط قوي بنموذج النشاط السياسي. وهذا يعني أن الأفراد الذين يزورون تلك الديوانيات عادة ما يكونوا أكثر نشاطاً وفاعلية في الانتخابات البرلمانية وغيرها وفي التأثير على الناخبين للتصويت لأفراد معينين والعمل في مجموعات مختلفة للتأثير على القرارات التي ليست في صالح المجتمع أو زيارة مراكز أعضاء مجلس الأمة للاستماع إلى المناقشات الأسبوعية وأيضاً العضوية في الجمعيات ذات النفع العام وكذلك المشاركة في عمليات التصويت في انتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي أو الاتحاد الطلابي أو جمعيات النفع العام وغيرها.

أما فيما يتعلق بمتغير اليقظة السياسية فإنه أقل جاذبية في الفعاليات السياسية من النشاط السياسي فجدول رقم (3) يبين أن اليقظة السياسية تزيد بشكل إيجابي مع زيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة وقضايا المنطقة ومع زيارة الديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لإلقاء المحاضرات ومناقشة القضايا العامة. فالأفراد الذين يزورون تلك الديوانيات أكثر مشاهدة للبرامج والتحليلات السياسية في تلفزيون الكويت ومحطات التلفزيون العربية الأخرى وأكثر استماعاً إلى الأخبار

والتحليلات السياسية من إذاعة الكويت والاذاعات العربية الأخرى، وأنهم أكثر مشاهدة لمحطات التلفزيون الأجنبية مثل BBC و CNN وأكثر قراءة للصحف اليومية. وهذه النتيجة تدل أن النوعين السابقين من الديوانيات بجانب دورهما في إيجاد الأفراد الفعالين سياسياً فإنهما يقومان بدور المشجع لمتابعة القضايا السياسية من خلال أجهزة الإعلام المحلية والعالمية المختلفة، وإنهما يمثلان وسيلة إعلامية ينتقل الخبر عبرهما وتكونا سبباً في إيجاد اليقظة السياسية.

وأخيراً الجدول يبين أن الحوار السياسي قد تأثر بمتغير جديد بجانب المتغيرين السابقين وهما زيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة وقضايا المنطقة وزيارة الديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لإلقاء المحاضرات ومناقشة القضايا العامة. فالمتغير الجديد هو زيارة الديوانيات التي عادة تقوم بتأييد القرارات التي تصدر من الحكومة فالنتائج تبين أن الأفراد الذين يزورون تلك الديوانيات هم أكثر نقاشاً مع العائلة والأصدقاء للقضايا السياسية والحكومية. فهذه النتائج تدل أن موضوع الحوار السياسي لا يقتصر على الديوانيات التي تدعو بعض الشخصيات لإلقاء المحاضرات ومناقشة القضايا العامة بل أن الديوانيات التي تؤيد القرارات الحكومية لها الدور الرئيسي في خلق الحوار السياسي لاقناع الآخرين بالقرارات الصادرة من الحكومة. وهذا يعكس بطبيعة الحال ديناميكية المجتمع الكويتي السياسية ووجد تكتلات سياسية مختلفة ومتعارضة أحياناً كظاهرة حديثة أفرزها الواقع السياسي والاقتصادي الحديث.

النتائج السابقة إذن تؤيد بشكل عام الاعتقاد بأن الديوانيات السياسية والديوانيات الثقافية قد أثَّرَتَا بشكل قوي على عملية المشاركة السياسية والنماذج المختلفة للمشاركة. في حين أن زيارة الديوانيات الحكومية أثرت بشكل جزئي على نموذج الحوار السياسي، بينما لم تؤثر الديوانيات الترفيهية على أي نموذج من نماذج المشاركة السياسية.

هذه النتائج تدل أن الديوانية قد أخذت تلعب دوراً رئيساً في عملية التنشئة السياسية، حيث بدأت بتجنيد روادها بالفكر السياسي واقناعهم بالعمل السياسي في المجتمع، في حين أن الديوانيات الترفيهية ما زالت تعتبر منتديات لقضاء وقت الفراغ دون الاهتمام بتنشئة روادها سياسياً ودون الاكتراث بالأحداث السياسية،

يفترض أن تكون هذه التأثيرات كنتيجة لعملية التحديث التي ما زال يمر بها المجتمع الكويتي وبجميع مظاهره خلال الثلاثين سنة الماضية. فقد تأسست خلال هذه الفترة الكثير من المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وكذلك فإن الكثير من الناس قد انتقلوا إلى المناطق الحضرية. وكانت النتيجة أن المواطنين وجدوا أنفسهم في وضع يشجعهم على القيام بنشاطات مختلفة. وكذلك فإن الكثير من الناس قد انتقلوا إلى المناطق الحضرية. وكانت النتيجة أن المواطنين وجدوا أنفسهم في وضع يشجعهم على القيام بنشاطات مختلفة. ولذلك فإن الكثير منهم قد انضم إلى المنظمات التطوعية ومن ثم توسعة نشاطاتهم خارج النشاطات الاجتماعية لكي تشمل النشاطات السياسية.

أيضاً فإن عملية التحديث أثرت بشكل كبير على الكثير من القيم والرموز التقليدية للمجتمع حيث أن بعضاً من تلك الرموز اختفت في حين أن البعض الآخر مثل الديوانية بقيت ولكنها غيرت من مفهوم الديوانية التقليدية لكي يتناسب والمتغيرات الحديثة. وقد بدأت الديوانية تقوم بأدوار جديدة بل وبدأت تعبر عن التدرج في المجتمع نفسه. وكان التدخل في الأمور السياسية أحد هذه الأدوار الجديدة بعد أن كان نشاطاً منصباً على الدور الترفيهي والاقتصادي والاجتماعي. وقد ساهمت الديوانية في الكويت في عملية المشاركة السياسية وكانت تلك المساهمات واضحة أثناء غياب المجلس وخلال الانتخابات البرلمانية. ونخلص من هذا كله أن اختلاف الديوانيات واختلاف نشاطاتها لها العلاقة الكبيرة بعملية المشاركة السياسية في الكويت وهو ما يُضفي تأييداً لفرضيات البحث.

الهوامش

(١) انظر: سيف مرزوق الشملان، «الديوانية في التاريخ الكويتي» جريدة الوطن (يونيو) 24-25/1991.

المصادر العربية

حسن مغنية

1984 مجالس العرب. بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.

حسن الحاج حسن

1984 حضارة العرب في عصر الجاهلية. بيروت - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

عادل محمد عبدالمغني

1987 صور من الماضي. الكويت: مطابع القبس التجارية.

عبدالله زكريا الأنصاري

1983 حوار في مجتمع صغير. الكويت: مطابع ذات السلاسل.

المصادر الأجنبية

Abdulla, Yagoub Y.

1995 Social Functions of the Diwaniyya in Kuwaiti Society . Master Thesis. Ohio State University.

Abul, Ahmed J.

1992 The Participation of Kuwaiti Intellectuals in the Develpment process 1961-1985. Dissertation: University of Essex .

Al-Ebraheem, Hassan A.

1975 Kuwait: A Political Study. Kuwait: kuwait University Publications.

Ali, Yousuf,

1985 Modernity Among Kuwaiti Youths. Master Thesis, Ohio State University.

Ali, Yousuf G.

1989 Political Participation in a Developing Nation: The Case of Kuwait. Dissertation: Ohio State University.

Asher, Herbert B.

1988 Presidential Election Policies: Voters, Candidates, and Campaigns since 1952. Chicago: The Dorsey Press .

Bennett, Stephan E.

1986 Apathy in American l960-1984: Causes and Consequences of Citizen Political Indifference. New York: Transnational Publishers, Inc.

Berberoglu, Berch,

1992 The Politacal Economy and Development: Development Theory and the Prospects of Cahnge in the Third World. State University, N.Y.

Bill, James A. and Carl Leiden,

1984 Politics in the Middle East. Boston: -- Little, Brown and Company.

Dalton, Russel J.

1988 Citizen Politics in Western Democratic: Public Opinion and Political Parties in the United States, Great Britain, West Germany, and France, New Jersey : Ghatam House Bublishers, Inc.

Defronzo, James

1992 Revolutions and Revolutionary Movements Westview Press, Boulder.

Eyerman, Ron and Jamison, Andrew

1991 Social Movements; A Cognitive Approach . The Pennsylvania State University Press, Pennsylvania.

Goldthrope, J.E.

1984 The Sociology of Third World . 2ed ed NY: Cambridge University Press.

Huntington, Samuel P.

1986 Political Order in Chaging Societies. New Haven: Yale University Press.

Inkeles, Alex

1983 Exploring Individual Modernity. New York: Columbia University Press.

Jenkins, J. Craig.

1985 The Political of Insurgency: the Farm Workers Movement in the 1960s . New York: Columbia University Press.

Kim, Jae-or and Charles W. Muller.

1986 Introduction to Factor Analysis : What it is and How to do . Beverly Hill: Sage Publications.

Lipset, Seymour Martin.

1981 Political Man: the Social Bases of Politics. Maryland: The John Hopkins University Press.

Mc Adam, Douglas .

1982 Political Process and the Development of Black Insurgency . Chicago: University of Chicago Press.

Morris, Aldon D. and Mueller, Carol M.

1992 Frontiers in Social ~ Movement Theory . Yale University Press, New Haven: Verlag and Press, 1991.

Olsen, Marvin E.

1980 Amodel of Political Participation Stratification. pp. 103-120, in Politial Sociology: Readings in Research and Theory, edited by George Kourvtaris and Betty Dobratz. New Haven: Brunswick: Transaction books.

Poolock,Phillip H.

1982 «Organizations of Modernization: How Does Group Activity Affect Political Participation?» American journal of political Science 25:485-503.

Rush, Mechael and Philip Althoff,

1972 An Introduction to Polilical Sociology. Norwich: Fletcher and son Ltd.

Verba, Sidney and Norman Nie.

1972 Participation in American. New York: Harperal Row.

استلام البحث : سبتمبر 1995
إجازة البحث : مارس 1996

جدلية العلاقة بين الدين والسياسة دراسة في الاتجاه التوفيقي في الفكر السياسي الإسلامي

حامد العبدالله
كلية العلوم الإدارية - قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

تمخضت التطورات السياسية التي مر بها العالم الإسلامي منذ بدء الدعوة الإسلامية على يد رسول الله محمد بن عبدالله - ﷺ - ومروراً بعهد الخلفاء الراشدين والدولتين الأموية والعباسية، وبعصر ما بعد سقوط الدولة العباسية عن مجموعة من الأفكار السياسية المتعلقة بنظام الحكم والدولة. ولم تكن هذه الأفكار بمنأى ومعزل عن مجمل التطورات السياسية، بل إنها تأثرت سلباً وإيجاباً بها. فعلى سبيل المثال، انعكست فترة الخلفاء الراشدين على الفكر السياسي الإسلامي بظهور مبادئ الشورى وحق الخليفة السابق في تعيين الخليفة اللاحق. كما ساهم قيام الحكم الأموي بظهور أفكار تتعلق بتوارث الحكم وتفضيل العرب على الموالي وحق الطاعة المطلقة للخليفة. ونفس الشيء يصدق على دولة الخلافة العباسية وما حدث أثناءها وما بعد سقوطها من أحداث سياسية.

وقد كان لكل مدرسة فكرية أو ما يطلق عليه اصطلاحا اسم «مذهب ديني» أفكار سياسية تختلف أو تتشابه مع أفكار المذهب الآخر. فأفكار الشيعة حول نظام الحكم تختلف عما هو موجود لدى أهل السنة، كما أن هناك تعدداً في الآراء حتى ضمن نطاق المدرسة الواحدة. فآراء الاسماعيلية حول مسائل الحكم تختلف عن آراء الشيعة الاثنى عشرية، وبعض جوانب الفكر السياسي عند الحنابلة تختلف عما هو موجود لدى الشافعية. ودراسة متمعنة لأفكار رواد هذه المدارس الفكرية تؤيد ما قلناه.

ومن بين الاتجاهات التي تأثرت كثيراً بالتطورات السياسية التي شهدها تاريخ الإسلام ما يسمى بـ «الاتجاه التكييفي أو التوفيقي». وتنبع أهمية دراسة هذا الموضوع من جانبين، منها ما يتعلق بالماضي ومنها ما يتعلق بالحاضر والمستقبل.

فالاتجاه التوفيقي، كما سنعرض بالتفصيل فيما بعد، كانت له نتائجه على تطور الفكر السياسي وعلى جدلية العلاقة بين الدين والسياسة أو بين الفقيه والسلطان. بمعنى آخر، أكانت السياسة تابعة لتعاليم الشريعة أم أنها كانت القائدة والراسمة لاتجاهات الفكر السياسي وأحكام الشريعة؟ خاصة فيما يتعلق منها بمبادىء الحكم.

مثل هذه النتائج التي ظهرت في الماضي كان لها أعمق الأثر في تثبيت أوضاع خاطئة كانت قائمة، وأعطت شرعية لحكومات لم تكن تمت إلى الشريعة بصلة.

أما لو تركنا الماضي جانباً وعشنا الحاضر، فإن الاتجاه التوفيقي ما زال فاعلاً ومؤثراً وما زال مدرسة لها روادها وتلاميذها ومؤيدوها، وإن كانت الأسماء والأشكال ومواضع التطبيق قد تغيرت. على سبيل المثال، إن من يعطي لنظام صدام حسين الشرعية على الرغم من جرائمه هو من المتأثرين بالاتجاه التوفيقي. وإن من يسبغ على صدام حسين ألقاب «صلاح الدين الأيوبي الجديد» و«خليفة المسلمين» و «أمير المؤمنين» هو أيضاً من أولئك السائرين على هذا النهج، خصوصاً إذا لاحظنا أن من أطلق هذه التسميات هم بعض قادة الحركات الإسلامية ومنظريها ومفكريها.

فيمكننا ملاحظة جوانب من تبعية الدين السياسية في وقتنا الحاضر حين نجد «تعليباً» و «تفصيلاً» لبعض الفتاوى كي تُعطى الشرعية لأعمال وتصرفات سياسية معاصرة.

فمسيرة الصراع العربي الإسرائيلي خلال الأربعين سنة الماضية تخبرنا بمدى التغير والتبدل الذي حصل في الفتاوى الدينية المتعلقة بشرعية الصراع أو شرعية السلام. وبدل أن يكون السياسي تابعاً للفقيه، أصبح العكس هو الصحيح، إذ سار

الفقهاء في ركب الحكام وأضحت فتاواهم مطية لأهواء الزعماء ونفس الأمر حدث حينما أيدت العديد من الحركات الإسلامية الغزو العراقي لدولة الكويت وأعطت شرعية له ولمن قام به.

ومجرى التطورات السياسية في العالمين العربي والإسلامي ينبئنا بأن مثل هذه العلاقة ستستمر، وسيكون الاتجاه التوفيقي حاضراً وبقوة على مسرح الأحداث وسيتخذ أشكالاً وصيغاً تتناسب مع ظروف العصر الذي نعيشه.

ولأهمية الاتجاه التوفيقي، فقد كان موضع دراسة من مجموعة من الكتاب من الشرق والغرب. فقد تناول د. محمد محمود ربيع في دراسته حول النظرية السياسية لابن خلدون هذا الموضوع وحلله من جميع جوانبه وإن كان التركيز قد انصب حول أفكار ابن خلدون فقط (ربيع، 1981)[1].

وفي كتابه «الفقيه والسلطان» كان الاتجاه التوفيقي خلال العصرين العثماني والأموي موضوع دراسة الدكتور وجيه كوثراني، حيث بحث صيغ العلاقة بين الفقهاء والسلاطين خلال الفترة المشار إليها. وأهمية هذه الدراسة تنبع من تناولها بالبحث نمطين من التفكير السياسي. أحدهما الفكر السياسي السني المتمثل في الدولة العثمانية والثاني الفكر السياسي الشيعي الاثني عشري المتبنّي من قبل الدولة الصفوية (كوثراني، 1989)[2].

أما د. أحمد البغدادي فقد تناول في جزء من كتابه عن الفكر السياسي عند الماوردي هذا الاتجاه ودرسه من خلال أفكار أبو الحسن الماوردي. وتعود أهمية الماوردي إلى اعتباره مؤسس نظرية الضرورة في الواقع السياسي أو ما أسميناه في بحثنا هذا بالاتجاه التكييفي أو التوفيقي (البغدادي، 1981)[3].

أما حينما نراجع الدراسات الغربية حول هذا الموضوع، فإن E.I.J.Rosenthal قد تناوله في كتابه

[4]"Political thought in Medieval Islam"

والسير هاملتون جب H.A.R. Gibb في دراستين

أحدهما بعنوان:

[5]"Al-Mawardi's theory of the Khalifa".

والثانية:

[6]"Some Considerations on the Sunni theory of the Caliphate"

وكتب برنارد لويس Bernard Lewis بحثاً حول هذا الموضوع بعنوان:

[7]"On the Quietist and Activist Traditions In Islamic Political Writing"

هذا بخصوص الاتجاه التوفيقي ضمن المدرسة السنية، أما حول هذا الموضوع في جانبه الشيعي فإن د. نورمان كالدر Norman Calder قد بحثه في دراستين، إحداهما بعنوان:

[8]"Accommodation And Revolution In Imami Shi i Jurisprudence".

والأخرى تحت عنوان:

"Legitimacy And Accomodation In Safavid Iran: The Juristic Theory of [9]Muhammad Baqir Al-Sabzavari".

إن الغاية من ورقة البحث هذه دراسة الاتجاه التوفيقي في المدرسة السنية على وجه الخصوص، من حيث النشأة والأسباب والنتائج مع التركيز على الفترة التاريخية الممتدة من بداية الدعوة الإسلامية وانتهاء بالدولة العباسية. والسبب في ذلك أن هذه الفترة قد شهدت ظهور وتبلور الفكر السياسي الإسلامي على يد رواد مثل الباقلاني والماوردي وأبي يعلى الفراء والغزالي وغيرهم، كما أن الاتجاه التوفيقي قد أصبح واضح المعالم في هذه الفترة. الافتراض الأساسي الذي تقوم الدراسة باختباره هو أن الشريعة في المرحلة التاريخية المراد دراستها قد أصبحت تابعة للسياسة ومطية لها يستخدمها كل من يريد فرض شرعية على واقع غير شرعي. ومن أجل اثبات هذه الفرضية، فإن المنهجين التاريخي والتحليلي سيكونان أكثر فاعلية وفائدة من غيرهما. وأخيراً وليس آخراً، فإن الدراسة تبدأ بتعريف الاتجاه التوفيقي ثم تتناول أسباب ظهوره والأعذار الشرعية المستخدمة لتبريره، ومحاولة تحليل آثار ونتائج هذا الاتجاه.

الاتجاه التوفيقي

هو عبارة عن ذلك التوجه الذي ساد بين الفقهاء، خصوصاً مَن تحدث منهم عن قضايا الحكم والخلافة - من أجل تكييف مبادىء الشريعة الإسلامية - خاصة ما يتعلق منها بممارسة الحكم، كي تنسجم مع الواقع السياسي المعيش وظروف الواقع.

بمعنى آخر، هي عملية توفيق وتفصيل الفقه السياسي لكي يتلاءم مع التطورات، أو قل الانحرافات، التي شهدها تاريخ الإسلام خلال تطبيق نظام الخلافة.

إذاً يمكن القول بأن الاتجاه التوفيقي عبارة عن تحديد لطبيعة العلاقة بين الفقه والسياسة، بين مبادئ الشريعة ومتطلبات الحكم بحيث أضحى الفقه في النهاية تابعاً للدولة وأداة بيدها تستخدمها متى شاءت.

بعد تحديد ماهية الاتجاه التوفيقي، لا بد من استعراض موجز لتطور تاريخ الإسلام السياسي بدءاً من ظهور الدعوة الإسلامية وانتهاءً بسقوط الخلافة العباسية.

إن مرحلة الدولة الإسلامية التي أنشأها رسول الله - ﷺ - في المدينة المنورة وما تبعها من إقامة نظام الخلافة الراشدة والذي استمر حتى عام 40هـ قد شهدت تكوُّن بعض المفاهيم والمبادىء السياسية التي استندت على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية بالإضافة إلى الممارسة السياسية من جانب الخلفاء أنفسهم.

فالشورى - على سبيل المثال - قد جرى استنباطها واستخدامها كأسلوب لإختيار الخليفة بناء على ما ورد في الآيتين الشريفتين:

﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾ الشورى/ ٤٢/ ٣٨

﴿**وشاورهم في الأمر**﴾آل عمران/ ٣/ ١٥٩

مثال آخر، فإن مبدأ طاعة الحاكم قد استنبط من الآية الكريمة:

﴿**وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**﴾ النساء/ ٤/ ٥٩

كما أصبح تصرف الخليفة الأول «أبو بكر» بتعيين عمر بن الخطاب كخليفة من بعده، مبدأ يحدد أحد الطرق الأخرى لتعيين الخليفة وهي «عهد الخليفة السابق للخليفة اللاحق».

وشكل قيام الدولة الأموية في دمشق (41هـ/ 661م) انحرافاً عن ذلك النظام الذي كان سائداً أيام الخلفاء الراشدين، وبدأت تتشكل مبادئ أخرى تتعلق بأمور الحكم والخلافة[10].

حيث بدأ يظهر نظام توارث الحكم بأجلى صورة، كما ظهر مبدأ تفضيل العربي على غير العربي ونظام تعدد أولياء العهد كما حدث أيام الخليفة سليمان بن عبدالملك[11].

وما هي إلا تسعون سنة تقريباً حتى شهد العالم الإسلامي سقوط الدولة الأموية وقيام الخلافة العباسية على أنقاضها في عام 132هـ/ 750م وتحول مركز الخلافة من دمشق إلى بغداد. وقد قام العباسيون - كما فعل أسلافهم الأمويون - بتركيز مؤسسات السلطة في أيديهم، إلا أنهم اختلفوا عنهم في استغلال المؤسسات الدينية لتحقيق مصالحهم الخاصة. فقد حاول العباسيون تنظيم المؤسسات الدينية بالطريقة التي تخدمهم وحدث تقريب بعض الفقهاء على حساب البعض الآخر، كما حاولوا أيضاً السيطرة على أعمال المؤسسة الدينية وجعلها إحدى مؤسسات الدولة الرسمية[12] وقد ظهر هذا الأمر واضحاً أثناء فترة حكم المأمون العباسي الذي قرّب المعتزلة وتبنى آراءهم وحاول أن يجعل من أفكارهم مذهباً رسمياً للدولة[13].

وتميزت فترة القرنين الرابع والخامس الهجريين/ العاشر والحادي عشر الميلاديين بظهور عوامل الضعف والانحلال على جسم الخلافة العباسية. هذا الضعف فتح الطريق أمام تخلخل سلطة الخلافة المركزية وقيام الأمراء المحليين والقادة العسكريين بتشكيل إمارات في المناطق التي كانوا يحكمونها نيابة عن الخليفة[14] ففي عام 334هـ/ 954م استطاع معز الدولة أحمد بن بويه أن ينشئ الدولة البويهية في جزء كبير من أراضي الدولة العباسية وأن يغتصب اعتراف الخليفة العباسي نفسه، وما كان للخليفة العباسي أن يفعل ذلك لو كان يتمتع بالقوة العسكرية الرادعة[15].

وقد شكل قيام الحكم البويهي في بغداد تهديداً فعليا للسلطة الدينية للخلافة العباسية مع ترويج البويهيين لمبادئ المذهب الشيعي واعتباره المذهب الرسمي للدولة. ففي هذه الفترة جرى نشر عقائد ومعارف الشيعة خاصة ما يتعلق منها بنظرية الحكم والخلافة[16].

وفي عام 358هـ/ 969م استطاع الفاطميون أن يؤسسوا دولة لهم تحكم مصر وشمال أفريقيا وتروج أيضاً لمبادئ وأفكار المذهب الإسماعيلي[17] وهذا شكل تهديداً إضافيا لسلطة الخلافة العباسية ومركزها الديني.

وفي عام 447هـ/ 1055م استطاع السلاجقة أن يسقطوا الدولة البويهية وأن يؤسسوا دولتهم التي حكمت بغداد لمدة قرن من الزمان. وعلى الرغم من التأييد الديني الذي تمتع به الخليفة العباسي من لدن الخلفاء السلاجقة، إلا أن الحقيقة أوضحت أن الخليفة العباسي لم يعد إلا مجرد رمز ولم تعد لديه أية قوة حقيقية.

وقد أتى التهديد الكبير والأخير للدولة العباسية على يد التتار بقيادة هولاكو، الذين استطاعت جيوشهم في النهاية احتلال وتدمير بغداد في عام 656هـ/ 1285م وبالتالي إنهاء آخر أثر للخلافة العباسية[18] وترتب على سقوط الخلافة العباسية قيام مجموعة من الدويلات في مناطق متفرقة وكانت الصفة السائدة أن القوة العسكرية أصبحت هي العامل الأساسي في امتلاك السلطة والقدرة على البقاء.

إن هذا الاستعراض التاريخي الموجز يعطينا صورة واضحة عن مجمل التطور السياسي الذي مر به العالم الإسلامي كما يفسر لنا أسباب ظهور الاتجاه التوفيقي. فقد ساهم ضعف الدولة العباسية وظهور إمارات الاستيلاء في ظهور الاتجاه التوفيقي. كما كان لقيام الدولة البويهية دور كبير في نمو هذا الاتجاه على يد كبار الفقهاء مثل الماوردي وابن بطة العكبري والباقلاني والذين هم رواد هذا الاتجاه. وكان للغزالي حظ وفير في تحديد وجهة هذا الاتجاه أثناء فترة الحكم السلجوقي في بغداد، كما كان لابن جماعة الدمشقي النصيب الأوفر في تقوية دعائم الاتجاه التوفيقي بعد انهيار الخلافة العباسية.

أسباب ظهور الاتجاه التوفيقي

بناء على ما سبق استعراضه من أحداث تاريخية، فإنه يمكن تحديد الأسباب التي دفعت - أو إضطرت - الفقهاء إلى تبني الاتجاه التوفيقي بما يلي:

1 - التحدي العقائدي الديني

فكما أوضحنا سابقاً، فقد واجهت الخلافة العباسية بدءًا من النصف الثاني من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي تحديين اثنين: أحدهما التهديد السياسي والفكري الذي مثله البويهيون، والآخر التهديد الذي شكله قيام الدولة الفاطمية في مصر.

فقد سعت الدولة البويهية إلى نشر مبادئ التشيع وجعلته المذهب الرسمي للدولة، وسمحت لفقهاء ومتكلمي الشيعة بالكتابة والحديث وإقامة حلقات الدرس والنقاش. وقد كان جانب كبير من هذه الكتب والحلقات منصباً لبيان مبادئ الحكم عند الشيعة والرد على الآراء السنية فيما يتعلق بهذا الموضوع.

وفي هذه الفترة ظهر كبار علماء الشيعة الاثني عشرية، كالشيخ المفيد، والشريف المرتضى، والشريف الرضي والشيخ محمد بن الحسن الطوسي[19]. وفي نفس الوقت، قام الفاطميون بالترويج لمذهبهم واعتبروا التشيع المذهب الرسمي للدولة، كما ظهر أيضاً بعض الفقهاء والمتكلمين الذين أخذوا على عاتقهم نشر مبادئ المذهب الإسماعيلي وعلى رأس هؤلاء القاضي النعمان [20]. نظرا لخطورة هذا الوضع من الجانب السني، فقد اضطر الفقهاء إلى الدفاع عن الخليفة العباسي المدافع والمحامي عن مبادىء المذهب السني. فقد اعتبر الماوردي مثلاً الخليفة العباسي صاحب السلطة المطلقة داخل الدولة[21].

2 - الحرص على وحدة دولة الخلافة:

كان الفقهاء على استعداد لتبرير الممارسات الخاطئة من قبل بعض الخلفاء العباسيين والتغاضي عنها من أجل هدف أسمى وهو حفظ وحدة الخلافة والحرص على مصلحة المسلمين العامة.

فالغزالي، من فرط حرصه على استقرار دولة الخلافة وعدم تعرضها للفتنة والمشاكل، أبدى استعداده للتنازل عن بعض الشروط التي يجب توافرها في الخليفة العباسي ومنها شروط القضاء.

يقول الغزالي:

> «فلو انتهض لهذا الأمر مَن فيه الشروط كلها سوى شروط القضاء ولكنه مع ذلك يراجع العلماء ويعمل بقولهم فماذا ترون فيه، أيجب خلعه إن قدر على أن يستبدل عنه من هو موصوف بجميع الشروط من غير إثارة فتنة وتهييج قتال. وإن لم يكن ذلك إلا بتحريك قتال وجبت طاعته وحكم بإمامته»[22].

كما اعترف الغزالي أيضاً بإمامة الشخص المتغلب القاهر إذا كانت منازعته تستوجب إثارة الفتنة والفوضى والاضطرابات.

يقول الغزالي:

«لو لم يكن بعد وفاة الإمام إلا قرشي واحد مطاع متّبع فنهض بالإمامة وتولاها بنفسه ونشأ بشوكته وتشاغل بها واستتبع كافة الخلْق بشوكته وكفايته وكان موصوفاً بصفات الأئمة فقد انعقدت إمامته ووجبت طاعته، فإنه تعيّن بحكم شوكته وكفايته، وفي منازعته إثارة الفتن»[23].

الأعذار الشرعية

وأمام الإشكال الذي قد طرحه البعض أمام رواد الاتجاه التوفيقي حول مدى شرعيته. فقد وجد هؤلاء في بعض الأعذار الشرعية المقررة في الشريعة الإسلامية مخرجاً لرفع هذه الإشكالات، فقد جرت الاستفادة من العذرين الشرعيين: الضرورات تبيح المحظورات، وأهون الشرين خير، بالإضافة إلى المصلحة العامة. وجرى تطبيقها في الموارد التي تتطلب تكييفاً من قِبل هؤلاء الفقهاء.

ففيما يتعلق بالضرورات تبيح المحظورات، والذي رسمت خطوطه العامة الآية الكريمة:

﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾ «البقرة٢/ ١٧٣»

فإنه يتعلق بحالة إباحة بعض المأكولات والمشروبات المحرمة في حالات الضرورة القصوى، كوصول الإنسان إلى حافة الموت نتيجة الجوع أو العطش، على أن تكون هذه الاستفادة في حدودها الدنيا[24]. وحين جرى تطبيق هذا المبدأ على جوانب الحكم والسياسة، فإن الباب قد أصبح مفتوحاً أمام تبرير كل تصرف مخالف لتعاليم الشريعة الإسلامية مع عدم وضع خطوط حمراء أمام هذا الاستخدام. فقد استغل هذا المبدأ بشكل واسع. فقد تنازل الغزالي، مثلاً، عن أهم شرطين يجب أن يتمتع بهما الخليفة، وهم العلم والعدالة بحجة أن الضرورات تبيح المحظورات[25] وتحت نفس العذر الشرعي قبل الغزالي إمامة الشخص الذي لا يتصف بأي شرط من شروط الخليفة[26] وكان هذا العذر أيضاً المبرر الأساسي لقبول الماوردي إمارة الاستيلاء[27].

العذر الثاني هو أهون الشرين خير، وهو مبدأ فقهي يقضي باختيار الأمر الأهون ضررا والأقل شراً فيما إذا واجه الإنسان إختيارين سيئين[28].

الغزالي، من ناحيته، طبق هذا العذر الشرعي حين دراسته حول خلافة الظالم. فقد فرق بين حالتين، إحداهما وجود خليفة ظالم قاهر على رأس الحكم، والأخرى عدم وجود خلافة أصلاً، وتوصل إلى استنتاج بأن خلافة الظالم جائزة لأنها أهون الشرين[29].

أخيراً، فإن عذر المصلحة العامة Public Interest قد غدا أوسع باب لتبرير أية تصرفات من قبل الخليفة لا تمُتّ إلى الشريعة الإسلامية بصلة. فكل تصرف وسلوك لا يمكن تبريره بالعذرين الشرعيين السابقين، بات مقبولاً وشرعياً بحجة أن المصلحة العامة تقتضي ذلك. واستخدام هذا العذر أصبح شائعاً في أدبيات السياسة المعاصرة، بل ومستخدماً من أكثر صانعي قرارات السياسة الداخلية والخارجية للدول.

إنه من المعقول أن يضع الفقهاء مثل هذا العذر الشرعي لتبرير بعض الأمور في مقابل الحفاظ على أشياء أهم وأكبر، ولكن أن يترك الحبل على الغارب بدون وضع ضوابط وخطوط حمراء فإن هذا هُوَ الخطأ الكبير الذي وقع فيه هؤلاء وهو ما تسبب لاحقاً في نتائج أضعفت مصداقية نظرية الحكم في الإسلام. فالباقلاني يعتبر إمامه المفضول جائزة مع وجود الأفضل إذا كانت المصلحة العامة تتطلب ذلك (الباقلاني، 1947)[30].

والماوردي يقبل تعيين هارون الرشيد لثلاثة من أبنائه كأولياء عهد من بعده على أساس أن هارون الرشيد قد أراد بذلك تحقيق المصلحة العامة وحفظ قوة الدولة (الماوردي، د.ت)[31].

آثار ونتائج الاتجاه التوفيقي

عَكَسَ الاتجاه التوفيقي نفسه على آراء الفقهاء والعلماء فيما يتعلق بنظرية الخلافة، فالعديد من القضايا والحوادث التي طرأت خلال تطور نظام الخلافة قد ألبست طابع الشرعية. وسنتاول هنا مجموعة من النتائج التي أفرزها تبني الاتجاه التوفيقي.

1 - إمارة الاستيلاء:

وهي عبارة عن وضع سياسي نشأ نتيجة لضعف الخلافة العباسية وعدم قدرة الخليفة على السيطرة على مقاليد الأمور داخل الدولة. وتعني على وجه التحديد قيام الأمير المعين من قبل الخليفة نفسه في أحد الأقاليم ببسط حكمه بالقوة بحيث يكون مستبداً بالسياسة وإدارة الأمور[32].

ويمكن اعتبار الماوردي أول من درس هذه الظاهرة وعالجها معالجة علمية وحاول أن يعطيها وضعها الشرعي ضمن نظرية الخلافة.

ولم يكن الماوردي ليتعامل مع حالة نظرية لا وجود لها، بل إن هذه الظاهرة كانت سابقة على عصر الماوردي ونمت في عصره. فأول ما ظهرت على عهد هارون الرشيد حينما أنشأ الأغالبة دولة لهم في أفريقيا. وعلى الرغم من تأييد الماوردي لسلطة الخلافة المركزية. إلا أنه لم يكن بمقدوره أن يغمض عينيه عما هو جارٍ في الواقع وبما يمكن أن يترتب عليه من نتائج خطيرة. لذا أسبغ الماوردي على إمارة الاستيلاء صفة الشرعية منطلقاً من المبدأين السابقين: الضرورات تبيح المحظورات، والمصلحة العامة. فإمارة الاستيلاء حالة اضطرار لا بد من قبولها، كما أن مراعاة المصلحة العامة والتخوف من حدوث نتائج لا تحمد عقباها أمر لا بد من أخذه بعين الاعتبار[33].

ولكي لا يترك الماوردي المجال مفتوحاً أمام كل من تُحدِّث له نفسه الخروج على الخليفة وإقامة إمارة الاستيلاء، فإن الماوردي قد وضع بعض الشروط على الأمير لكي يحصل على اعتراف الخليفة، ومنها اجتماع الكلمة على التناصر وتطبيق حدود الله وتعاليمه وظهور الطاعة الدينية بالإضافة إلى مراعاة الورع والتقوى[34].

وبالرغم من ذلك، فإن الماوردي أوصى الخليفة بالاعتراف بسلطة الأمير فوق أرضه حتى ولو لم يكن يطبق أياً من هذه الشروط، وما ذلك إلا مراعاة للواقعية وبعداً عن المثالية.

أما الغزالي فقد ذهب شوطاً أكبر في تنازلاته ومساوماته، إذ قبل إمارة الاستيلاء حتى ولو كان الأمير لا يحكم طبقاً لتعاليم الشريعة. واعتبر طاعة الأمير للخليفة والبيعة له كافية لإنفاذ حكمه[35].

2 - شروط الخليفة

وهذا الجانب من نظرية الخلافة قد تأثر كثيرا بالاتجاه التوفيقي، فعلى الرغم من أن الفقهاء قد حددوا في كتبهم الشروط الواجب توفرها في الخليفة كالعلم والورع والشجاعة والكفاءة والنسب القرشي (الْفَرّاء، 1983:20-21)[36]، إلا أنهم تحت ضغط الواقعية السياسية قد اضطروا للتنازل عن بعض هذه الشروط من أجل حفظ منصب الخلافة.

إن الواضح هنا هو آراء الغزالي. فقد اعتبر الغزالي جميع الشروط المطلوبة في الخليفة هي شروط تفضيل وترجيح لا أكثر، أما الشرط الوحيد للانعقاد فهو شرط النسب القرشي. أما دليله على ذلك أنه لم يرد النص إلا في النسب القرشي، أما باقي الشروط فلا دليل شرعيا يؤيدها (الغزالي، 1916: 76)[37]. فحينما تناول بالدراسة شرط الشجاعة، رأى أنه ليس من الضروري توافره في الخليفة ما دام متمتعاً بتأييد السلاطين السلاجقة أصحاب القوة الفعلية في بغداد آنذاك[38] وكما جاز للخليفة أن يستعين بالسلاجقة في الأمور العسكرية، فإنه وحسب رأي الغزالي، يمكن للخليفة أن يعوض جانب النقص في شرط العلم عن طريق الاستعانة بمجموعة من العلماء والفقهاء ممن يساعدونه في استنباط الأحكام الضرورية لتسيير أمور الدولة[39].

وكما حدث التنازل عن شرط العلم، فإن شرط العدالة والتقوى يمكن غض البصر عنه لأن الضرورات تبيح المحظورات.

يقول الغزالي:

«فإن قيل: فإن تسامحه بخصلة العلم يلزمكم التسامح بخصلة العدالة وغير ذلك من الخصال قلنا ليست هذه مسامحة عن الاختيار ولكن الضرورات تبيح المحظورات»[40].

3 - عدد الخلفاء في وقت واحد:

على الرغم من وجود بعض الآراء لدى الأشاعرة التي تجيز وجود خليفتين في وقت واحد إذا كان يفصل بينهما مساحة بعيدة كبحر أو غيره[41]، إلا أن دافع الظروف السياسية في عصر الماوردي لم يكن يسمح له بإبداء مثل هذا الرأي.

فوجود الخلافة الفاطمية في مصر والأموية في الأندلس فرضا على الماوردي طريقة أخرى في استخدام الاتجاه التوفيقي ينفي فيه الشرعية عن هاتين الخلافتين، في نفس الوقت الذي يقوى فيه مركز الخلافة العباسية.

فشكل الاتجاه التوفيقي الذي تبناه الماوردي هنا هو نقض رأي الأشاعرة السابق وذلك لعدم انسجامه مع متطلبات المرحلة. فلو أجاز الماوردي وجود إمامين في وقت واحد فإن هذا معناه تثبيت وضع الخلافتين الفاطمية والأموية، ولكنه رأى أن المرحلة تتطلب رأياً آخر متماشياً مع اتجاه تقوية الخلافة العباسية، وهكذا لم يكن للماوردي مخالفة الاتجاه التوفيقي الذي تبناه. فلم يُجِز الماوردي وجود إمامين في وقت واحد، وإذا ما حدث ذلك فإن أسبقهما بيعة يكون هو الخليفة الشرعي[42]. ولم يورد الماوردي أي نص قرآني أو حديث نبوي يدعم فيه رأيه هذا. وإلى نفس الرأي ذهب القاضي أبو الطيب الباقلاني وزاد عليه أن من يرفض البيعة للخليفة الأسبق يعتبر باغياً ويجب قتاله[43] وما دامت الخلافة العباسية سابقة في وجودها التاريخي على الخلافتين الأموية في الأندلس والفاطمية في مصر فإن الغاية من رأي الباقلاني أضحت واضحة.

4 - الإمامة بالغلبة والقهر:

وما دامت عملية التوفيق بين الواقع السياسي ومبادئ الشريعة أصبحت مفتوحة على مصراعيها، فإن أسلوباً آخرا لاختيار الخليفة قد تعيّن بالإضافة إلى الطريقين السابقين: اختيار أهل الحل والعقد، والعهد من الخليفة السابق. والأسلوب الجديد يعني أنه حين يتولى شخص الإمامة عن طريق القوة والتغلب ثم يظهر بعد ذلك شخص آخر يتغلب على الأول بفضل قوته وجيوشه، فإن الأول يعزل ويصبح الثاني هو الإمام حفاظاً على وحدة المسلمين ومصالحهم[44]. وخير من عبّر عن هذا الرأي ودافع عنه، الفقيه الشافعي بدر الدين عبدالله بن محمد بن جماعة الدمشقي (639-733هـ/ 1241-1331م).

فنظراً لواقع الحال الذي ساد العالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة العباسية من تفكك وضعف وغلبة للقوة العسكرية وتبدل للزعامات عن هذا الطريق، فإن

ابن جماعة حاول أن يعطي هذا الواقع الشرعية المطلوبة. وكان ذلك عن طريق اعترافه بالإمامة الناشئة عن طريق القوة العسكرية الْمَحْضة، وليس مهماً أن يكون عنده الخليفة جاهلاً أو فاسقاً ما دام شَمْل المسلمين ينتظم بهذه الطريقة[45].

وإن كان هناك من عذر للماوردي أو الباقلاني أو الغزالي في الحفاظ على وحدة الخلافة العباسية وتماسكها حينما تبنوا الاتجاه التوفيقي، فإنه لم يكن هناك أي عذر لابن جماعة لترديد الأعذار القديمة من أجل إنقاذ مؤسسة غير موجودة على أرض الواقع[46].

5 - عدد أولياء العهد في وقت واحد:

بعد أن حدث قبول ولاية العهد كأسلوب شرعي لتولي الخلافة، فإن الحاجة أو الواقع قد استدعى إبداء الرأي في طريقة أخرى اخترعها بعض الخلفاء وهي تعيين عدد من الأبناء أو الأقرباء كأولياء عهد من بعدهم بالتسلسل.

هذه الظاهرة استجدت في العصر الأموي حينما بايع عبدالملك بن مروان لابنيه الوليد ومن بعده لسليمان[47]. والأخرى حينما عهد سليمان بن عبدالملك لعمر بن عبدالعزيز ومن بعده ليزيد بن عبدالملك [48]. وسار على هذا النهج هارون الرشيد حينما رتب ولاية العهد من بعده في أولاده الأمين والمأمون والمؤتمن[49].

مثل هذا التطور في أسلوب تعيين أولياء العهد فرض على الماوردي أن يبدي رأيه فيه. وقد أجاز الماوردي هذا الأسلوب وكان دليله على ذلك:

أ - فعل الرسول في غزوة مؤتة حينما رتب أمراء الجيش بالتسلسل، زيد بن حارثة فجعفر بن أبي طالب فعبدالله بن رواحة. وما دام الرسول - ﷺ - فعل ذلك في إمارة الجيش جاز مثله في الخلافة.

ب - أن المصلحة العامة تقتضي أحياناً من الخليفة ذلك.

جـ - الاستناد على إجماع العلماء وكبار التابعين الذين أيدوا ما قام به سليمان بن عبدالملك في عهده[50].

ولكن ما غاب عن ذهن الماوردي في غمرة حماسه لتأييد هذا العمل، هو أن فعل الرسول - ﷺ - في غزوة مؤتة كان خاصاً بهذه الغزوة فقط ويتعلق بولاية خاصة هي ولاية الجيش لا ولاية عامة كالخلافة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه قد أغفل

رفض الكثير من العلماء والتابعين أثناء العصر الأموي لمثل هذا الأسلوب، خصوصاً رفض سعيد بن المسيب أحد كبار التابعين، لتصرف عبدالملك بن مروان وامتناعه عن البيعة، مما تسبب في جلده وحبسه[51].

أما القاضي أبي يعلى الفراء فقد أجاز هذا الأسلوب في تعيين أولياء العهد. وقد كان رأيه هذا مبنياً على ثلاثة حوادث تاريخية. أولها، غزوة مؤتة المشار إليها آنفاً. ثانيها، معركة نهاوند حينما عيّن الخليفة عمر بن الخطاب النعمان بن مقرن لقيادة الجيش على أن يخلفه حذيفة بن اليمان إذا قتل. وإذا قتل حذيفة فيخلفه نعيم بن مقرن وثالثها، معركة الجسر عندما عين أبو عبيد الثقفي ثلاثة قادة للجيش يلي أحدهم الآخر، منهم جبر والمرقال[52].

6 - القبول بالخلافة المستبدة وإقرار مبدأ الصبر عليها:

فبعد التأكيد الشديد الذي أبداه الفقهاء على ضرورة توفر شرط العدالة والورع والتقوى لدى شخص الخليفة فإنهم لاحقاً، وتماشياً مع الواقع المنحرف الذي كان يعيشه بعض خلفاء بني العباس، قد أجازوا إمامة الفاسق الظالم.

فابن بطة العكبري، عبدالله بن محمد أبو عبدالله (304-387هـ/ 917-977م) قد أوضح رأيه بعدم جواز الخروج بالسيف على الأئمة وإن ظلموا. كما أنه قد رَوَى عن عمر بن الخطاب أنه قال: إن ظلمك (الخليفة) فاصبر وإن حرمك فاصبر. وَرَوَى أن النبي - ﷺ - قال لأبي ذر بما معناه: عليك بالسمع والطاعة للأمير وإن كان عبداً حبشياً كأن على رأسه زبيبة.

واستخدم أيضاً قاعدة الإجماع لتبرير الطاعة المطلقة للخليفة حتى وإن كان ظالماً فقال:

«وقد أجمعت العلماء من أهل الفقه والعلم والنساك والعباد والزهاد من أول هذه الأمة إلى وقتنا هذا أن صلاة الجمعة والعيدين ومِنى وعرفات والغزو والحج والهدي مع كل أمير بَرٍّ وفاجر، واعطاءهم الخَراج والصدقات والأعشار جائز والصلاة في المساجد العظام التي بنوها والمشي على القناطر والجسور التي عقدوها والبيع والشراء وسائر التجارة والزراعة والصناعة كلها في كل عصر ومع كل أمير جائز على حكم الكتاب والسنة لا يضر المحتاط

لدينه والمتمسك بسنة نبيه - ﷺ - ظلم ظالم ولا جور جائر إذا كان ما يأتيه هو على حكم الكتاب والسنة» (العكبري، 1958: 6867)[53].

أما أبو يوسف في كتابه الخراج فيروي عن حسن البصري أن رسول الله - ﷺ - قال؛ «لا تسبوا الولاة فإنهم إن أحسنوا كان لهم الأجر وعليهم الشكر وإن أساءوا فعليهم الوزر وعليكم الصبر وإنما هم نقمة ينتقم الله بهم ممن يشاء فلا تستقبلوا نقمة الله بالحمية والغضب واستقبلوها بالاستكانة والتضرع»[54].

والقاضي أبو يعلى الفراء قد أجاز إمامة الفاسق مطلقاً ورتب البيعة والطاعة عليها. وباعتباره حنبلي المذهب. فإنه قد استند في رأيه هذا إلى أقوال للإمام أحمد بن حنبل تؤيد صحة ما ذهب إليه. فمنها ما رواه عبدوس بن مالك القطان عن الإمام أحمد أنه قال: «ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً عليه برا كان أو فاجراً فهو أمير المؤمنين»[55].

وروي عنه أيضاً في رواية المروزي: «فإن كان أميراً يعرف بشرب المسكر والغلول يغزو معه إنما ذلك له في نفسه»[56].

واستند الماوردي إلى حديث للرسول - ﷺ - يقول فيه: «سيليكم من بعدي ولاة فيليكم البر ببره، ويليكم الفاجر بفجوره، فاسمعوا لهم وأطيعوا في كل ما وافق الحق، فإن أحسنوا فلكم ولهم، وإن أساءوا فلكم وعليهم»[57].

إن مثل هذه الآراء تمارس أسلوب الانتقاء، فتختار ما يدعم توجهها من آيات وأحاديث، وتغفل الكثير منها مما يتعلق بضرورة رفع الظلم وعدم الاستكانة والخنوع للظالم.

يقول الله تعالى:

﴿ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا﴾ الكهف/ ٢٨

وقال أيضاً:

﴿ولا تطيعوا أمر المسرفين. الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون﴾ الشعراء/ ٢٦/ ١٥١ - ١٥٢.

إن هذه الآثار الستة التي ذكرناها هي عبارة عن مجرد أمثلة فقط على ما ترتب عن الاتجاه التوفيقي من نتائج، وبالإمكان طرح أمثلة أخرى إلا أن ما ذكرناه فيه الكفاية. ولئن كانت هذه الآثار متعلقة بماضي الأمة، فإن نتائجها لا زالت حية وفاعلة. فالطغاة يجدون من يفرش لهم بساط الشرعية باسم الدين، والظلم أصبح مشروعاً ومطلوباً، ولنا في مواقف بعض المتلبسين بزي رجال الدين من أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت من عدم اتخاذ موقف واضح لإدانة العدوان أو الدعوة لحشد القوى للحرب مع العراق ضد الكفار وإغفال سبب الأزمة الحقيقي خير دليل على خطورة الاتجاه التوفيقي على حاضر ومستقبل الأمة، لا فقط ماضيها (البغدادي، 1992)[58].

الهوامش

(1) النظرية السياسية لابن خلدون. محمد محمود ربيع، 1981.

(2) الفقيه والسلطان. وجيه كوثراني، دار الراشد، بيروت، 1989.

(3) الفكر السياسي عند أبي الحسن الماوردي. أحمد البغدادي، الكويت 1984.

(4) Rosenthal, Erwin. Political Thought In Medieval Islam, Cambridge, 1985.

(5) Gibb, H.R.R. "Al-Mawardi's Theory Of the Khalifa, In: Islamic Culture, 1937. P. 291-302.

(6) Gibb. "Some Consideration On The Sunni Theory of the Caliphate" in: Studies on the civilization of Islam. (ed.) J. Standford and P. Walk, London. 1969.

(7) Bernard Lewis "On The Quietist and activist Traditions in Islamic Political Writing" in: Bulletin of the school of Oriental and African Studies, Vol. 49 (1986) P. 141-48.

(8) أنظر: Middle Eastern Studies, Vol. 18, Jan 1982, P. 3-20.

(9) Iran. Vol. 25, 1987. P. 91-105

(10) Faksh, M. "The Islamic State System: a Paradigm for Diversity". Islamic Quarterly, Vol. 28. no. 1. 1984, P. 5-24.

(11) الأحكام السلطانية. الماوردي، ص 6.

(12) Watt, W.M. What is Islam, London, 1968, P. 123.

(13) Gibb. "An Interpretation of Islamic History" in: Studies On The Civilization of Islam, P. 10.

(14) Watt, op. cit, P. 130.

(15) Watt. Ibid

(16) Ibid

(17) Ibid

(18) Gibb. "Sunni Thoery Of The Caliphate" in studies, P. 143.

(19) مقدمة لكتاب الماوردي: قوانين الوزارة وسياسة الملك بقلم رضوان السيد، بيروت 1979، ص 42.

(20) المصدر السابق مباشرة ص 45.

(21) المصدر السابق، ص 27.

(22) الاقتصاد في الاعتقاد. أبو حامد الغزالي، ص 201.

(23) المصدر السابق ص 200.

(24) انظر تفسير الآية في: التفسير الكبير للفخر الرازي ج 1 ص 616-617. وتفسير النسفي ج 1، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ص 89.

(25) الاقتصاد في الاعتقاد، ص 202.

(26) المصدر السابق، ص 202.

(27) الأحكام السلطانية، ص 27.

(28) د. ربيع. مصدر سبق ذكره، ص 121.

(29) المصدر السابق مباشرة.

(30) التمهيد. القاضي محمد بن الطيب الباقلاني، ص 184.

(31) الماوردي. الأحكام السلطانية، ص 10.

(32) المصدر السابق مباشرة، ص 27.

(33) الماوردي. المصدر السابق، ص 28.

(34) نفس المصدر السابق، ص 28.

(35) إحياء علوم الدين. أبو حامد الغزالي، الجزء الثاني، ص 97.

(36) أنظر الأحكام السلطانية للماوردي، 6-7، والأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى الفراء، ص 20-21.

(37) فضائح الباطنية. أبو حامد الغزالي، ليدن، 1916، ص 76.

(38) المصدر السابق مباشرة، ص 68.

(39) الغزالي. الاقتصاد، ص 201.

(40) المصدر السابق مباشرة ص 201.

(41) أصول الدين، عبد القاهر البغدادي، اسطنبول، 1928، ص 274.

(42) الماوردي. الأحكام السلطانية، ص 6.

(43) الباقلاني. التمهيد، ص 180.

(44) ربيع. مصدر سبق ذكره. ص 123.

(45) المصدر السابق مباشرة.

(46) المصدر السابق، ص 154.

(47) تاريخ الطبري. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء السادس. دار المعارف، القاهرة 1971 ص 416.

(48) المصدر السابق مباشرة، ص 551.

(49) الماوردي. الأحكام السلطانية، ص 13.

(50) المصدر السابق مباشرة، ص 130.

(51) الطبري. مصدر سبق ذكره، ص 416.

(52) أبي يعلى الفراء. مصدر سبق ذكره، ص 26-27.

(53) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة. ابن بطة العكبري، دمشق 1958، ص 67-68.

(54) كتاب الخراج. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، ص 6.

(55) أبي يعلى الفراء. مصدر سابق، ص 4.

(56) الماوردي. الأحكام السلطانية، ص 6.

(58) على سبيل المثال: موقف زعيم جماعة علماء باكستان، شاه أحمد نوراني، في تشبيه صدام حسين بصلاح الدين هذا العصر. وموقف الحركة الإسلامية في الأردن ممثلة بالإخوان المسلمين والجهاد الإسلامي (بيت المقدس) وحزب التحرير من أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت يراجع:
جيمس بيسكاتوري (محرر). الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج، تعريب د. أحمد البغدادي. مؤسسة الشراع العربي، بيروت 1992.

المصادر العربية

أحمد مبارك، البغدادي.

1984 الفكر السياسي عند أبي الحسن الماوردي. مؤسسة الشراع. الكويت.

أبو حامد محمد، الغزالي.

1916 فضائح الباطنية، تحقيق جولدزيهر، ليدن.

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، الماوردي.

د.ت. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت.

عبدالله بن محمد، ابن بطة العكبري.

1958 كتاب الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، تحقيق هنري لاوست، دمشق.

محمد بن الحسين، أبي يعلى الفراء.

1983 الأحكام السلطانية، بيروت. دار الكتب العلمية.

محمد بن الطيب، الباقلاني.

1947 التمهيد في الرد على الملاحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، تحقيق محمد الخضري، القاهرة.

محمد محمود، ربيع.

1981 النظرية السياسية لابن خلدون. دار الهنا للطباعة.

المصادر الأجنبية

Faksh, Mahmud. A.

1984 "The Islamic State System: a Paradigm for Diversity" Islamic Quarterly, Vol. 28. no. 1.P.5-24.

Gibb. H.A.R.

1962 "Some Considerations On The Sunni Theory of The Caliphate" in: Studies on the Civilization of Islam, ed. by J. Stanford and P. Walk, London.

Idem

1973 "AL-Mawardi's Theory Of The Khilafa"

Watt, W.M.

1968 What is Islam, London.

استلام البحث: نوفمبر 1995

اجازة البحث: مايو 1996

أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية*

فهد ثاقب الثاقب
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

مقدمة

حوار يدور وتساؤل يتردد حول الأسباب المؤدية إلى الطلاق في المجتمع الكويتي. والموضوع على أهميته لم يسبق التصدي له بالدراسة والبحث بل اقتصر الاهتمام في معظمه على أجهزة الإعلام المرئي والمسموع. وفي الدراسات القليلة حول الطلاق في المجتمع الكويتي تلك التي أعدتها (حسين، 1978) لادارة التخطيط والمتابعة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل. وهدف الدراسة هو معرفة علاقة الطلاق ببعض العوامل كالسن والتعليم والدخل والإنجاب وغيرها، وقد أُجري البحث على عينة من المطلقين والمطلقات للأعوام 1973-1975. ودراسة أخرى لوزارة التخطيط تهدف إلى التعرف على علاقة ظاهرة الطلاق ببعض المتغيرات مثل التعليم، والمهنة، وفصول السنة والجنسية والعمر (وزارة التخطيط، 1989).

أما في المجتمعات العربية فنشير إلى دراسة حول الطلاق في الأردن أشارت إلى أن أسباب الطلاق هي تدخل الأسرة، وسوء التفاهم، ووجود نساء أخريات، ومشاكل جنسية، ومشاكل اقتصادية، والعقم، وغياب الزوج (برهوم، 1977). وفي دراسة أخرى لبعض خصائص المطلقين الاجتماعية في الرياض نجدها تُرجع أسباب الطلاق إلى عدم التوافق، وتدخل الأهل، وسوء معاملة الزوجة، وعدم اهتمام الزوجة بشؤون المنزل، وكثرة مطالب الزوجة، وعدم الإنجاب، وعدم رغبتها العيش مع أهل الزوج، وفارق السن، ومرض لا تستطاع معه العشرة، والزواج من

* جرى تمويل البحث من إدارة الأبحاث، جامعة الكويت - مشروع رقم AS011

امرأة أخرى، وسبب أخلاقي، واختلاف العادات والتقاليد، ووجود أولاد للزوجة، وزواج سابق. إلخ (الفيصل، 1991) وفي دراسة أخرى عن الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي تبين بأن السبب الأول يعود لاختلاف الطباع، ثم النفور الطبيعي، وتدخل الأهل، وسوء العشرة، والطلاق بناء على طلب الزوجة، واختلاف الجنسية، وفارق السن، وعدم الإنجاب، ومرض أحد الزوجين، والزواج من أخرى، وعمل الزوجة، وعامل جنسي، وعوامل أخرى (الخطيب، 1993).

أما عن الطلاق في المجتمعات الغربية، ففي الواقع أن هناك كماً هائلاً من الدراسات حول الأبعاد المختلفة لمشكلة الطلاق. وتختلف تلك الدراسات فيما بينها من حيث الأدوات والعينات والمناهج. وبشكل عام تعتمد الدراسات في هذا الحقل على التفسيرات البديهية أكثر من التفسيرات النظرية. فالنظرية مازالت جزءاً متخلفاً في بحوث الطلاق (White, 1990:909). والدراسات المبكرة كدراسة (Goode, 1956) تشير إلى أن أسباب الطلاق ترجع إلى مشكلات سلوكية كإدمان الكحول، والزنا، وممارسة القمار، وعدم الالتزام بالإنفاق، والهجر، بينما أشارت الدراسات اللاحقة إلى اختلاف أسلوب الحياة، والحرية الشخصية لشريك الزوجية. فقد وجد (Kelly, 1982) في دراسة عينة من ولاية كاليفورنيا أن السبب الرئيس للطلاق هو الافتقار للحب، وفقد الزوج لكل شيء في الحياة الزوجية. بالمقابل أشار الأزواج إلى إهمال مطلقاتهم لحاجاتهم ورغباتهم. وفي دراسة 56 فرداً حدث انفصالهم تبين بأن أغلبية النساء أخذن زمام المبادرة في الطلاق. وتبين بأن أسباب الطلاق تعود إلى صعوبة التفاهم، والسباب، وفقدان الحب. إلى جانب اختلافات فيما يتعلق بالأبناء وإضاعة الوقت مع أشخاص آخرين، والتغير في الدخل. وتبين أن كلا الطرفين مازال يعاني من الاكتئاب والقلق النفسي (Kincaid & Caldwell, 1995).

ورأى البعض الآخر أن تلك الزيادة الكبيرة في أعداد المطلقين في المجتمعات الغربية لايمكن تفسيرها على الصعيد الشخصي وإنما إلى المتغيرات الجوهرية في البناء الاجتماعي. ومن هنا أُخِذ في الاعتبار عوامل عديدة كالتعديل في قوانين الطلاق، والتحضر والصناعة وأثرهما على معدلات الطلاق، ومعدل الجنس في المجتمعات المختلفة، ومكانة المرأة أو عمالة المرأة، والدين وعلاقته بالطلاق (Trent & South, 1989, White, 1990) . وهناك دراسات ربطت الطلاق بعوامل

ديموغرافية مثل ترتيب الزواج، وطلاق الوالدين، والعمر عند الزواج، والحمل والإنجاب قبل الزواج، والإنجاب أثناء الزواج، والعمر ومدة الزواج، والعنصر (White, 1990) فقد وجد أن انخفاض معدلات الإناث والسن المتأخر للزواج تؤدي إلى انخفاض معدلات الطلاق كما وجد أن التنمية الاجتماعية/ الاقتصادية وعمالة المرأة لها علاقة ذات دلالة إحصائية بارتفاع معدلات الطلاق، إلا أن تلك العلاقة ليست علاقة طولية مستقيمة Non-Linear (Trent & South, 1989: 399) .

وتؤكد بعض الدراسات التي أجريت في مجتمعات الدول النامية تلك النتائج. ففي دراسة (Liao & Heaton, 1992) لاتجاهات الطلاق في الصين وجد أن معدلات الطلاق المتدنية تمت المحافظة عليها نتيجة إلى القيم الاجتماعية القوية، والضغوط الاجتماعية، والتزام الناس بالزواج. إلا أن هناك استثناءات لذلك كالمرأة المتعلمة تعليماً عالياً وخاصة المقيمة في مناطق حضرية فهي أكثر عرضة للطلاق. وكذلك الإناث في الفئة العمرية الشابة، والزواج الذي وُجد بترتيب من العائلة فهو أكثر عرضة للطلاق. ولم يوجد أي تأثير لعمالة المرأة أو مدة الزواج في معدلات الطلاق. وفي دراسة للطلاق والتنمية في أندونيسيا تبين أن السن عند الزواج له علاقة سلبية باحتمال الطلاق. وهناك علاقة مماثلة بين التعليم والطلاق، فقد وجد بأن أدنى معدلات الطلاق هي بين النساء الأكثر تعليماً. وهناك عوامل أخرى كالخلفية الاثنية والإنجاب أثناء الزواج لها علاقة قوية بالطلاق (Guest, 1992: 110-111). وفي دراسة للطلاق في بورتيريكو وجد بأن الطلاق له علاقة سلبية بمدة الزواج، وعدد الأبناء، وتعليم المرأة، بالمقابل تبين أن للطلاق علاقة ايجابية بعمالة المرأة، والإقامة في المناطق الحضرية، والزواج غير القانوني (Canabal, 1990: 527). ويفسر الاختلاف في نتائج البحوث إلى اختلاف المجتمعات وما جرى استخدامه من أدوات وعينات ومناهج، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً بين تلك الدراسات على أن زيادة معدلات الطلاق جاء نتيجة للتغير الثقافي/ الاجتماعي والتحول في مواقف الأفراد الثقافية.

وقد مر المجتمع الكويتي خلال العقود القليلة الماضية بتغير ثقافي/ اجتماعي حيث نجد أن التعليم العام أصبح إلزامياً كما أصبح التعليم الجامعي مطلباً، ولذلك ازدادت أعداد المرأة المتعلمة والعاملة، مما أدى إلى تأخر سن

الزواج. إلى جانب أن المتعلمات ممن تأثرن بالايديولوجيات الغربية تغيرت نظرتهن للزواج وللأدوار التي يجب أن يقوم بها الرجال والنساء. وفي نفس الوقت فقد انحسرت سلطة العائلة المطلقة فيما يتعلق بالزواج والطلاق، وأصبح الزواج في بعض الأحيان مشروطاً بالمعرفة والتفاهم المشترك، وأصبح الاستقلال السكني مطلباً.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الرئيسة المؤدية للطلاق في المجتمع الكويتي، وتحليل مواقف المطلقات تجاه تلك الأسباب، والنظر إلى علاقة تلك الأسباب بعوامل اجتماعية/ ثقافية تتعلق بخلفيات المطلقين. وهذه الورقة هي جزء من دراسة موسعة حول الطلاق مع عناية خاصة بتكيف المرأة المطلقة، وبناء عليه فقد اقتصرت الدراسة على المطلقات دون المطلقين. وتختلف هذه الدراسة عن الدراستين المشار إليهما سابقا. فدراسة وزارة التخطيط هي في حقيقة الأمر عرض لإحصاءات الطلاق، أما الدراسة الثانية فاقتصرت على عينة من المطلقات ممن حصلن على مساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للأعوام 1975-1973.

منهج البحث

جرى اختيار عينة البحث من المطلقات الكويتيات للسنوات 90-91-1992. وقد بلغ المجموع الكلي لحالات الطلاق حسب سجلات وزارة العدل لتلك السنوات 4072 حالة. وتقرر اختيار عينة عشوائية مكونة من ثلاثمائة حالة. جرت مقابلة 258 حالة منهن، وأما بقية الحالات فقد تعذر مقابلتهن نظرا لاختلاف عنوان المنزل أو رفض البعض نتيجة لزواجهن أو رفض ذويهم إجراء المقابلة. وقد جرى استبعاد إحدى الحالات نظراً لأن سبب الطلاق هو القرابة المحرمة.

أما بالنسبة لعينة البحث فهي تضم 258 حالة موزعة على كافة المحافظات والمناطق في الكويت، وينتمي أفرادها إلى شرائح اقتصادية وعمرية مختلفة. وبلغت نسبة الحالات لمنطقة العاصمة والأحمدي 20٪ لكل منهما. وهناك 25٪ من الحالات من الفروانية، و18٪ من حولي، و17٪ من الجهراء، ويقيم 55٪ من أفراد العينة في منازل الدخل المحدود، بينما يقيم 25٪ في فلل، وحوالي 14٪ في

شقق، ويقيم حوالي 7٪ في بيوت شرقية أو ملاحق. وبلغ دخل 21٪ من أفراد العينة أقل من 199 د.ك شهريا، وهناك حوالي 30٪ بلغ دخلهن 200-299 د.ك شهريا، وحوالي 23٪ دخلهن 400-599 د.ك شهريا، وحوالي 6٪ بلغ دخلهن 600-799 د.ك، و 1٪ بلغ دخلهن 800 د.ك شهريا فما فوق. وهناك 19٪ ليس لهن دخل شهري إما لكونهن طالبات أو سيدات يعتمدن على أولياء أمورهن ماليا. أما بالنسبة لدخل المطلق الشهري فهناك 1٪ دخلهم أقل من 199 د.ك شهريا، 18٪ دخلهم بين 200-399 د.ك شهريا، و 33٪ دخلهم 400-599 د.ك شهريا، و 14٪ دخلهم 600-799 د.ك شهريا، و 19٪ دخلهم 800 د.ك فما فوق شهريا، وهناك 14٪ دخلهم غير معلوم لمطلقاتهم.

ينتمي أفراد العينة إلى فئات عمرية مختلفة، فهناك 14٪ من الفئة العمرية 16-21 سنة، وحوالي 29٪ من الفئة العمرية 22-25سنة، و 22٪ من الفئة العمرية 26-29 سنة، وحوالي 16٪ من الفئة العمرية 30-33 سنة، وحوالي 20٪ من الفئة 34 سنة فما فوق. بلغت نسبة من لديهم أطفال من أفراد العينة حوالي 49٪، تراوحت أعدادهم بين 1-5 أبناء والجدير بالذكر أن جميع أفراد العينة من الكويتيات، وتمثل الأميات 7٪ وحاملات الشهادة الإبتدائية حوالي 7٪ وحاملات الشهادة المتوسطة والثانوية 55٪ وحاملات الشهادة الجامعية فما فوق 31٪. وبلغت نسبة العاملات من أفراد العينة 47٪ وغير العاملات ممن عملوا من قبل 9٪، أما أولئك اللائي لم يعملن طيلة حياتهن فيمثلن 44٪، والجدير بالذكر أن نسبة الطالبات بين غير العاملات بلغت 15٪ والمتقاعدات 3٪ وربات البيوت 36٪. وتبين بأن 36٪ من أفراد العينة كن يعملن أثناء الزواج. ينتمي 81٪ من أفراد العينة إلى المذهب السني و 19٪ إلى المذهب الشيعي.

أما بالنسبة لسنوات الزواج فهناك 27٪ من أفراد العينة ممن كان زواجهن أقل من 6 شهور/ سنة، و 9٪ سنة واحدة، و 10٪ سنتان.. وهكذا إلى أن نصل إلى آخر فئة وهن من مضى على زواجهن أكثر من 21 سنة ويمثلن 7٪ من أفراد العينة. كما اتضح أن 35٪ من الأزواج هم من الأقارب و 5٪ من الجيران و 9٪ من أصدقاء العائلة، 2٪ من الأصدقاء الشخصيين، و 31٪ غير معروفين قبل الزواج، و 19٪ معروفين معرفة محدودة قبل الزواج، وتجدر الإشارة إلى أن 66٪ من أولئك الأقارب أبناء عم.

استُخدِم لغرض الدراسة الموسعة – والتي تشكل هذه الورقة جزءاً منها – استبيان احتوى على مائتين وخمسة وأربعين سؤالا. يتناول الجزء الأول منها الخلفيات الاجتماعية لأفراد العينة، ويتناول الجزء الثاني الأسئلة التي تتعلق بالأبعاد المختلفة للطلاق، ومنها الأسباب والدوافع. هذا وقد أُجري اختبار أوَّلي للاستبيان على مجموعة من المطلقات وجرى على أثر ذلك إضافة أو حذف أو تعديل بعض الأسئلة في ضوء نتائج التجربة. ثم جرت تجربة الاستبيان مرة أخرى وفي كلتا الحالتين شاركت ثماني باحثات في تلك التجربة وجرى تدريبهن على استخدام تلك الاستمارة. وقد اعتمدنا في تحليل النتائج إحصائياً على الفَرْق بين النسب المئوية، وعلى اختبار كا2 لاختبار مدى الدلالة الإحصائية للفروق بين تكرارات العوامل المختلفة وعلاقاتها بالطلاق.

النتائج:

سُئل أفراد العينة سؤالا مفتوحا حول السبب الرئيس الذي أدى للطلاق. جاءت الإجابات كثيرة ومتنوعة بلغت 145 سبباً، مما دعى إلى تصنيفها في ثماني مجموعات.

(1) **سوء المعاملة والفساد** كالخيانة الزوجية وإدمان الخمور وإدمان المخدرات والضرب وعصبية المزاج ولعب القمار والشذوذ الجنسي والغياب الدائم عن المنزل.

(2) **عدم توفر السكن المستقل والخلافات مع أهل الزوج.** كرفض الاستقلال السكني عن الأهل، والخلاف مع أم الزوج، والخلاف مع أخوات الزوج ومشاكل أخرى مع عائلة الزوج.

(3) **المشاكل الجنسية** كعدم الإنجاب وعقم الزوج والضعف الجنسي والبرود الجنسي والعجز الجنسي.

(4) **التفاعل بين الزوجين** كاختلاف مستوى التعليم ورفض العلاقة الجنسية أثناء الحمل وعدم وجود توافق نفسي، وعدم وجود تفاهم، والاعتراض على الخروج من البيت، والقول بإهمال المرأة للأبناء والبيت، ورفض زيارة الأهل، والتهرب من تحديد موعد للزفاف، وعدم القدرة على تحمل المسؤولية، وضعف

شخصية الزوج، وسيطرة الأم على الزوج، وتدخل زوجة الأب في كل شيء، وفارق السن، وصغر سن الزوجة، وصغر سن الزوج، ومنع الزوجة من العمل، وعدم الموافقة على العمل وقيادة السيارة، وعدم أداء الصلاة، ومشاكل وخلافات يومية.

(5) **مشكلات تعدد الزوجات** كعدم إخبار الزوجة عند الزواج بأنه متزوج، والتزوج من امرأة أخرى دون علمها أو رضاها، واشتراط الزوجة الأولى طلاقه من الزوجة الثانية للاستمرار معه، واقامة الزوجة الجديدة مع المبحوثة وزوجها، ومضايقة ابنة الزوج للزوجة، ورغبة الزوج الزواج من أخرى، ورغبة الزوج في العودة لمطلقته وابنة عمه، وتقصير الزوج بحق الزوجة نتيجة لتعدد الزوجات، وزواجه من إنسانة غير شريفة، وخطبة الزوج لامرأة أخرى قبل الدخول، والزواج من أخرى ودفعها للطلاق، ومتزوج رفض إبلاغ زوجته عن زواجه، وطلب الزوجة الطلاق لأنها لاتحب الزوجة الأخرى، وتزوج سرا وعندما أذاعت أمها السر طلقها، وطلب الزوج أن يقيم الزوجان مع زوجته الأولى وحسب شروطها، وخوف الزوج من أولاده بعد أن قرر بيع البيت وشراء آخر للزوجة.

(6) **المشكلات المالية** كعدم القدرة على الإنفاق على الزوجة، وأبناء الزوج من زوجته الأولى يريدون أخذ المال والبيت، وبخل الزوج حيث لايرغب بإقامة حفل للزواج أو السفر، وعدم التكافؤ المادي، والفارق بين المعيشة معه ومع أهلها، وطمع الزوج في معاش أولادها الأيتام، وبيع الزوج لذهب الزوجة دون علمها، وترك الزوجة دون نفقة والإقامة مع الزوجة الثانية، وطمع الزوج ومطالبته بمالها باستمرار.

(7) **مشكلات النفور وعدم الاقتناع بالزوج أو الزوجة** كاعتبار الزوج، الزواج غلطة يجب تصحيحها، وعناد الزوجة لأنها ترغب بالخلاص من الزوج، وعدم تقبل الزوج حيث إن نفسيته تغيرت بعد سجنه أثناء الاحتلال، وعدم الاقتناع بالزوج رغم الإصرار على زواج أبناء العم والخال، وعندما تراه كأنها ترى أخاها لأنه من الأقارب، والزواج دون رغبتها، وعقد قرانها قبل ثلاث سنوات دون علمها، وعدم الارتياح من شكل الزوج، وتغير شخصية الزوجة من مطيعة إلى متمردة، ولم يكن هناك تقبُّل للزوج، وإدعاء الزوج بأنها سمينة، وتشدد وتزمت

الزوج، واعتراف الزوج بأنه مجبر على هذا الزواج، وكون الزوج صامتا لايتكلم ولايهتم، والادعاء بأن الزوجة ليست جميلة ولاتنال إعجابه، والشبع والملل من الزوجة، وكراهية الزوج والذهاب للأهل.

(8) **مشكلات المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك والسحر**، كغيرة وشكوك الزوج طول الوقت، فهو شكاك لايثق بالزوجة، وكان يشك بعلاقتها بأخيه لأنه أخذها بفعل السحر، ومرض الزوج النفسي، وتردد الزوج على عيادة الطب النفسي، وخجل الزوج وإنطوائية شخصيته وانطواء الزوج وتشاؤمه، ومرض الزوجة بالربو وتكسر الدم، وتذبذب سلوك الزوج، وعدم اتزان الزوج عقليا، وعدم نظافة الزوج، ومرض الزوجة بالصرع، وعدم تقبله للزوجة نتيجة لسحر أمه، وكراهيته للزوجة بسبب السحر، وإصابته بانهيار عصبي جعله يرى الزوجة «سواد».

وبتحليل البيانات تبين أن مشكلة التفاعل بين الزوجين ومشكلة سوء المعاملة والفساد تأتي في مقدمة تلك المشكلات حيث نجد أنها تمثل 23٪ من أفراد العينة، بينما تمثل مشكلة تعدد الزوجات 11٪ ومشكلة السكن المستقل 10٪ وتمثل مشكلة المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك والمشكلة المالية ومشكلات النفور وعدم الاقتناع بالزوج أو الزوجة 9٪ لكل منها وتمثل المشكلة الجنسية 7٪ فقط. وتبين بأن هناك 27٪ من أفراد العينة استمر زواجهن أقل من 6 شهور، وهناك 17٪ استمر زواجهن من 7 شهور إلى سنتين، أما من استمر زواجهن من سنتين إلى 5 سنوات فتمثل نسبتهن 26٪ من أفراد العينة، وبلغت نسبة من استمر زواجهن أكثر من 5 سنوات 30٪ من أفراد العينة. وتشير هذه النسب إلى أن 44٪ من حالات الطلاق تقع في السنتين الأوليين للزواج.

وبالنظر إلى الجدول المرفق نجد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسباب الطلاق وعدد سنوات الزواج. فنجد أن أكثرية من استمر زواجهن أقل من ستة شهور حدث الطلاق بسبب مشكلات المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك ومشكلات التفاعل بين الزوجين ومشكلات النفور وعدم الاقتناع. أما المشكلات التي لاتظهر في الشهور الأولى أو تلك التي يعتقد الطرفان بأنها بحاجة إلى وقت لمعرفة أبعادها وعلاجها فإن نسبة الطلاق في الشهور الأولى قليلة كمشكلات سوء المعاملة والفساد والمشكلات الجنسية ومشكلات تعدد الزوجات فنجد أن 13٪ ممن

استمر زواجهن أقل من 6 شهور طلقن بسبب سوء المعاملة والفساد، بينما بلغت هذه النسبة 29.9٪ لمن استمر زواجهن سنتين - 5 سنوات و 34.2٪ لمن استمر زواجهن 5 سنوات إلى أقل من 13 سنة و 30.8٪ لمن استمر زواجهن 13 سنة فما فوق. كذلك نجد أن نسبة من طلقن ممن استمر زواجهن أقل من 6 شهور وبسبب المشكلات الجنسية بلغ 1.4٪ بينما أخذت النسبة في التصاعد تدريجيا حيث بلغت 10.5٪ بين من استمر زواجهن 5 سنوات إلى أقل من 13 سنة و 15.4٪ لمن استمر زواجهن لمدة 13 سنة فما فوق. وكذلك الأمر بالنسبة لمن طلقن بسبب مشكلات تعدد الزوجات، فقد بلغت نسبتهن لمن استمر زواجهن أقل من 6 شهور 11.6٪ وارتفعت هذه النسبة إلى 20.5٪ لمن استمر زواجهن 13 سنة فما فوق.

بالمقابل نجد أن 18.8٪ ممن استمر زواجهن أقل من 6 شهور طلقن بسبب مشكلات المرض والغيرة والشك بينما أخذت النسبة بالانخفاض إلى أن بلغت 5.1 ممن استمر زواجهن 13 سنة فما فوق. وكذلك بالنسبة لمن طلقن بسبب النفور وعدم الإقتناع فقد بلغت نسبتهن 15.9٪ لمن استمر زواجهن أقل من 6 شهور ثم انخفضت النسبة تدريجيا إلى أن وصلت إلى 0٪ لمن استمر زواجهن 5 سنة إلى أقل من 13 سنة و 2.6٪ لمن استمر زواجهن 13 سنة فما فوق. كذلك الأمر بالنسبة لمشكلات التفاعل بين الزوجين حيث بلغت نسبة من استمر زواجهن 6 شهور إلى أقل من سنتين 40.9٪ بينما بلغت 12.8٪ لمن استمر زواجهن 13 سنة فما فوق. ونجد أن من طلقن بسبب عدم توفر السكن المستقل والخلاف مع الأهل واستمر زواجهن أقل من 6 شهور بلغت نسبتهن 11.6٪ ثم أخذت بالانخفاض التدريجي إلى أن وصلت إلى 0٪ بين من استمر زواجهن 13 سنة فما فوق. وهذا الاختلاف يعود إلى الاعتقاد بأن الوقت سوف يساعد على تفهُّم تلك المشكلات أو حلها، وبعد مرور تلك الفترة الزمنية قد يصل الطرفان إلى طريق مسدود نهايته الطلاق. وهناك مشكلات كالتي أشرنا إلى بعضها ربما لاتكون موجودة عند بدء الحياة الزوجية أو حتى في سنواتها الأولى، إذ إن تلك المشكلات تظهر بعد مرور سنوات على الزواج. فقد تبين أن أكثرية من طلقن بسبب المشاكل الجنسية أو تعدد الزوجات أو المشاكل المالية أو سوء المعاملة والفساد حدث طلاقهن بعد مضي خمس سنوات على الزواج. بالمقابل نجد أن أكثرية من طلقن بسبب المرض النفسي والجسدي

والشك والغيرة ومن طلقن بسبب النفور وعدم الاقتناع بالزوج أو الزوجة ومن طلقن بسبب التفاعل بين الزوجين وقع طلاقهن في أول سنتين من الزواج. ومن ثم فهناك علاقة ذات دلالة بين طبيعة المشكلة المؤدية للطلاق ومدة الحياة الزوجية.

كما أن العلاقة بين عدد سنوات الإقامة مع المطلق والمشكلة المؤدية للطلاق مماثلة للعلاقة بين تلك المشكلة ومتغير عدد سنوات الحياة الزوجية. وقد اتضح أن 17٪ من أفراد العينة لم يُقِمن مع الزوج حيث وقع طلاقهن بدون دخول في حين أن 25٪ أقمن مع الزوج أقل من 6 شهور، و 12٪ اقمن مع الزوج 6 شهور إلى أقل من سنتين، و 13٪ أقمن مع الزوج سنتين إلى أقل من 4 سنوات، و 15٪ أقمن 4 سنوات إلى أقل من 15 سنة و9٪ أقمن 15 سنة إلى أقل من 18 سنة و 9٪ أقمن مع الزوج 18 سنة فما فوق. وتؤكد البيانات أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشكلة ومدة الإقامة مع الزوج. حيث نجد أن من بين من طلقن قبل الدخول نسبة 34.1٪ طلقن بسبب مشكلات التفاعل بين الزوجين و 20.5٪ بسبب مشكلات المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك و 18.2٪ بسبب مشكلات النفور وعدم الاقتناع و 11.4٪ بسبب السكن المستقل والخلاف مع الأهل. وبالنظر للبيانات نجد أن نسب تلك المشكلات ترتفع في الشهور والسنوات الأولى للزواج ثم تأخذ بالانخفاض التدريجي. فقد بلغت نسبة من طلقن بسبب مشكلات المرض والغيرة والشك 4.2٪ لمن استمر زواجهن 18 سنة فما فوق وبلغت نسبة من طلقن بسبب النفور وعدم الاقتناع نفس النسبة لنفس المدة. وبلغت نسبة من طلقن بسبب التفاعل بين الزوجين 8.3٪ لنفس المدة. وبلغت النسبة 0٪ لمن طلقن بسبب السكن المستقل والخلاف مع الأهل ولنفس المدة الزمنية 18 سنة فما فوق.

وهكذا نجد أن أكثرية من طلقن بسبب تلك المشكلات وقع طلاقهن إما قبل الإقامة مع الزوج أو بعد إقامة لاتتجاوز سنتين. ويبدو أن أولئك المطلقات اعتقدن أن تلك المشكلات يستعصي حلها ومن المناسب طلب الطلاق قبل الاقامة مع الزوج أو بعد الإقامة معه ولمدة قصيرة نسبيا. تلك النسب تؤكد على أن أفراد العينة ممن واجهن مشكلات مستعصية يصعب حلها وقع طلاق الأكثرية منهن إما قبل الدخول أو بعد الإقامة مع الزوج لفترة زمنية تقل عن سنتين. أما المشكلات

الأخرى القابلة للحل مع مرور الوقت أو التي تظهر في وقت متأخر من الزواج فإن الأغلبية قد وقع طلاقهن بعد الاقامة مع الزوج لفترة أكثر من سنتين. فنجد أن 2.3٪ قد وقع طلاقهن بسبب سوء المعاملة والفساد قبل الدخول مقابل 36.4٪ لمن استمرت إقامتهن مع الزوج من 15-18 سنة. وكذلك فإن نسبة من طلقن بسبب المشاكل الجنسية بلغ 0٪ قبل الدخول و 6.3٪ لمن أقمن أقل من 6 شهور مقابل 22.7٪ لمن أقمن 15-18 سنة. وكذلك بالنسبة لمن طلقن بسبب تعدد الزوجات حيث بلغت النسبة 6.8٪ قبل الدخول لترتفع إلى 25٪ لمن أقمن 18 سنة فما فوق. وبلغت نسبة من طلقن بسبب المشكلات المالية نسبة مماثلة قبل الدخول وارتفعت إلى 20.8٪ لمن أقمن 18 سنة فما فوق.

وبناء على البيانات الواردة في الجدول تبين بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم المطلقة ونمط المشكلة المؤدية للطلاق. وتشير البيانات إلى أن 55٪ من أفراد العينة من حملة الشهادة المتوسطة والثانوية و31٪ من حملة الدبلوم والشهادة الجامعية بينما هناك 14٪ فقط من الأميات وحملة الشهادة الابتدائية. وعند الاطلاع على إحصاءات وزارة التخطيط لعام 1988 والمتعلقة بالحالة التعليمية للسكان وتوزيعهم حسب النوع (10 سنوات فأكثر) تبين بأن نسبة الأميات وحاملات الشهادة الابتدائية بلغت 50٪، أما حاملات الشهادة المتوسطة والثانوية فبلغن 38٪ وهناك 12٪ لحاملات الدبلوم والشهادة الجامعية (المجموعة الإحصائية، 1992 :32). وبالرغم من أن الغالبية 83٪ من أفراد العينة من الفئة العمرية 16-33 سنة، في حين أن إحصاءات السكان تمثل ذوي الأعمار 10 سنوات فما فوق، إلا أن العلاقة بين التعليم فوق الثانوي والجامعي والطلاق لايمكن تجاهلها. ويبدو أن انخفاض نسبة الطلاق بين الأميات يقودنا إلى القول بأن الأميات وحاملات الشهادة الابتدائية أكثر تمسكا بالقيم والأعراف التقليدية الرافضة للطلاق. وبالمقابل نجد أن التعليم يؤدي إلى زيادة الوعي والتوقعات ويقود للاستقلالية في الدخل مما يقود تحت ظروف معينة إلى الطلاق.

وعند النظر إلى البيانات الواردة في الجدول نجد أن هناك مشكلات ترتفع نسبة المطلقات بسببها كلما زاد مستوى التعليم كمشكلات التفاعل بين الزوجين، وهناك مشكلات تتخذ اتجاها مغايرا. فأكثر المشكلات نسبة بين الأميات

وحاملات الشهادة الابتدائية هي مشكلة سوء المعاملة والفساد حيث بلغت النسبة 36.1٪ مقابل 2.8٪ لمن طلقن بسبب السكن المستقل والخلاف مع الأهل ونسبة مماثلة لمن طلقن بسبب مشكلات المرض والغيرة والشك، ونجد مشكلة سوء المعاملة والفساد تنخفض إلى 19.9٪ بين حاملات الشهادة المتوسطة والثانوية بينما ترتفع مشكلة السكن المستقل والخلاف مع الأهل إلى 15.6٪ لنفس الفئة التعليمية. وتبين أن مشكلة التفاعل بين الزوجين تمثل 13.9 ٪ بين الأميات وحاملات الابتدائية بينما ترتفع تدريجيا لتصل إلى 32.5٪ بين الجامعيات. ويبدو أن مشكلة كهذه ترتبط بالتعليم والانفتاح على ثقافات أخرى من خلال القراءة والمشاهدة. وكذلك نجد أن مشكلة تعدد الزوجات تنخفض كلما زاد التعليم فقد بلغت 13.9٪ بين الأميات وحاملات الابتدائية و 10٪ بين الجامعيات. كما أن المشكلات الجنسية تنخفض كلما ارتفع مستوى التعليم فقد بلغت النسبة بين الأميات – وحاملات الإبتدائية 11.1٪ لتصل إلى 7.5٪ بين الجامعيات. ونجد أن مشكلة المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك تمثل 2.8٪ بين الأميات وحاملات الابتدائية ثم ترتفع لتصل إلى 10٪ بين الجامعيات و 10.69٪ بين حاملات المتوسطة والثانوية وكما هو متوقع فإن نسبة من طلقن بسبب مشكلات مالية تنخفض كلما زاد التعليم فقد بلغت نسبة أولئك 11.1٪ بين الأميات و 5٪ بين الجامعيات. ومما لاشك فيه أن للتعليم دوراً كبيراً في تحديد مواقف الأفراد نحو المشكلات التي يواجهونها.

وإذا نظرنا إلى متغير العلاقة بالمطلق قبل الزواج تبين أن 34٪ هم من الأقارب و5٪ من الجيران و9٪ من أصدقاء العائلة و 2٪ من الأصدقاء الشخصيين و 31٪ غير معروفين و 19٪ معروفين بشكل محدود. وهذه البيانات تشير إلى ارتفاع نسبة زواج الأقارب بين الكويتيين ومحدودية المعرفة بين الراغبين في الزواج. فالأغلبية لايعرفون بعضهم البعض أو يعرفونهم بشكل محدود. وهذا الأمر ينعكس بالتأكيد على العلاقة الزوجية بعدئذ. وبالنظر للبيانات نجد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقة بين المطلق ونمط المشكلة المؤدية للطلاق فنجد أن المشكلة الرئيسة للطلاق بين الأصدقاء الشخصيين هي سوء المعاملة والفساد وتمثل 60٪ إلا أننا نجد أن مشكلات السكن المستقل والخلاف مع الأهل تمثل 0٪ وتمثل نفس النسبة كل من مشكلات التفاعل بين الزوجين ومشكلات

الزوجات الأخريات ومشكلات النفور وعدم الاقتناع ومشكلات المرض والغيرة والشك، وكما أن مشكلة سوء المعاملة والفساد تأتي أيضا في مقدمة مشكلات غير المعروفين قبل الزواج وبنسبة 30٪ وتمثل مشكلة التفاعل بين الزوجين 30.6٪ من مشكلات المعروفين معرفة محدودة قبل الزواج، وتأتي تلك المشكلة في مقدمة مشكلات أصدقاء العائلة وبنسبة 43.5٪. وتأتي كذلك في مقدمة المشكلات بين الأقارب وبنسبة 28.4٪ أما بالنسبة للجيران فنجد أن 50٪ تمثل مشكلة سوء المعاملة والفساد بينما تمثل المشكلات المالية ومشكلات النفور وعدم الاقتناع 0٪. ويبدو أن الزواج من الأقارب أو المعارف أو أصدقاء العائلة قد حدث بناء على رغبة الأهل وربما نتيجة الضغوط منهم، ولذا فإن مشكلات التفاعل بين الزوجين تأتي في المقدمة وقد يلعب عامل المعرفة دوراً سلبياً من حيث تدخل أولئك في شئون الحياة الزوجية. من جانب آخر نجد أن المعرفة العائلية أدت إلى انخفاض نسبة مشكلات سوء المعاملة والفساد بين تلك الفئات الثلاث. أما غير المعروفين قبل الزواج والأصدقاء الشخصيين أي الذين لم تتعرف عليهم العائلة عن كثب فنجد أن مشكلات سوء المعاملة والفساد تأتي في المقدمة.

وبالنظر للعلاقة بين الرغبة في الزواج وأنماط المشكلات المؤدية للطلاق تبين بأن 47٪ حدث زواجهن بناء على الرغبة الشخصية أولاً بينما هناك 53٪ حدث زواجهن بناءً على رغبة الأهل والبيانات تشير إلى أن مشكلة سوء المعاملة والفساد تمثل 30.6٪ وتأتي في مقدمة المشكلات بالنسبة لمن تزوجن بناء على الرغبة الشخصية، بالمقابل فإن مشكلة التفاعل بين الزوجين تأتي في مقدمة المشكلات بالنسبة لمن تزوجن بناء على رغبة الأهل وبنسبة 30.1٪. ونجد أن مشكلات سوء المعاملة والفساد ومشكلات تعدد الزوجات ومشكلة السكن المستقل والخلاف مع الأهل تتضاعف نسبتها بين من تزوجن بناء على رغبتهن مقابل من تزوجن بناء على رغبة الأهل. فتبلغ نسبة من طلقن بسبب سوء المعاملة والفساد 30.6٪ بين الفريق الأول إلا أنها تمثل 16.2 ٪ للفريق الثاني، وكذلك مشكلة السكن المستقل والخلاف مع الأهل حيث تمثل 13.2٪ للفريق الأول و 7.4٪ للفريق الثاني، وكذلك أيضاً مشكلة تعدد الزوجات حيث تمثل 14 للفريق الأول و 7.4٪ للفريق الثاني.

بالمقابل نجد أن المشكلات الجنسية ومشكلات التفاعل بين الزوجين والمشكلات المالية تصل إلى الضعف تقريباً بين من تزوجن بناء على رغبة الأهل مقارنة بمن تزوجن بناء على الرغبة الشخصية. فقد بلغت نسبة من طلقن بسبب المشكلات الجنسية 8.8٪ بين الفريق الأول مقارنة بـ 4.1٪ بين الفريق الثاني، وبلغت نسبة من طلقن بسبب التفاعل بين الزوجين بين الفريق الأول 30.1٪ مقارنة بنسبة 15.7٪ بين الفريق الثاني، وبلغت نسبة من طلقن بسبب المشكلات المالية 10.3٪ بين الفريق الأول مقابل 6.6٪ للفريق الثاني، وخلاصة القول أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الرغبة في الزواج ونمط المشكلة المؤدية للطلاق. فنجد أن مشكلات سوء المعاملة والفساد والسكن المستقل والخلاف مع الأهل وتعدد الزوجات، تمثل أغلبية المشكلات بالنسبة لمن تزوجن بناء على الرغبة الشخصية وتبلغ ضعف نسبتها لدى من تزوجن بناء على رغبة الأهل. بالمقابل نجد أن المشكلات الجنسية ومشكلة التفاعل والمشكلة المالية ومشكلة النفور وعدم الاقتناع تمثل أغلبية مشكلات من تزوجن بناء على رغبة الأهل وتبلغ ضعف نسبتها لدى من تزوجن بناء على الرغبة الشخصية. كما أشرنا من قبل فإن مشكلات التفاعل والنفور وعدم الاقتناع ترتبط عادة بالزيجات التي وقعت بناء على ضغوط الأهل وعدم الاقتناع التام بالزوج والزوجة ومن المتوقع أن تأتي مشكلات سوء المعاملة والفساد والسكن المستقل والخلاف مع الأهل وتعدد الزوجات في مقدمة مشكلات من تزوجن بناءً على الرغبة الشخصية. نظراً لعدم قدرة المرأة في مجتمعنا على معرفة المتقدم للزواج وعائلته مما يقود إلى تلك المشكلات.

أما عن الدخل فتبين أن 50٪ دخلهن أقل من 399 د.ك و 23٪ دخلهن 400-599 د.ك و 7٪ دخلهن 600 د.ك فما فوق و 19.5٪ ليس لديهن دخل شهري ومنهن الطالبات أو من يعتمدن على أولياء أمورهن مالياً، وتشير البيانات الواردة في الجدول إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للمطلقة ونمط المشكلة المؤدية للطلاق. فهناك مشكلات تزداد نسبتها تدريجيا كلما انخفض دخل المطلقة كمشكلة السكن المستقل والخلاف مع الأهل حيث بلغت النسبة 0٪ بين من دخلهن الشهري 600 د.ك فما فوق، مقابل 13.2٪ لمن دخلهن أقل من 399 د.ك و 12٪ لمن هن بدون دخل. وكذلك مشكلة التفاعل بين

الزوجين حيث بلغت 5.6٪ بين ذوي الدخل 600 د.ك فما فوق لتصل إلى 26٪ لمن لادخل لهن. وكذلك مشكلة سوء المعاملة والفساد فهي تقل بين ذوي الدخول العليا لترتفع بين ذوي الدخول الدنيا باستثناء من لادخل لهن. بالمقابل نجد أن هناك مشكلات ترتفع نسبتها كلما ارتفع الدخل الشهري للمطلقة فنجد أن المشكلات الجنسية تمثل 5.4٪ بين ذوي الدخول الدنيا بينما تصل إلى 22.2٪ بين ذوي الدخول العليا. وكذلك مشكلات النفور وعدم الاقتناع حيث بلغت 4.7٪ بين الفئات الدنيا لتصل إلى 16.7٪ بين الفئات العليا وكذلك مشكلات المرض والغيرة والشك حيث بلغت 8.5٪ بين ذوي الدخول الدنيا لتصل إلى 11.1٪ بين ذوي الدخول العليا، والجدير بالذكر أن مشكلات سوء المعاملة والفساد ومشكلات التفاعل بين الزوجين تمثل أغلبية المشكلات المؤدية للطلاق تقريبا بين ذوي الدخول الدنيا والمتوسطة بينما تمثل المشكلات الجنسية وسوء المعاملة والفساد ومشكلة النفور وعدم الاقتناع أغلبية المشكلات بين ذوي الدخول العليا. وتمثل مشكلات التفاعل بين الزوجين ومشكلات النفور وعدم الاقتناع ومشكلات المرض والغيرة والشك أغلبية المشكلات بين من لادخل لهن. إن من الصعب تفسير علاقة فئات الدخل المختلفة بمشكلات معينة إذ إن السلوك - كما نعلم - لايحدده عامل واحد كالدخل فهناك التعليم ونمط السكن ومكان الإقامة والسن وغيرها، والتي تلعب دوراً في تحديد السلوك. وهذا يشمل تفسير العلاقة سواء تلك المتعلقة بدخل المطلقة أو المطلق.

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للمطلق ونمط المشكلة المؤدية للطلاق. فهناك مشكلات تنخفض نسبتها كلما زاد الدخل وهناك مشكلات تزداد نسبتها كلما ازداد الدخل، فقد بلغت نسبة من طلقن بسبب سوء المعاملة والفساد ممن بلغ دخل مطلقيهم الشهري 600 د.ك. فما فوق 29.8٪ مقابل 20٪ لمن دخلهم أقل من 399 د.ك. وقد بلغت نسبة من طلقن بسبب تعدد الزوجات ممن بلغ دخل مطلقيهم الشهري 600 د.ك فما فوق 17.9٪ مقابل 7٪ لذوي الدخل 400-599 د.ك و 6٪ لذوي الدخل أقل من 399 د.ك. بالمقابل نجد أن نسبة من طلقن بسبب المرض والغيرة والشك من مطلقين ذوي دخول عليا 6٪ فيما تصل هذه النسبة إلى 20٪ بين ذوي الدخول الدنيا،

وكذلك المشكلات الجنسية ومشكلات النفور وعدم الاقتناع حيث بلغت النسبة لكل منهما 6٪ لذوي الدخول العليا و 10٪ لذوي الدخول الدنيا. وكذلك مشكلة السكن المستقل والخلاف مع الأهل فقد بلغت نسبة من طلقن لذلك السبب 8.2٪ بين ذوي الدخول العليا و 14٪ بين ذوي الدخول الدنيا. وكذلك المشكلات الجنسية حيث نجد أن من طلقن بين ذوي الدخول العليا بلغ 6٪ مقابل 10٪ بين ذوي الدخول الدنيا. وتأتي مشكلة سوء المعاملة والفساد ومشكلة تعدد الزوجات في مقدمة المشكلات المؤدية للطلاق بين المطلقين من ذوي الدخل الشهري 600 د.ك فمات فوق، أما بالنسبة لذوي الدخل 400-599 د.ك فتأتي مشكلة التفاعل بين الزوجين بالمقدمة وبنسبة 33.7٪، أما بالنسبة لفئة الدخل أقل من 399 د.ك شهريا فأتي في المقدمة مشكلات المرض والغيرة والشك ومشكلات النفور وعدم الاقتناع ومشكلات سوء المعاملة والفساد.

وتشير البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المطلقة ونمط المشكلة المؤدية للطلاق فهناك مشكلات تزداد نسبتها تدريجياً كلما ارتفع سن المطلقة كسوء المعاملة والفساد ومشكلة تعدد الزوجات والمشكلات المالية. بينما نجد أن هناك مشكلات تنخفض نسبتها كلما ارتفع سن المطلقة كمشكلات التفاعل بين الزوجين ومشكلات المرض والغيرة والشك. فقد بلغت نسبة من وقع طلاقهن بسبب سوء المعاملة والفساد 13.9٪ بين الفئة العمرية 16-21 سنة بينما أخذت النسبة في الارتفاع تدريجيا إلى أن وصلت إلى 33.3٪ بين الفئة العمرية 42 سنة فما فوق. ونجد أن 5.6٪ قد وقع طلاقهن بسبب المشكلات المالية من الفئة العمرية 16-21 سنة لترتفع تدريجيا إلى 13.3٪ بين الفئة العمرية 42 سنة فما فوق وكذلك مشكلة تعدد الزوجات حيث بلغت النسبة 5.6٪ للفئة العمرية 16-21 سنة بينما بلغت 20٪ بين الفئة العمرية 42 سنة فما فوق. بالمقابل نجد أن 33.3٪ ممن طلقن بسبب مشكلة التفاعل بين الزوجين من الفئة العمرية 16-21 سنة، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت تدريجيا لتصل إلى 6.7٪ بين ذوي الأعمار 42 سنة فما فوق. وكذلك مشكلة المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك حيث بلغت النسبة 13.9٪ للفئة العمرية 16-21 سنة، ثم انخفضت تدريجيا لتصل إلى 0٪ بين ذوي الأعمار 42 سنة فما فوق. والجدير بالذكر أن مشكلات التفاعل بين الزوجين تمثل 33.3٪ من ذوي

الأعمار 16-21 سنة تليها مشكلة النفور وعدم الاقتناع بنسبة 16.7٪. ونجد أن مشكلة التفاعل تأتي أيضاً في مقدمة مشكلات الفئتين العمريتين 22-25 سنة و 26-29 سنة وبمعدل 28.4٪ و 29.8٪، تليها مشكلة سوء المعاملة والفساد بمعدل 20.3٪ للفئة الأولى و 24.6٪ للثانية. ونجد أن مشكلة سوء المعاملة والفساد تزداد كلما ارتفع السن، وهكذا نجد أن تلك المشكلة تأتي في المقدمة وبنسبة 30.8٪ للفئة العمرية 30-33 سنة تليها مشكلة تعدد الزوجات بمعدل 18٪ تقريباً. ونجد أن مشكلة سوء المعاملة والفساد تمثل 22.2٪ للفئة العمرية 34-41 سنة، يليها المشكلات الجنسية ومشكلة التفاعل بين الزوجين ومشكلة تعدد الزوجات والمشكلات المالية وبنسبة 16.7٪ لكل منها. وتمثل مشكلة سوء المعاملة والفساد 33.3٪ لذوي الأعمار 42 سنة فما فوق تليها مشكلة تعدد الزوجات وبنسبة 20٪.

ويمكننا القول بأن مشكلات التفاعل بين الزوجين ومشكلات النفور وعدم الاقتناع هي مشكلات الفئات العمرية دون الثلاثين عاماً بينما نجد أن مشكلات سوء المعاملة والفساد ومشكلات تعدد الزوجات والمشكلات المالية تزداد نسبتها لدى الفئات العمرية 30 سنة فما فوق. تلك المشكلات تشير إلى أن متغير السن يلعب دوراً هاماً في القدرة على التكيف مع المشكلات. فهناك مشاكل تظهر في وقت مبكر للزواج. أو أن من غير الممكن حلها أو التسامح معها نظراً لصغر السن، بينما هناك مشاكل تظهر في وقت متأخر من الزواج أو قد تكون من المشاكل الممكن حلها أو التسامح معها. فالزواج من امرأة أخرى يحدث عادة بعد عدة سنوات من الزواج الأول. أما المشكلة الجنسية فلها طابع الخصوصية وقد يجري التكتم حولها وربما يؤكد الزوج بأنه بصدد علاجها وقد يستمر الأمر لسنوات خاصة إذا كان الأمر يتعلق بعدم القدرة على الانجاب. والمشكلة المالية من المشاكل التي يجري التسامح معها في بداية الزواج إلا أن استمرارها يؤدي في معظم الأحيان إلى الطلاق. أما مشكلة سوء المعاملة والفساد فإنها تظهر في وقت متأخر من الزواج وهي من المشاكل التي يمكن التعايش معها لفترة زمنية أملاً في إيجاد حل لها. فالزوج المتعاطي للخمور والمخدرات قد يلجأ لتعاطيها خارج المنزل وكذلك مرتكب الزنا. وقد يجد هؤلاء بين النساء من هي قادرة على التسامح معهم خاصة إذا ارتكب ذلك الجرم لأول مرة. وقد يعتذر الزوج الممارس للعنف لزوجته

ويحاول التقرب منها ووعدها بعدم تكرار الأمر مرة أخرى. وخلاصة القول أن هناك مشكلات تواجه المتزوجين تحتاج إلى وقت أطول لاكتشافها. ثم محاولة حلها فإن لم تحل بعد مرور سنوات فإن الزواج سينتهي بالطلاق.

أما بالنسبة لأداء الشعائر الدينية. فقد تبين بأن 38٪ من الأزواج يؤدون الشعائر الدينية بشكل دائم و 24٪ يؤدونها بعض الأحيان و 11٪ نادراً مايؤدونها و 27٪ لايؤدون الشعائر الدينية. وتبين بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء الشعائر الدينية والمشكلات المؤدية للطلاق. ويتضح أن هناك مشكلات تزداد نسبتها كلما قل أداء الفرد للشعائر الدينية، كمشكلات سوء المعاملة والفساد وهناك مشكلات تزداد نسبتها كلما أدى المطلق الشعائر الدينية بشكل منتظم ودائم كمشكلة تعدد الزوجات. فنجد أن نسبة سوء المعاملة والفساد بين من يؤدون الشعائر الدينية بشكل دائم ومنتظم 15.5٪ ثم ترتفع تدريجيا لتصل إلى 39.7٪ بين من لايؤدون الشعائر بين المطلقين. ونجد أن نسبة 7.2٪ طلقن ممن يؤدون الشعائر الدينية بانتظام بسبب المشكلات المالية، إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى 17.9٪ بين من يؤدونها نادرا. بالمقابل نجد أن مشكلة تعدد الزوجات تمثل 11.8٪ بين من لايؤدون الشعائر الدينية لتصل إلى 17.5٪ بين من يؤدونها بانتظام. وكذلك مشكلات النفور وعدم الاقتناع حيث تمثل ما نسبته 2.9٪ بين من لايؤدون الشعائر الدينية لتصل إلى 12.4٪ بين من يؤدونها بشكل دائم ومنتظم. وتأتي مشكلة التفاعل بين الزوجين في مقدمة المشاكل لمن يؤدون الشعائر الدينية بشكل دائم ومنتظم وبنسبة 20.6٪ تليها مشكلة تعدد الزوجات وبنسبة 17.5٪. وتأتي مشكلة التفاعل أيضاً في المقدمة وبنسبة 30٪ بالنسبة للمطلقين الذين يؤدون الشعائر الدينية أحيانا تليها مشكلة سوء المعاملة والفساد وبنسبة 18.3٪. وتأتي مشكلة التفاعل في المقدمة وبنسبة 28.6٪ للمطلقين الذين يؤدون الشعائر الدينية نادراً. تليها مشكلة سوء المعاملة والفساد وبنسبة 21.4٪ والمشكلات المالية وبنسبة 17.9٪. أما بالنسبة لمن لايؤدون الشعائر الدينية فإن مشكلة سوء المعاملة والفساد تأتي في المقدمة، تليها مشكلة التفاعل بين الزوجين وبنسبة 17.6٪. ومما لاشك فيه أن أداء الشعائر الدينية قد يشير في معظم الأحيان إلى وعي ديني سليم وبهذا نجد أن مشكلات سوء المعاملة والفساد كالعنف والخمور والمخدرات والعلاقات الجنسية المحرمة

تزداد بشكل تدريجي كلما قل أداء الشعائر الدينية. وهذا ينسحب أيضاً على المشكلات المالية والتفاعل بين الزوجين. بالمقابل نجد أن مشكلة تعدد الزوجات ومشكلات النفور وعدم الاقتناع تزداد كلما ازداد التمسك بأداء الشعائر الدينية.

وعند سؤال أفراد العينة هل هناك فترة تعارف غير رسمية قبل الخطوبة وليس عقد القران؟ أجاب 16.7٪ بالإيجاب بينما أجاب 83.3٪ بالنفي. وتبين بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة التعارف قبل الخطوبة وبين نمط المشكلة المؤدية للطلاق. فنلاحظ أن هناك علاقة سلبية بين حدوث التعارف وبين بعض المشكلات المؤدية للطلاق. فنجد أن نسبة من وقع طلاقهن بسبب مشكلات المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك ولم تتح لهن فرصة التعارف بلغت 11.2٪ مقابل 0٪ لمن أتيحت لهن الفرصة. وكذلك مشكلات النفور وعدم الاقتناع بالزوج أو الزوجة حيث بلغت النسبة 9.3٪ لمن لم تتح لهن فرصة التعارف مقابل 4.7٪ لمن أتيحت لهن الفرصة. والمشكلات المالية تمثل النسب 9.8٪ للفريق الأول، و 2.3٪ للفريق الثاني. ومشكلات التفاعل بين الزوجين تمثل النسب 24.8٪ للفريق الأول بمقابل 16.3٪ للفريق الثاني ومشكلات السكن المستقل والخلاف مع الأهل تمثل النسب 10.3٪ للفريق الأول و9.3٪ للفريق الثاني. وبالمقابل نجد أن هناك علاقة إيجابية بين التعارف قبل الخطوبة وبين مشكلات أخرى مؤدية للطلاق. فنجد أن نسبة من وقع طلاقهن بسبب مشكلات سوء المعاملة والفساد وأتيحت لهن فرصة التعارف بلغت 34.9٪، مقابل 20.6٪ لمن لم تتح لهن الفرصة. وكذلك المشكلات الجنسية حيث بلغت النسبة 9.3٪ للفريق الأول مقابل 6.1٪ للفريق الثاني ومشكلات تعدد الزوجات 23.3٪ للفريق الأول و 7.9٪ للفريق الثاني. والجدير بالذكر أن أغلبية من أتيحت لهن فرص التعارف قبل الخطوبة قد وقع طلاقهن بسبب مشكلات سوء المعاملة والفساد ومشكلات تعدد الزوجات. بالمقابل نجد أن مشكلات التفاعل بين الزوجين تأتي في مقدمة أسباب الطلاق بالنسبة لمن لم تتح لهن الفرصة للتعارف قبل الخطوبة.

وتشير البيانات الواردة في الجدول إلى نسبة المرأة العاملة بين أفراد العينة من المطلقات هي 47٪ وهناك 9٪ ممن سبق لهن العمل إلا أنهن عاطلات وقت إجراء الدراسة، وهناك 44٪ من المطلقات عاطلات لم يسبق لهن العمل. وتشير نتائج

اختبار كا2 إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة والأسباب المؤدية للطلاق. وعندما جرى جمع المجموعة الثانية والثالثة من العاطلات كانت النتيجة مماثلة تقريباً والواقع أن العلاقة بين عمل المرأة والطلاق غير واضحة، فهناك دراسات تشير إلى أن زيادة معدلات الطلاق نتيجة لعمل المرأة (انظر: Spitze & South, 1985, Rank, 1987). وبينما هناك دراسات تشير إلى أن عمل المرأة يؤدي إلى انخفاض معدلات الطلاق (انظر: Greenstein, 1990, South & Spitze 1986). ولذا يدعو البعض إلى الاهتمام بالعوامل الأخرى ذات العلاقة بدلاً من التركيز على العمل. من تلك العوامل الدخل، وساعات العمل، والاستقلال الاجتماعي والاقتصادي، والخلافات حول تقسيم العمل وغيرها من عوامل ستساعد على تفسير تلك العلاقة (White, 1990: 908). وتشير هذه الدراسة إلى أن من الواضح أن أهم العوامل ذات العلاقة القوية بأسباب الطلاق تلك المتعلقة بمدة الزواج، والإقامة مع الزوج، والدخل، والقرابة، والرغبة في الزواج فيما إذا كانت شخصية أو رغبة الأهل، وتأدية الزوج للشعائر الدينية، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوجة.

الخلاصة

تمكنا في هذا البحث من رصد الأسباب الرئيسة للطلاق ونظراً لكثرتها قمنا بتصنيفها إلى ثمانية أنماط وهي:

(1) الأسباب المتعلقة بسوء المعاملة والفساد.

(2) السكن المستقل والخلاف مع الأهل.

(3) المشاكل الجنسية.

(4) مشاكل التفاعل بين الزوجين.

(5) المشاكل المالية.

(6) مشاكل النفور وعدم الاقتناع.

(7) مشاكل المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك.

(8) مشكلات تعدد الزوجات.

وتعرفنا بعد ذلك بعلاقة تلك المشكلات بعوامل تتعلق بخلفيات أفراد العينة. وقد تبين بأن الأسباب الرئيسة المؤدية للطلاق لها علاقة ذات دلالة

إحصائية بالمدة الزمنية للزواج ومدة الإقامة مع الزوج ومستوى تعليم المطلقة والدخل الشهري للمطلِّق والمطلَّقة والعمر عند الطلاق والعلاقة بالمطلق وتأدية المطلق للشعائر الدينية وفرصة التعارف قبل الخطوبة وهل الرغبة في الزواج شخصية أم هي رغبة الأهل؟

وقد تبين بأن هناك عدداً من المشكلات تظهر في بداية الزواج وتتكشف أبعادها وتلك المشكلات تعصف بالزواج وتكون نهايته الطلاق في أقل من سنتين لمعظم الحالات. فمشكلات التفاعل بين الزوجين والنفور وعدم الاقتناع بالزوج أو الزوجة ومشكلات المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك ومشكلة السكن المستقل والخلاف مع أهل الزوج نجدها سمة لأكثرية الحالات التي لم تدم حياتها الزوجية أكثر من سنتين وسن المطلقة أقل من 25 سنة ودخل المطلق عالٍ ومتوسط (عدا مشكلة المرض والغيرة) وتعليم المطلقة كان جامعيا أو ثانويا والزواج جرى بناءً على رغبة الأهل وبالنسبة لمشكلتي التفاعل والنفور نجد أن معظم المطلقين من الأقارب أو أصدقاء العائلة يعود لاقتناع البعض بأحقية زواج أبناء العم، وهكذا تدخل المرأة تلك الشراكة وهي غير مقتنعة أو راضية.

وهناك مشكلات تظهر في وقت متأخر من الزواج أو هناك امكانية للتكيف معها أملًا في تسويتها ومن تلك المشكلات سوء المعاملة والفساد والمشكلات الجنسية والمشكلات المالية ومشكلة تعدد الزوجات. نجد أن معظم المطلقات اللائي واجهن تلك المشكلات استمر زواجهن وإقامتهن مع الزوج أكثر من سنتين وأعمارهن عند الطلاق أكثر من 25 سنة، ومستوى تعليمهن دون الجامعي ومطلقيهم من أصدقاء العائلة أو أصدقاء شخصيين وفي حالة سوء المعاملة والفساد وتعدد الزوجات نجد أن الزواج في معظم الحالات كان بناء على الرغبة الشخصية، ونجد الزوج في الحالة الأولى غالباً ممن لايؤدون الشعائر الدينية أو نادراً ما يؤدونها.

ومعظم مشكلات النمط الأول جاءت نتيجة للتغير الثقافي والاجتماعي. فأصبحنا نواجه مشكلات السكن المستقل والخلاف مع أهل الزوج ومشكلات التفاعل بين الزوجين ومشكلات النفور وعدم الاقتناع بالزوج أو الزوجة وهذا يشير إلى أن طلاق معظم أفراد العينة قد وقع لأن هناك عدم إشباع عاطفي أو عدم رضا

عن طبيعة العلاقة الزوجية. ونجد أن أبناء هذا الجيل يتوقعون الاستقلال السكني والاحترام المتبادل والألفة والمحبة كأساس لأي علاقة زوجية. والزواج قائم كما نعلم على التوقعات فإن لم تتحقق تلك التوقعات فإن نهايته الطلاق. وتوقعات هذا الجيل تختلف عن توقعات أسلافهم. فقد كان الهدف من الزواج الإنجاب وإشباع الرغبات الجنسية، وكانت الإقامة مع أهل الزوج والتكيف لمطالبهم واجباً. إلا أن تلك الأولويات بالنسبة للأصغر سناً والجامعيات قد تغيرت وأصبح في مقدمتها السعادة الزوجية والاعتقاد أن الحب أساس لتلك السعادة الزوجية، ثم هناك مطلب المكان المستقل للإقامة. والمشاركة في اتخاذ القرارات العائلية. فالزواج السعيد بالمفهوم المعاصر أهم من الزواج المستقر دون سعادة. ولهذا نجد أن الأصغر سناً والمتعلمات تعليما جامعيا هن الأكثر معاناة من مشكلة التفاعل الزواجي نظراً لتأثرهم بالمفهوم الغربي المعاصر للزواج والحياة الأسرية.

المراجع العربية

سلوى عبد الحميد الخطيب

1993 «الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي». مجلة جامعة الملك سعود، م 5، الآداب (1) (205-242).

عبدالله عبد الرحمن الفيصل

1991 «بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية» مجلة جامعة الملك سعود. م (3) الآداب (1) (189-216).

علية حسن حسين

1978 الطلاق في المجتمع الكويتي - إدارة التخطيط والمتابعة، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

محمد عيسى برهوم

1977 «مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن» مجلة العلوم الاجتماعية العدد الأول - السنة الخامسة 1977 (7-36).

وزارة التخـطيـط

1989 إحصـاءات ظـاهـرة الطـلاق في الكـويت (1967-1987).

وزارة التخطيط

1992 المجموعة الإحصائية السنوية.

المراجع الأجنبية

Canabal, Maria,

1990 " An Economic Approach to Marital Dissolution in Puerto Rico " Journal of Marriage & Family. 52,515- 530 .

Carter, H.&P. Glick

1976 Marriage & Divorce:A Social & Economic Study. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Goode, W. J.

1956 Women in Divorce. New York: Free Press. Republished (1969) Divorce & After. New York: Free Press.

Greenstein, Theodore

1990 " Marital Disruption & the Employment of Married Women" Journal of Marriage & the Family 52: 657 - 676 .

Guest, Philip

1992 " Marital Dissolution & Development in Indonesia" Journal of Comparative Family Studies. 23, 95 - 113 .

Kelly, Joan B.

1982 Divorce: The adult perspective. In Benjamin B. Wolman & George Stricker (eds), Handbook of Developmental Psychology. New Jersey: Prentice-Hall,'734-750.

Kincaid, Stephen & Caldwell, Robert

1995 " Marital Separation: Causes , Coping , and Consequences ". Journal of Divorce & Remarriage. 22, 109- 128.

Kitson, Gay C. Karen B. Babri, and Mary J. Roach

1985 "Who Divorces & Why: A review". Journal of Family Issues, 6, 255-293,.

Kitson, Gay C. and Marvin B. Sussman

1982 " Marital Complaints: Demographic Charactistics and Sympotoms of mental distress in divorce ". Journal of Marriage & the Family, 44, 87-101.

Liao, Caillan & Heaton, Tim,

1992 " Divorce Trends & Defferentials in china " Journal of Comparative Family Studies, 23, 413 - 429 .

Rank, Mark

1987 " The Formation & Dissolution of Marriages in the Welfare Population " Journal of Marreige & the Family 49: 15 - 20 .

South, Scott, and Glenna Spitze

1986 " Determinants of Divorcr over the Marital Life Course " American Sociological Review 51: 583 - 590 .

Spanier, Graham B. & Robert A. Lewis

1980 " Marital quality: A review of the seventies ". Journal of Marriage & the Family, 42, 825-839.

Spitze, Glenna, & Scott South

1985 " Women's Employment, Time Expenditure, & Divorce, " Journal of Family issues .'6: 307 - 319 .

Trent, Katherin & South, Scott

1989 " Structural Determinants of Divorce Rate: Across-Societal Analysis " Journal of Marreige & the Family. 51,391-404.

White, Lynn .

1990 " Determinants of Divorce: A Rview of Research in the Eighties " . Journal of Marriage & the Family 52 904 - 912 .

التوزيع النسبي للمطلقات حسب أسباب الطلاق وحسب المتغيرات المستقلة

	المتغيرات المستقلة / أسباب الطلاق	سوء المعاملة والفساد	السكن المستقل والخلاف مع الأهل	مشكلات جنسية	مشكلات التفاعل بين الزوجين	مشكلات تعدد الزوجات	مشكلات مالية	مشكلات النفور وعدم الاقتناع	مشكلات المرض والغيرة والشك	المجموع	كا2
1	عدد سنوات الزواج										74.8**
أ -	أقل من 6 شهور	13.0	11.6	1.4	15.9	11.6	11.6	15.9	18.8	69	
ب -	6 شهور إلى أقل من سنتين	11.4	9.1	6.8	40.9	9.1	2.3	11.4	9.1	44	
جـ -	سنتان إلى أقل من 5 سنوات	29.9	19.4	4.5	28.4	3.0	4.5	7.5	3.0	67	
د -	5سنوات إلى أقل من 13 سنة	34.2	2.6	10.5	18.4	13.2	13.2	-	7.9	38	
هـ -	13 سنة فما فوق	30.8	-	15.4	12.8	20.5	12.8	2.6	5.1	39	
2	عدد سنوات الإقامة مع المطلّق										79.4**
أ -	أقل من 6 شهور	18.8	12.5	6.3	21.9	10.9	7.8	12.5	9.4	64	
ب -	6 شهور إلى أقل من سنتين	18.8	9.4	6.3	34.4	3.1	6.3	12.5	9.4	32	
جـ -	سنتان إلى أقل من 4 سنات	33.3	18.2	3.0	21.2	9.1	6.1	3.0	6.1	33	
د -	4 سنوات إلى أقل من 15 سنة	39.5	10.5	5.3	18.4	13.2	10.5	-	2.6	38	
هـ -	15 سنة إلى أقل من 18 سنة	36.4	-	22.7	18.2	9.1	4.5	-	9.1	22	
و -	18 سنة فما فوق	25.0	-	12.5	8.3	25.0	20.8	4.2	4.2	24	
ز -	قبل الدخول	2.3	11.4	-	34.1	6.8	6.8	18.2	20.5	44	

أسباب الطلاق / المتغيرات المستقلة	سوء المعاملة والفساد	السكن المستقل والخلاف مع الأهل	مشكلات جنسية	مشكلات التفاعل بين الزوجين	مشكلات تعدد الزوجات	مشكلات مالية	مشكلات النفور وعدم الاقتناع	مشكلات المرض والغيرة والشك	المجموع	كا2
3 مستوى تعليم المطلقة										23.3*
أ - أمي - ابتدائي	36.1	2.8	11.1	13.9	13.9	11.1	8.3	2.8	36	
ب - متوسط - ثانوي	19.9	15.6	5.0	20.6	9.9	9.9	8.5	10.6	141	
جـ - جامعية فما فوق	22.5	3.8	7.5	32.5	10.0	5.0	8.8	10.0	80	
4 العلاقة بالمطلق										53.2*
أ - الأقارب	17.0	8.0	10.2	28.4	12.5	8.0	11.4	4.5	88	
ب - الجيران	50.0	8.3	8.3	16.7	8.3	-	-	8.3	12	
جـ - أصدقاء العائلة	8.7	4.3	4.3	43.5	13.0	13.0	8.7	4.3	23	
د - أصدقاء شخصيين	60.0	-	20.0	-	-	20.0	-	-	5	
هـ - غير معروف قبل الزواج	30.0	12.5	1.3	10.0	10.0	12.5	7.5	16.3	80	
و - معرفة محدودة	18.4	14.3	8.2	30.6	8.2	2.0	8.2	10.2	49	
5 وقع الزواج بناء على:										20.1**
أ - الرغبة الشخصية أوّلا	30.6	13.2	4.1	15.7	14.0	6.6	7.4	8.3	121	
ب - رغبة الأهل أوّلا	16.2	7.4	8.8	30.1	7.4	10.3	9.6	10.3	136	

المتغيرات المستقلة / أسباب الطلاق		سوء المعاملة والفساد	السكن المستقل والخلاف مع الأهل	مشكلات جنسية	مشكلات التفاعل بين الزوجين	مشكلات تعدد الزوجات	مشكلات مالية	مشكلات النفور وعدم الاقتناع	مشكلات المرض والغيرة والشك	المجموع	كا2
6	الدخل الشهري للمطلقة:										35.1*
أ –	أقل من 399 د.ك	25.6	13.2	5.4	20.9	11.6	10.1	4.7	8.5	129	
ب –	599-400 د.ك	28.3	5.0	1.7	31.7	10.0	8.3	8.3	6.7	60	
ج –	600 فما فوق	22.2	-	22.2	5.6	11.1	11.1	16.7	11.1	18	
د –	بدون دخل	10.0	12.0	10.0	26.0	8.0	4.0	16.0	14.0	50	27.5*
7	الدخل الشهري للمطلق:										
أ –	أقل من 399 د.ك	20.0	14.0	10.0	14.0	6.0	6.0	10.0	20.0	50	
ب –	599-400 د.ك	15.1	11.6	7.0	33.7	7.0	9.3	8.1	8.1	86	
جـ –	600 فما فوق	29.8	8.2	6.0	16.7	17.9	9.5	6.0	6.0	84	
8	العمر الحالي للمطلقة:										51.0*
أ –	21-16	13.9	11.1	-	33.3	5.6	5.6	16.7	13.9	36	
ب –	25-22	20.3	14.9	6.8	28.4	5.4	4.1	9.5	10.8	74	
جـ –	29-26	24.6	10.5	3.5	29.8	8.8	12.3	3.5	7.0	57	
د –	33-30	30.8	10.3	7.7	7.7	17.9	5.1	10.3	10.3	39	
هـ –	41-34	22.2	-	16.7	16.7	16.7	16.7	2.8	8.3	36	
و –	42 – فما فوق	33.3	6.7	6.7	6.7	20.0	13.3	13.3	-	15	

	المتغيرات المستقلة / أسباب الطلاق	سوء المعاملة والفساد	السكن المستقل والخلاف مع الأهل	مشكلات جنسية	مشكلات التفاعل بين الزوجين	مشكلات تعدد الزوجات	مشكلات مالية	مشكلات النفور وعدم الاقتناع	مشكلات المرض والغيرة والشك	المجموع	كا2
9	تأدية المطلق للشعائر الدينية:										39.4**
أ -	دائم ومنتظم	15.5	9.3	8.2	20.6	17.5	7.2	12.4	9.3	97	
ب -	أحيانا	18.3	15.0	8.3	30.0	3.3	8.3	6.7	10.0	60	
جـ -	نادرا	21.4	10.7	10.7	28.6	-	17.9	7.1	3.6	28	
د -	لايؤدي الشعائر الدينية	39.7	7.4	1.5	17.6	11.8	7.4	2.9	11.8	68	
10	التعارف قبل الخطوبة:										20.9**
أ -	نعم	34.9	9.3	9.3	16.3	23.3	2.3	4.7	-	43	
ب -	لا	20.6	10.3	6.1	24.8	7.9	9.8	9.3	11.2	214	
11	عمل المطلقة										6.8
أ -	عاملة	25.6	6.6	7.4	25.6	11.6	9.1	5.8	8.3	121	
ب -	عاطلة سبق لها العمل	17.4	17.4	-	21.7	17.4	13.0	4.3	8.7	23	
جـ -	عاطلة لم يسبق لها العمل	21.2	12.4	7.1	21.2	8.0	7.1	12.4	10.6	113	

* كا2 دالة إحصائيا عند مستوى 0.05 فما دون.

** كا2 دالة إحصائيا عند مستوى 0.001 فما دون.

استلام البحث: يوليو 1995
اجازة البحث: نوفمبر 1995

الحضارة والعلاج النفسي خبرة سلوكية في إطار عربي

عبدالستار إبراهيم رضوى إبراهيم
كلية الطب والعلوم الطبية - جامعة الملك فيصل - السعودية

لاحظ المعالج السلوكي والباحث النفسي المعروف «كيسلر» Kiesler - منذ أكثر من عقدين - أن غالبية الباحثين والمعالجين السلوكيين عادة ما يعتمدون في بحوثهم وممارساتهم على فرضية خاطئة أطلق عليها «خرافة التجانس» myth of uniformity. كان ذلك من خلال دراسته للعوامل المرتبطة بممارسة العلاج السلوكي، وكان يقصد من هذا الإشارة إلى أن من الخطأ أن نعامل المرضى النفسيين على أنهم يمثلون مجموعة متجانسة من المرضى يصلح لأحدهم ما يصلح للآخر من أساليب علاجية (Kiesler, 1966). إن فئة كبيرة من الممارسين للصحة النفسية - بسبب هذا المنطلق الخاطىء - أصبحت تمارس نشاطاتها دون محاولات جادة تذكر، لتكييف الأساليب السلوكية الشائعة للفروق بين الأفراد أو الفروق بين الجماعات والحضارات الإنسانية.

إن أحد الأهداف الرئيسة لهذا البحث هو أن نُحذِّر - مع كيسلر - من الاعتماد على تلك الفرضية الخاطئة؛ وهي أن هناك أساليب معينة من العلاج السلوكي أو النفسي أفضل من غيرها، في كل الأوقات، ومع كل الأشخاص، وفي ظل كل الظروف. فمن الخطأ أن نتعامل مع بعض الفنيات العلاجية التي ثبت نجاحها في الغرب لعلاج مشكلة معينة - كالقلق، مثلا - على أنها ستحقق نفس النجاح، وتحقق نفس الفاعلية إذا ما استخدمناها في بيئة عربية، أو في ظل ظروف شخصية معينة.

والعكس صحيح أيضا، فقد نكتشف أساليب عربية تصلح لمعالجة بعض المشكلات الشائعة في الوطن العربي دون أن تحقق بالضرورة نفس النجاح إذا ما استخدمناها في أمريكا أو اليابان، مثلا. ولا شك أن مجرد أن ينطلق ممارس الصحة العقلية في العالم العربي من هذه الحقيقة البسيطة، وهي أن بإمكانه أن يكتشف أساليب علاجية تلائم المجتمعات العربية أكثر من غيرها، ستفتح أمامه بابا واسعا من الإبداع والابتكار في أساليب العلاج النفسي/ السلوكي، وهو مجال من الدراسة لا زال - بالرغم من أهميته لخبراء الصحة العقلية في العالم العربي - يلقى من الباحثين اهتماما شبه منعدم.

المسَلَّمة الأخرى التي نعتمد عليها في مناقشتنا لهذا الموضوع، ترى أن الأشخاص في أي مجتمع أو حضارة عادة ما يتعرضون - عمدا أو دون عمد - لخبرات مختلفة، ومن ثم تتطور لدى كل منهم قيم خاصة واتجاهات، ووجهات نظر متفردة، وإدراكات متباينة تمس تصوُّر الفرد لنفسه ولبيئته، وبشكل فريد ومتميز عما هو موجود لدى الآخرين. والمعالجة الناجحة هي تلك التي تراعي هذه الفروق، وتتلون بلون الفرد واحتياجاته.

وللحق فإننا نرى في الوقت الراهن وعلى المستوى العالمي، اهتماما واضحا وجهدا مكثفا من قِبَل المختصين بالصحة النفسية وخبرائها، بدراسة العوامل الحضارية والشخصية من حيث دورهما في تطوير أساليب العلاج النفسي، وزيادة إمكاناته وفاعليته في تعديل السلوك (Abel & Metraux, 1974; Ridley, Mendoza, & Kanitz, 1994). نلحظ هذا الاهتمام في مقدار البحوث التي تنشر، وفي مقدار المؤتمرات والحلقات العلمية التي تعقد، لدرجة يصعب علينا إحصاؤها في هذا المقام. ولكن يكفي أن نقول: إن هذه الجهود تمس محاولات جادة من التعديل في النظريات الأساسية الكبرى في العلاج النفسي، أي التحليل النفسي، والعلاج السلوكي، والعلاج الجشتالتي، والمعرفي... إلخ.

(Atkinson, Thompson & Grant, 1993; Badri, 1979; Gorkin, 1986; Helms, 1993, Liberman, 1994; Mass & El-Krenawi, 1994; Pernal & Padilla, 1983; Scott & Iwamasa,

1993; Sue, 1977, 1981; Sue & Zane, 1991; Wyatt & Parham, 1985). ونعرف أيضا، أن هذه المحاولات، تجاهد للوصول إلى تعديلات أساسية في أساليب هذه النظريات الكبرى؛ بحيث تصبح ملائمة لجماعات غير الجماعات الأصلية التي ظهرت هذه النظريات فيها. ومن ثم، نجد اهتماما - في الولايات المتحدة، مثلًا - بتطوير النظريات الرئيسة في العلاج النفسي والسلوكي ليتلاءم توظيفها لخدمة السود والآسيويين، والمكسيكيين، والإسبانيين.. الخ. أما على المستوى العربي فإننا لم نعثر إلا على دراستين عن المرضى العرب، إحداهما «لجوركين» (Gorkin, 1986) والأخرى «لماس» و«كريناوي» (Mass & Krenawi)، وكلتاهما أجريتا في إسرائيل ولباحثَينِ من غير العرب، ولأهداف محدودة، وفي إطار نظري محدود بنظرية التحليل النفسي. وللأسف، لم نعثر حتى ولو على دراسة واحدة نابعة من واقع العالم العربي ولمصلحة الصحة النفسية في إطارها الشمولي. ولهذا تجيء أهمية دراستنا هذه كمحاولة لريادة طريق لا بد من استكشاف معالمه. ولكي يتحقق هذا الغرض، فلا بد لخبراء الصحة النفسية العربية ولباحثينا في هذا الميدان، من التسلح بالمرونة، والمقدرة الشُجاعة على التبديل والتعديل، والإضافة لنظريات العلاج النفسي، والإثراء في أساليبه وتطويعها لحاجة المجتمع والأفراد. ويرسم هذا البحث أمام الباحثين العرب في مجال الصحة النفسية بشكل عام، وفي مجال حركة العلاج السلوكي بشكل خاص، بعض معالم هذا الطريق كما تتحدد من خلال الأهداف التالية.

ثمة أربعة أهداف أساسية لهذه الدراسة، يمكن إجمالها في شكل أسئلة على النحو الآتي: (1) هل هناك ضرورة للعلاجات النفسية في العالم العربي؟ بعبارة أخرى، ما الحاجة لخدمات الصحة العقلية في هذا الجزء من العالم؟ و(2) هل هناك خصائص مميزة للشخصية العربية، يجب الانتباه لها في مجال الممارسة، ومن شأنها أن تعطل أو تيسر من الفاعلية العلاجية؟ و(3) ما القضايا الشائكة التي قد يتعرض لها خبير الصحة العقلية خلال ممارساته للأساليب العلاجية في العالم العربي؟، وأخيرا (4) هل يمكن معالجة هذه المشكلات؟ وما أفضل الطرق لذلك؟

الحاجة لخدمات الصحة العقلية/ النفسية في العالم العربي من واقع البحث العلمي

لأن الدين الإسلامي، واللغة العربية هما دين ولغة الغالبية العظمى من الناس في غالبية أرجاء العالم العربي، فقد يتوهم البعض أن العرب يشكلون حضارة متجانسة. والحقيقة - ومن واقع البحث النفسي - أن العرب - كغيرهم من الشعوب والقوميات - لا يشكلون جماعة واحدة متجانسة. فسماتهم النفسية، وخصائصهم الشخصية، وأنماط الاضطراب النفسي والعقلي الشائعة بينهم تتباين بتباين كثير من المتغيرات، بما فيها الفروق الجنسية، والمكانة الاجتماعية، والوضع الاقتصادي الطبقي، والانتماء السياسي، والديني، والقومي.. الخ. ولسنا في حاجة، إلى تقديم ما يثبت ذلك، لأن البحث عن الفروق بين الأفراد والجماعات في المجتمع العربي الواحد، (بما فيها مثلا: الفروق الجنسية، والتعليمية، والعُمْرية، والطبقية، والحضارية.. إلخ) تتميز بالوفرة والشيوع، ونجد أمثلة منها، تقريبا، في أي دورية علمية تصدر في العالم العربي في حقل البحوث النفسية، وبحوث الطب النفسي.

فضلا عن هذا، نجد أن الدراسات التي قارنت بين عينات عربية وغير عربية تبين - كما سنرى بعد قليل - أن هناك بعض الفروق في بعض القواعد السلوكية العامة والمشتركة بين فئات عريضة من الجماعات العربية تميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى في البيئات الأخرى. أي أن العرب، بالرغم من عدم تجانسهم، يتباينون - على مستوى المقارنات الحضارية - عن غيرهم في كثير من الخصائص السلوكية: مقبولة أو مستهجنة. كما يتباينون في أنماط التعبير عن الصحة النفسية والاضطراب.

وتثير هاتان الحقيقتان أمام الخبراء والممارسين للصحة النفسية في الوطن العربي تحديين أساسيين لبحوث الصحة النفسية؛ فمن ناحية: نحتاج إلى تطوير بعض الأُطُر النظرية أو التطبيقية الخاصة بالبيئة العربية، والملائمة لمواجهة المشكلات الخاصة بها والتي تميزها عن غيرها من الحضارات الغربية. ونحتاج

من ناحية أخرى، لتطويع مفاهيم الصحة النفسية - النظري منها أو التطبيقي - بحيث تستوعب أيضا الحاجات الخاصة لمختلف الجماعات داخل المجتمع العربي الواحد.

وقد وجب الآن الاستشهاد بنتائج بعض البحوث لترشيد خطى التقدم في مواجهة هذين التحديين. وهذه النتائج تنقسم - فيما نرى - إلى بحوث حضارية، وبحوث فروق بين الجماعات.

بحوث المقارنات الحضارية:

لا توجد لبحوث الصحة النفسية، ومدى انتشار الاضطرابات النفسية في أي من بلدان العالم العربي سياسة متسقة، أو هيئة تخطيطية عليا، فيما عدا بعض المجهودات المتناثرة التي تُنجَز بدافع الاهتمام الشخصي، أو تلك التي تهدف لتحقيق ترقية أكاديمية معينة، أو لتفي بمتطلبات الدراسات العليا في الجامعات وبعض مراكز البحوث. ومن ثم، فقد يعتقد الشخص المتعجل - بطريق الخطأ - أن خدمات الصحة النفسية - بجوانبها العلاجية والتشخيصية والوقائية - لا تشكل مطلبا ملحا أو ضرورة قصوى للمواطن العربي. والحقيقة أننا وجدنا بتقصي بعض البحوث المتناثرة في هذا الميدان ما يشير إلى عكس ذلك تماما.

ففي دراسة حديثة تَبيَّن انتشار كثير من المشكلات النفسية والسلوكية التي تستحق الرعاية المهنية المتخصصة بسبب شدتها وخطورتها، ومع ذلك، فهي لا تلقاها (ibrahim & ibrahim, 1993)؛ فمثلا: تبين أن الأعراض الدالة على وجود اضطراب الاكتئاب - بصورته الإكلينيكية، وباستخدام المقاييس النفسية - ينتشر بين أعداد كبيرة من الطلاب في إحدى الجامعات السعودية، بما في ذلك: الميل إلى اللوم الذاتي (64%)، والشعور بالعجز (52%)، وفقدان الشهية (49%)، واضطرابات النوم (38%). وبالمثل، فقد عبر أفراد كثيرون من نفس العينة عن أعراض أخرى ذات مُتضمَّنات مرَضية؛ منها: العجز عن التركيز (54%)، والخجل الشديد (53%)، والتشنج عندما تثور أعصابهم (42%)، والصعوبات الدراسية (33%)، (ibrahim & Al-Nafie, 1991).

وهناك دراسات أخرى حاولت أن تقارن عينات عربية بعينات أنجلو أمريكية من حيث بعض الخصائص الشخصية والمرضية. وفي هذا الإطار، أمكن تحديد الأبعاد الشخصية المرضية الأساسية؛ مثل النزعة العصابية neuroticism، والذهانية psychoticism، والإجرامية criminality في مصر والسعودية والكويت، كما تحددت في بريطانيا والولايات المتحدة (غالي، 1975، Farrag, 1887, Khalik & Eysenck; 1983). كذلك قارن إبراهيم (Ibrahim, 1979) بين عينات مصرية، وإنجليزية، وأمريكية باستخدام مقياس أيزنك للشخصية Eysenck Personality Questionnare (EPQ) فتبيَّن أن المصريين يحصلون على أعلى الدرجات في مقياس النزعة العصابية neuroticism. وفي دراسة أخرى (إبراهيم، غير منشورة)، تبين أن الطلاب الليبيين يحصلون على درجات مشابهة للغربيين على مقياس النزعة نحو الأمراض النفسية، ولكنهم حصلوا على درجات أعلى من الغربيين على مقياس للخجل shyness والقلق الاجتماعي social anxiety.

من هذه النتائج يمكن أن نستدل على وجود مؤشرات قوية تُبيِّن أن المواطن العربي يعاني مثل زميله الغربي - إن لم يكن أكثر - من الاضطرابات النفسية المعروفة، والتي تفتقر للرعاية المهنية الملائمة.

بحوث الفروق بين الجماعات:

تختلف الحاجة لخدمات الصحة النفسية داخل المجتمع العربي الواحد من جماعة إلى أخرى بحسب انتشار الأمراض النفسية وتوزيعاتها داخل الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد، ومن حيث استهداف كل جماعة منها للتعرض لأحد الاضطرابات النفسية دون الأخرى. فعلى سبيل المثال، تُبيِّن دراسة الفروق الجنسية في غالبية المجتمعات العربية، أن المرأة تعاني أكثر من الرجل من الأعراض الدالة على شيوع القلق anxiety (ibrahim, 1979; ibrahim, 1991)، والاكتئاب depression (ibrahim, 1991; ibrahim & Al-Nafie, 1991) والجمود العقائدي dogmatism (ibrahim, 1977)، والتسلطية (إبراهيم ibrahim, 1977; 1984)، والنزعة العصابية neuroticism (تركي، 1976؛ ibrahim, 1977). وفي دراسة مَسْحية لنسبة الالتحاق بأحد أقسام الطب النفسي في الفترة من 1988 إلى 1989 فاقت النسوة المريضات

المرضى من الرجال بنسبة دالة إحصائيا (Rufaie & Mediny, 1991). كذلك فاقت نسبة المريضات من النساء، نسبة المرضى من الذكور في كل أشكال اضطرابات الاكتئاب في عيادة خارجية للرعاية الأولية في إحدى المستشفيات المعروفة بدولة الإمارات العربية (Rufaie & Absood, 1994). وفي دراسة بين 270 مريضا ومريضة في إحدى أقسام الطب النفسي بالمملكة العربية السعودية، عبرت النسوة عن تعرضهن للضغوط النفسية/ الاجتماعية بنسبة أعلى من المرضى الرجال، وبشكل أكثر مما هو عليه الحال في الغرب (Chaleby, 1986). وفي دراسة كويتية (هادي، 1995) ارتفعت النساء الكويتيات عن الرجال الكويتيين في عدد من المؤشرات الفسيولوجية المرتبطة بزيادة التوتر النفسي، من بينها ضغط الدم، وضربات القلب.

وتُبيِّن دراسة حديثة (عبدالخالق، 1994)، أن الإناث يزدن عن الذكور في كل متغيرات القلق في جميع مراحل العمر، تقريبا. وتوضح نفس هذه الدراسة، أن درجة القلق عند الإناث تبدأ منخفضة حتى سن 11 سنة، ثم تأخذ في الارتفاع الحاد في المراحل التالية من العمر، وتصل أقصى درجاتها في سن المراهقة. مما يشير إلى أن المرأة في العالم العربي تعتبر من حيث لغة الصحة النفسية من أكثر الجماعات استهدافا لمخاطر الاضطراب النفسي، وتزداد مخاطرها في مراحل مختلفة من العمر، خاصة في المراهقة.

والطفل العربي أيضا في خطر. فمن واقع دراسة تمهيدية، تَبيَّن لنا أن 65% من الزيارات في عيادتنا النفسية السلوكية بقسم الطب النفسي، بجامعة الملك فيصل كانت لمشكلات متعلقة بالأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن بين هذه المشكلات: 35% كانت لمشكلات يمكن وصفها بالخطورة لأنها تتطلب رعاية مهنية وإشرافا طبيا مكثفا بما فيها: ذهان الطفولة، والتخلف العقلي، واضطرابات الانتباه والحركة، واضطرابات القلق. وفي استطلاع لرأي 998 من العاملين بالحقل التربوي من مدرسين ونظار بمدارس الكويت عن المشكلات النفسية والتربوية. ولعل أهم ما كشفت عنه هذه الدراسة الكويتية وجود مشكلات نفسية تنتشر بشكل مرتفع بين أفراد هذه العينة وتتعلق سلبا وبشكل مباشر بالصحة النفسية؛ من بينها: كثرة المشاجرات، والشرود، وإهمال الدراسة، والتهور. وقد تماثل نمط انتشار

هذه المشكلات بين الذكور والإناث، إلا أن مدارس الذكور شهدت أيضا انتشارا أكثر في أنماط سلوكية سالبة؛ كتدمير الممتلكات، والحركة المفرطة، وتدخين السجائر. بينما شهدت مدارس البنات شيوعا أكثر في الاستجابات الدالة على التشاؤم، وتوقع الأسوأ، والتردد، والعجز عن اتخاذ القرارات (مكتب الإنماء الاجتماعي، 1993).

فضلا عن هذا، يوجد ما يدل على أن نسبة أكبر من الأفراد الذين يتعرضون للكوارث والحروب يكونون أكثر عرضة من غيرهم للأخطار النفسية والعقلية مما يجعل مجتمعاتنا العربية في خطر مماثل، خاصة في البلدان التي تعرضت مباشرة لنير حرب الخليج، كالكويت. وكشاهد على ذلك الكثير من الدراسات التي أجريت في لبنان خلال حروبها الأخيرة (Khlat & Armenian, 1985; Shamaa, 1987; Zahr, Khoury & Saoud, 1994; Zurayk & Armenian, 1985)، وفي الكويت إثر العدوان العراقي وحرب الخليج (انظر: الأنصاري، 1994، 1995، والسهل؛ 1994، الصراف 1993، العمر؛ 1993، الغانم؛ 1994، المشعان؛ 1993، هادي؛ 1995).

كذلك، تُبيِّن دراسة العلاقة بين الأمراض النفسية والمتغيرات الديموجرافية في البلاد العربية أن الجماعات في الطبقات الاجتماعية المنخفضة، ومن ذوي الدخل المحدود، والأفراد غير المتزوجين من أكثر الجماعات عرضة للإصابة بالأمراض النفسية والعقلية كالاكتئاب، والقلق، والعدوان، مما يجعل أفراد هذه الجماعات أكثر عرضة لأخطار الأمراض النفسية من غيرهم، وأنه يجب وضع احتياجاتهم لخدمات الصحة النفسية موضعا بارزا من الاهتمام.

الخلاصة، ومن خلال ما عرضنا من بحوث (e.g., ibrahim, 1979; ibrahim & Al-Nafie, 1991; ibrahim & ibrahim, 1993; ibrahim, 1991; West & Al-Kaisi, 1985) يتبين لنا أن المواطن العربي بالمقارنة بأقرانه في المجتمعات الغربية لا يقل احتياجا لخدمات الصحة النفسية بسبب تعرضه لكثير من الضغوط النفسية والاجتماعية. وتشير المقارنات الحضارية ومقارنة الفروق بين الجماعات في مختلف البلدان العربية إلى أن بعض الجماعات تعتبر أكثر من غيرها استهدافاً للمخاطر النفسية والعقلية، كالنساء والأطفال، والمعرضين للكوارث والحروب، وذوي الدخل المحدود والمراهقين والعزاب. وفي مجتمعات تتضاءل فيها - عموما - الخدمات النفسية

بشكل مؤسف وملحوظ، تتضاءل هذه الخدمات أكثر فأكثر بالنسبة لنفس هذه الجماعات المستهدفة. ولهذا يحق لنا أن ندق ناقوس الخطر، بأن ندعو لمزيد من الدراسات التي تستهدف إعطاء الأولوية لتقديم خدمات الصحة العقلية وتوجيه سياساتها، في مختلف أنحاء العالم العربي على نحو إيجابي ومدروس.

الأُطر الحضارية للشخصية العربية

سنقدم في الجزء المتبقي من هذه الدراسة بعض المقترحات الخاصة بالتعامل الفعال مع المشكلات النفسية للمريض العربي، وذلك بالاعتماد على خبرتنا في الممارسة العملية لسنوات طويلة مع المرضى العرب في العالم العربي وفي الولايات المتحدة. وبالرغم أن هذه المقترحات قد بنيناها على الخبرة، فإن ما يسندها من أسس ومسلمات مستمد من واقع عدد لابأس به من البحوث الاجتماعية والأنثروبولوجية والنفسية والطب نفسية.

ومن ثم، فإننا نقترح وجود أربعة عوامل خاصة بالشخصية العربية يجب مراعاتها في التعامل مع المريض العربي، وتشكل في عمومها إطاراً مرجعياً للممارسة الفعالة لأساليب العلاج السلوكي وما يتصل به.

هذه الأبعاد المنوالية الأربعة ستكون موضوع هذا الجزء، ويمكن تسميتها:

1 - التوجه الديني والعقائدي Religious orientation

2 - المرغوبية والتمركز الجماعي Social amiability and communal value

3 - الجنس، وما يرتبط به من محظورات Sex as a taboo

4 - الاتجاه التسلطي والانضباط الخارجي Authority orientation & external locus of control

ويجب أن ننبه - بادىء ذي بدء - أننا لا نقصد بذكر هذه الخصائص تقديم قائمة متكاملة عن خصائص الشخصية العربية، بقدر تقديم بعض الهاديات السلوكية التي توحي خبرتنا الخاصة إلى ضرورة التنبه لها بسبب ما يحيط بها من ممارسات علاجية، ومن شأن الانتباه لها أن يمنح كثيرا من المصداقية والفاعلية للأساليب العلاجية التي يستخدمها خبير الصحة العقلية والنفسية في العالم العربي.

كما أننا لا نقصد من وضع هذه الأبعاد الإشارة إلى وجود عقلية أو طابع قومي National Character عربي مختلف كيفيا عن غيره في هذه الخصائص، فنراها لا توجد إلا بين العرب، وتنطبق على كل العرب بشكل متساو. الأحرى أن ننظر لها بصفتها خصائص منوالية Modal. ومفهوم الشخصية المنوالية - كما سنستخدمه هنا - من المفاهيم التي ابتكرها «إنكلز» و«ليفينسون» منذ أكثر من ربع قرن (Inkeles & Levinson, 1969) ليشيرا به إلى تزايد شيوع بعض خصائص الشخصية في بعض المجتمعات أكثر من غيرها. بعبارة أخرى، فإن الطابع القومي المنوالي للشخصية، لا يعدو كونه إشارة إلى الزيادة النسبية في شيوع بعض أنماط أو سمات الشخصية السوية أو المرضية في مجتمع معين. ومن ثم، فإننا نرى هذه الخصائص - بهذا المعنى - تتزايد شيوعا في البيئة العربية، ومن ثم، يجب وضع حساب خاص لها خلال الممارسات العلاجية.

ويمكن لممارس العلاج السلوكي في البيئة العربية - بتنبُّهه لهذه المتغيرات - أن يكتسب الكثير من المهارة والفاعلية في مختلف مراحل العملية العلاجية بما فيها:

1 - صياغة السلوك المحوري Target behavior

2 - تحديد الأهداف القريبة والبعيدة للعلاج Treatment goals

3 - اختيار الأساليب العلاجية الملائمة Treatment techniques

ولننتقل الآن إلى بعض التفاصيل المرتبطة بوصف أبعاد وخصائص الشخصية العربية قبل أن ننتقل إلى مساهماتها العملية في الممارسة الإكلينيكية لمختلف مراحل العلاج السلوكي.

التوجه الديني العقائدي:

تتأثر العلاقات الاجتماعية في مختلف المواقف تأثرا عميقا بالدين الإسلامي؛ فأنت تجد سجادة الصلاة والمصحف الشريف داخل كل بيت مسلم تقريبا، حتى في بيوت هؤلاء الذين لا يمارسون الطقوس العقائدية على نحو منتظم.

ولأن العلاج النفسي السلوكي يعتبر بدوره موقفا اجتماعيا تفاعليا يتبادل فيه فردان أو أكثر التأثر والتأثير المتبادلين، ولأن المعالج السلوكي يريد من خلال هذه

العلاقة أن يؤثر في مريضه حتى تتحقق الأهداف العلاجية على نحو فعال، فإن عليه أيضا أن يحسب حساب هذا البعد في توجيه هذه العلاقة توجيها إيجابيا. إن الممارس السلوكي الذي يطبّق الأساليب السلوكية الشائعة على نحو آلي ودون أن يحسب حساب البعد الديني ودوره في تنظيم العلاقات الاجتماعية لن يحرم نفسه من إحدى نقاط القوة فحسب، بل سيرتكب خطأ فادحا في حق مريضه، وفي مصداقيته الشخصية credibility بين مرضاه، مما سيضر بالأهداف العلاجية على نحو أكيد.

خذ - على سبيل المثال - الأسلوب السلوكي المعروف باسم تدريب القدرة على تأكيد الذات Assertiveness training، (إبراهيم، 1994) وتطبيقه في حل الصراعات الزوجية. فمن خلال علاقاتنا الطويلة ببعض الزملاء من المعالجين العرب/ الأمريكيين في تعاملهم مع المرضى العرب في الولايات المتحدة، لاحظنا أن كثيراً من الجوانب الدالة على فشل العلاقات العلاجية (بما فيها الانقطاع المفاجىء عن الجلسات العلاجية، والرغبة في الانتقال إلى معالج آخر، وتعثر أهداف العلاج بسبب تدخل أحد أفراد الأسرة) كانت لاحقة لاستخدام هذا الأسلوب على نحو خاطىء، يتصادم مع دور المعايير الدينية والاجتماعية في تحديد شكليات العلاقات الاجتماعية والزوجية.

فضلا عن هذا، فإن من المرغوب أحيانا إثارة المشاعر الدينية على نحو متعمّد بسبب ما قد تؤدي إليه من تأثيرات علاجية إيجابية. وقد بيَّن بدري (Badri, 1979) - على سبيل المثال - أنه كان يثير المشاعر الدينية بشكل متعمد لمساعدة مرضاه العصابيين ليصل بهم إلى الاسترخاء العميق والهدوء.

وفي أحيان كثيرة قد تستند بعض جوانب السلوك المرَضي بطريقة غير عقلانية على أرضية أو توجه ديني خاطىء (بعض الهواجس، والسلوك القهري/ الوسواسي كالتوضؤ القهري، مثلا)، مما يؤدي إلى آثار علاجية سلبية. في مثل هذه الحالات، من الممكن اللجوء إلى الأساليب المعرفية في العلاج السلوكي لتحييد أخطاء إدراك الفرد للمفاهيم الدينية، وما قد تثيره إدراكاته الخاطئة، من تمويه على جوانب السلوك المحوري المطلوب علاجه. ولكي يتحقق أكبر قدر من عملية الإقناع العقلي فقد وجدنا أن من الأفضل للمعالج السلوكي/ المعرفي أن

يسلح نفسه بالمعرفة الدينية، خاصة تلك التي تتعلق بإثارة الاتجاه الصحي، والوعي بمفاهيم من الصحة النفسية. وبمثل هذا التوجه يعمل المعالج السلوكي/ المعرفي على زيادة مصداقيته لدى مريضه، كما يعمل على خلق إطار ديني عقلاني وصحي يناقض – ومن ثم يكف inhibits – الاتجاه والسلوك المرضي الذي يتبناه المريض بما في ذلك تصحيح المعتقدات الخاطئة والأفكار الانهزامية والسلوك الاجتماعي/ المرضي.

النزعة للمرغوبية الاجتماعية والتمركز الجماعي:

النزوع الجماعي والإغراق في معايير وأحكام الجماعة في مقابل النزعة الفردية من الأشياء الهامة في المجتمعات العربية، تكشف عنها الملاحظات العامة، كما تكشف عنها بحوث السلوك الاجتماعي في البلاد العربية (انظر مثلا: (Melikian, 1977; Sharabi, 1977; Toma, 1989)؛ فالأطفال يتم تدريبهم ومنذ فترة مبكرة من حياتهم لتقبُّل الوجود مع الآخرين وتفضيله على الانفراد بالنفس أو الانعزال. وعلى أفراد الأسرة أن يفعلوا ذلك دون إظهار أي تململ أو احتجاج حتى ولو كان لهم أو لأحدهم مشاغل أو ارتباطات خاصة. بل إن مجرد الرغبة في الابتعاد عن الآخرين واعتزالهم لفترات مؤقتة لأسباب شخصية أو إبداعية قد ينظر إليها على أنها شيء غريب وشاذ لا يجوز تشجيعه (إبراهيم، 1978). وربما لهذا السبب نجد أن الرغبة في إرضاء الآخرين والانصياع الاجتماعي من الأشياء والقيم المقبولة، والتي تلقى تدعيما قويا في المجتمعات العربية. وعلى المستوى المَرَضي، تُبيِّن بحوثنا أن القلق الاجتماعي في الدول العربية، يعتبر من أكثر أنواع الاضطراب النفسي شيوعا بين طلاب الجامعات العربية بما فيها مصر وليبيا والكويت والسعودية، مما يدل على مدى ما تلعبه المجاراة والانصياع الاجتماعي من ضغوط نفسية على الفرد العربي (ibrahim, 1991).

كذلك تُبيِّن بحوث أخرى (Melikian, 1977) أن الطلاب العرب بمقارنتهم بطلاب غربيين تجنبوا التعبيرات الدالة على العدوان والتهجم، وعندما أتيح لهذه الاستجابات أن تظهر، كانت تقنّع بالمجاملات والاعتذارات. فالاهتمام الأساسي بين المواطنين العرب، يرتكز على محاولة المحافظة على علاقة طيبة ودودة

بالآخرين، تخلو قدر الإمكان من الصراع والتوتر وترتكز على قيم الصداقة والمحبة. إن الفرد العربي في علاقته بالآخرين يحاول بكل جهده ألا يجرح مشاعر الآخرين أو كرامتهم.

من الناحية العلاجية، من الضروري للمعالج السلوكي أن ينتبه لهذه الخصائص المنوالية في الشخصية العربية خاصة عندما يتعرض لعلاج اضطرابات السلوك الاجتماعي بما فيها من صعوبات العمل وتوتر العلاقات الاجتماعية بين الأزواج والزوجات، أو الآباء والأبناء، أو الرؤساء والمرؤوسين. ومن ثم، فإن من الواجب توخي الحذر الشديد في ممارسة بعض أساليب العلاج السلوكي التي تستخدم في علاج الصراعات النفسية المرتبطة بمثل هذه المواقف بما فيها تدريب القدرة على تأكيد الذات، ومهارات التعبير عن الانفعالات الغاضبة. إن الممارس الذي يريد لمريضه أن يتبنى وجهة نظر واقعية وجادة نحو أهداف العلاج، لن يجد ما يحفظ مصداقيته أمام مريضه العربي إن هو شجعه على الاستجابة العدوانية نحو الأصدقاء، أو الآباء، أو الرؤساء، أو الأزواج وأفراد المجتمع الآخرين.

لكن من الممكن - من جهة أخرى - الاستفادة بالالتزامات الاجتماعية التقليدية الشائعة في الأسرة العربية كوسيلة إيجابية لتيسير أهداف العلاج. ونجد - من جانبنا - أدلة قوية في صالح منهج العلاج الأسري/ السلوكي في تشجيع توافق المريض لمجتمعه ومواساته في بعض حالات الاكتئاب، ومساعدته في مواقف الضغط النفسي المرتبط بالصراعات الأسرية، وصراعات العمل. ومن ثم، فإننا نتوقع أن يجد الممارس السلوكي في البيئة العربية تربة خصبة لأساليب العلاج الأسري/ السلوكي بسبب ما تحققه من مكاسب على هذا المستوى.

كما يمكن أيضا، تعديل بعض الأساليب السلوكية الأخرى، وتطويعها للاستفادة من هذه الحقيقة. فقد وجدنا مثلا في إثارة الصور الذهنية المرتبطة بمواقف الانتماء الاجتماعي والائتناس بالآخرين من أفراد الأسرة والأصدقاء وسيلة فعالة لتحقيق الاسترخاء كفنية علاجية، ويذكر لنا مرضانا أنهم يجدونها ذات تأثير مهدِّىء أكثر من صور الطبيعة ومشاهد الخلاء والأنهار والجبال.

الجنس ومحظوراته:

على المعالج أن يتعامل مع المشكلات الجنسية بحذر شديد. ومن ثم، فإن اختيار فنيات العلاج السلوكي للاستخدام في علاج المشكلات الجنسية يجب أن تخضع للتدقيق الجيد، وأن تكون متلائمة مع الإطار الحضاري. ونعتقد أن التطبيق الآلي لأساليب العلاج الجنسي كما هي مستخدمة في الولايات المتحدة خاصة تلك التي ابتكرها «ماسترز» و«جانسن» (Masters & Johnson, 1987)، ودون التنبه للإطار الحضاري وما يحيط بهذا الموضوع من اعتبارات دينية وتقليدية، وتوزيع أدوار القوة بين أفراد الأسرة العربية، والمفاهيم المثالية عن المرأة.. سيحول العلاج إلى تجربة حرجة لكلا الطرفين؛ المعالج والمريض.

إن نمط العلاقات بالجنس الآخر في غالبية الدول العربية تختلف عن تلك التي في الدول الغربية. هذه حقيقة تكشف عنها أي ملاحظة عابرة، كما تكشف عنها دراسات علماء الأنثروبولوجي، وعلماء النفس الاجتماعيين. فتفاعل أفراد نفس الجنس بعضهم بالبعض الآخر يختلف عن أنماط التفاعل مع الجنس الآخر في جوانب كثيرة في اتجاه الميل للتحفظ، وقلة حجم التفاعل اللفظي، واختيار موضوعات الحديث.. الخ. صحيح أنه توجد فروق مماثلة في نمط العلاقات بالجنس الآخر في الغرب، إلا أن الفروق ليست هي نفس الفروق.

خذ - على سبيل المثال - المسافة الفيزيقية (أو البعد المكاني) بين الطالب الجامعي والطالبة الجامعية في بلد عربي كمصر عندما يتبادلان حوارا معينا، وقارنها بالمسافة بين طالبين مماثلين في إحدى مدن كاليفورنيا. ستجد دون شك فروقا شاسعة.

وتأكيدا لهذه الحقيقة أجرى «ساندرز» وآخرون (Sanders et al., 1985) دراسة قارنوا فيها بين مجموعتين من الطلاب في جامعة الإسكندرية، وإحدى الجامعات الأمريكية، واكتشفوا بالفعل أن الطالبات المصريات قد حافظن على مسافة مكانية عند تبادلهن الحوار مع الزملاء الذكور (سواء كانوا زملاء عاديين أو من الأصدقاء المقربين) أبعد من تلك المسافة التي تحافظ عليها زميلتها الطالبة الأمريكية عندما تتبادل الحوار مع زملائها الذكور. فضلا عن هذا، نجد أن المسافة بين الجنسين لا تختلف فقط، بل تأخذ اتجاها معاكسا؛ إذ من المتوقع أن تأخذ المسافة بين الطالب

والطالبة من الأصدقاء في الولايات المتحدة وضعا وثيقا لدرجة قد تختفي فيه تماما. أما في البلاد العربية فإن هذه المسافات الوثيقة لا تكون إلا بين الأصدقاء من الجنس الواحد. أما مع أفراد الجنس الآخر فإنه عادة ما يُنظَر إلى هذه المسافة الوثيقة مع أفراد الجنس الآخر على أنها مستهجَنة، وغير مقبولة اجتماعيا.

ولا شك أن كل هذا يعكس التصورات العربية للعلاقة بالجنس الآخر بصفته موضوعاً حساساً ومحرماً، ولأن الجنس من الموضوعات الهامة في العلاج النفسي، ولأن العلاقة العلاجية كثيرا ما تكون بين أفراد مختلفين في جنس كل منهم (معالج رجل مع امرأة، أو العكس)، فإنه يجب أن يتنبه الممارسون إلى هذا الموضوع لوضعه في إطار سليم وفعال.

ولسنا نعني من هذا أنه يجب على المعالج ألا يتطرق لمناقشة المشكلات الجنسية، أو أن يتجنب إخضاعها لأساليب العلاج السلوكي الملائمة. إن العلاج السلوكي للاضطرابات الجنسية في البلاد العربية يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية، كما يمكن ممارسته ولكن مع ضرورة أن يتفهم المعالج أنواع العلاقات الملائمة، وجوانب الحساسية والتهديد النفسي للزوج أو الزوجة عند التطرق لمثل هذه الموضوعات، حتى يمكن لكل الأطراف الداخلة في هذه العلاقة أن تحقق أكبر قدر ممكن من الفوائد المشتركة. كما يجب على المعالج عند تعامله مع أفراد من الجنس الآخر ألا يغفل عن أن إدراك الآخرين له بما فيهم المرضى والأقارب والأزواج أنه رجل تنطبق عليه نفس التصورات الجنسية الشائعة. ويحتاج هذا منه لجهد خاص أكثر من زميله الممارس في الغرب. فمن اللائق أن يحافظ على مسافة بعيدة مع المرضى من الجنس الآخر، وأن يتجنب اللمس (أو الرَّبْت) كوسيلة من وسائل التدعيم والتعزيز للمريض. ومن المفضل - إن كان ممكنا - أن يتشارك معالج ومعالجة معا في جلسات العلاج في حالات العلاج الأسري والجنسي.

التوجه نحو السلطة والانضباط الخارجي:

تمثل العلاقة بنماذج السلطة جزءاً حيوياً من حياة الأفراد في كل المجتمعات الإنسانية. وتوضح الدراسات الحضارية المقارنة أن المصريين يحصلون على

درجات تفوق الأمريكيين على مقاييس التسلطية (إبراهيم، 1984). وفي دراسات أخرى سابقة تبيّن بمقارنة مجموعتين من الطلاب إحداهما من أصل عربي والأخرى من أصل أمريكي في جامعة بيروت العربية (Prothro & Melikian, 1953) أن المجموعة ذات الأصل العربي تفوقت على المجموعة الأمريكية على مقياس أدورنو للميول التسلطية. وقد تكررت نفس النتيجة عندما قام إبراهيم بالمقارنة بين الطلاب المصريين والأمريكيين على مقياس «روكيتش» Rokeach للجمود العقائدي الذي يقيس وظائف مماثلة لمقاييس التسلطية (ibrahim, 1977). لكن مقاييس التسلطية في كل الدراسات المصر/ عربية، لم تكن مرتبطة بمقاييس التصلب، والنفور من الغموض، والتوتر، كما هو الحال بالنسبة للعينات الأمريكية. وقد دفعت تلك النتيجة بالباحث (إبراهيم، 20:1984) أن يستنتج أن «ارتفاع الطلاب المصريين في الميول التسلطية [كما تقيسها مقاييس التسلطية] لا يعتبر دليلا على ارتفاع مستوى التصلب والنفور من الغموض في الشخصية كما هو الحال في المجتمعات الأنجلو/ أمريكية».

أي أن ارتفاع الميول التسلطية في البيئة العربية يقيس شيئا مختلفا عما يقيسه في البيئة الأنجلو/ أمريكية. ويبدو أن من الأسلم أن نستنتج أن ارتفاع التسلطية لدى فرد أمريكي تشير إلى عدم المرونة والتصلب، والتعصب، ولكنها بالنسبة للطالب العربي ربما لا تكون أكثر من خاصية شائعة في الشعوب العربية للتعبير عن احترام السلطة، ومعاييرها.

ويتفق هذا الاستنتاج مع البحوث والملاحظات العامة للمجتمعات العربية في إثبات أن الأفراد العرب يميلون - أكثر من الغربيين - إلى احترام السلطة، وطاعة معاييرها (Melikian, 1977; Ibrahim, 1983; ibrahim, 1982). وقد بيّن «مليكيان» في دراسة استخدم فيها مقياس تكميل الجمل للشخصية في عينات عربية أن تقبل السلطة، واحترام معاييرها من الخصائص البارزة في الشخصية. ولهذا نجد أن العلاقة بنماذج السلطة تمثل جزءاً حيوياً من حياة الأفراد وقيمهم. وتزداد أهمية الفرد بمقدار قربه أو بعده عن مواقع السلطة في الجماعة (Melikian, 1977).

وإن أحد المحاور المتضمنة هذا البعد ما يسمى بالانضباط الخارجي External Locus of Control في مقابل محور الانضباط الداخلي (Internal Locus of Control) (Phares, 1979). وبمقتضى هذه النظرية، يميل الخارجيون إلى تبنِّي المعتقدات الدالة على أن السلوك تحكمه قوى خارجة عن الشخص كالحظ والقدَر والظروف الخارجية بما فيها السلطة و«الواسطة»... إلخ. بينما يميل أصحاب البعد الثاني (الداخليون) إلى نسبة السلوك إلى عوامل داخلية أي متعلقة بالفرد نفسه كالجهد الشخصي، والعمل والمثابرة وقدراته الخاصة. وقد كشفت بعض البحوث (إبراهيم، غير منشور) أن الطلاب العرب بالمقارنة بعينة من الطلاب الأمريكيين في جامعة ميشيجان الشرقية Eastern Michigan University كانوا أكثر اتصافا بالخصائص الدالة على الشخصية الخارجية.

ونظرا للارتباط الوثيق بين التوجه للسلطة والانضباط الخارجي، ونظرا لأن البُعدين يشيعان في الشخصية العربية، فإن من الضروري أن ننتبه إلى متضمناتهما الإكلينيكية. فعلى مستوى ممارسة العلاج النفسي، كلما كان العلاج يميل إلى التوجيه المباشر والبناء المحكَم كانت فاعليته أفضل. ومن رأينا أن العلاج السلوكي في البيئة العربية ربما يكون - لهذا السبب وحده - أفضل وأكثر فاعلية من العلاج الوجودي والتحليل النفسي. وتؤيد الدراسات الإكلينيكية التي أُجريت في بيئات غير عربية مماثلة في بنيتها للبيئة العربية كالمكسيك واليابان (e.g., Sue & Zane, 1987; Sue & Morishma, 1982) هذه الحقيقة، من حيث إن المرضى في تلك المجتمعات كانت استجابتهم أكثر إيجابية لأنواع العلاج المباشر directive approaches. كما يتفق معنا في نفس الرأي خبراء الصحة النفسية في الوطن العربي، عندما يرى بعضهم (e.g., Badri, 1979; Cheleby, 1992; West & Al-Kaisi, 1985) أن الأساليب العلاجية المباشرة كالعلاج بالتنويم المغناطيسي، والعلاج الكيميائي وبعض أساليب العلاج السلوكي تعتبر أفضل من غيرها للممارس الإكلينيكي في البلاد العربية. كذلك يرى آخرون (Cheleby, 1992) أن العلاج السلوكي/ المعرفي يقع في نفس الفئة الفعالة من الممارسة العلاجية الملائمة للتطبيق بين المرضى العرب بسبب وضوحه وتأكيده المباشر على علاج الأعراض المرَضية. إننا ندعو بهذه المناسبة إلى مزيد من البحوث في هذا الاتجاه حتى يمكن التخطيط الملائم لسياسة الصحة النفسية في البلاد العربية وعلى نحو مستنير.

مسار العملية العلاجية في إطار حضاري عربي

إن من إحدى المسلمات الرئيسة في العلاج السلوكي أن الفرد يتعلم أساليبه العلاجية من خلال خبراته المستمرة ببيئته الاجتماعية. ومن ثم فإن عملية العلاج تتطلب أن يتعرض المريض لتوجيه المعالج إلى خبرات جديدة تناقض السلوك المرضي وتكفه. وتستند مناهج العلاج السلوكي إلى عدد من نظريات التعلُّم من بينها: التشريط الكلاسيكي classical conditioning، والتشريط الإجرائي operant conditioning، والتعلُّم بالقدوة الاجتماعية social modeling، والتعلم المعرفي cognitive learning (انظر بالعربية شرحا وافيا لهذه الأسس وتطبيقاتها السلوكية في: إبراهيم؛ 1994، 1991، 1987. إبراهيم، والدخيل، وإبراهيم؛ 1993). وتتفق هذه المبادىء في المسلَّمَة الرئيسة لوصف السلوك المَرَضي وعلاجه بصفتهما نتاجاً لحوادث بيئية سابقة أو لاحقة لظهور السلوك.

ووفقا لمسلمات العلاج النفسي السلوكي، لا يستطيع المعالج السلوكي أن يمارس عمله بفاعلية دون أن يراعي خصائص الإطار الحضاري الذي ينشأ فيه السلوك المرَضي ويتدعم بما في ذلك الإطار من القيم والاتجاهات الاجتماعية السائدة في حياة المريض والتي تَظْهَرُ تأثيراتها على سلوكه وتدعم اتجاهاته المرضية، على نحو مباشر أو غير مباشر. ويؤدي الانتباه لدور العوامل الاجتماعية والقيم الحضارية الشائعة في عملية العلاج السلوكي إلى فوائد متعددة في مختلف جوانب وعمليات العلاج السلوكي بما فيها تحديد المشكلة المحورية موضوع العلاج (السلوك المحوري) target problem's، واختيار الفنيات العلاجية الملائمة treatment techniques، وتحديد أهداف العلاج ومساره treatment goals and prognosis.

صياغة المشكلة وتحديد المشكلة المحورية:

عادة ما يصوغ المريض مشكلاته بطريقة تتفق وتتسق مع اعتقاداته وتصوراته لما هو سليم أم مَرَضِيّ، وهي تصورات لا يمكن فهمها - ومن ثم تعديلها - دون

اعتبار للإطار الاجتماعي/ الحضاري الذي تكونت من خلاله هذه التصورات. وقد يركز المعالج ويقتفي مشكلة ثانوية أو تافهة، إذا لم ينتبه للإطار الحضاري للمريض، مما يقلل من فاعليته ومصداقيته.

مثال: قام زوج إحدى المريضات بإحدى العيادات الخارجية بقسم الطب النفسي بأحد المستشفيات الكبرى بإحدى الدول العربية بتقديم شكوى لإدارة المستشفى ضد طبيب نفسي حديث بالقسم لأنه (أي الطبيب) أصر على أن ترفع الزوجة حجابها خلال جلسات العلاج، بحجة أن من الضروري له أن يرى وجهها كجزء من عملية العلاج، وكان نتيجة ذلك أن نقلت المريضة إلى معالج آخر، وبعدها بقليل انقطعت المريضة عن العلاج في فترة حرجة.

في هذا المثال صاغ الطبيب المشكلة المحورية على نحو مختلف عن تصور المريضة أو أسرتها للمشكلة، وكان من الممكن أن تختلف نتيجة العلاج تماما لو أنه انتبه لدور الإطار الحضاري في فهم العلاقات الاجتماعية.

اختيار الأساليب العلاجية الملائمة:

قد تتعرض مصداقية المعالج وفاعليته للخطر أو على أحسن الأحوال للتشكك، إذا أصر على أن يستخدم مريضه أساليب علاجية تتعارض أو تتنافر، من وجهة نظر المريض، مع الإطار الحضاري.

مثال: ذكرت إحدى الطبيبات النفسيات الأمريكيات من ديترويت بولاية ميشيجان لأحد الباحثين (رضوى)، أنها (أي الطبيبة) كانت تقوم بعلاج إحدى السيدات العربيات. وقد نصحت الطبيبة المريضة، في إحدى جلسات العلاج بأن تتبنى موقفاً حازماً مع زوجها الذي كان فيما يبدو يسيء التعامل مع الزوجة. وقد بدأت تعلمها بعض أساليب التعبير عن الغضب كطريقة من طرق تأكيد الذات، وشجعتها في مرة أخرى على القيام برحلة محلية خلال عطلة نهاية الأسبوع كانت تقوم بتنظيمها إحدى الجمعيات المحلية للتغلب على حالة الاكتئاب التي كانت تصيبها في تلك الفترة. وقد تعثر العلاج بشدة، وزاد من المشكلة أن المريضة كانت ترفض الأدوية الطبية على أساس أن حالتها لا تستدعي ذلك. وفي هذه المرحلة الحرجة من العلاج التي كانت مشكلات المريضة خلالها تتفاقم،

استشارت الطبيبة الأمريكية الباحثة، وعندما أدركت أن تعبير المرأة عن غضبها نحو الزوج في البيئة العربية ربما لا يكون مقبولا كطريقة من طرق حل الصراع في العلاقات الزوجية بسبب القيم الخاصة، وقد استبدلت بأسلوب العلاج هذا أسلوب العلاج الأسري، أي بإشراك الزوج في جلسات علاجية أسرية تشجع المريضة خلالها وتحت إشراف المعالجة والأخصائية الاجتماعية وتشجيعهما لها على التعبير عن احتياجاتها ورغباتها. ومن بعدها بدأ العلاج يأخذ شكلاً إيجابيا مختلفا. حتى الزوج الذي كان في البدايات الأولى غير مشجع على أن تستمر زوجته في العلاج، بدأ - بسبب اطلاعه المباشر على ما كان يدور في جلسات الأسرة - يتبنى موقفا إيجابيا ومطمئنا للأهداف العلاجية بما فيها إتاحة الفرصة لزوجته لتنمية بعض الاهتمامات الرياضية والاجتماعية خارج الأسرة.

من الواضح في الحالة السابقة أن العلاج قد أخذ يتعثر، ونشأت عراقيل كثيرة ضده من قِبَل الزوجة والزوج معا، لأن المعالِجة كانت تشجع مريضتها على تبنِّي طريقة فنية علاجية غير مقبولة وفق الإطار الحضاري الذي عاشت فيه المريضة. وعندما تنبهت المعالِجة إلى أن العلاج الأسري قد يكون هو الصيغة المقبولة في مثل هذا الظرف وتحت هذا الإطار، نَحَتْ بالعملية العلاجية نحوا إيجابيا مختلفا عن السابق.

أهداف العلاج:

إذا اختلفت أهداف المعالج عن الأهداف التي عند المريض، فإن العملية العلاجية ستعاني معاناة سلبية شديدة، وستتأثر مصداقية المعالج بنفس الاتجاه السلبي. ومن المعتقد أن انقطاع المرضى المفاجيء عن جلسات العلاج يتزايد بسبب هذا العامل نتيجة لمشاعر عدم الراحة، وخيبة الأمل، والحرج الناتج عن التعارض بين الأهداف المرسومة للعلاج. ومن المؤكد أن كثيراً من الأهداف العلاجية التي يبنيها المريض تكون متأثرة إلى حد بعيد بالإطار الحضاري وما يفرضه على الفرد من جزاءات، أو ما يمنح من إثابات لسلوك معين، كما سنرى في الحالات الآتية.

مثال: سيدة سعودية في الثانية والثلاثين من العمر، حاصلة على شهادة جامعية، وزوجة لرجل ناجح بكل مقاييس النجاح الاجتماعي والأكاديمي والمهني، والذي رُقِّي مؤخرا - وبفترة سابقة بقليل على خضوع المريضة للعلاج - لوظيفة حكومية عليا. وقد تركزت شكاوى المريضة على عدد من الشكاوى من بينها: القلق، ومشاعر عدم اللياقة، والملل، وزيادة الوزن، والخوف على مستقبلها الشخصي في ظل ظروف النجاح الخاص بزوجها، (التي كانت تراها قاصرة عليه ولا تحمل نفس المزايا لها). ذكرت لنا (ر. إبراهيم) أنها كانت تتردد قبل التحاقها بالعيادة السلوكية على طبيب نفسي في أحد المستشفيات المحلية، والذي كان من المعروف عنه ميله لمدرسة التحليل النفسي. من خلال البيانات المسجلة في ملف المريضة ومن خلال تقريرها الشخصي، كان من الواضح أن أهداف العلاج - كما رسمها المعالج التحليلي - تركز - فضلا عن العلاج بالعقاقير المهدئة - على مساعدة المريضة على الاستبصار بديناميات علاقتها بزوجها، من خلال تحليل خبراتها الطفولية المبكرة من حيث علاقتها بوالديها، وعلاقة أمها بأبيها. وقد وصفت المريضة خبرتها العلاجية السابقة بأنها كانت غير مريحة، ولم تكن ملائمة لحل مشكلاتها «لقد ذهبت للعلاج بهدف محدد، ولكني وجدت أنه يقودني إلى سكة أخرى». ولهذا فقد شجعنا المريضة منذ البداية ولجلستين متتاليتين على حصر كل شكاياتها، واستطعنا من خلال ما عبرت عنه شخصيا، ومن خلال الاستعانة ببعض المقاييس السلوكية أن نحصر جوانب المشكلات المحورية target-proplems، ومن ثم الوصول إلى اتفاق متبادل للأهداف العلاجية. كان ذلك - حسبما عبرت المريضة - بداية ناجحة لجلسات علاج فردي وأسري (بوجود الزوج)، دُرِّبت المريضة خلالها على عدد من الأساليب السلوكية بما فيها التدريب على الاسترخاء، وتصحيح أفكارها الخاطئة عن نجاح زوجها، واستبدالها بأفكار أكثر عقلانية، وتنمية مهاراتها التفاعلية بزوجها وبالبيئة المهنية الجديدة للزوج، فضلا عن مساعدتها على تنمية بعض المهارات السلوكية للتعامل مع أطفالها الذين كانت تشعر بأنها أهملت في حقهم خلال فترات معاناتها. إنها الآن تؤدي عملا ناجحا حصلت عليه مؤخرا، كما أنها - وكما تذكر خلال زياراتها المنتظمة - تنمي علاقة إيجابية ناجحة بزوجها وبأولادها.

في المثال السابق، يتضح أن من الخطأ الاعتماد على أفكار نظرية جاهزة عند التعامل مع المرضى في الأطر الحضارية العربية. صحيح أن هذا يصدق على المرضى العرب وغير العرب، إلا أن المشكلة بالنسبة للمرضى العرب تكون أكثر إلحاحا، وتشكل مطلبا علاجيا أهم. فالنظريات العلاجية الكبرى تطورت في الدول الأنجلو/ أمريكية لتفي بحاجات مرضاها ولتلتقي - من ثم - أهدافها الكبرى مع الأهداف العلاجية العامة للمرضى في تلك المجتمعات. أما في الدول العربية، فقد يؤدي التطبيق الأعمى للنظريات العلاجية الكبرى، وبدون محاولة لتطويع الأهداف العامة لتلك النظريات وفق الأهداف الخاصة والنوعية للمرضى إلى نتائج متعارضة مع أهداف المريض، ومن ثم التأثير سلبا في مصداقية المعالج.

مثال آخر: مريض في الخمسين من العمر، شكا من كثير من الأعراض المرضية البدنية والنفسية بما فيها الاكتئاب، وضغوط العمل، وتوهم الإصابة بمرض القلب. أقنعه أحد أفراد الأسرة المقربين - والذي تصادف أن يكون طبيبا بقسم الأمراض الباطنية ويعمل بنفس المستشفى الذي يعمل به المعالج (ع. إبراهيم) - بالحضور للعيادة السلوكية للاستشارة، واستكشاف إمكانات العلاج لشكواه، وتصادف في نفس الوقت، أن حصلت زوجة الطبيب الصديق على معلومات من زوجة المريض - بحكم صداقتهما - تفيد بأن المريض يعاني أيضا من العجز الجنسي في علاقته بها لمدة لا تقل عن عامين. لهذا اتصل الطبيب بالمعالِج في الليلة السابقة على الموعد الذي ضُرِب للمريض، مبلغا إياه هذه المعلومات، وأنه ناقشها مع المريض، وطلب منه أن يلتمس منا محاولة مساعدته في إيجاد حل سريع لمشكلاته الجنسية، بسبب ما قد تؤدي إليه من مشكلات أسرية. لقد كان واضحا منذ البداية وجود أهداف مختلفة للعلاج: المريض يعزو مشكلاته إلى حالته النفسية الراجعة أساسا في تصوره إلى المرض والمشكلات القلبية، بينما المقربون منه يضغطون في اتجاه أن المشكلة الأساسية هي العجز الجنسي، وما يمكن أن يؤدي إليه من مشكلات أسرية واجتماعية. لهذا أصبح المريض منذ البداية دفاعيا ومترددا في تكوين العلاقة العلاجية، لولا أن المعالِج وجه المريض منذ البداية إلى ضرورة تحديد أهداف العلاج كما يراها المريض.

ولما كانت الشكوى من الإصابة بمرض القلب، هي الشكوى الرئيسة كما كان يراها المريض، فقد أحيل المريض إلى أخصائي الأمراض القلبية بالمستشفى لإجراء بعض الفحوص الطبية له. وخلال هذه الفترة، وبتعاون مشترك مع طبيب الأمراض القلبية أمكن تدريجيا تكوين علاقة إيجابية مطمئنة بالمعالج، أمكن خلالها الاتفاق على رسم أهداف علاجية لمشكلاته المحورية ومن بينها مشكلاته الجنسية، التي أصبحت منذ الآن موضوعا مقبولا للعلاج.

يتضح بجلاء من خلال الحالتين السابقتين أن صياغة أهداف العلاج بشكل لا يتسق مع الإطار الحضاري والشخصي للمريض تؤدي إلى تعطيل العملية العلاجية، وربما إلى إنهائها بشكل مبتور. وفي الحالتين عندما تدارك المعالجان هذه الثغرة، وأصبح هناك تفهُّمٌ للإطار الحضاري العربي بتوجهاته الدينية، والجنسية، وعلاقات الالتزام الأسري، بدأت العملية العلاجية تتجه اتجاهها الإيجابي الملائم.

المراجع العربية

أحمد محمد عبدالخالق

1994 الدراسة التطورية للقلق. حوليات كلية الآداب، 14، (العدد - 90).

بدر عمر العمر

1993 الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للغزو العراقي على دولة الكويت. المؤتمر الدولي الأول للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت. مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت، (3-6 أبريل).

بدر محمد الأنصاري

1994 أثر العدوان العراقي في سمات شخصية طلاب جامعة الكويت. المؤتمر الدولي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، جامعة الكويت، (2-6 أبريل).

1995 دراسة عاملية للحالات الانفعالية للشباب الجامعي في الكويت بعد العدوان العراقي. المؤتمر الدولي الثاني عن الصحة النفسية في دولة الكويت. مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت، (1-4 أبريل).

راشد علي السهل

1994 أثر العدوان العراقي علي عملية النوم وما يصاحبها من سلوك عند الأطفال من سن 7:11 سنة في دولة الكويت. المؤتمر الدولي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، جامعة الكويت، الكويت (2-6 أبريل).

عبدالستار إبراهيم

1984 البحث عن القوة: الاتجاه التسلطي في الشخصية والمجتمع. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر والتوزيع.

1987 آفاق جديدة في دراسة الإبداع. الكويت: وكالة المطبوعات.

1987 علم النفس الإكلنيكي: مناهج التشخيص والعلاج النفسي. الرياض: دار المريخ.

1991 القلق: قيود من الوهم. مصر، القاهرة: كتاب الهلال.

1994 العلاج النفسي السلوكي المعرفي الحديث: أساليبه وميادين تطبيقه. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

—— (غير منشور) دراسة حضارية مقارنة للميكيافيلية والميول الاحتوائية ومحاور الضبط.

عبدالستار إبراهيم، عبدالعزيز الدخيل، رضوى إبراهيم

1993 العلاج السلوكي للطفل، أساليبه ونماذج من تطبيقاته. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة.

عبدالعزيز الغانم

1994 دراسة حول مشاكل الشباب الجامعي في الكويت في مرحلة ما بعد العدوان العراقي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 74، 221-262.

عويد سلطان المشعان

1993 الشخصية وبعض اضطراباتها لدى طلاب جامعة الكويت أثناء العدوان العراقي: دراسة للفروق بين الصامدين والنازحين وبين الجنسين. عالم الفكر، مجلد 22، عدد 1، 124-152.

فوزية عباس هادي

1995 تأثير المدى البعيد لأزمة الخليج على أطفال الكويت ووالديهم. المؤتمر الدولي الثاني للصحة النفسية في دولة الكويت (1-4 أبريل).

قاسم الصراف

1993 تأثير أزمة الاحتلال العراقي على الجوانب السلوكية والانفعالية والمعرفية للشباب الجامعي في الكويت. المؤتمر الدولي الأول للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت. مكتب الانماء الاجتماعي، الكويت، (3-6 أبريل).

محمد أحمد غالي

1974 دراسة مقارنة لبعض أبعاد الشخصية باستخدام مقياس أيزنك. الكويت: وزارة التربية، مركز البحوث النفسية والاجتماعية.

مصطفى أحمد تركي

1976 الفروق بين الذكور والإناث من الكويتيين في بعض سمات الشخصية. الكويت: مجلة كلية الآداب والتربية.

مكتب الانماء الاجتماعي

1993 الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية الناجمة عن العدوان العراقي على أطفال الكويت من سن 6:17 سنة. الكويت: إدارة البحوث والدراسات، مكتب الإنماء الاجتماعي، الديوان الأميري.

المراجع الأجنبية

Abel, T. & Metraux, R.

1974 Culture and Psychotherapy. New Haven: College and University Press.

Atkinson, D. R., & Thopmson, C. & Grant, L.

1993 «Racial ethnic, and cultural variables in counseling». 2nd ed., pp. 349-382: In S. D. Brown & R. W Lent (Eds.), Handbook of counseling pscholology. New York: wiley.

Badri, M.

1979 The dilemma of Muslim psychologists. London: MWH Publishers.

Chaleby, K.

1986 Psycho social stresses and psychiatric disorders in an outpatient population in Saudi Arabia. Acta Psychiatry Scandinavian, 73,147-151.

Chaleby, K.

1992 «Psychotherapy with Arab patients: Toward a culturally oriented technique». The Arab Journal of Psychiatry, 3, 1. 16-27.

Farrag, M. F.

1987 Dimensions of personality in Saudi Arabia. Personality and Individual Differences, 8, 951-953.

Gorkin, M.

1986 Countertransference in cross cultural psychotherapy: The example of Jewish therapist and Arab patient. Psychiatry International and Biological Processes, 49, 69-79.

Helms, J. E.

1993 Considering some methodological issues in racial identity counseling. The Counseling psychologist, 17, 227-252.

Ibrahim, A-S.

1977 «Dogmatism and related personality factors among Egyptian University students». The Journal of Psychology, 95, 213-215.

1979 Extroversion and neuroticism across cultures. Psychological Reports, 44. 799-803.

1983 «The factorial structure of the Eysenck Personality Questionnaire among Egyptian University students». The Journal of Psychology, 112 - 221-226.

Ibrahim, A-S., & Al-Nafie, A.

1991 «Perception and concern about sociocultural change and psychopathology in Saudi Arabia». The Journal of Social Psychology, 13. 179-186.

Ibrahim, A-S., & Ibrahim, R.M.

1993 Is psychotherapy really needed in nonwestern cultures? The case of Arah countries. Psychological Reports, 72, 881-882.

Ibrahim, R. M.

1991 Sociodemographic aspects of depressive symptomatology: Cross-cultural comparisons. Dissertation Abstracts International, 51, 12.

Inkeles, A., & Levinson, D.

1969 National character: The study of modal personality and socio-cultural systems. In; G. Lindzey and E. Aronson (eds.), Handbook of Social psychology, IV. Reading, Pa.: Addison Wesley pp. 418-508.

Khalik, A.M., & Eysenck, S. B. J.

1983 A cross cultural study of personality: Egypt and England. Research in Behavior and Personality, 3, 215-226.

Khlat. M., & Armenian, H.

1985 Morbidity and risk factors. In H. Zuryak & H. Armenian (Eds.), Beirut 1984: A population and health profile. Beirut, Lebanon: American University of Beirut.

Kiesler, D. J.

1966 Some myths of psychotherapy research and the search for a paradigm. Psychological Bulletin, 65,110-136.

Liberman, R. P.

1994 Treatment and rehabilitation of the seriously mentally ill in China: Impressions of a society in transition. American Journal of Orthopsychiatry, 64, 68-77.

Mass, M., & El-krenawi, A.

1994 When a man encounters a woman, Satan is also present: Clinical relationships in Bedouin society. American Journal of Orthopsychiatry, 64, 357-367.

Masters, W. & Johnson, V.

1987 Human sexual response. Boston.: Little Brown.

Melikian, L. H.

1977 The modal personality of Saudi College students. In L. C. Brown & N. Itzkowitz (Eds.), Psychological dimensions of near Eastern studies. New Jersey: The Darwin Press.

Pernal, M. E., & Padilla, A. M.

1983 Status of minority curricula and training in clinical psychology. American Psychologist, 37, 780-787.

Phares, E. J.

1979 Clinical psychology: Concepts, methods, and professions. Homewood, Ill: The Dropsy Press.

Ridley, C. R., Mendoza, D. W., & Kanitz, B. E.

1994 Multicultural training: Reexamination, operationalization, and integlation The Counseling Psychologist, 22, 227-289.

Rufaie, O. E. F., & Mediny, M. S.

1991 «Psychiatric inpatients in a general teaching hospital: An experience from Saudi Arabia». The Arab Journal of psychiatry, 2, 138-145.

Rufaie, O. E. F., & Absood, G. H.

1994 «Depression in primary health care». The Arab Journal of Psvchiatry, 5, 39-47.

Sanders, J. L., Hakky, U. M., & Brizzolara, M. M.

1985 «Personal space amongst Arabs and Americans». International Journal of Psychology, 20, 13-17.

Scott, N.E., & Iwamasa, L.G.

1993 Effective use of cultural more taking professional psychology, 21, 167 - 170

Shamaa, A.

1987 Growing up with war: The scourge of children in the Third World. Beirut, Lebanon: Berbir Medical Center.

Sharabi, H., & Ani, M.

1977 Impact of class and culture on social behavior: The feudal-bourgeois family in Arab society. In L. C. Brown & N. Itzkowitz (Eds.), Psychological dimension of Near Eastern studies. New Jersey: The Darwin Press

Sue, S.

1977 Community mental health services to minority groups: Some optimism, some pessimism. American Psychologist, 32, 616-624.

1981 Counseling the culturally different: Theory and practice. New York: Wiley

Sue, S., & Morishima, J. K.

1982 The mental health of Asian Americans. San Francisco: Jossey- Bass.

Sue. S., & Zane, N.

1991 The role of cultural techniques in psychotherapy. American Psychologist, 42, 1, 37-45.

Toma, J. M.

1989 Mental health services for children: The state of the art. American Psychologist, 44, 188-199.

West, J., & Al-Kaisi, H. H.

1985 Comparison of depression symptomatology between Saudi and American psychiatric outpatients. The International Journal of Social Psychiatry, 31, 230-235.

Wyatt, G. E., & Parham, W. D.

1985 The inclusion of culturally sensitive course materials in graduate school and training programs. Psychotherapy, 22, 461-468.

Zahr, L. K., Khoury, R. N., & Saoud, N. B.

1994 «Chronic illness in Lebanese preschoolers». American Journal of Orthopsychiatry, 64, 396-403.

Zuryak, H. & Armenian, H.

1985 Beirut 1984: A population and health profile. Beirut, Lebanon: American University of Beirut.

استلام البحث: مايو 1995
إجازة البحث: نوفمبر 1995

تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصري على بعض المتغيرات الاقتصادية

فتحي خليفة علي خليفه
كلية التجارة - جامعة أسيوط
قسم الاقتصاد بجامعة الامام محمد بن سعود حاليا - السعودية

مقدمة

تمثل مشكلة تدهور سعر صرف الجنيه المصري إحدى المشاكل التي شغلت أذهان كثير من الاقتصاديين المصريين طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات خاصة بعد الاتجاه إلى سياسة تحرير الاقتصاد القومي. وقد تزامن ذلك مع محاولة معالجة سلسلة الاختلالات الهيكلية التي من أهم مظاهرها: ارتفاع معدل التضخم، والبطالة، وتزايد عجز الميزان التجاري - ومن ثم عجز ميزان المدفوعات - نتيجة للزيادة الكبيرة في الواردات عن الصادرات وتزايد المديونية الخارجية.

لقد حاولت السياسة الاقتصادية عبر فترات طويلة الاحتفاظ بسعر صرف أعلى من الحقيقي خشية زيادة معدلات التضخم في الداخل، وكانت سياستها في ذلك متّفِقة مع عدد كبير من دول العالم الثالث في الخمسينيات والستينيات إلا أنه في السبعينيات والثمانينيات بدأت هذه السياسة في التغير التدريجي نحو تحرير التجارة والاعتماد على أسلوب آلية السوق[1]. (Dornbush. 1992) وبدأت كثير من الدول ومن بينها مصر في الاقتراب بسعر الصرف من قيمته الحقيقية.

ولقد كان من أسباب هذا التغير:-

1 - تغير الفلسفات التي تحكم كثير من الدول النامية وذلك بتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي Antistatism.

2 - ضعف الأداء الاقتصادي في كثير من الدول النامية خلال فترة الثمانينات[2].

3 - ضغط البنك الدولي وصندوق النقد للاتجاه نحو اعتماد أسلوب آلية السوق.

4 - اعتماد كثير من الدول النامية تنفيذ برامج وتوصيات وسياسات الاصلاح الاقتصادي التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومن ثم فإن مصر -تمشيا مع هذا الاتجاه- اعتمدت في سياستها الاقتصادية في البداية أسلوب الفصل بين أسواق النقد الأجنبي المختلفة، وبخاصة تلك التي تخص سلع محدودي الدخل، خوفا من الارتفاع الكبير في أسعارها في الداخل. إلا أنه بعد استكمال سلسلة من سياسات التكييف المتزامنة مع سياسة الإصلاح الاقتصادي أمكن إجراء توحيد سعر الصرف وتركه حرا لقوى العرض والطلب على العملة الأجنبية في أكتوبر 1991. وهذه السياسات هي[3]:

1 - تحرير سعر الفائدة.

2 - التخلص من بعض وحدات القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص.

3 - تخصيص الموارد طبقاً لآلية السوق.

4 - اعطاء أسعار السلع والخدمات قِيَمها الحقيقية ومن ثم تقليص حجم الدعم بدرجة كبيرة.

5 - خفض الدين الخارجي والاقلال من ضغوط خدمة الدين على الاقتصاد القومي.

6 - السيطرة على بعض عناصر الطلب على العملة الأجنبية.

ومنذ أكتوبر 1991 شهدت سوق الصرف استقرارا نسبيا كان غير متوقع إلا أنه ومع ذلك فإن سياسة تحرير سعر الصرف - فضلا عن اعتماد سياسة التحرير الاقتصادي بشكل عام - يتوقع أن تنتج مجموعة من الآثار على المتغيرات الاقتصادية وعلى أداء الاقتصاد القومي في المرحلة القادمة.

وهذا البحث يحاول استعراض بعض الجوانب الإيجابية والسلبية لسياسة تحرير سعر صرف الجنيه المصري، وتتبع تأثير ذلك على بعض المتغيرات الاقتصادية وذلك من خلال تناول النقاط التالية:-

1 - الجدل حول جدوى سياسة تحرير سعر الصرف.

2 - دراسة وقياس تأثير تغيرات سعر الصرف في الفترة الماضية على كل من طلب وعرض النقد الأجنبي في مصر.

3 - دراسة تأثير تحرير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

4 - دراسة تأثير تحرير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل الاستثمار والاستهلاك ومعدل التضخم. . . الخ.

جدوى سياسة تحرير سعر الصرف

تنقسم آراء الاقتصاديين بشأن السياسة الواجب اتباعها تجاه سعر صرف دولة ما إلى تيارين[4]: -

الأول: ينتمي إلى مدرسة الاقتصاد الحر والاعتماد على السوق ويرى هذا التيار ضرورة تصحيح التشوهات في سعر الصرف ويطالب بتخفيض سعر الصرف لأن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى: -

1 - علاج اختلال هيكل الإنتاج وهيكل التجارة الخارجية.

2 - المساهمة في الوصول بقيمة العملة الوطنية إلى المستوى الذي يعكس حقيقة علاقة العرض والطلب على الصرف الأجنبي في هذه الدولة مما يساعد على ترشيد استخدام النقد الأجنبي.

3 - إن المغالاة في سعر الصرف يؤدي إلى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول في الأسواق العالمية.

4 - إن تخفيض قيمة العملة الوطنية سيعطي فرصة لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات مما يساعد على تحسين موقف ميزان المدفوعات.

الثاني: ينتمي إلى مدرسة الاقتصاد المخطط.

ويرى أن الرأي السابق وإن كان يؤتى ثماره الإيجابية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات الرأسمالية، إلا أنه قد يحدث آثاراً عكسية في الاقتصاديات النامية ويعزون ذلك إلى ما يلي: -

1 - إن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية يفترض أن يؤدي إلى زيادة الصادرات، إلا أن ذلك يصعب تحقيقه في حالة عدم مرونة الجهاز الانتاجي وهي صفة تميز معظم الدول النامية، بالإضافة إلى ضعف مرونة الطلب على سلع التصدير.

2 - يفترض الرأي الأول أن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية سيعني إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح انتاج سلع التصدير.

ويلاحظ أن الدول التي تحقق معدلات نمو مناسبة في الصادرات تمتعت بمعدلات نمو عالية في الدخل القومي، بل إن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر من معدل نمو الصادرات[5]. (Gershon, 1982) إلا أن ذلك يفترض مرونة انتقال عناصر الإنتاج من قطاع سلع الاستهلاك المحلي إلى قطاع سلع التصدير، ويلاحظ أن هناك جدلا حول هذا، فضلا عن صعوبة تقسيم منشآت الدولة إلى قطاعين: قطاع ينتج بغرض التصدير وقطاع ينتج للسوق المحلي لأن هناك عديداً من المنشآت تنتج للغرضين معا[6].

ومع ذلك يمكن القول بأن مرونة انتقال عناصر الانتاج ما بين القطاعين يتوقف على المرونة السعرية لطلب وعرض السلع والخدمات التي تدخل في نطاق التجارة الخارجية محليا وخارجيا وكذلك على المرونة السعرية لطلب وعرض السلع التي لا تدخل في التجارة الخارجية.

3 - أيضا يَفترِض الرأي الأول أن السوق التي تواجه الدول النامية سوق منافسة كاملة وهو غير متحقق، إذ إن السوق التي تواجه الدول النامية سوق ذات طابع احتكاري إما نتيجة لأن التجارة الدولية في بعض السلع تحتكرها دول دون أخرى، أو أن المستهلك اعتاد أن يستهلك سلعة من دولة معينة دون غيرها.

وبشكل عام يمكن القول بأن ظروف كل دولة هي المسئولة عن نجاح سياسة التخفيض كما تقول «جان روبنسون» Joan Robinson.[7]

فالدولة التي تكون مرونة الطلب الخارجي على صادراتها كبيرة، وتكون مرونة عرض منتجات التصدير كبيرة أيضا - وتكون مرونة الطلب المحلي على الواردات هي الأخرى كبيرة - هذه الدولة ستفلح في زيادة حصيلة صادراتها وتقليل وارداتها وسياسة التخصيص تكون في صالح الدولة، والعكس صحيح[8].

وفي الزمن القصير يمكن - وبشكل مؤقت - أن يكون التخفيض في صالح الدولة ويؤدي إلى تحسين معدل التبادل الدولي وذلك نتيجة زيادة حصيلة الصادرات وتخفيض الواردات.

أما في الزمن الطويل فسيكون التخفيض في غير صالح الدول النامية خاصة في ظل اعتمادها على الواردات لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي

يؤدي في النهاية لزيادة الواردات. وبعبارة أخرى - ولكي يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للنقد المحلي إلى تحسين ميزان المدفوعات - لا بد أن يكون مجموع مرونات الطلب في الداخل على الواردات والطلب في الخارج على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح وذلك بفرض ارتفاع مرونات العرض.

ونَخلُص مما سبق إلى أن سياسات تحرير سعر الصرف أصبحت من السياسات التي يطالب بها كثير من الاقتصاديين وتحث عليها كثير من الدراسات التي يجريها خبراء البنك الدولي في دراساتهم المقدمة إلى البنك الدولي، ونذكر على سبيل المثال[9]. W.Max Corden & Bella Ballassa.

ونعرض فيما يلي تأثير تخفيض سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات بصورة أكثر تحديدا: -

تأثير تخفيض سعر الصرف على الصادرات: لقد أثبتت الشواهد العلمية أن الدول التي استهدفت تحقيق معدلات نمو مناسبة في الصادرات تمتعت بمعدلات نمو عالية في الدخل القومي، إذ إن الصادرات من مكونات الناتج، وهناك عدة دراسات عملية أثبتت أن الصادرات تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من التغير في حجم الصادرات[10]. (ومع ذلك هناك عدة دراسات أخرى جادلت في إمكانية أن تساهم الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من التغير في حجم الصادرات (Balassa, 1977, 1978).

ومن ناحية أخرى نجد أن الصناعات التي تُصدِّر سلعها تكون انتاجية عوامل الانتاج المستخدمة فيها أكبر من انتاجية عوامل الانتاج التي تدخل في سلع لا تصدر. كما أن الدول التي تتجه إلى التصدير تستفيد من الاقتراب من التخصيص الأمثل للموارد وتحقق كذلك معدل نموا عاليًا[11]. ومن المعروف أن من الأهداف المباشرة لتخفيض سعر الصرف هو زيادة الصادرات ومن ثم تقليل عجز ميزان المعاملات الجارية إلا أن ذلك لكي يحدث. لا بد من تدعيمه بمجموعتين من السياسات[12].

الأولى: سياسات ضعط اجمالي الطلب الحقيقي بالنسبة للناتج.

الثانية: سياسات زيادة العرض بمواصلة الإسراع بمعدل نمو الناتج لصالح السلع القابلة للتبادل الدولي. وعلى ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يجب أن

يجري تعزيزه بسياسات تخفيض الطلب، ويكون ذلك عن طريق رفع مستوى الأسعار المطلق، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القيم الحقيقية للمتغيرات التي تؤثر على الإنفاق مثل كمية النقود والدخول الاسمية لهذه المتغيرات والأجور والأصول المادية- ويحدث هذا إذا لم يتم رفع القيم الاسمية لهذه المتغيرات بنفس نسبة التخفيض في سعر العملة. كما يعزز تخفيض سعر العملة أهداف كل من سياسات إدارة الطلب وسياسات العرض الأمر الذي يرفع أسعار السلع القابلة للتبادل الدولي بالنسبة لأسعار السلع غير القابلة للتبادل.

ومن الممكن إجراء تخفيض حقيقي في سعر الصرف دون تخفيض سعر العملة. فسعر الصرف الحقيقي ينخفض حينما ينخفض سعر السلع غير القابلة للتبادل بالنسبة لأسعار السلع القابلة للتبادل، أو حينما تنخفض الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية مقيسة بنوع من العملة القياسية. ولاحداث انخفاض في سعر الصرف الحقيقي قد يكفي أن نجعل معدل التضخم المحلي أقل من معدل التضخم الأجنبي ذي الصلة بنفس الاقتصاد. وهذا ربما لا يستلزم بالضرورة حدوث تخفيض في سعر العملة إذا كان في مقدور السياسات المالية والنقدية الانكماشية أن تخفض التضخم المحلي بالقدر المرغوب. ومن ناحية أخرى قد يصعب تخفيض السعر النسبي للسلع غير القابلة للتبادل بمثل هذه السياسات الانكماشية، فضلا عن كونها غير مرغوبة وذلك لأن القيود على الائتمان قد يكون لها أثر سلبي على الناتج، بالإضافة إلى ضغط عجز الميزانية (تخفيض الإنفاق ومضاعفة الضرائب) سيكون لها آثار سياسية بسبب تأثيرها على توزيع الناتج والدخل الحقيقيين. فضلا عن هذا قد نجد أن الهبوط في التوسع النقدي قد يؤدي إلى بطالة.

ومع ذلك نجد أنه في أعقاب تخفيض سعر عملةٍ ما يمكن أن يزيد عرض الصادرات نتيجة زيادة الطاقات أو استخدام طاقات لم تستخدم أو تحويل الموارد الانتاجية من قطاعات بدائل الواردات والسلع غير القابلة للتبادل (المحلية الخالصة) في الاقتصاد إلى قطاعات التصدير. وتفسير ذلك أن ارتفاع ربحية القطاع المنتج للسلع القابلة للتبادل بالنسبة للقطاع المنتج للسلع غير القابلة للتبادل - نتيجة تخفيض قيمة العملة - يؤدي إلى انتقال عناصر وموارد الإنتاج من القطاع الثاني

إلى القطاع الأول فيزيد حجم الإنتاج في هذا الأخير مما يتيح زيادة حجم السلع المصدرة وحجم السلع البديلة للواردات، وهو ما يعني أن تخفيض قيمة العملة الوطنية له أثر توسعي على حجم العرض المحلي من السلع القابلة للتبادل الدولي. أما انخفاض استهلاك السلع القابلة للتبادل فيحدث من خلال أثر تخفيض قيمة العملة على خفض الإنفاق وتحويله، وتفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية والقيم الحقيقية للأصول المالية، وبالتالي إلى انخفاض حجم الإنفاق الحقيقي كذلك فإن ارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل بالنسبة للسلع غير القابلة للتبادل نتيجة تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحول الإنفاق من الأولى إلى الثانية الأرخص نسبيا، مما يسمح بزيادة حجم السلع القابلة للتبادل والمتاحة للتصدير.

وبعبارة أخرى يكون لسياسة التخفيض أثر توسعي على العرض المحلي وأثر انكماشي على الطلب الفعلي المحلي. وهو ما ينعكس في تخفيض الفجوة بين إجمالي الاستيعاب وبين الناتج الاجمالي وبالتالي في خفض عجز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل السابق يقوم على افتراض أساسي مؤداه أن العرض المحلي لا يتأثر بالانكماش الذي حدث في الطلب الفعلي المحلي. فحجم الإنتاج المحلي يتحدد في معظم الأحيان بمؤثرات خارجة عن النموذج (مثل الطاقة الانتاجية وأسعار عوامل الانتاج.. الخ) وعلى ذلك يعتبر العرض متغيراً مستقلّاً عن التغير في الطلب، ويقتصر تأثير انكماش الطلب المحلي على مستوى الأسعار المحلية دون المساس بمستوى العرض الكلي.

ويلاحظ أن الطاقات الإنتاجية تزيد نتيجة الزيادة في رصيد رأس المال، إذا أدى تخفيض سعر العملة إلى زيادة تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي أو تحقق زيادة في الادخار المحلي أو تحسين الكفاءة في الاستثمار. ومما يسهل من توسيع الطاقات أو زيادة استخدام الطاقة القائمة أن يؤدي تخفيض سعر العملة إلى تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للتكاليف والأسعار السائدة في الخارج مما يزيد من ربحية إنتاج السلع القابلة للتصدير ويلاحظ أنه عندما تنخفض معدلات

التضخم المحلية عن المعدلات في الخارج فإن أسعار السلع المحلية غير القابلة للتبادل - داخل الاقتصاد المحلي - ستميل إلى الانخفاض بالنسبة لأسعار السلع القابلة للتبادل دوليا وبعبارة أخرى سيميل سعر الصرف الحقيقي إلى الهبوط.

وبالمثل إذا أريد لتخفيض سعر عملة ما أن تكون لها آثار إيجابية على عرض الصادرات، فلا بد أن تتيح السياسة المالية لسعر الصرف الحقيقي أن ينخفض مع سعر العملة. ومن هنا لا بد من زيادة أسعار الإنتاج في سلع التصدير المتأثرة مع تخفيض سعر العملة لتسهيل الهبوط اللازم في سعر الصرف الحقيقي[*]. وقد وجد أن كثيراً من البلدان النامية تفشل في إحداث تخفيض كبير في سعر الصرف فضلا عن إبقائه منخفضا لفترة طويلة تكفي لتكييف العرض مما يؤدي إلى فشل التخفيض في زيادة عرض الصادرات، ويرجع ذلك إلى الفشل في نقل زيادات الأسعار إلى المصدرين - حيث تكون هذه الأسعار مقيدة - أو بسبب عدم القدرة لأسباب اجتماعية وسياسية مختلفة عن تخفيض عجز الميزانية أو تضييق التوسع النقدي بدرجة تكفي لتخفيض التضخم المحلي.

أما بالنسبة لمدى استجابة أسعار الصادرات فمن المعروف أنه إذا صاحب تخفيض سعر عملةٍ ما سياسات نقدية ومالية وأسعار انتاج مناسبة فإن سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للصادرات ينخفض، والكميات القابلة للتصدير (أي استجابة العرض) تتوقف على درجة مرونة أسعار الإنتاج الداخلي، وعلى العوامل المادية والمالية المحلية الأخرى التي تؤثر على العرض - فهذه العوامل قد تستكمل أو تشل العرض الذي تدفعه التغيرات النسبية في الأسعار.

وهناك كثير من الآراء تنادى بأنه من الأفضل عدم التدخل في آلية السوق ومن ثم فإن الاستقرار في سعر الصرف سيتحقق وكذلك توازن السوق. ففي دراسة أجريت لتحليل أثر آليات سعر الصرف الحقيقي على الأسعار والاستثمار[13] وجد أن السياسات المالية الحكومية الملائمة والتغيرات في سعر الفائدة لها تأثير على سعر الصرف الحقيقي وكذلك على الأسعار الداخلية وعلى رصيد رأس

* سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للمصدر هو نسبة أسعار سلع التصدير إلى أسعار السلع غير المصدرة.

المال. (Murphy, 1989) . فعلى سبيل المثال فإن التوسع في عجز ميزانية الحكومة سيكون له تأثيرات مختلفة تماما على أسعار الأصول وكذلك على سعر الصرف الحقيقي ورصيد رأس المال، وهذا يعتمد على ما اذا كان التوسع قد تحقق من خلال اقتطاع الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي وعلاوة على ذلك فإن التغير في الإنفاق الحكومي سيكون له تأثيرات مختلفة تعتمد على تخفيض الإنفاق وتخصيصه بين الناتج القابل للتبادل والناتج غير القابل للتبادل Traded and Non Traded Output.

ومن ناحية أخرى تقترح الدراسة المحافظة على استقرار السياسة المالية الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات أسعار الصرف الحقيقية.

تأثير تخفيض سعر الصرف على الواردات: ذكرنا أن تخفيض سعر الصرف - مع السياسات النقدية والمالية المناسبة - يؤدي إلى هبوط في سعر الصرف الحقيقي (أي سعر السلع غير القابلة للتبادل بالنسبة لسعر السلع القابلة للتبادل) وكذلك ارتفاع مستوى الأسعار الداخلية.

ويؤدي ارتفاع الأسعار الداخلية بدوره إلى تخفيض القيم الحقيقية للمتغيرات التي تؤثر على الإنفاق، مثل الرصيد النقدي والدخول الاسمية والأجور والأصول المادية. لأن القيم الاسمية لهذه المتغيرات - مع سياسات دعم الأسعار - لا تتكيف صعودا بنفس قدر انخفاض سعر العملة. وقد يكون تخفيض سعر العملة تضخيما دون تغيير الأسعار النسبية بين السلع القابلة للتبادل - بعد تغيير سعر الصرف - بنفس النسبة المئوية التي ترتفع بها أسعار الواردات ويلزم لذلك تكييف السياسات النقدية والمالية المحلية لتوفير موازنات نقدية اضافية تلزم للابقاء على مستوى الأسعار مرتفعا، وفي ظل هذا الوضع يمكن للتخفيض المستمر لسعر العملة أن يولد آثارا تضخمية دون أن يحقق أيا من النتائج المفيدة لتغيرات الأسعار النسبية، ويعني الارتفاع في أسعار السلع القابلة للتبادل بالنسبة للسلع غير القابلة للتبادل، أن الأسعار الحقيقية للواردات (أسعار الواردات مكيفة بمتوسط مستوى الأسعار الداخلية) تميل للارتفاع مع تخفيض سعر العملة.

الطلب على الواردات: مع ارتفاع الأسعار الحقيقية للواردات وانخفاض القوة الشرائية الحقيقية للدخل والأصول في أعقاب تخفيض سعر العملة يهبط مقدار الواردات التي يريد الأفراد والشركات شراءها (الطلب على الواردات) بدرجة تتوقف على مرونة الطلب على الواردات تجاه الأسعار والدخل الحقيقي.

وعلى ذلك يمكن القول بأن تخفيض سعر العملة يؤثر على كمية الواردات من السلع الاستهلاكية من خلال تأثيره على ثلاثة متغيرات هامة هي[14] (جونسون، 1987).

1 - الدخل الحقيقي المتاح للانفاق.

2 - نسبة الاستهلاك المرغوب إلى الدخل المتاح.

3 - وأخيرا القيمة الحقيقية للسلع المستوردة داخل ميزانيات الاستهلاك الحقيقية.

وأي زيادة في هذه المتغيرات تسهم في زيادة الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية، ويتجه تخفيض سعر العملة بذاته إلى تخفيض الدخل الحقيقي المتاح وتخفيض قيمة السلع المستوردة في الاستهلاك الحقيقي، ولكن فعالية تخفيض سعر العملة في تغيير نسبة الاستهلاك إلى الدخل غير واضحة.

ويتجه تخفيض سعر العملة إلى تقليل نسبة السلع المستوردة في مجموع الاستهلاك برفع أسعار السلع المستوردة بالنسبة للأسعار الداخلية، كما أن هبوط القيمة الحقيقية للأصول المالية يمكن أن يشجع الادخار، إذ يحاول الأفراد زيادة أصولهم بالنسبة للدخول. لكن هبوط الدخل قد يؤدي إلى هبوط المدخرات بالنسبة للدخل.

وباختصار ليس من الواضح أن تخفيض سعر العملة بذاته يغير النسبة بين الاستهلاك والدخل تغيرا ملموسا. ويبدو أن تخفيض سعر العملة حينما تتوفر له السياسات التي تدعمه يؤدي إلى زيادة صافي تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص والرسمي. وتقليل هروب رؤوس أموال المقيمين المحليين وزيادة التمويل الاستثنائي لميزان المدفوعات[15]، ومن المعروف أن هروب رؤوس الأموال يظهر حينما يكون سعر الصرف غير واقعي خاصة في ظل نظام السعر المثبت في البلدان النامية[16]. (Chhiber et al, 19900).

تأثير تخفيض سعر الصرف على العرض: عقب تخفيض سعر العملة لا بد أن تعمد السياسة المالية والنقدية إلى الضغط على الطلب الداخلي للسماح لسعر الصرف الحقيقي بالانخفاض، الا أن هذه السياسة يجب ألا تعوق التدابير الائتمانية والضريبية المرتبط بها استجابة العرض المحلي.

ويلاحظ أن تخصيص الائتمان بين القطاع الخاص والقطاع العام قد يجعل القطاع الخاص – بصورة غير متناسبة – يقع عليه عبء الابطاء بنمو الائتمان مما يؤدي إلى خنق نشاطه الإنتاجي، ولعل الركود الذي أصاب النشاط الإقتصادي في مصر نتيجة لتقييد الإئتمان عقب تحرير سعر صرف الجنيه المصري يؤيد ذلك، لقد وقع عبء تقييد الائتمان على القطاع الخاص أكثر من القطاع العام وبدا أن تأثيره على الأول أكبر.

إن التباطؤ الفجائي في توسيع الائتمان يمكن أن يؤدي إلى تخفيض النشاط الاقتصادي. لذا لا بد من تكييف النشاط الاقتصادي مع احتياجات النشاط الإنتاجي الحقيقي.

وتكشف كثير من الدراسات[17] (جونسون، 1987) أن مرونات العرض للأسعار إيجابية عموما رغم أن هذه المرونات قد تكون منخفضة للغاية في الأجل القصير – أي أقل من واحد – كما تُبين الدراسات كذلك أن مرونات العرض في الأجل الطويل أكبر من المرونات في الأجل القصير. وليس من الضروري فحسب أن يهبط سعر الصرف الحقيقي بعد تخفيض سعر العملة، بل لا بد كذلك أن يتوقع المنتجون استمرار التخفيض الحقيقي ما لم تستدع الظروف الاقتصادية تغييرا. وإذا لم ترتبط التغيرات في العوامل الأخرى غير سعر الصرف ارتباطا مباشرا بتخفيض سعر الصرف (مثل التكييف للأجور وارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة) فإن أثرها على العرض لا يمكن أن يُعزى لتعديل سعر الصرف. ولا شك أن العجز عن الفصل بين آثار القوى الأخرى على العرض وآثار سعر الصرف عليه – بعد تخفيض سعر العملة – أحد مصادر الخلط بشأن جدوى تخفيض سعر الصرف كأداة سياسية.

ونخلص من التحليل السابق إلى أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يعتبر عنصراً هاماً من حزمة سياسات هدفها تخفيض العجز الخارجي لميزان

المدفوعات. وتبين كثير من الشواهد المتاحة أن مرونة العرض للأسعار في البلدان النامية إيجابية عموماً، الا أن المرونة في الاجل القصير يمكن أن تكون منخفضة كثيرا بالمقارنة بالمرونات في الأجل الطويل. ولكي يُحدِث التخفيض أثره على الصادرات يجب توافر عاملين:-

1 - يجب توافر سياسات التصدير المناسبة التي تتناسب مع العرض الداخلي ومع تخفيض سعر العملة حتى تؤدي إلى تغير أداء التصدير.

2 - يجب العمل على فتح الأسواق، إذ إن ذلك يعتبر عاملاً هاماً لتوسيع الصادرات، مع تخفيض قيود بلدان منظمة الجات.

ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن استجابة قطاع الصادرات لسياسة تحرير سعر الصرف قد يتطلب فترة زمنية تصل إلى عدة سنوات في حين أن الأثر على الواردات قد يكون مباشرا وسريعا وله انعكاسات سياسية واجتماعية كبيرة يصعب تقبلها بسهولة من قبل فئات وشرائح كبيرة من أفراد الشعب، وفي ذات الوقت فإن تحرير سعر الصرف وسعر الفائدة يمكن أن يؤدي في الأجل القصير إلى تدفق رؤوس الأموال[18] (حنفي، 1992).

وأخيرا في اطار الجدل حول سياسات سعر الصرف يطرح التساؤل التالي: هل سعر الصرف متغير مستقل أو متغير تابع أو بعبارة أخرى هل هو يتبع أم يقود؟ نجد أن الاقتصاديين يقررون أن سعر الصرف يجب أن يتبع بدلا من أن يقود(Corden, 1990) [19] كما أن سياسة سعر الصرف يجب أن تكون مصحوبة بسياسة نقدية غير تضخمية.

تأثير تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية:

1 - **تأثير تخفيض سعر الصرف على الاستثمار:** في دراسة حديثة أجريت على اندونيسيا عن أثر تخفيض سعر الصرف على الاستثمار الخاص(Chhiber, [20] 1990) نجد أنها تقرر أن التخفيض في الأجل القصير يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص وذلك بسبب ارتفاع التكلفة الحقيقية لرأس المال وكذلك السلع الوسيطة الأمر الذي يحد من ربحية القطاع الخاص. أما في الأجل الطويل فإنه يتوقع أن يحدث انتعاش في قطاع السلع التصديرية مما يزيد من ربحية القطاع الخاص، إلا أنه يجب اتباع السياسات الاقتصادية الملائمة. ولكن إلى أي مدى يكون الأجل القصير قصيراً وإلى أي مدى يكون الأجل الطويل طويلاً. نجد أن الدراسة تقرر أن

الأجل القصير في حالة اندونيسيا حوالي ثلاث سنوات وهذا يعتبر أقل من الدول الأخرى، ومع ذلك نجد أن الدراسة توضح أنه لم يجر أخذ كل العوامل المؤثرة في الحسبان.

2 - **تأثير سعر الصرف على قطاع الصناعة**. حجم الواردات يمكن أن يؤثر على حجم الصادرات من خلال عملية الإنتاج وعندما تكون أساليب الإنتاج قابلة للتغير فإن تخفيض سعر العملة وما يرتبط به من هبوط في سعر الصرف الحقيقي قد يؤدي إلى تشجيع إحلال المدخلات المحلية محل المدخلات المستوردة إلا أن ذلك يحدث في الأجل الطويل.

ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج تزيد في كثير من الحالات مع تخفيض سعر العملة وبالتالي - مع ثبات العوامل الأخرى - ستكون استجابة العرض في الأجل القصير والمتوسط أكبر كلما قلت مكونات الإنتاج المستوردة وفي المدى الطويل قد يكون هذا مفيدا لتخفيض سعر العملة.

3 - **تأثير تخفيض سعر الصرف على الأجور**: تخفيض سعر العملة يؤثر على مدى هبوط الأجور الحقيقية ومن ثم على تخفيض سعر الصرف الحقيقي. وعندما لا تكون الأجور الاسمية جامدة نتيجة عدم وجود نقابات عمال قوية فمن الممكن تقييد الأجور بسهولة بعد تخفيض سعر العملة دون زيادة البطالة.

دراسة تأثير تغيرات سعر الصرف في الفترة الماضية على كل من طلب وعرض النقد الأجنبي

ويشتمل هذا المبحث على جزأين هما:

الأول: يتضمن عرضاً للتطورات الأخيرة في سعر الصرف.

الثاني: يبحث في تأثير سعر الصرف على عرض وطلب النقد الأجنبي.

ونتناول هذين الجزأين فيما يلي:

أولا: عرض للتطورات الأخيرة في سعر الصرف: في النصف الثاني من السبعينيات ساد الاقتصاد القومي فلسفة مغايرة عن تلك التي اتبعت في الستينيات وذلك بتطعيم الاقتصاد القومي بآلية السوق وبدأت هذه الفلسفة تترسخ منذ ذلك

الحين. لقد تزامن ذلك مع اتجاه عالمي أخذ في التزايد والانتشار بعد ذلك وقد سارت كثير من الدول النامية في هذا الاتجاه خاصة تلك التي تتبنى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يصوغها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبدا أن هذا اتجاه عالمي يسود كثيراً من الدول خاصة بعد تعديل المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي في سنة 1976 والتي تُلزِم الدول بتحديد أسعار صرف ثابتة لعملاتها وفقا لأسعار التعادل تعديلا شاملا بما يسمح بتحديد أسعار الصرف وفقا لنظام حرية الصرف أو التعويم.

وقد شهدت مصر في فترة السبعينيات نظاما للتيسيرات النقدية انطوى على تخفيض مستمر في قيمة الجنيه المصري تجاه العملات الأخرى. وتعتبر السنوات من 1973-1979 هي السنوات التي تركزت فيها معظم الاجراءات التي تُمثِّل تغيرات جذرية في سعر صرف الجنيه المصري رسميا.

لقد تميز النظام المطبق في مصر بعدة خصائص أهمها (عبدالحليم، 1993)[21].

1 - تحديد سعر الصرف بطريقة إدارية.

2 - وجود أسعار صرف متعددة.

3 - تقويم سعر صرف الجنيه بأعلى من قيمته.

ولقد جرى تثبيت سعر صرف الجنيه عند مستوى 2.55 دولار للجنيه قبل عام 1973. ثم توالى تخفيض سعر الجنيه المصري تجاه الدولار بعد ذلك من 2.55 إلى 1.7 في سبتمبر 1973 إلى 1.5 في فبراير 1976 إلى 1.47 في مايو 1976 إلى 1.428 في نوفمبر 1976 وذلك برفع نسبة العلاوة التي تضاف إلى السعر الرسمي الذي ظل ثابتا عند مستوى 2.55 دولار للجنيه حتى 1979/1/1عندما جرى توحيد أسعار الصرف الرسمية والتشجيعية عند مستوى 1.428 دولار للجنيه أو الدولار = 70 قرشا[22] وتعتبر السنوات بعد عام 1979 مجرد امتداد للسنوات السابقة وفيها تزايدت نسبة التخفيض في سعر صرف الجنيه المصري وقد توالى الانخفاض بعد ذلك إلى 1.19 في 1981/8/1 ثم حدث تخفيض آخر لبعض المعاملات في نطاق مجمع النقد الأجنبي إذ بلغ السعر 0.892 جنيه مصري للدولار في 1984/4/30 ثم 0.806، في 5

يناير 1985 ثم أخذ السعر في التناقص التدريجي بعد ذلك حتى بلغ 0.75 في ديسمبر 1985[23]. وبعبارة أخرى فإن مصر عادت مرة أخرى إلى نظام يأخذ بتعدد أسعار الصرف من أول أغسطس 1981 وأصبح هناك سعر صرف رسمي وآخر تشجيعي وثالث في السوق الحرة ورابع للاتفاقيات.

وفي مايو 1987 صدرت قرارات انشاء السوق المصرفية الحرة لإعادة التوازن والاستقرار لسوق الصرف الأجنبي في مصر وذلك بتخفيض قيمة الجنيه في محاولة لجذب تحويلات المصريين العاملين بالخارج وقد جرى تمويل كافة العمليات الخاصة باستيراد السلع والخدمات للقطاعين العام والخاص من موارد هذه السوق وذلك بسعر صرف مرن تحدد في البداية بمقدار 217 قرشا للدولار ثم 333 قرشا للدولار، أما بالنسبة لسعر صرف مجمع البنك المركزي فقد جرى رفعه مرتين من 70 قرشا للدولار إلى 110 قرشا في أغسطس 1990.

ويلاحظ أن السوق الجديدة لم تقض على السوق غير الرسمية للصرف الأجنبي وذلك لاستمرار بقاء جزء من الطلب على النقد الأجنبي خارج نطاق السوق المصرفية.

وجدير بالذكر أن هيكل أسعار الصرف السابقة قد أسفر عن نتائج متحيزة ضد حصيلة الصادرات من السلع والخدمات. فقد كانت الفجوة الكبيرة بين الأسعار المحددة، وأسعار السوق الحرة إلى جانب عدم السماح للمصدرين بالاحتفاظ بحصيلة صادراتهم من النقد الأجنبي لتمويل مستلزمات الإنتاج المستوردة بمثابة عقوبات مالية على المصدرين مما أدى إلى إضعاف الحافز على التصدير.

أما بداية التسعينيات فقد شهدت أولى محاولات الحكومة للاقتراب بسعر الصرف الرسمي من سعر السوق الحرة وذلك بإنشاء سوق حرة ضمن النطاق الحكومي تسمح فيها للسعر بالتغيير. وفي اكتوبر 1991 جرى التعويم الكلي لسعر صرف الجنيه المصري بعد اكتمال سلسلة الاجراءات التي تحول دون انهيار السعر مثل رفع سعر الفائدة على الجنيه والسيطرة على بعض عناصر الطلب مع وضع حد أقصى للائتمان، الأمر الذي ساعد على خفض الطلب على النقد الأجنبي كوعاء ادخاري، بل إنه ساعد على تصفية بعض الأرصده الأجنبية. وقد ساعد على ذلك ثبات نسبي في سعر صرف الجنيه المصري.

ويمكن إيجاز أسباب هذا الثبات النسبي في سعر الصرف فيما يلي:

1 - اتباع سياسة انكماشية من جانب الحكومة متضمنة تحديد سقف ائتمان لا تتجاوزه البنوك. الأمر الذي أثر على الواردات وأحدث ركوداً في النشاط الاقتصادي.

2 - تقليل سالبية سعر الفائدة الحقيقي، وذلك بالرفع المتتالي لسعر الفائدة. فقد ارتفع سعر الفائدة على شهادات الاستثمار على سبيل المثال من 16,25 إلى 17.5٪.

3 - تمويل عجز الموازنة بإصدار أذون الخزانة للسيطرة على معدلات التضخم، بأسعار فائدة تصل إلى أكثر من 18٪ الأمر الذي جعل أذون الخزانة أكثر إغراء من الاحتفاظ بالأرصدة النقدية الأجنبية.

4 - إسقاط جزء من الديون المستحقة للخارج مما يعني الإقلال من أرقام خدمة الدين مما يساهم في خفض عجز ميزان المدفوعات ويدعم سعر الصرف.

ثانيا: تأثير تغيرات سعر الصرف على عرض وطلب النقد الأجنبي: يمكن إجمال عناصر الطلب على العملة الأجنبية في مصر فيما يلي:

1 - طلب على الواردات.

2 - طلب بغرض الاستخدام كمخزن للقيمة، خاصة في أوقات التضخم المرتفع وعند تدهور العملة المحلية.

3 - طلب لاستخدام العملة الأجنبية في أغراض الاقتصاد الخفي وبخاصة تمويل تجارة المخدرات.

فبالنسبة للعنصر الأول فقد شكل الطلب على الواردات عنصر الضغط الرئيس على رصيد العملة الأجنبية بالبلاد ويوضح هذه الصورة الجدول رقم (1) في حين لم تستطع الصادرات توفير العملة الأجنبية اللازمة لمواجهة الطلب على الواردات.

أما بالنسبة للعنصر الثاني فقد شكل أيضا عنصر ضغط على موارد العملة الأجنبية حيث أصبح الدولار مخزناً رئيساً للقيمة وساعد على ذلك التدهور المستمر في قيمة العملة المحلية مقوَّمة بالدولار من 1.43 إلى 0.30، في الفترة من 1983/1982إلى 1993/1992[24] إضافة إلى ذلك ارتفاع معدل التضخم والذي تراوح خلال نفس الفترة ما بين 19٪ إلى 26٪[25].

وتشير إحصاءات البنك المركزي المنشورة إلى أن إجمالي الودائع بالعملة المصرية في 1991 بلغ نحو 30 مليار جنيه بينما بلغ إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية نحو 49 مليار جنيه[25]. وهذا يعني أن الطلب على العملة الأجنبية وكمخزن للقيمة ما زال كبيرا.

أما العنصر الثالث وهو الطلب على العملة الأجنبية لأغراض الاقتصاد الخفي فهي تشكل مصدر ضغط متزايد على الرغم من الجهود المستمرة لمحاصرة هذا النوع من النشاط وتقدر بعض الجهات الأموال المستخدمة في تجارة المخدرات بنحو أربعة مليارات دولار.

إن تغيير سعر الصرف وكثرة التعديلات التي طرأت على سعر الصرف فضلا عن التغيرات في السياسة الاقتصادية أحدثت تأثيرا واسع النطاق على معظم المتغيرات الاقتصادية، كما أن من المتوقع أن يُحدِث تحرير سعر الصرف تأثيرات واسعة في المستقبل. ولا شك أن ذلك يرجع إلى كبر الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية في مصر، فقد تراوحت نسبة الصادرات الإجمالية إلى الناتج القومي الإجمالي ما بين 13.7٪ إلى 37.5٪ ونسبة الواردات الإجمالية تراوحت ما بين 20.5٪ إلى 42.7٪ في الفترة من 1970 إلى 1989.[26] ويمكن توضيح الصورة أكبر في الجدول التالي رقم (1).

جدول رقم (1)

نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج القومي الإجمالي

السنة	الصادرات منظورة وغير منظورة	الناتج القومي (م.ج) بالأسعار الجارية	نسبة الصادرات إلى الناتج القومي ٪	الواردات مليون جنيه	نسبة الواردات إلى الناتج القومي٪
1970	431.8	3090.5	13.7	632.5	20.5
1975	1035.3	5246.6	19.7	2003.9	38.2
1980	6435.3	17149	37.5	6821.7	39.8
1985	3676.6	33746.5	25.7	10136.8	30
1989	11673.5	60474.5	19.3	25835.3	42.7
1990	14961	63498.2	23.6	30263.2	47.7

المصدر: البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية. أعداد متفرقة.

أما البيانات في جدول رقم (2) فهي تبين تطور حصيلة العملة الأجنبية في مصر من الصادرات، وأيضاً الطلب على العملة الأجنبية والذي يتمثل في المدفوعات عن الواردات ومن ناحية أخرى تزايدت حصيلة النقد الأجنبي مقومة بالجنيه المصري من 449 مليون جنيه عام 1971إلى 1035.3مليون جنيه عام 1975إلى 4353.7 مليون جنيه سنة 1980 ثم 5713.9 سنة 1985 ويمكن توضيح الصورة أكثر فيما يلي:

جدول رقم (2)
تطور موارد العملة الأجنبية

بالمليون من الجنيهات

	1971	1975	1980	1985	1990
تطور الموارد	449	1035.3	4353.7	5713.9	8770.5
سعر الصرف الرسمي	,44	,64	,84	1.329	2.24
سعر الصرف الحر	,69	,745	,92	1.595	2.24

المصدر: مجلس الشورى: سعر الصرف في مصر خلال الفترة من عام 1947 حتى الآن.
تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية سنة 1986 ص 154، ص 155.
- البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية. اعداد متفرقة.

تأثير تغيرات سعر الصرف على كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

1 - تأثير انخفاض سعر صرف الجنيه المصري على عناصر الميزان التجاري.

إذا نظرنا إلى علاقة سعر صرف الجنيه المصري على كل من الواردات والصادرات يصعب القول أن هناك علاقة ارتباط قوية بين انخفاض هذا السعر وزيادة الصادرات بدرجة كبيرة تعادل هذا الانخفاض. ففي مايو 1987 كان سعر صرف الدولار 70 قرشا في مجمع البنك المركزي و139 قرشا في مجمع البنوك المعتمدة وكانت حصيلة الصادرات 3.3 مليار دولار، وإذا استبعدنا صادرات البترول تصبح 1.7 مليار دولار. وفي مارس 1988 كان سعر صرف مجمع البنك المركزي 70 قرشا والبنوك المعتمدة 208 قروش وكانت حصيلة الصادرات 2.7 مليار دولار وإذا استبعدنا البترول تصبح 1.6 مليار دولار. وفي أغسطس 1989 زاد سعر البنك المركزي إلى 110 قروش في حين كان سعر السوق المصرفية 256 قرشا والصادرات أصبحت نحو 3.1 مليار دولار وباستبعاد البترول تصبح 1.9 مليار دولار. وفي عام 1990 وصل سعر البنك المركزي 200 قرش وسعر السوق المصرفية وصل إلى 271 قرشا ومع ذلك.

لم يزد حجم الصادرات عن 3.9 مليار دولار وبغير البترول تصل إلى 1.9 مليار دولار. وفي عام 1991 بلغ سعر صرف الدولار أمام الجنيه 302 قرشا وفي نطاق السوق الحرة بلغ السعر 319 قرشا وبلغ حجم الصادرات نحو 3.6 مليار وباستبعاد البترول يصل الحجم إلى 982 مليون دولار. وفي عام 1993/92 بلغ سعر صرف الجنيه في السوق الحرة 335 قرشا ولم يزد حجم الصادرات عن 3.4 مليار دولار وبدون البترول تصبح الصادرات 614 مليون دولار. ومعنى ذلك أن انخفاض

سعر صرف الجنيه المصري لم يؤد إلى زيادة كبيرة في الصادرات بل إن بعض السنوات شهدت تدهوراً لأداء الصادرات المصرية ويمكن إيضاح الصورة بشكل أكبر في الجدول رقم (3) والرسم البياني التالي:-

جدول رقم (3)

تطور الصادرات المصرية وسعر صرف الدولار

(باستبعاد البترول) مليار دولار

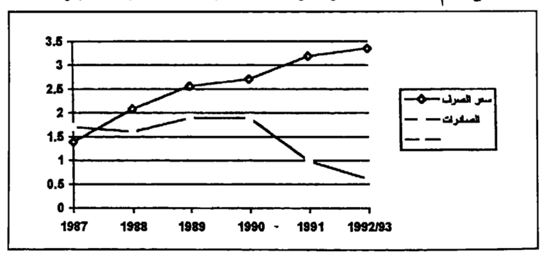
السنة	سعر صرف الدولار (حر)	الصادرات المصرية
1987	1.39	1.7
1988	2.08	1.6
1989	2.56	1.9
1990	2.71	1.9
1991	3.19	.982
1993/92	3.35	.614

المصدر: (تعويم الجنيه والمخاطر التي تهدد الاقتصاد القومي) ندوة نقابة التجاريين يوليو 1994 عن: بيانات البنك المركزي المصري.

ويمكن توضيح الصورة في الرسم البياني التالي:

وهو يبين أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لم يؤد إلى توسع الصادرات كما كان متوقعا. وإنما كان العكس هو الصحيح، وواضح أن أداء الصادرات يرتبط بأداء الاقتصاد القومي بشكل عام.

شكل رقم (1) علاقة سعر صرف الدولار بالصادرات (بدون البترول)



المصدر: بيانات الجدول رقم (3)

ومعنى ذلك أن الصادرات المصرية ترتبط بعوامل أخرى أكثر تأثيرا من سعر الصرف.

ولا شك أن تأثير تخفيض سعر العملة يختلف من اقتصاد لآخر طبقا لمدى استجابته، فإذا كان تخفيض سعر الصرف يعكس التغير في الواقع الاقتصادي فإن ذلك يشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ويحول دون هرب رأس المال الوطني الى الخارج. فعلى سبيل المثال يمكن إرجاع ما حققته تركيا من طفرة في الصادرات أثناء تنفيذها برنامج التكيف الهيكلي يرجع في جزء كبير منه إلى تخفيض سعر الليرة التركية[27] (عبدالعال، 1993)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (4).

جدول رقم (4)
النسبة المئوية لنمو الصادرات التركية بعد تخفيض سعر الليرة
في الفترة من 1980-1988

1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
2.9	4.7	5.9	5.9	7.4	8.3	7.5	10.3	11.8

المصدر: عادل حميد يعقوب عبدالعال: التكيف مع النمو في البلدان النامية، مع إشارة خاصة إلى مصر. رسالة دكتوراة (غير منشورة) تجارة الأزهر 1993. ص 26.

ومن هذا الجدول نجد أن معدل النمو في الصادرات التركية قد تزايد بدرجة كبيرة من 2.9 عام 1980 إلى 8.3 عام 1985 إلى 11.8 في عام 1988 وهو بلا شك معدل نمو كبير. ويمكن إيضاح الصورة بشكل أكبر إذا استعرضنا علاقة معدلات النمو في كل من الصادرات المصرية والواردات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البحث، في الجدول رقم (5) وقد كانت كالتالي:

جدول رقم (5)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق والصادرات والواردات المصرية٪

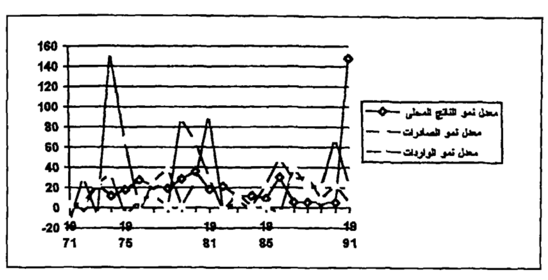
السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الواردات
1971	3.7	3.6	12.3-
1972	.9	4.5	30.3
1973	22.70	23.9	7.6-
1974	11.9	33.6	154.8
1975	18.1	7.5-	67.3
1976	27.8	8.5	3.2-
1977	22.5	12.3	26.5
1978	19.2	1.7	39.2
1979	28.8	89.4	2.4
1980	36	65.6	26.6
1981	18.3	29.8	93.1
1982	21.4	3.1-	2.8-
1983	12	6.6	15.1
1984	12.1	0.8-	2.0
1985	9.1	1.7	23
1986	30.5	6.2-	49.5
1987	5.7	39.1	28.6
1988	5.8	22.3	31
1989	5.8	20.8	9.8
1990	5.3	69.5	23
1991	148	22.4	5,3

المصدر: حسبت من بيانات: البنك المركزي المصري. المجلة الاقتصادية. أعداد متفرقة

ويمكن عرض البيانات السابقة في الشكل البياني التالي رقم (2):

شكل رقم (2)

العلاقة بين معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات ٪



المصدر: بيانات الجدول السابق.

فمن بيانات الجدول رقم (5) والشكل رقم (2) نجد أنه لا يوجد ارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكل من معدل نمو الصادرات والواردات، ويعزز من ذلك أنه عند قياس معامل الارتباط في بيانات الجدول رقم (5) وجد أنه صفر تقريبا، كما أن العلاقة الدلية بينهما غير معنوية.

2 - تأثير انخفاض سعر الصرف على ميزان المدفوعات

تبين الأرقام المنشورة عن فترة البحث (1970-1992) أن فترة السبعينيات كانت تتمتع بفائض في ميزان المدفوعات وصل أعلاه سنة 1980 إذ بلغ الفائض نحو 610.5 مليون جنيه ثم بدأ الميزان يعاني من عجز متزايد طوال فترة الثمانينيات. ومع بداية التسعينيات تناقص العجز إلى أن تحول العجز إلى فائض، وتشير الأرقام المنشورة للبنك المركزي إلى أنه بلغ في سنتي 92/91 -/1993/1992 نحو 8، 1383، 8، 2181 مليون دولار على التوالي عن الفترة من يوليو/سبتمبر من السنة المالية. ويمكن توضيح الصورة بشكل أكثر في الجدول التالي رقم (6):

جدول رقم (6)

فائض وعجز ميزان المدفوعات في الفترة من 1970-1993/1992(بالمليون جنيه)

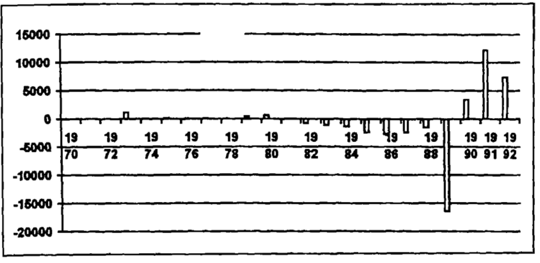
السنة	أرقام العجز أو الفائض
1970	8.6
1971	63.2-
1972	63.2-
1973	116.1
1974	30.2
1975	148.0
1976	31.1
1977	69.1
1978	48.6
1979	391.0
1981/1980	610.5
1982/1981	28.4-
1983/1982	754-
1984/1983	1097.8-
1985/1984	1304.7-
1986/1985	2401.8-
1987/1986	2672.7-
1988/1987	2413.4-
1989/1988	1560.3-
1990/1989	1642.5-
1991/1990	3407.1+
1992/1991	12154.5+
1993/1992	7374.5+

المصدر: البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية. أعداد متفرقة
السنوات من 1983/1982 إلى 1992/1991 رصيد المعاملات الجارية والتحويلات.

ويمكن عرض البيانات السابقة في الرسم البياني التالي رقم (3)

الشكل رقم (3)

فائض وعجز ميزان المدفوعات المصري في الفترة من 1970-1992



المصدر: من بيانات الجدول السابق.

ومن بيانات الجدول رقم (6) والشكل رقم (3) نلاحظ أن فترة السبعينيات تمتعت بوجود فائض في ميزان المدفوعات على الرغم من أن سعر الصرف في هذه الفترة تميز سعره الرسمي بالثبات ثم تحول الفائض إلى عجز في فترة الثمانينيات وتحسن موقف ميزان المدفوعات مع بداية التسعينيات وبدأ الميزان يحقق فائضاً وهذه الفترة هي التي شهدت تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي.

قياس تأثير تغيرات سعر الصرف على كل من طلب وعرض النقد الأجنبي في مصر

نحاول هنا قياس تأثير تغيرات سعر الصرف على كل من طلب وعرض النقد الأجنبي في مصر. إلا أننا نواجّه بمشكلة أ سعر الصرف متغير تابع أم متغير مستقل؟ بعبارة أخرى أ تغيرات العرض والطلب على العملة الأجنبية في مصر هي التي تؤثر على سعر الصرف أم أن سعر الصرف هو الذي يؤثر على عرض وطلب العملة الأجنبية.

والواقع أن كثيراً من الاقتصاديين يفضل اعتبار سعر الصرف متغيراً تابعاً[18] (Corden, 1990) وحيث إننا نتناول فترة زمنية سابقة، ونستخدم أسعار الصرف الحرة، فإننا نعتبر أن سعر الصرف الحر هو المتغير التابع. وقد حاولنا أن ندخل متغيرات أخرى على الصيغ الدالية إلا أننا وجدنا أنها تفسد العلاقة فضلا عن عدم توافر بيانات متسقة، وعلى ذلك سنقوم بتقدير صورتين دالتين: الأولى تَعتبِر سعر الصرف متغيراً تابعاً والثانية تعتبره متغيراً مستقلًا ونورد الدالتين فيما يلي:

1- Exch. P = F (Imports, Exports, Index No.)

2- Imports = F (Exch.P)
Exports = F (Exch.P)
Supply = F (Exch.P)
Index = F (Exch.P)

هذا وقد جرى استبعاد الدوال الخطية وذلك لاعطائها نتائج أقل جودة من الدوال اللوغاريتمية، وإن كنا سنورد بعض هذه الدوال على سبيل الإستدلال. وبإستخدام شكل الدالة اللوغاريتمية، وطريقة المربعات الصغرى، وباستخدام بيانات سلسلة زمنية من 21 سنة عن الفترة من 1970 إلى 1990 (جدول رقم (1) بالملحق الإحصائي) ثم تشغيل هذه البيانات على الحاسب الآلي أمكن الحصول على النتائج التالية:

أولاً: باعتبار سعر الصرف هو المتغير التابع:

1 - تأثير الواردات على سعر الصرف.

1- Log (Exch.P) =	- 1.15 +	0.32 Log Imports
T. test	(-7.66)	(7.88)
St. Dev.	(0.1499)	(0.0435)
S = 0.100	R^2= 76. 6%	R^2= (adj) = 75.4% F (test) = 61.98

2- تأثير الصادرات على سعر الصرف.

2- Log (Exch. P) =	- 1.03 +	0.30 Log Exports
T. test	(-5.5)	(5.7)
St. Dev.	(0.187)	(0.053)
S= 0.1256	R^2=63.1٪	R^2(adj.) = 61.1٪ F = 32.4

3- تأثير الفرق بين الصادرات والواردات على سعر الصرف.

3- Log (Exch. P) =	- 0.883 +	0.294 Log (Imports-Exports)
T. test	(-10.14)	(10.59)
St. Dev.	(0.0871)	(0.028)
S= .0784	R^2= 85.5 ٪	R^2(adj) = 84.7٪ F= 112.14

4- تأثير عرض العملية الأجنبية على سعر الصرف.

4- Log (Exch. P) = - 0.765 + 0.235 Log Supply
T.test (-4.23) (4.42)
St.Dev. (0.1805) (0.05325)
S= 0.1446 R^2= 50.7٪ R^2(adj) = 48.1 ٪ F =19.55

5- تأثير الارتفاع في الأسعار على سعر الصرف.

5- Log (Exch. P) = - 1.40 + 0.57 Log Index
T.test (-15.73) (16.11)
St.Dev. (0.0892) (0.0354)
S= 0.0535 $R^2$93.2 ٪ R^2(adj) = 92.8٪ F=9.58

6- تأثير كل من الواردات والصادرات وارتفاع الأسعار على سعر الصرف.

6- Log (Exch) =- 1.40 - 0.072 Log Imports - 0.175 Log Exports +
T.test (-29.8) (-0.36) (-1.16)
St. Dev (0.0469) (0.198) (0.15)
+0.878 Log Index + 0.034 Log Supply
T.test (15.47) (0.63)
St.Dev (0.057) (0.054)
S=0.02 R^2= 99.2٪ R^2(adj.) = 99.0٪ F= 496.8

ثانيا - اعتبار سعر الصرف متغيراً مستقلاً:

1- تأثير سعر الصرف على الواردات.

1- Log Imports = 3.62 +2.41 Log Exch. P
T,test (60.2) (7.9)
St. Dev. (0.0603) (0.305)
S= 0.274 R^2=76.6٪ R^2(adj)=75.4 F=62.15

2- تأثير سعر الصرف على الصادرات:

2- Log Exports = 3.46 + 2.1 Log Exch. P
T. test (47.5) (5.69)
St. Dev. (0.073) (0.369)
S= 0.332 $R^2$63.1٪ R^2(adj) = 61.1٪ F=32.43

3- تأثير سعر الصرف على الرقم القياسي.

3- Log Index = 2.46 + 1.63 Log Exch. P
T.test (123.2) (16.11)
St. Dev. (0.0200) (0.1014)
S= 0.091 R^2=93.2٪ R^2(adj) = 92.8٪ F= 259.6

4 – تأثير سعر الصرف على عرض العملة الأجنبية.

4- Log Supply = 3.29 + 2.15 Log Exch. P

T.test	(34.28)	(4.42)
St. Dev.	(0.096)	(0.487)
S= 0.4374	R^2= 50.7٪	R^2(adj)= 48.1 F= 19.55

5 – تأثير سعر الصرف على الفرق بين الواردات والصادرات.

5- Log (Im.-Ex.) = 3.01 + 2.91 Log Exch.

T.test	(55.65)	(10.69)
St. Dev.	(0.054)	(0.275)
S= 0.2467	R^2= 85.5٪	R^2(adj) = 84.7٪ F= 112.14

تحليل نتائج المعادلات الرياضية:

أولاً: باعتبار سعر الصرف متغيراً تابعاً:

أ – المرونات:

توضح المعادلات أن المرونات المتحصَّل عليها ضعيفة بشكل عام فهي أقل من الواحد الصحيح بمعنى أن درجة حساسية سعر الصرف للتغيرات في الصادرات والواردات، أو عرض العملة الأجنبية أو الرقم القياسي للأسعار ضعيفة وتتراوح ما بين 23، إلى 57، ومع ذلك نجد أن تأثر سعر الصرف بالتغيرات في الأسعار يبلغ نحو 57، وهو أكبر من تأثره بكل من الواردات والصادرات وكذلك عرض العملة الأجنبية وهي على التوالي 32، 30، 23، وهذا طبيعي في حالة الاقتصاد المصري. وربما يرجع ذلك إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على سعر الصرف أو أن هذا السعر الحر لا يعكس قوى العرض والطلب بصورة صحيحه نتيجة لتدخل الدولة وتأثيرها على هذا السعر. كما أن الصادرات والواردات كانت مدارة بواسطة الدولة عن طريق عقد اتفاقيات دفع تجارية متعددة الأطراف بين الدولة والدول المختلفة. وقد قدرت دراسة للبنك الدولي سنة 1981 أن المرونة السعرية للطلب على القطن المصري طويل التيلة بواسطة الدول الصناعية في الأجل الطويل يبلغ نحو –0,65[28] (Page, 1982: 99-102) وهي مرونة ليست كبيرة.

ب – توضح نتائج الاختبارات الإحصائية بشكل عام أنها معنوية سواء اختبارات (ت) أو (ف).

ج - معامل الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية وبين سعر الصرف:

نجد المعامل بشكل عام مرتفعاً ويبلغ أقصاه في حالة علاقة سعر الصرف بالرقم القياسي أو بارتفاع الأسعار حيث يصل إلى نحو 96.5٪ بينما يكون أقل ما يمكن في حالة معامل ارتباط سعر الصرف بعرض العملة الأجنبي 71٪ بينما علاقة الارتباط بين سعر الصرف والصادرات بلغ 79٪ وعلاقته بالواردات 87.5٪. ونورد فيما يلي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

جدول رقم (7)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف٪

	سعر الصرف	الواردات	الصادرات	الرقم القياسي
الواردات	95			
الصادرات	86	93		
الرقم القياسي للأسعار	99	98	92	
عرض العملة الأجنبية	80	91	93	87

المصدر: جرى حسابها من المعادلات السابقة.

ونلاحظ على مصفوفة الارتباط أن المعاملات مرتفعة بشكل عام إلا أن الارتباط بين الرقم القياسي للأسعار وبين سعر الصرف أكبر من أي معامل آخر وبالمثل ارتباط الرقم القياسي للأسعار بكل من الواردات والصادرات إذ يبلغ نحو 98٪، 92٪. بينما نجد أن معامل ارتباط عرض العملة الأجنبية بسعر الصرف أقل من غيره من المتغيرات الأخرى. كما يلاحظ أن ارتباط عرض العملة الأجنبية بكل من الصادرات والواردات مرتفعة إذ يبلغ على التوالي نحو 93٪، 91٪.

وعند محاولة تضمين كل المتغيرات السابقة (الواردات، والصادرات، والرقم القياسي للأسعار، وعرض العملة الأجنبية) في معادلة واحدة وذلك في المعادلة رقم (6) وجدنا أن معامل الارتباط قد ارتفع إلى 99٪، وتزايدت قيمة (ف). ومع ذلك نجد أن الاختبار الإحصائي (ت) في المعادلة معنويا فقط بالنسبة إلى متغير واحد فقط هو

عرض العملة الأجنبية. ومعنى ذلك أن الارتباط المرتفع بين المتغيرات المستقلة أفسد العلاقة الدالية على الرغم من ارتفاع معامل الارتباط ومعنوية الاختبار الإحصائي (ت) لذلك لا تصلح هذه الدالة للتعبير عن العلاقة بين هذه المتغيرات.

وفي محاولة أخرى لمعرفة تأثير كل من الواردات والصادرات بصورة مجتمعة على سعر الصرف باستخدام الدالة الخطية وليس الدالة اللوغاريتمية حصلنا على الدالة التالية:

- Exch. P. =	0.644 + 0.00008 Imports- 0.000025 Exports		
T.test	(9.06)	(5.63)	(-0.91)
St. Dev.	(0.071)	(0.00001)	(0.00002)
S= 0.1929	R^2=90.5	R^2adj.) = 89.4 F=85.67	
DW=0.45			

ويلاحظ على المعادلة السابقة أن الاختبارات الإحصائية فيها معنوية بشكل عام ما عدا اختبار دربن واتسون. وتظهر المعادلة أن معامل انحدار الواردات أكبر من الصادرات ومعنى ذلك أن تأثير الواردات على سعر الصرف أكبر من الصادرات وإن كان تأثيرهما معا ضعيفاً على سعر الصرف وهذا شيء طبيعي كما سبق أن ذكرنا حيث إن سعر الصرف في الفترة السابقة كان مُدارا من جانب الحكومة. ومن ناحية أخرى نجد أن علاقة الواردات بانخفاض سعر صرف الجنيه علاقة طردية بينما علاقة الصادرات بانخفاض سعر صرف الجنيه علاقة عكسية.

ثانيا: باعتبار سعر الصرف متغيراً مستقلاً.

1 - المرونات:

تبين المعادلات المطروحة أن مرونة المتغيرات كبيرة بشكل عام فهي أكبر من الواحد الصحيح ومعنى ذلك أن درجة حساسية الواردات والصادرات وعرض العملة الأجنبية للتغيرات في سعر الصرف كبيرة. وتتراوح المرونة ما بين 1.63 في حالة تأثير سعر الصرف على الرقم القياسي إلى 2.4 في حالة تأثيره على الواردات، و2.1 في حالة تأثيره على الصادرات، و2.2 في حالة تأثيره على عرض العملة الأجنبية. وواضح من استعراض المرونات السابقة أن تأثير سعر الصرف على ارتفاع الأسعار أقل من تأثير سعر الصرف على الواردات والصادرات ومع ذلك تظل المرونة أكبر من الواحد.

2 - معامل الارتباط بشكل عام كبير ما عدا معامل ارتباط سعر الصرف بعرض العملة الأجنبية الذي يكون أقل من غيره. إذ يبلغ 71.2٪ ويلاحظ أن معاملات الارتباط هي نفسها السابقة.

3 - تبين المعادلات أن الاختبارات الإحصائية جميعها معنوية سواء اختبار (ت) أو اختبار (ف).

الخلاصة والنتائج

تعتبر مشكلة تدهور سعر الصرف من المشاكل الكبيرة التي واجهت الاقتصاد المصري منذ فترة طويلة بلغت أكثر من عقدين من الزمان. لقد بدأت أسعار سعر صرف الجنيه المصري تأخذ أبعاداً مثيرة وأصبحت محل جدل كبير بعد بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وتخلص الدراسة إلى أن تحرير سعر صرف الجنيه المصري سيترتب عليه مجموعة من الآثار بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي بسبب الظروف الخاصة بالاقتصاد القومي، ولكي تتدعم الآثار الايجابية لتحرير سعر الصرف يجب أن يكون التخفيض مدعوما بحزمة مناسبة من السياسات المالية والنقدية. ويمكن عرض هذه النتائج باختصار كما يلي:

1 - سيترتب على تحرير سعر صرف الجنيه المصري إعطاء السلع والخدمات قيمها الحقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي. غير أن تحقيق هذا الهدف لا بد أن يكون مقرونا بسياسات زيادة العرض وتخفيض الطلب، وعدم المبالغة في تقييد الائتمان الخاص بالنشاط الاقتصادي.

2 - من الممكن إجراء تخفيض حقيقي في سعر الصرف دون تخفيض سعر العملة، وذلك بإجراء أو أكثر من الإجراءات التالية:

أ - بتخفيض سعر السلع غير القابلة للتبادل بالنسبة لأسعار السلع القابلة للتبادل أو حينما تنخفض الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية مقيسة بنوع من العملة القياسية.

ب - ويمكن الوصول إلى ذلك أيضا عن طريق جعل التضخم المحلي أقل من معدل التضخم الأجنبي ذي الصلة بنفس الاقتصاد.

ج - وربما لا يستلزم الأمر حدوث تخفيض في سعر العملة إذا كان في

مقدور السياسات المالية النقدية الانكماشية أن تخفض التضخم المحلي بالقدر المرغوب.

د - في بعض الأحيان يصعب تخفيض السعر النسبي للسلع غير القابلة للتبادل بمجموعة من السياسات الانكماشية إما بسبب عدم القدرة على ذلك أو بسبب أنها سياسات غير مرغوبة بسبب تأثيرها السلبي: أولا على الناتج، وثانيا بسبب أن ضغط عجز الميزانية (تخفيض الإنفاق، ومضاعفة الضرائب) سيكون له آثار سياسية واجتماعية كبيرة بسبب تأثيره على توزيع الناتج والدخل الحقيقيين. وثالثا: أن الهبوط في التوسع النقدي قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة وهو ما تعاني منه مصر بشدة.

3 - إن تخفيض سعر العملة المصرية يمكن أن يزيد عرض الصادرات في الأجل الطويل، إما نتيجة لزيادة الطاقات الإنتاجية أو استخدام طاقات إنتاجية عاطلة أو تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات بدائل الواردات إلى قطاع التصدير. وتظهر الدراسات التي أجريت على علاقة الصادرات بنمو الناتج المحلي ما يلي:-

1 - أن الصادرات تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من التغير في حجم الصادرات ومع ذلك فإن هناك دراسات شككت في إمكانية حدوث ذلك.

2 - أن الصناعات المخصصة لعملية التصدير تكون إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة فيها مرتفعة. وبالتالي فإن تحويل القطاعات المخصصة للإنتاج المحلي إلى قطاعات للتصدير سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

3 - إن الدول التي تتجه إلى التصدير تستفيد من الاقتراب من التخصيص الأمثل للموارد وبالتالي تحقق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي.

إلا أن النتائج السابقة تظل محل شك كبير بسبب أن النتائج المتحصَّل عليها من البيانات الإحصائية عن الاقتصاد المصري في الفترة الماضية، أظهرت أن تناقص سعر صرف الجنيه المصري لم يصاحبه زيادة في الصادرات بل العكس هو الصحيح. وربما يرجع ذلك إلى أن معدلات الأداء الاقتصادي خلال نفس هذه الفترة شهد تدهور معظم مؤشرات النجاح للاقتصاد القومي. الأمر الذي يعني أن تدهور الصادرات المصرية يرجع إلى الاختلالات الهيكلية. أما بالنسبة للمعالجة الرياضية والخاصة بتأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات فإن النتائج أظهرت

كبر المرونة والتي بلغت نحو 2.1 وأن هناك علاقة ارتباط متوسطة بينهما تبلغ نحو 63٪ وبالنسبة لأثر تغيرات سعر الصرف على الواردات تظهر أيضا النتائج أن المرونة كبيرة وتبلغ 2.4 وأن معامل الارتباط 76٪، وبالتالي فإن تأثر الواردات بتغيير سعر الصرف يكون أكبر من تأثر الصادرات.

4 - تؤثر تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار بدرجة كبيرة وتبلغ المرونة نحو 1.6 وعلاقة الارتباط بينهما قوية. وبالنسبة للودائع بالعملة الأجنبية وتأثرها بتغيرات سعر الصرف نجد أنها كبيرة وتبلغ المرونة 2.2 وعلاقة الارتباط بينهما متوسطة.

5 - في حالة اعتبار سعر الصرف متغيراً تابعاً نجد أن درجة حساسية سعر الصرف للتغيرات في الواردات أو الصادرات أو عرض العملة الأجنبية أو الرقم القياسي للأسعار ضعيفة، وهي على التوالي 0.32، 0.30، 0.57, 0.23.

ومن النتائج السابقة نجد أن تخفيض سعر الصرف لن يكون له تأثير كبير على تحسن الصادرات ما لم تكن السياسات الحكومية مصحوبة بإجراءات تشجع الصادرات وإزالة المعوقات التي تحول دون تزايدها. إن إصلاح هيكل الصادرات وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي ستكون أكثر تأثيرا على الصادرات من تخفيض سعر صرف الجنيه، وإن كان ذلك لا يمنع من إعطاء سعر الصرف قيمته الحقيقية بعيدا عن المبالغة.

الهوامش

(1) Dornbusch, Rudger:" The Case For Trade Liberalization In Developing Countries". **Journal Of Economic Perspective. Vol. 6 No 1 Winter, 1992 P.P 69-85.**

(2) تظهر بيانات صندوق النقد الدولي أن الأداء الاقتصادي للدول النامية في عقد الثمانينيات كان أقل بدرجة ملحوظة منه في عقد السبعينيات. انظر:

- **محمد أ. العريان وشمس الدين طارق: الإصلاحات الهيكلية في البلدان العربية. التمويل والتنمية**. صندوق النقد الدولي. سبتمبر 1993.
- صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي. مايو 1994. ص ص. 57-67.

(3) لمزيد من التفصيل عن أهداف وأدوات الإصلاح الاقتصادي، راجع:

د. محمد ناظم حنفي: الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية. القاهرة 1992 ص. ص 204-240.

(4) شيرين حسن الشواربي: سياسة تخفيض قيمة الجنية المصري وأثرها على النشاط الصناعي الجاري خلال فترة الخطة الخمسية 1983/82 - 1987/86. رسالة ماجستير

(غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سنة 1990 ص 5.

- د. رمزي زكي: مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بموازين المدفوعات للبلاد النامية. معهد التخطيط القومي بالقاهرة. مذكرة داخلية رقم 570 سنة 1977 ص ص 2-12.

(5) Feder, Gershon: On Exports and Economic Growth. W.B. **Staff Working Paper, No 508 Feberuary 1982.**

(6) Ibid P. 2.

(7) Robinson, J: **Reading In Theory of International Trade. Philadelphia Blakiston, 1944 P. 400.**

(8) سعد السيد أبو العينين: سياسات سعر الصرف في السودان في الفترة من 1985-1970. رسالة دكتواة (غير منشورة) كلية الاقتصاد. جامعة القاهرة. 1989. ص 105-98.

(9) Ballassa, Bela: Exchange Rates and Foreign Trade In Korea, The World Bank, **Working Papers March, 1991, WPS 635.**

- Corden, W. Max: Exchange Rate policy In Developing Countries, The World Bank, **Working Papers, April 1990, WPS 412.**

(10) Ballassa, Bela: **Policy Reform In Developing Countries,** New York **Pergamon Press 1977.**

------: Exports And Economic Growth. Further Evidence, **Journal Of Development. Economics, Vol. 5 No. 2 June 1978 P.P 181-189.**

------:Export, Policy Choices And Economic Growth In Developing Countries After 1973, Oil Shock. **Journal Of Development Economics. Vol, 18, May, June 1985 PP. 23-25.**

------: Adjustment Policies In East Asia, Policy, Planning and Research, **Working papers, The World Bank. Septemper 1989. WPS 280.**

- Jung, Whoo. S. And Marshall, Peyton. J: Export Growth and Causality In Developing Countries. **Journal Of Developing Economics, Vol, 18, 1985 P.P. 1-12.**

في دراسة قام بها Whoo. S. Tung And Marshall عام 1985 عن العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات ونمو الناتج القومي بالنسبة لسبع وثلاثين دولة باستخدام السلاسل الزمنية للفترة من 1950-1981، وجد أن هناك علاقة سببية بينهما، ولكن هذا الارتباط بينهما أيضا يرجع إلى ارتباطهما بعوامل أخرى. وقد أكدت الدراسة من ناحية أخرى أن استراتيجية تنمية الصادرات تعتبر استراتيجية مثلى للنمو في اندونيسيا ومصر وكوستاريكا بينما لم تثبت العلاقة السببية في باقي الدول.

- Ibid. P.P. 1-12

- نجلاء محمد إبراهيم بكر: استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي. مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية. كلية الاقتصاد. جامعة الملك سعود فرع القصيم. إصدار بحثي رقم 23 سنة 1414 هـ ص 11.

(11) المرجع السابق.

(12) أوموتوندا. أ. ج. جونسون: تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات. **التمويل والتنمية** مارس 1987 المجلد 24 رقم (1) ص ص 23-26.

(13) Murphy, Robert G: Stock Prices, Real Exchange Rates and Optimal Capital Accumulation: **Staff Papers, Internatinal Monetary Fund. Vol. 36, No, 1, March, 1989 P.P. 102-129.**

(14) أوموتوندا أ.ج. جونسون: تخفيض سعر العملة والواردات. **التمويل والتنمية**. يونيو 1987 المجلد 24 رقم (2) ص ص 18-21.

(15) المرجع السابق. ص ص 18-21.

(16) عن أسباب ظاهرة هروب رأس المال انظر:

- Chhibber, A Jay and Shafik, Nemat: Does Develuation Hurt private Investment? The Indonesian Case: The World Bank. **Working Papers, May 1990 WPS 418.**

(17) أوموتوندا. أ. ج. جونسون: تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات. مرجع سابق ص ص 23-26 Murphy, Robert G: op.cit P.P. 102-129.

(18) د. محمد نظام حنفي: مرجع سابق. ص ص 234، 235.

(19) Corden, W. Max: op. cit. P.P. 39-41

(20) Chhiber, A Jay and Shafik, Nemat: op.cit. P.P. 39-40.

(21) محمد يونس عبده عبدالحليم: العلاقات التبادلية بين سياسات التجارة الدولية وسياسات التنمية الاقتصادية مع التطبيق على مصر. **رسالة ماجستير** (غير منشورة) كلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر. 1993 ص 150.

(22) مجلس الشورى: تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سعر الصرف في مصر. خلال الفترة من عام 1947 حتى الآن. سنة 1986 ص 26، 27.

(23) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية. أعداد متفرقة.

(24) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية. العددان الأول والثاني المجلد 46 سنة 1993 ص91.

(25) البنك المركزي المصري: تقارير سنوية متفرقة.

(26) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية: أعداد متفرقة.

(27) عادل حميد يعقوب عبدالعال: التكيف مع النمو في البلدان النامية، مع إشارة خاصة إلى مصر. رسالة دكتوراة (غير منشورة) تجارة الأزهر 1993. ص 26.

(28) Jr, John M. Page: Shadow Prices For Trade Strategy and Investment Planning In Egypt. **World Bank Staff Working Papers. No. 521 1982. P.P. 99-102.**

الملحق الإحصائي جدول رقم (1)

مسلسل	السنة	سعر الصرف	الواردات	الصادرات	الرقم القياسي	عرض العملة الأجنبية	الواردات الصادرات
1	1970	0.65	632.5	431.8	115.2	31.8	200.7
2	1971	0.69	660.0	448.8	116.3	448.9	211.1
3	1972	0.70	690.3	487.8	119.1	487.8	202.5
4	1973	0.70	783.2	562.7	126.8	562.7	223.5
5	1974	0.725	1464.2	931.5	142.7	931.5	532.7
6	1975	0.725	2003.9	1035.3	158.4	1035.3	968.6
7	1976	0,725	1996.1	1403.1	176	1082.6	593.0
8	1977	0.745	2271.2	1778.1	196.2	1574.2	493.1
9	1978	0.745	4692.1	3188.2	220.0	2307.0	1503.9
10	1979	0.760	5738.3	5225.9	237.4	3084.4	512.4
11	1980	0.800	6821.7	6447.4	291.9	4353.7	374.3
12	1981	0.92	8360.4	7228.3	327.3	5212.8	1132.1
13	1982	1.085	8606.6	6739.9	374.3	4479.0	1866.7
14	1983	1.165	8664.5	7892.6	469.7	5323.6	771.9
15	1984	1.267	9849.0	8732.9	531.4	5988.4	1116.1
16	1985	1.595	10136.8	8676.6	600.4	5713.9	1460.2
17	1986	1.912	13055.2	6347.3	752.3	3541.4	6707.9
18	1987	2.112	19548.0	85187	817.6	3514.0	11029
19	1988	2.14	22326.5	10825.2	898.6	7253.4	11501.3
20	1989	2.20	25835.3	11673.5	987.3	13354.0	14161.8
21	1990	2.24	30263.2	14961.0	1133.0	12200.0	15302.2
22	1991	3.33	32971.2	11542.6	1370		
23	1992	3.33	35662.4	1322.2	1569.7		

المصدر: البنك المركزي المصري. المجلة الاقتصادية. أعداد متفرقة.
البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية. أعداد متفرقة.

المراجع العربية

أموتوند، أ.ج. جونسون

1987أ "تخفيض سعر العملة والواردات" التمويل والتنمية، المجلد 24 مارس رقم 1.

———

1987ب "تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات" التمويل والتنمية، المجلد 24 مارس رقم 1.

رمزي زكي

1977 مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بموازين المدفوعات للبلاد النامية. معهد التخطيط القومي بالقاهرة (مذكرة داخلية رقم 570).

سعد السيد أبوالعينين

1989 سياسات سعر الصرف في السودان في الفترة من 1970-1985 رسالة دكتوراة (غير منشورة) كلية الإقتصاد - جامعة القاهرة.

شيرين حسن الشواربي

1990 سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري، وأثرها على النشاط الصناعي الجاري خلال فترة الخطة الخمسية 1983/1982-87/86 رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الإقتصاد - جامعة القاهرة.

عادل حميد يعقوب عبدالعال

1993 التكيف مع النمو في البلدان النامية، مع إشارة خاصة إلى مصر. رسالة دكتوراة (غير منشورة).

محمد. أ. العريان وشمس الدين طارق

1993 الإصلاحات الهيكلية في البلدان العربية. التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي.

محمد ناظم حنفي

1992 الإصلاح الإقتصادي وتحديات التنمية، القاهرة.

محمد يونس عبده عبدالحليم

1993 العلاقات التبادلية بين سياسات التجارة الدولية وسياسات التنمية الإقتصادية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير (غير منشورة) القاهرة.

نجلاء محمد إبراهيم بكر

1414هـ استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي. مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية، جامعة الملك سعود (القصيم).

المراجع الأجنبية

Ballassa, Bela.

1991 Exchange Rates and Foreign Trade in Korea, The World Bank, Working Papers, March, WPS, 635.

———

1977 Policy Reform in Developing Countries, New York Pergamon Press.

———

1978 "Exports and Economic Growth. Further Evidence", Journal of Development. Economics, Vol. 5 No.2, June.

———

1985 "Export, Policy Choices and Economic Growth in Developing Countries After 1973, Oil Shock". Journal of Development Economics. Vol. 18, May, June.

———

1989 Adjustment Policies in East Asia, Policy, Planning and Research, Working papers, the World Bank, September. WPS 280.

Chhibber, A Jay and Shafik, Nemat.

1990 Does Develuation Hurt Private Investment? The Indonesian Case: The World Bank. Working Papers, May, WPS 418.

Corden, W. Max.

1990 Exchange Rate Policy in Developing Countries, the World Bank, Working Papers, April, WPS 412.

Dornbusch, Rudger.

1992 "The Case for Trade Liberalization in Developing Countries". Journal of Economic Perspective. Vol. 6, No. 1 Winter.

Feder, Gershon.

1982 On Exports and Economic Growth. W.B. Staff Working Paper, No.508 Feb.

Jung, Whoo, S. and Marshall, Peyton J.

1985 "Export Growth and Causality in Developing Countries". Journal of Developing Economics, Vol.18.

Jr. John M. Page.

1982 Shadow Prices for Trade Strategy and Investment Planning in Egypt. World Bank Staff Working Papers. No.521.

Murphy, Robert G.

1989 "Stock Prices, Real Exchange Rates and Optimal Capital Accumulation": Staff Papers, International Monetary Fund. Vol. 36, No. 1, March.

Robinson, J.

1944 Reading in Theory of International Trade. Philadelphia Blakiston, p.400.

استلام البحث: يونيو 1995
اجازة البحث: ابريل 1996

الأنشطة والأحداث السارة لدى عينة من طلاب الجامعة في مصر

أحمد محمد عبد الخالق
قسم علم النفس
جامعتي الإسكندرية والكويت

محمد نجيب أحمد الصبوة
قسم علم النفس
جامعة القاهرة

مقدمة

إن أحدا لايستطيع أن ينكر ما للأنشطة والأحداث التي تجلب السرور الخلاق للإنسان من فوائد، وكما أن البيئة الخارجية بمعناها الشامل (طبيعية واجتماعية وحضارية) لها تأثير إيجابي على الإنسان بعامة فإن لها أيضاً تأثيراً سلبياً، فضلا عن تأثيرها على الجوانب الانفعالية لديه ونسقه المعرفي بخاصة. ولهذا ربما كانت الأنشطة التي يبذلها الفرد أو التي يقدمها له الآخرون، والتي من شأنها جلب السرور أو المنفعة له من أفضل الأحداث التي يَخبُرها الفرد ويحرص عليها وعلى أدائها. وكما أن هناك أحداثا تثير المشقة والانعصاب Stress، وتؤدي إلى القلق والتوتر ثم الاكتئاب والوقوع فريسة للاضطراب النفسي وربما المرض العقلي، فإن ثمة أيضاً أحداثا سارة في ذاتها، أو تجلب السرور للإنسان عند ممارستها.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع نظريا وتطبيقيا، كما سيتضح بعد ذلك، فقد اهتم به الفلاسفة والعلماء والأدباء على مدى تاريخ البشرية بعامة وتاريخ العلم بخاصة، فيذكر «أفلاطون» Plato أن السرور Pleasure ما هو إلا إحياء للتوافق الداخلي واستعادة حيويته ونشاطه. أما «هربرت» J.F.Herbert – أحد مؤسسي المدرسة الترابطية القديمة – فيربط السرور بالاتزان الذهني والتآلف الحادث بين المفاهيم Concepts والأفكار Ideas لدى فرد ما. «في حين أن «فخنر» G.T.Fechner – أحد مؤسسي طرق قياس العتبات الحسية في منتصف القرن التاسع عشر – يربط

السرور بالفرح والراحة والارتياح، ويربط معكوسه أي الأسى والحزن بالشد والتوتر، حيث ينتج عن التنبيه الشديد والتنغيص أنواع عديدة من الشد والتوتر والاستياء والغضب، على حين ينتج عن انخفاض الشد والتوتر الارتياح والسرور . . . وقد لاقت نظرية «فخنر» قبولا واسعا لدى «ڤلهلم ڤونت» W.Wundt و«سيجموند فرويد»، بينما انتقد «كيرت جولدشتاين» K.Goldstein مسألة ربط السرور بالراحة التي تلي الشد والتوتر. وأيدت بحوث علم الأعصاب - تأييداً جزئيًا - افتراض وجود منطقة محددة بالجهاز العصبي تعد مركزا للسرور (Wolman, 1990 : 225).

ويتصل قانون الأثر Law of effect في التعلم الناجح لدى «ثورندايك» E.L. Thorndike بالسرور، فيتمخَّض عن السرور مجموعة من العوامل سماها «ثورندايك» بعوامل الإشباع أو الرضا Satisfiers، في حين أن العجز عن تحقيق النجاح ينجم عنه عوامل الضيق والإزعاج والغضب annoyers.

ويرى بعض علماء النفس المحدثين (Teri & Logsdon, 1991 : 124) أن الجوانب الوجدانية للإحساس ربما تتصل بالقيم التدعيمية للأنشطة والمنبهات، بحيث تقف على أحد طرفي نقيض مع الخصائص المعرفية البحتة الناتجة عن الخبرة الحسية. ومن ثم فإن التوصل إلى حلول لبعض المشكلات أمر من شأنه أن يجلب السرور، على حين توجد مواقف ومنبهات أخرى تجلب الغضب والحزن، وتسبب الحلول الناتجة عنها كثيرا من الآلام. وانتهوا إلى أن النشاط أو الحدث السار ما هو إلا مجموعة من الاستجابات الحركية الوجدانية المعرفية التي تنشأ من جرّاء محاولات الفرد الدائبة التمتع بمواقف من الحياة يتصور أنها تجلب له المتعة.

ولما كان علماء النفس على علم بهذه الحقائق فقد حاول عدد لابأس به من الباحثين التدخل القصْدي، إما ليُعلِّم الأفراد العاديين كيف يسلكون بطريقة تجلب لهم المتعة والسرور المشروع، أو ليُوفِّر بعض الأنشطة والأحداث السارة لبعض المرضى العقليين (مرضى الاكتئاب مثلا) وكذلك المرضى المصابين ببعض الأمراض العضوية المزمنة (كمرضى التهاب المفاصل المقعَدين عن الحركة ومرضى الخرَف أو «ألزهايمر» Alzheimer). وللنجاح في تحقيق ذلك مزايا عديدة،

منها أنها تحسِّن الجوانب المزاجية الانفعالية لديهم تحسُّناً دالا، وتتيح الفرصة لأن تؤدي الوظائف المعرفية عملها دون تشتيت أو منغِّصات. ولذا ستحاول هذه الدراسة إجراء مسح للأنشطة والأحداث السارة كما يتصورها الطلاب من وجهة نظرهم، وذلك لتكوين القائمة المصرية للأحداث السارة، بما لذلك من أهداف بحثية ووقائية وتشخيصية وعلاجية وإرشادية.

ومن الأهمية بمكان أن نُعرِّف الأحداث السارة تعريفا محددا؛ فنقول: إنها تلك الأنشطة أو الأداءات أو الهوايات التي يمارسها الفرد طوعا، وبخاصة في أوقات فراغه من العمل أو الدراسة، ويترتب على ممارسته لها شعوره بالسعادة والسرور والرضا.

أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى تكوين قائمة مصرية للأحداث السارة، ومعرفة مدى شيوع هذه الأنشطة بين عينة من طلاب الجامعة من الجنسين، وترتيبها حسب أولوية كل بند منها. وبوجه خاص نلخِّص أهداف هذه الدراسة في نقاط محددة كما يلي:

1 - تكوين قائمة مصرية للأحداث السارة.
2 - تحديد مدى شيوع ممارسة كل بند منها لدى عينة محددة.
3 - ترتيب بنود هذه القائمة ترتيبا تنازليا لدى كل من الجنسين بشكل منفصل لبيان الأفضلية النسبية لكل منها.
4 - بيان الفروق بين الجنسين على كل من البنود والدرجة الكلية على هذه القائمة.

وتتبدّى أهمية هذه الدراسة وتقديمها لهذه القائمة في جانبين، أولهما نظري، والآخر تطبيقي. فعلى المستوى النظري، ينبغي ألا يكون لمثل هذه الأداة خصائص سيكومترية دقيقة فقط، كالثبات والصدق، بل ينبغي أن تلبي حاجات كل من الباحثين والمعالجين أيضا. «فبنود مثل هذه الأداة يجب ألا تتقيد كلية بالأنشطة والأحداث التي تجلب للفرد السرور والسعادة فحسب، بل لابد أن تقيس كذلك القيمة التدعيمية للأنشطة السارة، والتي يُتوقَّع - إذا مارسها أي إنسان - أن ترفع من شعوره الإيجابي بالحياة، وتؤدي به إلى أن يشعر بالسرور ولو لفترة زمنية

محددة، يمكن أن تمتد - بكثرة ممارسة هذه الأنشطة - إلى فترات زمنية أطول» (Lewinsohn, & Alexander, 1991: 350)، مما يؤدي إلى تحسن بعض الأعراض العصابية أو العضوية، ومن ثم، يرفع من احتمال تحسين مستوى الصحة النفسية لدى الفرد. «ونتوقع لهذه الأداة أن تكون لها فائدة محققة في المواقف الطبيعية للحياة، وأنها ستكون ذات قدرة في الحفاظ على السلوك السار الحسن، وذلك عن طريق توجيه نظر الأشخاص إلى ممارسة تلك الأنشطة السارة التي ترتبط بهذه الجوانب الحسنة للسلوك، كما يمكنها أن تكشف عن اهتمامات الأفراد وميولهم وتفضيلاتهم دون أن يُطلب منم التعبير عنها لفظياً عند إجابتهم عن بنودها» (Ibid). وأشار الباحثان إلى «أن معظم مالدينا من معرفة بطبيعة الأنشطة السارة ومدى تأثيرها الإيجابي على السلوك عموما، لازال يخضع للانطباعات الذاتية التي لاتحكمها أسس علمية تستند إلى البرهان التجريبي الواقعي» (Ibid). هذا بالإضافة إلى ندرة مثل هذه النوعية من البحوث،كما يتضح من استقصاء بالحاسب أجريناه عام 1993. ثم إنه ليس من المناسب أن تتوفر قوائم للقلق والتوتر والاكتئاب للكشف عن المشاعر الحزينة البائسة، ولاتتوفر نظائرها المقابلة من القوائم التي تكشف عن المشاعر السارة. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتح لنا الاطلاع على دراسة مناظرة ولا على قائمة للأحداث السارة على المستوى العربي.

أما على المستوى التطبيقي فيمكن أن تستخدم قائمة الأحداث السارة في العمليات الإرشادية في المدارس والجامعات، وتستخدم في تصميم البرامج الوقائية المضادة للقلق والاكتئاب. ومن الممكن أيضاً أن تستخدم هذه القائمة في تشخيص مثل هذه الاضطربات وعلاجها، كما يمكن أخيراً أن يكون لمثل هذه الدراسة تضمينات تنبؤية، حيث تساعد في الكشف المبكر عن حالات الاستهداف للاضطراب النفسي، ومحاولة علاجها بهذه الأنشطة السارة، أو وضع برامج وقائية تمنع حدوث الاضطرابات النفسية أصلا، أو تقلل - على أقل تقدير - من معدلات حدوثها.

يقول Rehm (1988: 343) في فقرة مطولة عن وصف قوائم النشاط وجدواها في تشخيص مرض الاكتئاب وعلاجه وإجراء بحوثه مانصه:

«إن استخدام قوائم الأنشطة في بحوث الاكتئاب مسألة تستحق الدراسة والتمحيص، برغم بعض التساؤلات التي تدور حول مدى اعتبار هذه القوائم أدوات ذات قيمة في تقدير الاكتئاب وقياسه».

وتنطلق هذه القوائم من فكرة نظرية مؤداها: «أن الاكتئاب ينطوي - ضمن ماينطوي عليه من أعراض - على نقص في النشاط العام، ومن ثم فإن هذه القوائم يمكنها - بالإضافة إلى قياس النقص في ممارسة هذه الأنشطة - تقدير الاكتئاب ذاته، وذلك عن طريق إقرار الفرد بنفسه لمدى ممارسته اليومية للأنشطة المختلفة وقدرته على تسجيلها»(Ibid).

و«تعد قائمة الأحداث السارة Pleasant Events Schedule (PES) التي أعدها الباحثان «ماكفيلامي، ولوينسون» MacPhillamy & Lewinsohn أعوام 1971، 1972، 1976، من أفضل الأدوات السلوكية التي جرى تصميمها لتمثيل هذا النمط من الأدوات. وتنطلق هذه الأداة من أفكار نموذج «لوينسون» Lewinsohn النظري للاكتئاب، وهو النموذج الذي يتعامل مع مرض الاكتئاب باعتباره نقصا أو فقدانا للتدعيم الموجب المشروط للاستجابة Loss of response- contingent reinforcement . وكان الهدف من تصميم قوائم الأحداث السارة هو تقدير كَمِّ التدعيم الخارجي الموجب الذي يتلقاه الفرد» (Ibid).

وتتكون قائمة الأحداث السارة التي وضعها «ماكفيلامي، ولوينسون» من 320 حدثا جرى تجميعها من 66 قائمة فردية تشتمل على أحداث موجبة أقرَّ بها 66 فردا (MacPhillamy & Lewinsohn, 1972a, Through: Ibid). أما الصيغة المعدلة الثالثة من هذه القائمة فقد انبثقت عن سبعين قائمة من الأحداث الموجبة التي أقرّ بها سبعون فرداً آخرون (Lewinsohn & Graf , 1973; Through: Ibid). ويجري استخدام قائمة الأحداث السارة بطريقتين: كتقرير استرجاعي Retrospective report للأحداث خلال الثلاثين يوما الماضية، وكأساس لسجلات السلوك اليومي Daily logs الذي يمارسه الشخص باستمرار. وطبقا للطريقة الأولى كأداة استرجاعية؛ يطلب من المفحوصين أولا، أن يحدد كل منهم على حدة، إلى أي مدى كان يمارس كل حدث (بند) في القائمة على حدة، وبشكل متكرر خلال الثلاثين يوما الماضية، ليتم تحديد «مستوى النشاط العام» وفقا لمقياس ثلاثي الرتبة؛ حيث يشير الصفر

إلى أن الشخص لم يمارس أي نشاط أو حدث، أما الرتبة واحد فتشير إلى أنه قد مارسه مرات قليلة (1 – 6 مرات)، وتشير الرتبة اثنين إلى أنه كان يمارسه عددا كبيراً من المرات (7 فأكثر). ثانيا: بعد ذلك كان كل فرد يعيد دراسة القائمة مرة ثانية بهدف تحديد «درجة السرور أو المتعة» الناتجة عن ممارسته لكل نشاط من الأنشطة السارة الآن أو التي يُحتمل أن تحدث مستقبلا، وذلك أيضاً وفقا لمقياس رُتَبي ذي ثلاث درجات هي: صفر ومعناه أن الحدث لاينتُج عن ممارسته أية درجة من درجات السرور. أما الرتبة واحد فمعناها أن الحدث (البند) ينتج عنه درجة ما من درجات السرور. وأخيراً الرتبة الثانية (2) فتشير إلى أن الحدث ينتج عن ممارسته درجة شديدة من درجات السرور.

«وينبثق عن هذه القائمة ثلاثة مقاييس فرعية هي: (1) مقياس مستوى النشاط Activity Level؛ وهو عبارة عن مجموع التقديرات الناتجة عن مدى تكرار الشخص للأحداث ومدى ممارسته للأنشطة التي تنطوي عليها القائمة. (2) مقياس التدعيم المحتمل Reinforcement potential؛ وهو عبارة عن المجموع الكلي لتقديرات درجات السرور الناتج عن ممارسته لكثير من الأنشطة التي تضمها القائمة. (3) مقياس التدعيم الحالي الحقيقي Obtained Reinforcement؛ وهو عبارة عن المجموع الكلي الناتج عن جمع حواصل ضرب تقديرات الأنشطة التي يجري ممارستها فعلا في تقديرات درجات السرور الناتجة عن هذه الممارسة، وذلك لكل حدث أو نشاط (بند) على حدة. وكانت معاملات الثبات الناتجة عن أداء 37 مفحوصا، والتي حسبت بطريقة إعادة الاختبار بعد أربعة أسابيع ثم بعد ثمانية أسابيع، لهذه المقاييس الثلاثة على التوالي 0,85 و 0,66 و 0,72 (MacPhillamy & Lewinsohn, 1972a, 1972b; Through: Rehm, 1988: 343). كان معامل ألفا Alpha للاتساق الداخلي مقداره على التوالي 0,96 و 0,98 و 0,97، محسوبا من الدرجات نفسها لدى هؤلاء السبعة والثلاثين فردا. ولقد وضع «ماكفيلامي، ولوينسون» معايير للذكور والإناث الجامعيين (Ibid).

أما أدلة صدق هذه الأداة فقد توصل إليها «ماكفيلامي، ولوينسون» أيضاً عامي 1974، 1976، حيث وجدا أن هذه المقاييس الثلاثة المشتقة من القائمة أمكنها

التمييز بين مرضى الاكتئاب - كأفراد - وأشخاص عاديين ضابطين لهم Controlled individuals أو من المرضى النفسيين غير الاكتئابيين جاء تحديدهم بناء على اختبار الشخصية متعدد الأوجه واختبار آخر للاكتئاب (Ibid).

كذلك قام «لوينسون» ومعاونوه بوضع قوائم مختصرة من القائمة الأساسية لكل فرد على حدة، سُميت بقوائم الأفراد، حيث قاموا (Lewinsohn & Libet, 1972; Lewinsohn & Graf, 1973) باختيار 160 بندا ينتج عنها - كما قرر المفحوصون - أعلى درجات السرور، ثم طُلب من كل فرد استخدام هذه القائمة لمراجعة أنشطته اليومية على مدى ثلاثين يوما. وأمكنهم استخراج معاملات ارتباط جوهرية لكل فرد على حدة بين الأنشطة السارة التي يمارسونها فعلا وحالتهم المزاجية مقيسة باختبار للتقلبات المزاجية Cycloid temperament. وقد تبين من نتائج دراسة (Lewinsohn & Graf, 1973) أن المفحوصين المكتئبين كانوا أقل المفحوصين ممارسة للأنشطة السارة.

خلاصة ما سبق، أن هذه الدراسة ستحاول التعريف بالأنشطة السارة والكشف عن طبيعتها، ومعرفة مايمارسه الذكور في مقابل الإناث من هذه الأنشطة، والتعريف بالجوانب التطبيقية لمثل هذا النوع من الدراسات، والفوائد العملية التي يمكن أن نجنيها من تكوين مثل هذه القوائم. وفيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة

لما كان هدف هذه الدراسة يتلخص أساسا في تكوين قائمة للأنشطة السارة، فسوف نعرض للدراسات التي جعلت هدفها المباشر تكوين مثل هذه الأدوات بناء على سؤال مفتوح يجري تقديمه للطلاب الجامعيين من الجنسين للوقوف على هذه الأنشطة التي يمارسونها، والفروق بينهم فيها.

أجرى الدراسة الأولى في هذا المجال كل من «ماكفيلامي، ولوينسون» (MacPhillamy & Lewinsohn, 1982) بهدف تكوين قائمة للأحداث والأنشطة السارة، تعتمد على التقرير الذاتي للطلاب عند الإجابة عنها، بحيث تكشف عن مدى قابلية الفرد للاستمتاع بهذه الأنشطة السارة، ومدى تكرار هذه الأحداث في حياته القريبة

والبعيدة. قام هذان الباحثان في البداية بتقديم سؤال مفتوح للطلاب في إحدى الجامعات الأمريكية، يُطلَب من كل واحد منهم أن يكتب قائمة بالخبرات والأنشطة التي يجد أنها تجلب له السرور والسعادة، وذلك من وجهة نظر كل واحد منهم مستقلا عن زملائه. ومن خلال 66 قائمة كتبها هؤلاء الطلاب، تبيَّن للباحثين وجود مجموعات كبيرة من الأنشطة المتكررة لديهم. وبتحليل مضمون هذه القوائم، ثم تصنيفها في فئات مختلفة، قاما بصياغتها في بنود محددة حتى توفَّر لهما التأكد من عدم إضافة أي بند خارج نطاق فئات الأنشطة التي ذكرها الطلاب، فضلا عن التأكد من عدم التداخل بين البنود. وجرى ترتيب هذه البنود عشوائياً، وقُدمت لعينة من الطلاب تكونت من 641 طالبا للحصول على مدى تكرار هذه الأنشطة السارة ومدى استمتاعهم بها. وبناء على هذه الخطوة حُذفت البنود المتشابهة، والبنود التي ليست لها قدرة تمييزية، وكذلك البنود ضعيفة التكرار، والبنود ذات القدرة التدعيمية الضعيفة. ثم طُبقت القائمة بعد ذلك على عدد كبير ومتنوع من الأشخاص في مستويات تعليمية متباينة، ممن ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة، عبر مدى عمري واسع يتراوح بين 35 إلى 76 عاما. وبعد الحصول على استجابات سبعين مفحوصا أمكن الحصول على 70 قائمة منهم. واستخلص الباحثان من هذه القوائم السبعين 34 بندا جديدا، أضيفت إلى بنود القائمة السابقة، فتكونت قائمة جديدة قوامها 320 بندا تغطي مدى واسعا ومتباينا من المواقف والأنشطة السارة.

ومن ناحية أخرى أجرت الباحثتان «لنداتيري، وربيكا لوجسدون» (Teri & Logsdon, 1991) دراسة هدفت إلى وضع قائمة للأحداث السارة، بحيث يَسهل استخدامها بوصفها أداة تعين كلا من الممرضات والمتخصصين في علم النفس الذين يقومون برعاية مرضى الخرَف Alzheimer، ويقومون بتقديم العون لأسر هؤلاء المرضى، أو مراقبة مرضاهم وحثهم على ممارسة هذه الأنشطة السارة، أو إتاحة هذه الأنشطة لهم وتوجيه نظرهم إليها. وكانت وجهة النظر التي تبنتها هذه الدراسة أنه إذا كان من الصعب أن نُرجع بعض التدهور الذي يصيب الوظائف المعرفية لدى مرضى الخرَف (ألزهايمر) إلى عجزهم عن ممارسة كثير من أنواع

الأنشطة السارة، فإن ممارسة هذه الأنشطة أو التفكير فيها أو الانشغال بها ربما يساعدهم على تحسين حالتهم الوجدانية أو شعورهم بالتحسن، ويقلل من سلوكهم المضطرب، ويُمِدهم بالشعور بالإنجاز وبأنهم ليسوا أشخاصا هملاً. ومن ثم قدمت الباحثتان قائمة تتكون من 53 بنداً تلائم هذه النوعية من المرضى وتلائم المهنيين الذين يقومون على خدمتهم. وتبيَّن من النتائج وجود تحسن ملحوظ في الجوانب المزاجية والانفعالية لدى مرضى الخرَف، كما لاحظ الممرضون تحسنا في التفكير وعمليات التفاعل الاجتماعي بين بعض هؤلاء المرضى وبعضهم الآخر من ناحية، ثم بينهم وبين غيرهم من المرضى من ناحية أخرى. وذكر الممرضون أن التأثير كان وقتيا وليس طويل المدى. ويراعى أن هذه النتائج قد عُرضت في شكل انطباعات ووصْف كَيْفي وليس في شكل جداول رقمية.

وفي إطار السياق المجتمعي أجرى أحمد خاطر (1989) دراسته بهدف استعراض إحدى المشكلات الخاصة بالمجتمع المعاصر، ألا وهي مشكلة شغل وقت الفراغ. وقام بعرض المفاهيم المتعلقة بمشكلة الفراغ، وإسهامات علم الاجتماع في فهم أبعاد هذه المشكلة وتفسيرها، إضافة إلى إيجاد السبيل الأمثل لاستثمار وقت الفراغ من خلال التدابير المجتمعية، وبخاصة من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية، مع التركيز على منهج خدمة الجماعة والأنشطة الجماعية، وذلك لدعم الانتمائية من خلال الأنشطة الترويحية الاختيارية التي يتوافر لها التوجيه المناسب، مع استخدام الديناميات الجماعية لتحقيق هذا الهدف. وانتهت هذه الدراسة بعديد من التوصيات التي تؤكد أهمية هذه المشكلة وانتشارها في المجتمع المعاصر، وضرورة وضع التدابير اللازمة لمواجهتها والتخطيط الأمثل للبرامج الموجهة لاستثمار وقت الفراغ. ويذكر الباحث أن دراسته تندرج ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، باستخدام منهج تحليل المحتوى للوثائق والحقائق الاجتماعية المعرفية، والتي عَرض لها في سياق بحثه. ويمكن تبيُّن العلاقة بين دراسة أحمد خاطر وموضوع دراستنا هذه في كونها تناولت كيفية شغل الطلاب لأوقات فراغهم. فمن المعروف أن الأنشطة سواء أكانت سارة أم مكدِّرة،

يمارسها الطلاب وغير الطلاب في أوقات فراغهم، فيترتب على ذلك إما مزيد من التوافق والتحسن في الصحة النفسية والاجتماعية، وإما مزيد من الهم والحزن وتأنيب الضمير بسبب الأوقات التي ضيعوها بلا طائل.

ونذكر تعليقاً على هذه الدراسات التي جرى عرضها أن غالبية هذه الدراسات أجريت بهدف تكوين قوائم للأحداث السارة في المجتمعات الغربية، وأنه قد أجريت دراسة مصرية وحيدة فيما نعلم (خاطر، 1989)، ولكنها حاولت بيان كيفية استثمار وقت الفراغ في أنشطة اجتماعية تدعم قيمة الانتماء في المجتمع، ولم تقصد وضع قائمة للأحداث السارة، الأمر الذي يتضح معه اختلاف دراستنا هذه من حيث أهدافها عن الدراسة التي قام بها خاطر (1989)، ومما يتضح معه أيضاً النقص الشديد في الدراسات السيكولوجية لمثل هذا الموضوع ذي الأهمية النظرية والتطبيقات العملية المهمة وبخاصة على المستوى العربي. وإزاء هذه الثغرة في الدراسات السابقة وجدنا مسوغا كافيا لإجراء هذه الدراسة.

المنهج والإجراءات

أولا: أداة الدراسة

القائمة المصرية للأنشطة السارة: تلخصت إجراءات تكوينها فيما يلي:

1- السؤال مفتوح النهاية

جرى توجيه سؤال مفتوح النهاية Open-ended لطلاب الجامعة المصريين من الجنسين (ن للعينة الكلية = 267، الطلبة ن = 137، الطالبات ن = 130) وذلك في جلسات جماعية ضم كل منها أعداداً مناسبة. وكان السؤال ينص على الآتي:

«اذكر أكبر عدد ممكن من الأنشطة السارة أو الأحداث البهيجة أو الأعمال أو الهوايات التي تشعر بسعادة شديدة عندما تمارسها أو تقوم بها».

ونتيجة لهذا السؤال أمكن الحصول على 267 قائمة فردية.

2 - وعاء البنود Item Pool

جرى تفريغ قوائم الإجابات التي حصلنا عليها من الطلاب ردا على السؤال المفتوح الذي ورد في الفقرة السابقة، وحُذفت الإجابات المكررة في كل قائمة على حدة، وكذلك الإجابات شديدة الخصوصية، وبعض الإجابات التي تمثل خرْقا للمعايير الاجتماعية والأخلاقية والشرعية، مثال ذلك: التعاطي الجمعي للمخدرات، تدخين الحشيش والسجائر، والرقص الجماعي، ومعاكسة البنات. فوصل عدد البنود إلى 277 بندا.

3 - صياغة البنود وتنسيقها

وفقا لمنهج تحليل المضمون في تحديد فئات الإجابات، جرى تخليص التداخل الموجود بين بعض البنود، ثم أعيدت صياغة بنود أخرى من البنود التي قام الطلاب بوضعها وإقرارها في قوائم إجاباتهم «لتكون واضحة في معناها مستقيمة في مبناها» (عبد الخالق وآخرون، 1993: 6). فوصل عدد البنود وفقا لتطبيق الخطوات السابقة إلى 226 بندا، تمثِّل الصيغة المطولة للقائمة لدى الجنسين معا.

4 - الصيغة المطولة للقائمة

وضعت قائمة واحدة للجنسين معا، وروعي في هذه القائمة أن يمثِّل كل بند فيها نشاطا واحدا من الأنشطة السارة وفقا لإدراكات الطلاب لها. ومن ثم يمكن النظر إلى التكرارات التي حصل عليها كل بند على أنها تمثل معدلات انتشارها بين عينة من طلاب الجامعة المصريين من الجنسين، وستقاس معدلات الانتشار بمؤشر النسب المئوية للتكرارات.

5 - الصيغة المختصرة للقائمة

بالنظر في الصيغة المطولة للقائمة تبيَّن أن بعض البنود في كل منها قد حصل على تكرارات شديدة الانخفاض وصلت في بعض الأحيان إلى نسبة 1٪،

فكان من المناسب استبعاد مثل هذه البنود ونظائرها. ولاشك أن استبعاد بعض البنود يقلل من طول القائمة، وهذا أمر مرغوب عمليا خاصة للقوائم الطويلة. ونتج عن هذا الإجراء تكوين صيغة مختصرة للقائمة المطولة.

ولأن هناك طرقا عديدة لاستبعاد بعض البنود واستبقاء بعضها الآخر، وكلها طرق تحكمية، فقد تقرر اختيار البنود المائة الأولى ذوات أعلى تكرار لدى العينة الكلية (الذكور والإناث معا)، وكان لتطبيق هذا المعيار التحكمي بعض المزايا، أهمها إمكان المقارنة بين الجنسين، وحتى لايرهَق القارىء في متابعة هذه المقارنة. وجرى حساب الثبات لهذه القائمة المختصرة.

كذلك كان التعامل مع التكرارات الأولية (الخام) يجري بأسلوبين؛ هما: حساب النسب المئوية لكل بند على حدة والمقارنة بين الذكور والإناث وفقاً لهذه النسب المئوية، ثم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجموع البنود التي قام باختيارها أفراد العينة من الجنسين كل على حدة فضلا عن استخراج قيمة «ت».

6 - معاملات الثبات

حُسبت معاملات ثبات قائمة الأحداث السارة لكل من الطلبة (ن = 25) والطالبات (ن = 25) والعينة الكلية (ن = 50)، وجرى ذلك باستخدام طريقة القسمة النصفية، ثم صُحِّح الطول بمعادلة «سبيرمان - براون»، وكان معامل الثبات لدى الطلبة = 0.94، والطالبات = 0.88 والمجموعة الكلية = 0.92، وكلها معاملات مرتفعة. وقد لجأنا لاستخدام هذه الطريقة برغم علمنا بعدم ملاءمتها تماما لطبيعة هذه القائمة التي يمثل كل بند فيها نشاطا مستقلاً عن الآخر. وكان الأوفق علميا استخدام طريقة إعادة الاختبار، ولكننا لم نستطع الحصول على تطبيق آخر، فقام الباحثان باستخدام طريقة القسمة النصفية على أساس أن دافعية النشاط العام التي تعكسها القائمة يمثلها كل بند من بنودها.

7 - صدق القائمة

لم يتيسر لنا بعد حساب صدق تلازمي أو تنبُّئي للقائمة المصرية للأحداث السارة، ومع ذلك فإن مثل هذه القوائم (كقائمة مونى للمشكلات مثلا) يقدر صدقها عادة على أساس المضمون أو المحتوى Content (Aiken, 1991: 353). ويشير فحص مضمون هذه القائمة إلى أنها تشتمل على بنود تعد ممارستها مجلبة للسرور والسعادة، وذلك كما قررت نسبة غير قليلة من عينة كبيرة الحجم من طلاب الجامعة من الجنسين (راجع جدول 1).

ثانيا: العينات

أمكن الحصول على القائمة المصرية للأنشطة السارة من خلال عينة قوامها 267 من طلبة الجامعة (ن = 137) وطالباتها (ن = 130) من الكليات السبع الآتية بجامعة الاسكندرية: الآداب والهندسة والحقوق والزراعة والعلوم والتجارة والتربية. وكان متوسط أعمار الذكور = 20.8 ± 1.6، والإناث = 20.5 ± 1.4. ويلاحظ أن الفرق بين المتوسطين غير دال إحصائيا.

ثالثا: تطبيق الأداة

طبقت قائمة الأحداث السارة في صيغتها النهائية في هذه الدراسة في جلسات جماعية، تراوح عدد الأفراد في كل منها بين 30 و 40 طالبا وطالبة وذلك في أماكن دراستهم. وكانت الجلسة تستغرق ما بين 15 و 30 دقيقة.

رابعا: التحليل الإحصائي للبيانات

حُسبت النسب المئوية لتكرارات البنود في قائمة الأنشطة السارة لدى العينات الثلاث (الكلية - الذكور - الإناث)، كما تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية، وقيم «ت» لقائمة الأنشطة السارة لدى العينة الكلية ثم لدى عينة الذكور فعينة الإناث.

النتائج

حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية لقائمة الأحداث السارة لدى الجنسين. ويبين جدول (1) هذ النتيجة.

جدول (1)

المتوسط (م) والانحراف الميعاري (ع) للدرجة الكلية على قائمة الأنشطة السارة (الصيغة المطولة) لدى عينات البحث وقيمة «ت»

العينات	ن	قائمة الأنشطة السارة لدى الجنسين		قيمة ت*	دلالتها
		م	ع		
العينة الكلية	267	63.51	32.40		
الذكور	137	67.95	31.99	2.68	0.01
الإناث	130	57.41	31.96		

* ت تكون دالة عند 0.05 إذا كانت قيمتها ≥ 1.96.
** ت تكون دالة عند 0.01 إذا كانت قيمتها ≥ 2.58.

والنتيجة البارزة في جدول (1) أن الفرق جوهري إحصائيا بين متوسِّطَيْ الذكور والإناث عند مستوى 0.01، حيث حصل الذكور على متوسط درجات أعلى من الإناث. ومن الممكن تفسير هذه النتيجة على ضوء السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه أفراد العينة كما يرتبط بأدوار الجنس المنوطة بكل منهما، فمن الواضح أن لدى الذكور حرية أكبر بالمقارنة إلى الإناث في ممارسة أي نشاط من أي نوع تقريبا يرون أنهم يستمدون منه السرور والسعادة، على حين أن حرية الإناث في هذا السياق تعد أقل من نظيرتها لدى الذكور.

ويكشف جدول (2) عن النسب المئوية لتكرارات كل بند من بنود قائمة الأنشطة السارة (226 بندا)، ويعد ذلك مقياسا لميل الطلاب إلى ممارسة هذه الأنشطة وذلك لدى العينة الكلية، ثم لدى الذكور فالإناث، كل منهما على حدة، فضلا عن النسب الحرجة لدلالة الفروق بين النسب المئوية لكل بند على حدة.

جدول (2)
بنود قائمة الأحداث السارة والنسب المئوية(*) للتكررات لدى
عينات الذكور (ن = 137) والإناث (ن = 130) والعينة الكلية (ن = 267)

نص البند	العينة الكلية٪	ذكور ٪	إناث ٪	النسبة الحرجة	الدلالة
1 - كرة القدم	44	42	11	5.74	0.001
2 - شرب المشروبات الساخنة أو الباردة	59	41	30	1.88	-
3 - الصلاة	61	39	33	1.02	-
4 - مساعدة الآخرين	56	38	29	1.56	-
5 - غسل الشعر	57	38	30	1.38	-
6 - الضحك	56	37	30	1.21	-
7 - الذهاب إلى الشاطىء	52	36	26	1.77	-
8 - مشاهدة التليفزيون	51	35	27	1.41	-
9 - الجلوس في هدوء	50	35	25	1.78	-
10 - الرحلات الجماعية	49	34	25	1.61	-
11 - سماع الأغاني	53	34	29	0.88	-
12 - الوجود مع من تحب	49	34	24	1.80	-
13 - الذهاب إلى الأماكن الخلوية	46	33	22	2.01	0.05
14 - مشاهدة المباريات	35	32	10	4.41	0.001
15 - الصوم	55	33	32	0.17	-
16 - قراءة القرآن أو الإنجيل	53	33	31	0.35	-
17 - مشاهدة جَمال العيون	46	33	22	2.01	0.05
18 - زيارة الريف	50	32	27	0.90	-

* حذفت الأرقام العشرية.

تابع جدول (2): بنود قائمة الأحداث السارة . . .

نص البند	العينة الكلية٪	ذكور ٪	إناث ٪	النسبة الحرجة	الدلالة
19 - سماع القرآن الكريم	53	32	31	0.18	-
20 - مشاهدة الندوات الدينية	50	31	29	0.36	-
21 - النظر إلى النجوم أو القمر	44	31	22	1.67	-
22 - التأمل	44	30	23	1.30	-
23 - مصاحبة الجنس الآخر	32	30	9	4.33	0.001
24 - زيارة الأصدقاء	46	30	24	1.10	-
25 - الأناقة	48	30	27	0.54	-
26 - ارتداء الملابس الجديدة	47	29	27	0.36	-
27 - استعمال العطور أو الكولونيات	42	30	20	1.89	-
28 - مشاهدة الأفلام البوليسية	45	29	24	0.93	-
29 - التنزه ليلا	42	29	21	1.51	-
30 - تناول الغداء مع الزملاء أو الأصدقاء	41	29	20	1.71	-
31 - زيارة المناطق الأثرية التاريخية	42	28	22	1.13	-
32 - النوم	39	28	19	1.73	-
33 - قراءة الجرائد والمجلات	50	28	31	0.54	-
34 - الرحلات خارج مصر	38	28	17	2.15	0.05
35 - التصوير	30	27	9	3.83	0.001
36 - لعب البنج بونج	26	27	5	4.90	0.001
37 - مشاهدة أفلام الرعب	41	27	22	0.95	-
38 - سماع الراديو	38	27	19	1.55	-
39 - قيادة السيارات	33	27	12	3.09	0.01

تابع جدول (2): بنود قائمة الأحداث السارة. . .

نص البند	العينة الكلية٪	ذكور ٪	إناث ٪	النسبة الحرجة	الدلالة
40 - ركوب الدراجات	31	27	10	3.58	0.001
41 - تصليح الأشياء كالكراسي أو الدواليب	29	26	8	3.91	0.001
42 - مناقشة القضايا المختلفة مع الأصدقاء	40	26	22	0.76	-
43 - التفوق	38	26	20	1.17	-
44 - شراء الأشياء الخاصة بي	41	26	23	0.57	-
45 - تناول الوجبات اللذيذة أو الدسمة	31	26	11	3.16	0.01
46 - تعلم اللغات	41	25	23	0.38	-
47 - الجري (العدو)	34	25	15	2.04	0.05
48 - إقامة علاقات اجتماعية	44	25	27	0.37	-
49 - قراءة الكتب الدينية	39	25	22	0.58	-
50 - مشاهدة المطر	36	25	18	1.39	-
51 - سماع مطربي المفضل	43	25	26	0.19	-
52 - تأمل الطبيعة	40	25	23	0.38	-
53 - سماع الموسيقا الهادئة	39	25	22	0.58	-
54 - قراءة صفحة الحوادث	41	25	23	0.38	-
55 - مجيء الأصدقاء لزيارتي	41	25	24	0.19	-
56 - حل الألغاز أو الفوازير	41	24	24	0	-
57 - شراء الملابس	43	24	27	0.56	-
58 - مشاهدة المسرحيات	35	24	18	1.20	-
59 - السباحة	30	24	12	2.55	0.05
60 - حفظ القرآن أو تفسيره أو تجويده	37	24	20	0.79	-

تابع جدول (2): بنود قائمة الأحداث السارة. . .

نص البند	العينة الكلية٪	ذكور ٪	إناث ٪	النسبة الحرجة	الدلالة
61 - تأمل الأطفال	44	23	29	1.12	-
62 - لعب الكوتشينة (اللعب بالورق)	32	23	15	1.67	-
63 - مشاهدة الأفلام الخيالية	37	23	22	0.20	-
64 - مشاهدة الأفلام العاطفية	38	23	22	0.20	-
65 - تناول الطعام	28	23	10	2.86	0.01
66 - حب السيطرة والقيادة	27	23	10	2.86	0.01
67 - التعرف على جنسيات أخرى	29	23	11	2.61	0.01
68 - أخذ حمام ساخن لمدة طويلة	40	23	24	0.19	-
69 - سماع الأصوات الطبيعية	33	23	16	1.44	-
70 - الاعتناء بالصحة (فحص الأسنان أو عمل فحص عام)	32	23	16	1.44	-
71 - الاستيقاظ مبكرا في الصباح	35	23	19	0.80	-
72 - مشاهدة الرجال أو السيدات الجذابين	28	23	11	2.61	0.01
73 - قراءة الشعر	40	22	25	0.58	-
74 - مشاهدة البرامج الثقافية	33	22	18	0.82	-
75 - مشاهدة البرامج العلمية	32	22	17	1.03	-
76 - الذهاب إلى النادي	28	22	12	2.17	0.05
77 - القراءة في التاريخ والحضارة	29	22	12	2.17	0.05
78 - حل الكلمات المتقاطعة	27	21	13	1.74	-
79 - الاشتراك في المناقشات السياسية	72	21	12	1.98	0.05
80 - ألعاب الفيديو	24	21	8	3.02	0.01
81 - قراءة الكتب العلمية	30	21	15	1.28	-

تابع جدول (2): بنود قائمة الأحداث السارة. . .

نص البند	العينة الكلية٪	ذكور ٪	إناث ٪	النسبة الحرجة	الدلالة
82 - حل الأجهزة وتركيبها	21	21	4	4.20	0.001
83 - سماع الأغاني القديمة	28	21	12	1.98	0.05
84 - ممارسة الرياضة الذهنية (العقلية)	28	21	12	1.98	0.05
85 - ممارسة الجنس	21	21	4	4.20	0.001
86 - قراءة الكتب السياسية	22	20	6	3.40	0.001
87 - الأعمال الميكانيكية (كالفك والتركيب والتصليح)	23	20	8	2.82	0.01
88 - سماع الشعر	34	20	21	0.20	-
89 - أداء الأعمال الصعبة	25	20	10	2.29	0.05
90 - لعب الشطرنج	27	19	13	1.34	-
91 - الرسم	27	19	13	1.34	-
92 - قراءة الكتب الثقافية	31	19	18	0.21	-
93 - الذهاب للندوات والمحاضرات الدينية	27	19	14	1.10	-
94 - التدخين	16	19	10	2.09	0.05
95 - المراسلة	23	19	10	2.09	0.05
96 - القيام بالأعمال الخيرية	30	19	16	0.65	-
97 - مشاهدة الأفلام الرومانسية	33	19	21	0.41	-
98 - تقديم الهدايا	33	19	21	0.41	-
99 - تغيير ديكور منزلي أو حجرتي	29	19	15	0.87	-
100 - قراءة كتب علم النفس	30	19	18	0.21	-
101 - البحث عن المعلومات الطريفة والغريبة في الكتب	31	19	19	0	-
102 - الصيد	21	19	6	3.21	0.01

تابع جدول (2): بنود قائمة الأحداث السارة. . .

نص البند	العينة الكلية٪	ذكور ٪	إناث ٪	النسبة الحرجة	الدلالة
103 - حضور المناسبات السعيدة	21	19	22	0.61	-
104 - السير في طرقات بلدتي	23	19	13	1.34	-
105 - الاشتراك في أي مشروع من أجل البيئة	26	18	13	1.13	-
106 - تلميع الأحذية	21	18	8	2.43	0.05
107 - تلقي الهدايا	28	18	16	0.43	-
108 - الذهاب للحلاق	15	17	0.01	4.57	0.001
109 - القراءة للبحث عن أصل الكون	27	18	15	0.66	-
110 - الذهاب إلى السينما	20	18	7	2.72	0.01
111 - الاستحواذ على إعجاب الآخرين	28	18	15	0.66	-
112 - الاستلقاء أو الجلوس في الشمس	29	18	18	0	-
113 - لعب الطاولة (النرد)	19	17	10	1.67	-
114 - مشاهدة أفلام الفيديو	22	17	9	1.94	-
115 - زراعة الأزهار والنباتات وتنسيقها	29	17	17	0	-
116 - مشاهدة المسلسلات	37	17	27	1.97	0.05
117 - المذاكرة	27	17	15	0.45	-
118 - قراءة ما يتعلق بالأرواح أو الأشباح أو الغيبيات	26	16	17	0.22	-
119 - سماع الموسيقا الصاخبة أو الديسكو	17	17	4	3.47	0.001
120 - أحلام اليقظة	29	17	18	0.22	-
121 - التمرينات السويدية	19	17	6	2.81	0.01
122 - التخطيط للرحلات	23	17	12	1.16	-
123 - قراءة الكتب الأدبية	29	16	19	0.65	-

تابع جدول (2): بنود قائمة الأحداث السارة. . .

نص البند	العينة الكلية٪	ذكور ٪	إناث ٪	النسبة الحرجة	الدلالة
124 - قراءة المقالات الصحفية	27	16	17	0.22	-
125 - حضور الحفلات	24	16	13	0.70	-
126 - ممارسة لعبة الراكت	22	16	10	1.46	-
127 - التعرُّف على الشخصيات الهامة	24	16	13	0.70	-
128 - كتابة الشعر أو الزجل	21	15	11	0.97	-
129 - جمع العملات التذكارية	21	15	10	1.23	-
130 - حضور الندوات الثقافية	20	15	10	1.23	-
131 - قراءة قصص الخيال العلمي	22	15	12	0.72	-
132 - لعبة الدومينو	18	15	7	2.09	0.05
133 - قراءة القصص العاطفية	29	15	21	1.28	-
134 - قراءة القصص القصيرة	25	15	15	0	-
135 - ركوب المراكب الشراعية	27	15	18	0.66	-
136 - الذهاب إلى الملعب في مناسبات رياضية	19	15	9	1.51	-
137 - العمل بالسياسة	15	15	4	3.06	0.01
138 - الطهي	36	14	29	2.98	0.01
139 - لعب التنس	22	14	13	0.24	-
140 - كتابة المذكرات	22	14	12	0.49	-
141 - لعب الكرة الطائرة	15	14	4	2.86	0.01
142 - اقتناء الأشياء الثمينة النادرة كاللوحات أو الساعات أو التحف	21	14	12	0.49	-
143 - المصارعة الحرة	16	14	6	2.18	0.05
144 - التدريس	17	14	8	1.57	-

تابع جدول (2): بنود قائمة الأحداث السارة...

نص البند	العينة الكلية٪	ذكور ٪	إناث ٪	النسبة الحرجة	الدلالة
145 - الذهاب إلى الملاهي	26	14	18	0.89	-
146 - جمع الأموال والقيام بمشروعات تجارية	13	14	2	3.61	0.001
147 - الذهاب إلى المطاعم	17	14	8	1.57	-
148 - عمل الديكورات	21	13	12	0.25	-
149 - الوحدة	19	13	10	0.77	-
150 - إقامة الحفلات	19	13	13	0	-
151 - سماع الموسيقا الكلاسيكية	18	13	9	1.04	-
152 - ممارسة رياضة الغطس	13	13	3	3.01	0.01
153 - استكشاف الجديد	20	13	11	0.50	-
154 - جمع الطوابع البريدية	17	12	9	0.80	-
155 - ممارسة رياضة الكاراتيه	11	12	2	3.21	0.01
156 - دهان الحوائط	12	12	3	2.80	0.01
157 - الوقوف أمام المرآة	22	12	15	0.72	-
158 - ركوب الخيل	15	12	7	1.39	-
159 - ركوب الموتوسيكلات	11	12	1	3.64	0.001
160 - الذهاب إلى المولد أو السيرك أو الحديقة	16	12	8	1.09	-
161 - الذهاب إلى المكتبة	21	12	14	0.49	-
162 - كتابة برامج الحاسب الآلي	10	11	2	2.98	0.01
163 - التخييم والذهاب للمعسكرات الكشفية	13	11	5	1.81	-
164 - تشغيل الحاسب الآلي	11	11	3	2.56	0.01
165 - تربية الحيوانات المنزلية (كالدجاج والأرانب)	16	11	9	0.54	-

تابع جدول (2): بنود قائمة الأحداث السارة. . .

نص البند	العينة الكلية٪	ذكور ٪	إناث ٪	النسبة الحرجة	الدلالة
166 - تربية الحيوانات الأليفة (كالقطط والكلاب)	16	11	9	0.54	-
167 - مشاهدة الآخرين	16	11	9	0.54	-
168 - تأليف المقطوعات الموسيقية والأغاني	14	11	7	1.14	-
169 - لعب كرة السلة	16	10	9	0.28	-
170 - قراءة القصص الخيالية	22	10	16	1.46	-
171 - التمثيل	11	10	4	1.92	-
172 - تأليف الفكاهات	11	10	4	1.92	-
173 - قراءة الكتب الفلسفية	15	10	8	0.57	-
174 - التجارة	10	10	2	2.75	0.01
175- تربية الأطفال	21	10	15	1.23	-
176 - كتابة القصص القصيرة	14	9	9	0	-
177 - الذهاب إلى معارض الرسم	12	9	6	0.93	-
178 - ممارسة رياضة كمال الأجسام	7	9	0.01	3.00	0.01
179 - ممارسة الأعمال المنزلية	27	9	24	3.30	0.001
180 - كتابة المقالات	16	8	10	0.57	-
181 - عزف الموسيقا	13	8	8	0	-
182 - معرفة أخبار أهل الفن	24	8	21	3.02	0.01
183 - رياضة الملاكمة	11	8	1	2.76	0.01
184 - قراءة شعر الزجل	15	8	10	0.57	-
185 - تربية أسماك الزينة	16	8	11	0.84	-
186 - ممارسة لعبة البلياردو	7	8	0.01	2.76	0.01

تابع جدول (2): بنود قائمة الأحداث السارة. . .

نص البند	العينة الكلية٪	ذكور ٪	إناث ٪	النسبة الحرجة	الدلالة
187 - رفع الأثقال	7	8	0.01	2.76	0.01
188 - ممارسة رياضة الشيش (لعبة السلاح)	8	8	2	2.25	0.05
189 - الذهاب إلى الحفلات الموسيقية	13	8	8	0	-
190 - تجديد الأشياء الأثرية والأثاث القديم	12	8	7	0.31	-
191 - مشاهدة الحيوانات المتوحشة	19	8	4	1.37	-
192 - ممارسة لعبة الاسكواش	8	7	3	1.50	-
193 - الرقص الشعبي	11	7	7	0	-
194 - عمل الحلْوَيات	27	6	27	4.63	0.001
195 - الإخراج للأعمال الفنية	5	6	1	2.22	0.05
196 - ممارسة اليوجا	10	6	7	0.33	-
197 - محاولة عمل (طبق) جديد من صنعي	19	5	18	3.32	0.001
198 - ممارسة لعبة كرة اليد	7	5	4	0.39	-
199 - تنظيم الندوات	7	5	4	0.39	-
200 - السباكة	5	5	2	1.33	-
201 - قراءة الأدب الأجنبي	10	5	8	0.99	-
202 - قراءة كتب وقصص الأطفال	14	5	12	2.05	0.05
203 - النحت في الخشب	10	5	8	0.99	-
204 - تأليف الروايات	5	4	4	0	-
205 - شراء الاكسسوارات أو أدوات التجميل	19	4	20	4.02	0.001
206 - تصميم الأزياء	17	4	16	3.27	0.01
207 - الذهاب إلى نوادي الرشاقة أو الساونا	8	4	6	0.75	-

تابع جدول (2): بنود قائمة الأحداث السارة. . .

نص البند	العينة الكلية٪	ذكور ٪	إناث ٪	النسبة الحرجة	الدلالة
208 - حضور الأوبرا أو البالية	4	4	2	0.96	-
209 - تأليف قصص الأطفال	4	3	2	0.52	-
210 - لعب الجولف	3	3	2	0.52	-
211 - لعب الجودو	3	3	2	0.52	-
212 - لعب التايكوندو	3	3	1	1.17	-
213 - لعب الجمباز	4	3	2	0.52	-
214 - لعب الباليه	5	3	4	0.44	-
215 - المقامرة	3	3	1	1.17	-
216 - تجربة تعاطي المخدرات	3	2	1	0.67	-
217 - الذهاب إلى الكوافير	8	1	9	3.00	0.01
218 - التطريز والتفصيل أو الكروشيه والكانافا	19	1	23	5.53	0.001
219 - اللعب بالباتيناج	4	1	4	1.57	-
220 - مداعبة الصغار واللعب معهم	53	31	32	0.18	-
221 - التجمع مع الأسرة في جو عائلي	51	34	27	1.24	-
222 - البقاء في المنزل	14	8	15	-	-
223 - الذهاب إلى ميادين السباق	8	8	2	2.25	0.05
224 - المشي	41	26	23	0.57	-
225 - إقامة الحفلات	22	13	13	0	-
226 - مشاهدة البرامج أو الأحداث الرياضية	32	29	10	3.92	0.001

وبالتدقيق في جدول (2) وما اشتمل عليه من بيانات يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

1 - تمكّن 68 بندا فقط (بنسبة 30.01٪) من بين 226 بندا تشتمل عليها القائمة من التمييز بين الذكور والإناث في مدى ممارستهم للأنشطة السارة، في حين أن الغالبية العظمى من البنود لم تستطع التفرقة بينهما.

2 - برغم قلة عدد البنود التي ميزت بين الأنشطة السارة لدى كل من الذكور والإناث فإنها كانت ذات دلالة نفسية وايكولوجية خاصة، ذلك أن كل هذه البنود يمكن تصنيفها حسب ممارستها من كلا الطرفين في البيئة الاجتماعية، إلى أنشطة سارة، من وجهة نظر كل فريق، تمارَس خارج المنزل في مقابل تلك التي تمارَس داخل المنزل. وبطبيعة الحال، لازالت البيئة الاجتماعية العربية والإسلامية تمثل سياجا أخلاقيا رفيع المستوى يجعل الإناث يمارسن أنشطتهن السارة عن طيب نفس داخل المنزل، في حين يَسمح هذا السياج للرجال بممارسة هذه الأنشطة السارة خارج المنزل، وفقا لمبدأ طبيعة الأدوار والفروق بين الجنسين فيها.

3 - كما تبيَّن أن الفروق كانت في صالح الذكور الجامعيين عندما كانت طبيعة الأنشطة السارة تتفق وطبيعة الرجال، من قبيل ممارسة كرة القدم، والذهاب للأماكن الخلوية، ومصاحبة الجنس الآخر، ومشاهدة حلقات الملاكمة، ومثيلتها المصارعة، والرحلات خارج مصر، وركوب الدراجات ، والجري، وتصليح الكراسي والدواليب (الخزانات)، وحب السيطرة والقيادة ، والذهاب إلى النادي، وممارسة الجنس، وقراءة الكتب السياسية، والأعمال الميكانيكية، والصيد، والذهاب إلى الحلاق.. وهلم جرًّا.

4 - كذلك كانت الفروق في صالح الإناث الجامعيات عندما كانت طبيعة الأنشطة السارة تتفق وطبيعة الإناث في المجتمع المصري عامة، والساحلي بصفة خاصة، من قبيل: مشاهدة المسلسلات، والطبخ أو الطهي، وملاعبة الأطفال، وغسل الملابس، وممارسة الأعمال المنزلية، ومعرفة أخبار أهل الفن، وعمل الحلويات، ومحاولة عمل (طبق) جديد من صنعي، وتصميم الأزياء، وشراء الاكسسوارات أو أدوات التجميل...الخ.

5 - يترتب على النتائج الأربع السابقة، ضرورة التعويل - عند الاستفادة العملية والتطبيقية من هذه القائمة - على استخراج قوائم خاصة بكل جنس على حدة، فضلا عن استخراج قوائم خاصة بكل فرد على حدة من القائمة الكبرى، تُبيِّنُ الفروق بين الجنسين في الأنشطة السارة، والفروق بين الأفراد في الميول والاهتمامات الخاصة.

ويورِد جدول (3) القائمة المختصرة المكوَّنة من مائة بند لدى طلبة الجامعة.

جدول (3)

النسب المئوية لأعلى مائة بند من حيث التكرار مرتّبة ترتيبا تنازليا في قائمة الأحداث السارة لدى عينة الذكور (ن = 137)

الرتبة	نص البند	٪	الرتبة	نص البند	٪
1	كرة القدم	42	17	مشاهدة جمال العيون	33
2	شرب المشروبات	41	18	زيارة الريف	32
3	الصلاة	39	19	سماع القرآن الكريم	32
4	مساعدة الآخرين	38	20	مشاهدة الندوات الدينية	31
5	غسل الشعر	38	21	النظر إلى النجوم أو القمر	31
6	الضحك	37	22	التأمل	30
7	الذهاب إلى الشاطىء	36	23	مصاحبة الجنس الآخر	30
8	مشاهدة التليفزيون	35	24	زيارة الأصدقاء	30
9	الجلوس في هدوء	35	25	الأناقة	30
10	الرحلات الجماعية	34	26	ارتداء الملابس الجديدة	30
11	سماع الأغاني	34	27	استعمال الكولونيات والعطور	30
12	الوجود مع من تحب	34	28	مشاهدة الأفلام البوليسية	29
13	الذهاب إلى الأماكن الخلوية	33	29	التنزه ليلا	29
14	مشاهدة المباريات	33	30	تناول الغذاء مع الأصدقاء أو الزملاء	29
15	الصوم	33	31	زيارة المناطق الأثرية التاريخية	28
16	قراءة القرآن أو الانجيل	33	32	النوم	28

تابع جدول (3): أعلى مائة بند لدى الذكور

الرتبة	نص البند	٪	الرتبة	نص البند	٪
33	قراءة الجرائد والمجلات	28	55	مجيء الأصدقاء لزيارتي	25
34	الرحلات خارج مصر	28	56	حل الألغاز أو الفوازير	24
35	التصوير	27	57	شراء الملابس	24
36	لعب البنج بونج	27	58	مشاهدة المسرحيات	24
37	مشاهدة أفلام الرعب	27	59	السباحة	24
38	سماع الراديو	27	60	حفظ القرآن أو تفسيره أو تجويده	24
39	قيادة السيارات	27	61	تأمل الأطفال	23
40	ركوب الدراجات	27	62	لعب الكوتشينه (الورق)	23
41	تصليح الأشياء كالكراسي والدواليب	26	63	مشاهدة الأفلام الخيالية	23
42	مناقشة القضايا المختلفة مع الأصدقاء	26	64	مشاهدة الأفلام العاطفية	23
43	التفوق	26	65	تناول الطعام	23
44	شراء الأشياء الخاصة بي	26	66	حب السيطرة والقيادة	23
45	تناول الوجبات اللذيذة أو الدسمة	26	67	التعرّف على الجنسيات الأخرى	23
46	تعلم اللغات	25	68	أخذ حمام ساخن لمدة طويلة	23
47	الجري (العدو)	25	69	سماع الأصوات الطبيعية	23
48	إقامة علاقات اجتماعية	25	70	الاعتناء بالصحة (كفحص الأسنان أو عمل فحص عام)	23
49	قراءة الكتب الدينية	25	71	الاستيقاظ مبكرا في الصباح	23
50	مشاهدة المطر	25	72	مشاهدة الرجال أو السيدات الجذابين	23
51	سماع مطربي المفضل	25	73	قراءة الشعر	22
52	تأمل الطبيعة	25	74	مشاهدة البرامج الثقافية	22
53	سماع الموسيقا الهادئة	25	75	مشاهدة البرامج العلمية	22
54	قراءة صفحة الحوادث	25	76	الذهاب إلى النادي	22

تابع جدول (3): أعلى مائة بند لدى الذكور

الرتبة	نص البند	٪	الرتبة	نص البند	٪
77	القراءة في التاريخ والحضارة	22	89	أداء الأعمال الصعبة	20
78	حل الكلمات المتقاطعة	21	90	الشطرنج	19
79	الاشتراك في المناقشات السياسية	21	91	الرسم	19
80	ألعاب الفيديو	21	92	قراءة الكتب الثقافية	19
81	قراءة الكتب العلمية	21	93	الذهاب إلى الندوات والمحاضرات الدينية	19
82	حل الأجهزة وتركيبها	21	94	التدخين	19
83	سماع الأغاني القديمة	21	95	المراسلة	19
84	ممارسة الرياضة العقلية(أو الذهنية)	21	96	القيام بالأعمال الخيرية	19
85	ممارسة الجنس	21	97	مشاهدة الأفلام الرومانسية	19
86	قراءة الكتب السياسية	20	98	تقديم الهدايا	19
87	الأعمال الميكانيكية (مثل فك وتركيب الأشياء وتصليحها)	20	99	تغيير ديكور منزلي أو حجرتي	19
88	سماع الشعر	20	100	قراءة كتب علم النفس	19

ثم يعرض جدول (4) للقائمة المختصرة المكوّنة من مائة بند لدى طالبات الجامعة.

جدول (4)

النسب المئوية لأعلى مائة بند من حيث التكرار مرتبة ترتيبا تنازليا في قائمة الأحداث السارة لدى الإناث (ن = 130)

الرتبة	نص البند	٪	الرتبة	نص البند	٪
1	الصلاة	33	20	التجمع مع الأسرة في جو عائلي	27
2	مداعبة الصغار واللعب معهم	32	21	شراء الملابس	27
3	الصوم	32	22	زيارة الريف	27
4	قراءة القرآن أو الإنجيل	31	23	مشاهدة التليفزيون	27
5	سماع القرآن الكريم	31	24	الذهاب إلى الشاطىء	26
6	قراءة الجرائد والمجلات	31	25	سماع مطربي المفضل	26
7	غسل الشعر	30	26	قراءة الشعر	25
8	شرب المشروبات	30	27	الرحلات الجماعية	25
9	الضحك	30	28	الجلوس في هدوء	25
10	مشاهدة الندوات الدينية	29	29	الوجود مع من تحب	24
11	مساعدة الآخرين	29	30	أخذ حمام ساخن لمدة طويلة	24
12	الطهي	29	31	مجيء الأصدقاء لزيارتي	24
13	تأمل الأطفال	29	32	زيارة الأصدقاء	24
14	سماع الأغاني	29	33	ممارسة الأعمال المنزلية	24
15	ارتداء الملابس الجديدة	27	34	مشاهدة الأفلام البوليسية	24
16	مشاهدة المسلسلات	27	35	حل الألغاز أو الفوازير	24
17	الأناقة	27	36	التأمل	23
18	عمل الحلويات	27	37	تعلم اللغات	23
19	إقامة علاقات اجتماعية	27	38	قراءة صفحة الحوادث	23

تابع جدول (4): أعلى مائة بند لدى الإناث

الرتبة	نص البند	٪	الرتبة	نص البند	٪
39	تأمل الطبيعة	23	60	شراء الإكسسوارات أو أدوات التجميل	20
40	شراء الأشياء الخاصة بي	23	61	التفوق	20
41	المشي	23	62	حفظ القرآن أو تفسيره أو تجويده	20
42	التطريز أو التفصيل أو الكروشيه أو الكانافا أو شغل الإبرة	23	63	استعمال الكولونيات أو العطور	20
43	زيارة المناطق الأثرية التاريخية	22	64	تناول الغداء مع الأصدقاء أو الزملاء	20
44	الذهاب إلى الأماكن الخلوية	22	65	قراءة الكتب الأدبية	19
45	مشاهدة أفلام الرعب	22	66	النوم	19
46	مشاهدة الأفلام الخيالية	22	67	البحث عن المعلومات الطريفة الغريبة في الكتب	19
47	مناقشة القضايا المختلفة مع الأصدقاء	22	68	سماع الراديو	19
48	مشاهدة الأفلام العاطفية	22	69	الاستيقاظ مبكرا في الصباح	18
49	قراءة الكتب الدينية	22	70	مشاهدة البرامج الثقافية	18
50	مشاهدة جمال العيون	22	71	قراءة الكتب الثقافية	18
51	سماع الموسيقا الهادئة	22	72	محاولة عمل (طبق) جديد من صنعي	18
52	حضور المناسبات السعيدة	22	73	قراءة كتب علم النفس	18
53	النظر إلى النجوم أو القمر	22	74	مشاهدة المسرحيات	18
54	سماع الشعر	21	75	الذهاب إلى الملاهي	18
55	التنزه ليلا	21	76	مشاهدة المطر	18
56	معرفة أخبار أهل الفن	21	77	ركوب المراكب الشراعية	18
57	تقديم الهدايا	21	78	أحلام اليقظة	18
58	مشاهدة الأفلام الرومانسية	21	79	الاستلقاء أو الجلوس في الشمس	18
59	قراءة القصص العاطفية	21	80	الرحلات خارج مصر	17

تابع جدول (4): أعلى مائة بند لدى الإناث

الرتبة	نص البند	٪	الرتبة	نص البند	٪
81	مشاهدة البرامج العلمية	17	91	قراءة الكتب العلمية	15
82	قراءة المقالات الصحفية	17	92	لعب الكوتشينة (الورق)	15
83	زراعة الزهور والنباتات وتنسيقها	17	93	قراءة القصص القصيرة	15
84	قراءة ما يتعلق بالأرواح والأشباح والغيبيات	17	94	تغيير ديكور منزلي أو حجرتي	15
85	الاعتناء بالصحة (كفحص الأسنان أو عمل فحص عام)	16	95	الوقوف أمام المرآة	15
86	سماع الأصوات الطبيعية	16	96	الجري (العدو)	15
87	تصميم الأزياء	16	97	المذاكرة	15
88	تلقى الهدايا	16	98	القراءة للبحث عن أصل الكون	15
89	القيام بالأعمال الخيرية	16	99	تربية الأطفال	15
90	قراءة القصص الخيالية	16	100	الاستحواذ على إعجاب الآخرين	15

ويبيّن جدول (5) أعلى عشرين بندا تبعا للنسب المئوية التي اختارها الطلاب والطالبات.

جدول (5)

النسب المئوية لأعلى عشرين بندا من حيث التكرار مرتبة ترتيبا تنازليا في قائمة الأنشطة السارة لدى الذكور والإناث

	عينة الذكور		عينة الإناث	
الرتبة	نص البند	٪	نص البند	٪
1	كرة القدم	42	الصلاة	33
2	شرب المشروبات الساخنة أو الباردة	41	مداعبة الصغار واللعب معهم	32
3	الصلاة	39	الصوم	32
4	مساعدة الآخرين	38	قراءة القرآن أو الانجيل	31
5	غسل الشعر	38	سماع القرآن الكريم	31
6	الضحك	37	قراءة الجرائد والمجلات	31
7	الذهاب إلى الشاطىء	36	غسل الشعر	30
8	مشاهدة التليفزيون	35	شرب المشروبات الساخنة أو الباردة	30
9	الجلوس في هدوء	35	الضحك	30
10	الرحلات الجماعية	34	مشاهدة الندوات الدينية	29
11	سماع الأغاني	34	مساعدة الآخرين	29
12	الوجود مع من تحب	34	الطهي	29
13	الذهاب إلى الأماكن الخلوية	33	تأمل الأطفال	29
14	مشاهدة المباريات	33	سماع الأغاني	29
15	الصوم	33	ارتداء الملابس الجديدة	27
16	قراءة القرآن أو الإنجيل	33	مشاهدة المسلسلات	27
17	مشاهدة جمال العيون	33	الأناقة	27
18	زيارة الريف	32	عمل الحلويات	27
19	سماع القرآن الكريم	32	إقامة علاقات اجتماعية	27
20	مشاهدة الندوات الدينية	31	التجمع مع الأسرة في جو عائلي	27

مناقشة النتائج

حققت هذه الدراسة الأهداف التي أنيطت بها، وهي تعرُّف الأنشطة السارة لدى عينة من شباب الجامعات من الجنسين. وقد كشفت هذه الدراسة عن تنوع وتباين في هذه الأنشطة السارة لم يكن متوقعا أن يكون بهذا القدر الكبير سواء أكان لدى الذكور أم الإناث (226 نشاطا سارا). وهذا من شأنه أن يدعم بعض التوقعات التي طرحناها منذ البداية، وهي أن كثيراً من الأفراد ربما لايكون لديهم فكرة عن مثل هذه الأنشطة وبمثل هذا التنوع الشديد. معنى ذلك أن أقل مايمكن أن تفيد فيه هذه الدراسة في الجانب التطبيقي هو مجرد جذب انتباه هؤلاء الأفراد لمثل هذه الأنشطة السارة. ومن حسن الحظ أن معظم هذه الأنشطة لن تكلفهم ممارستها شيئا، ومن أمثلتها: جميع أنواع العبادات: كالصلاة والصوم وقراءة القرآن، هذا فضلا عن مساعدة الآخرين، والخروج في رحلات جماعية، والجلوس في هدوء، والوجود في جو عائلي مع الأسرة... الخ (راجع جدول 2).

وبرغم أن هذه الدراسة قد كشفت عن وجود عدد كبير من الأنشطة السارة التي يمارسها الشباب، فإنه قد ظهر جليا مدى اختلاف الذكور عن الإناث في ممارسة هذه الأنشطة، حيث كانت الفروق بينهما في الدرجة الكلية دالة إحصائيا عند مستوى 0.01 (راجع جدول 1)، مما يعكس الفروق بين الجنسين في ممارستهما لهذه الأنشطة.

ومما يؤيد صحة هذه النتيجة الأخيرة أن هذه الفروق قد صدقت على مستوى البنود، كل بند منها على حدة، فقد لوحظ تفاوت كبيرة في النسب المئوية للتكرارات بين الذكور والإناث، حيث كانت أعلى نسبة مئوية لدى الذكور 42٪، في حين كانت لدى الإناث 33٪.

والملاحظة الثانية الجديرة بالاهتمام والمناقشة في هذه النتائج، أنه عند ترتيب قائمة الأحداث السارة لدى الذكور والإناث للوقوف على مواطن الاتفاق والاختلاف، سواء في الصيغة المطولة (226 بندا، راجع جدول (2)) أم في الصيغة المختصرة (100 بند، راجع الجدولين 4,3)، لم نجد بينهما اتفاقا على الإطلاق، وذلك في حالة المقارنة بينهما على مستوى البنود وليس على مستوى القائمة ككل، مما يعكس بوضوح الفروق بين الجنسين في الميول والاهتمامات من

ناحية، ومن ناحية أخرى يحتم علينا - عند استخدام هذه القائمة على المستوى التطبيقي - أن ننظر إلى مسألة تحليل مضامين البنود ومدى مقبوليتها لدى كل جنس على حدة، لأن ذلك من شأنه أن يكشف عن مواطن السعادة في الحياة لدى الأفراد من ناحية، ومن ناحية أخرى يساعدنا كباحثين مهنيين على وضع برامج وقائية سهلة الإعداد والتنفيذ ومنخفضة التكلفة أو لاتكلف شيئا تقريبا في مواجهة القابلية للقلق والاكتئاب والتوتر، آخذين في الحسبان دور هذه الأنشطة السارة المحببّة لكل فرد في تدعيم مثل هذه البرامج الوقائية، مما يجعلها تؤتي ثمارها بشكل محقق الفائدة.

ولاختبار صحة هذه الافتراضات المتصلة باختلاف الميول والاهتمامات بين الجنسين واختلاف ترتيبها لديهم كما تعكسها القائمة جرى تحديد قطاع صغير من بنود هذه القائمة، ولم يكن ذلك سوى البنود العشرين الأولى التي حصلت على أعلى النسب المئوية للتكرارات (راجع جدول 5)، وذلك حتى يمكن عقد مقارنة دقيقة بين استجابات الذكور والإناث. وأسفرت هذه الخطوة عن نتيجة مهمة مؤداها أنه ليس هناك اتفاق في ترتيب الأنشطة بين الجنسين إطلاقا، برغم وجود عشرة بنود من بين العشرين بندا يشترك في ممارستها كل من الذكور والإناث، هي: الصلاة، والصيام، وقراءة القرآن، أو الاستماع إليه من آخرين، ومشاهدة الندوات الدينية، ومساعدة الآخرين، وشرب المشروبات الساخنة أو الباردة، وغسل الشعر، والضحك، وسماع الأغاني. في حين اختلف الجنسان تماما في البنود العشرة الأخرى.

ومما ينُبىء عن اتجاهات دينية قوية وقويمة لدى أفراد هذه العينة، ذكورا وإناثا، أنه من بين البنود العشرة الأولى التي يمارسها كل منهما، كان هناك ستة بنود تكشف عن تبنيهم للاتجاهات الدينية، على المستوى النظري على الأقل، وتعكس تفضيلهم للسلوك المنضبط دينيا، بل أكثر من ذلك فقد كان هذا السلوك مصدر سعادة لهم، ويعد نشاطاً ساراً من وجهة نظرهم. أما البنود الأربعة الباقية فتعكس اهتمامهم بالحياة برغم تبنيهم للسلوك الديني، وهذه البنود هي: شرب القهوة، وغسل الشعر، والضحك، وسماع الأغاني. ويدل ذلك على وجود قدر مشترك من الموضوعات التي تجلب السرور لدى الجنسين.

أما البنود العشرة الثانية التي اختلف الذكور فيها عن الإناث، فكانت تعكس الدور الجنسي Sex Role لكل مجموعة على حدة، فكانت لدى الذكور أنشطة ممارسة كرة القدم، وزيارة الريف، ومشاهدة المباريات، والذهاب إلى الأماكن الخلوية، والرحلات الجماعية، والجلوس في هدوء، والوجود مع من تحب، ومشاهدة التليفزيون، والذهاب إلى الشاطىء. وكانت هناك بعض الأنشطة السارة التي كنا نظن قبل إجراء هذه الدراسة أنها لاتتفق وأدوار الرجال في الحياة الاجتماعية، وتبيَّن ما يخالف ذلك. ومن أمثلتها البنود الآتية: غسل الشعر، ويمارسه 38٪ من الذكور، ومشاهدة جمال العيون، ويمارسه 33٪ من الذكور، وسنجد على طول القائمة (سواء الصيغة المطولة أو المختصرة) كثيراً من البنود التي كنا نتصور أنها لاتتفق مع أدوار الذكور أو الرجال.

كذلك الحال بالنسبة للإناث، فكانت الأنشطة التي تميزهن وتتفق مع أداء أدوارهن في المجتمع، أنشطة مثل: الطهي، ومداعبة الصغار واللعب معهم، وتأمل الأطفال، وعمل الحلويات، والتجمع مع الأسرة في جو عائلي، والأناقة، ومشاهدة المسلسلات، وارتداء الملابس الجديدة. ويتفق ذلك مع ما انتهى إليه بعض الباحثين السابقين من «أن الجانب الانفعالي الوجداني، والاجتماعي المتصل بالأسرة لدى الإناث يفوق نظيره عند الذكور» (عبد الخالق وآخرون، 1993)، وكذلك: (Teri & Logsdon, 1991: 125).

أما الأنشطة التي ربما لاتتفق مع تصورنا لأداء الدور الأنثوي في القائمة المكوَّنة من أعلى عشرين بندا فمن بينها: إقامة علاقات اجتماعية، والتنزه ليلا، مما يدل على حدوث تعديل كبير في الميول وسُلَّم الاهتمامات لدى الجنسين.

على أية حال فإن الفروق بين الجنسين في ممارستهما لهذه الأنشطة السارة يعد نوعا من الصدق التمييزي لهذه الأداة، مما يدفعنا لاتخاذ مزيد من الخطوات لتطويرها. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة في هذا المجال (انظر مثلا: Clark, Lewinsohn, & Alexander, 1985: 23).

وأخيرا تبيَّن أن بعض بنود هذه القائمة يَعكس بعض الفروق عبر الحضارية داخل البيئة المصرية بثقافاتها الفرعية المتعددة، بحيث نتوقع أن مايمارسه أبناء السواحل، ذكوراً وإناثا، قد يختلف إلى حد كبير عما يمارسه أبناء الصحارى.

ويختلف هؤلاء وأولئك عما يمارسه أبناء الريف، وتختلف كل هذه الجماعات برمتها عما يمارسه أبناء الحضر من غير السواحل. ناهيك عن الفروق عبر الحضارية المتوقعة إذا قارنا بين الأنشطة السارة لدى أبناء الشعوب والدول المختلفة سواء أكانت عربية أم أجنبية.

والواقع أن هذا الموضوع البكر، الذي لم يحظ - فيما نعلم - بأية دراسة عربية قبل ذلك، لازال في طوره الأول، ويحتاج لمواصلة الجهد فيه ودراسته على عينات من دول مختلفة وداخل الثقافات الفرعية في كل دولة على حدة (ريف - حضر - صحارى - سواحل). ويحتاج لدراسته عبر أعمار مختلفة، اقتداء بما فعلته بعض الدراسات السابقة (Lewinsohn *et al.*, 1986)، فضلا عن أن هذه الدراسة كشفت عن مؤشرات عبر حضارية، وأظهرت الفروق في الميول والاهتمامات لدى الجنسين، مما يمكن أن يوفر لها نوعين من الصدق في الدراسات المقبلة، هما: الصدق التنبُّئي Predictive Validity والصدق التلازمي Concurrent Validity، وهذا ما أوصى به بعض الباحثين عند دراستهم لهذا الموضوع (انظر مثلا: MacPhillamy & Lewinsohn, 1982: 365).

ولأن مثل هذه القوائم السلوكية التي تمدنا بأنماط عديدة تقريبية من المعلومات، عادة ما تعتمد على التقرير الذاتي للمبحوثين أنفسهم، أو على الملاحظين المدرَّبين، فينبغي مستقبلا جمع بيانات تعتمد على أسلوب المشاهدة، لأنه لابديل لهذا الأسلوب عند حساب الصدق التلازمي. أما الصدق التنبُّئي فينبغي عند حسابه استخدام معدلات السرور أو تقدير مدى الاستمتاع بالأنشطة السارة الآن في التنبؤ بالسلوك اللاحق الذي يمكن اختياره والتركيز عليه بعد ذلك. إذ ننطلق هنا من فرض مؤداه: أن تقديرات بنود هذه القائمة المتصلة بمدى الاستمتاع بكل منها يمكن أن يُمِدنا بمعلومات مفيدة عن القيمة التدعيمية للأحداث المماثلة لها في المستقبل.

كذلك يمكن تحليل مضمون بنود هذه القائمة، وتحديد مقاييس فرعية داخلها، والحصول على مايسمى بصدق التكوين. ويمكن أن يحدث هذا التحليل وفقا لمحاور متعددة منها: الأنشطة السارة الفردية في مقابل الجماعية، والأنشطة التي تمارس داخل البيت في مقابل تلك التي تمارس خارجه، والسعي المتواصل

في مقابل السعي الهادىء، والميول والاهتمامات الإيجابية في مقابل السلبية، والأنشطة الفكرية العقلية في مقابل المزاجية الانفعالية. وأخيرا فإن قائمة الأحداث السارة في صيغتها المصرية مازالت في مسيس الحاجة إلى مزيد من الدراسات.

المراجع العربية

أحمد محمد عبد الخالق، عادل شكري كريم، عبد الفتاح محمد دويدار، عويد سلطان المشعان، عدنان عبد الكريم الشطي

1993 محتوى التفكير قبل النوم: دراسة مسحية ارتباطية. المجلة المصرية للدراسات النفسية، 4,9-28.

أحمد مصطفى خاطر

1989 أنشطة استثمار وقت الفراغ ودعم الانتمائية في المجتمع. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 36 ,164-187، الكويت.

المراجع الأجنبية

Aiken, L.R.

1991 Psychological testing and assessment. Boston: Allyn & Bacon, 7th ed.

Clark, C.N., Lewinsohn, P.M. & Alexander, C.

1985 A psychoeducational approach to the treatment of depressed adolescents. Paper presened at Western Psychological Association, San Jose, CA (Spring).

Hersen, M. & Bellack, A.S.

1991 Dictionary of behavioral assessment techniques. New York: Pergamon Press.

Lewinsohn, P.M. & Alexander, C.

1991 Pleasant Events Schedule. pp. 349-351. In M. Hersen & S. Bellack (Eds.) Dictionary of behavioral assessment techniques. New York: Pergamon Press.

Lewinsohn, P.M., Munoz, R.F., Youngren, M.A. & Zeiss, A.M.

1986 Control your depression. New York: Prentice - Hall.

MacPhillamy, D.J. & Lewinsohn, P.M.

1982 The Pleasant Events Schedule: Studies of reliability, validity and scale intercorrelations. Journal of Consulting & Clinical Psychology, 50, 363 - 380.

Rehm, L.P.

1988 Assessment of depression. pp. 313 - 364, In: A.S. Bellack & M. Hersen (Eds.) Behavioral assessment: A practical handbook, New York: Pergamon, 3rd ed..

Rose, G.D. & Staats, A.W.

1988 Depression and the frequency and strength of pleasant events: Exploration of the Staats - Heiby theory. Behavior Research & Therapy, 26 (6), 489 - 494.

Teri, Linda, & Logsdon, Rebecca, G.

1991 Identifying pleasant activities for Alzheimer's disease patients: The Pleasant Events Schedule. The Gerontological Society of America, 31 (1), 124 - 127.

Wolman, B.B.

1990 Dictionary of behavioral science. New York: Academic Press, 2nd ed.

استلام البحث : مايو 1994

إجازة البحث : ديسمبر 1995

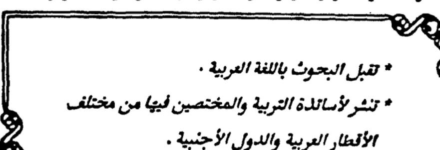


تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
مجلة فصلية تخصصية محكمة

رئيس التحرير

أ.د عبدالله محمد الشيخ

﴿ تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوى والتقارير عن المؤتمرات التربوية ﴾



* تقبل البحوث باللغة العربية .
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات

في الكويت : ثلاثة دنانير للأفراد ، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات .
في الدول العربية : أربعة دنانير للأفراد ، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات .
في الدول الأجنبية : خمسة عشر دولارا للأفراد ، وستون دولارا للمؤسسات .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير - المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي
ص.ب : ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955 الكويت
هاتف ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٩-٤٤٠٣) - مباشر : ٤٨٤٧٩٦١
فاكس : ٤٨٣٧٧٩٤

العلاقة بين الأمطار وبعض المتغيرات الجوية والطبيعية في المملكة العربية السعودية

عبد الملك قسم السيد محمد
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود
الرياض - السعودية

مقدمة

تقع المملكة العربية السعودية بين دائرتي عرض 16 و32 درجة شمالاً وخطي طول 34و56 درجة شرقاً تقريباً. وتبلغ مساحتها حوالي 2.25 كيلو متر مربع، وتعتبر ضمن الأقاليم المدارية ويقع قسمها الأعظم ضمن النطاق الصحراوي المداري للأجزاء الغربية من القارات. وتشرف المملكة من جهة الغرب بواجهة بحرية طويلة على البحر الأحمر وبواجهة بحرية أخرى من جهة الشرق أقل امتداداً على الخليج العربي. كما أن سطح المملكة يتفاوت بدرجة ملحوظة من حيث الارتفاع عن مستوى سطح البحر (شكل 1). وبما أن مظاهر التضاريس (الارتفاع عن سطح البحر) تعد عاملاً مؤثراً في إحداث الأمطار بالمملكة فمن المهم استعراض صورة موجزة لوصف مستويات السطح بأجزاء المملكة المختلفة وذلك على النحو التالي:

(1) السهول: وتشمل السهول الساحلية على البحر الأحمر ويبلغ طولها نحو 1800 كم وهي قليلة في بعض المناطق شمال الوجه ويزداد عرضها باتجاه الجنوب حيث يتراوح بين 25كم و 45 كم. وسهول الخليج العربي وتمتد لمسافة تقدر بنحو 500 كم ويبلغ عرضها حوالي 60 كم.

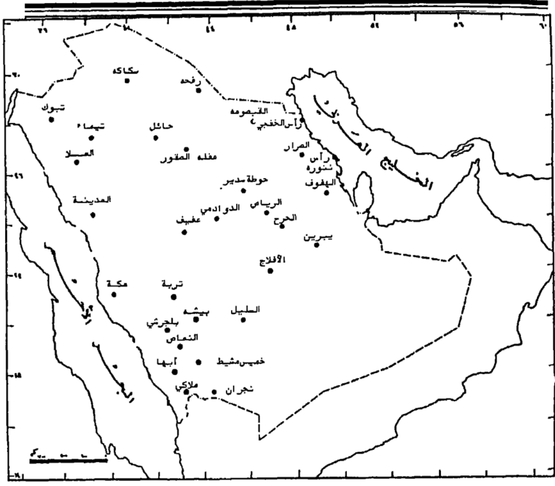
(2) الهضاب: وتشمل (أ) الهضاب الغربية وتمتد من أقصى شمال المملكة من الحدود الأردنية شمالاً حتى مرتفعات نجران جنوباً وتقع شرق المرتفعات الغربية وتتكون من عدد من الهضاب يتراوح ارتفاعها بين 800 و 1500م

(ب) هضبة نجد وتمتد من الهضاب الغربية غرباً إلى صحراء الدهناء ويتراوح ارتفاع قسمها الغربي بين 800و1200 م. أما القسم الشرقي من هضبة نجد فيمتد من نفود السر والدحى غربا إلى صحراء الدهناء شرقاً ويقع في هذا القسم جبال طويق وهي من المعالم التضاريسية البارزة في وسط المملكة ويتراوح إرتفاعها بين 800و1096 م ويلي جبال طويق مجموعة من الهضاب يتراوح ارتفاعها بين 600و700 م، (جـ) الهضاب الشرقية وتمتد من صحراء الدهناء غرباً حتى السهل الساحلي المطل على الخليج العربي شرقاً ويتراوح ارتفاعها بين 200و400 م، (د) الهضاب الشمالية وتمتد من النفود الكبير جنوباً وحدود المملكة العربية السعودية الشمالية من جهة الشمال ويتراوح ارتفاعها بين 400و900 م. (الشريف، 1994 :44-56).

(3) – الجبال الغربية: وهي عبارة عن شريط مساير لسهول تهامة يتألف من خط من المرتفعات الجبلية ذات اتجاه شمالي غربي جنوبي شرقي، وتنقسم هذه الجبال إلى قسمين هما: (أ) المرتفعات الساحلية التي تمتد موازية للسهل الساحلي ويتراوح ارتفاعها بين 600و1400 م، (ب) المرتفعات الداخلية وتقع إلى الشرق من المرتفعات الساحلية ويصل ارتفاع بعض قمم هذه المرتفعات إلى أكثر من 3000م (بندقجي، 1981 :80-89).

(4) – الصحاري: وتشمل صحراء الربع الخالي التي تمتد من المرتفعات غرباً إلى سفوح مرتفعات عمان شرقاً، ومن هضبة نجد شمالاً إلى هضبة حضرموت جنوباً، ويصل إرتفاع بعض أجزائها إلى ما بين (200و500 م)، وتقع صحراء النفود في شمالي المملكة العربية السعودية ويتراوح معدل ارتفاعها بين(600و900م)، أما صحراء الدهناء فتمتد بين صحراء النفود في الشمال وصحراء الربع الخالي في الجنوب ويبلغ متوسط ارتفاعها بين 400و500 م. (أبو العلا، 1975: 45؛ الشريف، 1994).

تتأثر الأمطار في المملكة العربية السعودية من حيث كمياتها وتوزيعها على المستوى المكاني والزماني بمجموعة من المتغيرات الجوية والطبيعية المتداخلة، ومن أهم المتغيرات الجوية التي تتحكم في إحداث الأمطار بالمملكة هي الرطوبة النسبية (درجة تشبع الهواء بالكمية المناسبة من بخار الماء)، كما أن درجة الحرارة الجوية ترتكز أهميتها في تسخين الهواء الرطب في الجزء الأسفل من طبقة تروبوسفير (الطبقة السفلى للغلاف الجوي) ومن ثم تصعيده رأسياً لطبقات الجو العليا لخفض حرارته إلى أن تصل إلى نقطة الندى ومن ثم إحداث تكاثف بخار الماء في الهواء والتسبب في



المصدر: الشريف (1994م)

شكل رقم (1) مناسيب أراضي شبه الجزيرة العربية

تساقط الأمطار التصاعدية أو الانقلابية التي تسببها تيارات الحمل الرأسية النشطة. وفي اطار المتغيرات الطبيعية نجد أن المظاهر التضاريسية (الارتفاع عن سطح البحر) تلعب دوراً ملحوظاً في إحداث حركة التصعيد الرأسي للهواء الرطب وإحداث تكاثف بخار الماء مما قد يساعد في إمكان هطول الأمطار بصفة عامة فوق الأجزاء المرتفعة من المملكة وبصفة خاصة على الجزء الغربي من المملكة العربية السعودية، كما أن الموقع الجغرافي للمكان بالمملكة من حيث دائرة العرض شمالاً وخط الطول شرقاً له تأثير في شأن الأمطار نسبة لأن تأثر الموقع بالكتل الهوائية والجبهات الهوائية والمنخفضات الجوية يعتمد على موقع المكان من هذه الظواهر الجوية التي تحدث في فصول معينة أثناء السنة وبالتالي قد يتحدد مدى تأثر المكان في استقطابه للأمطار التي قد تسقط نتيجة لهذه الظواهر الجوية. كما أنه يمكن البحث في إمكانية أثر شريط المسطح المائي للبحر الأحمر (رغم عدم اتساعه الكافي) في فعاليات الأمطار بالمملكة تبعاً للقرب أو

البعد من البحر حيث أن بعض الأمطار يمكن أن تحدث نتيجة لالتقاء كتل هوائية مختلفة الخصائص المناخية على البحر الأحمر أثناء فترة فصل الشتاء (Pedgely, 1969: 350-358). وبناءً عليه فإنه من المتوقع وجود علاقة ارتباطية بين الأمطار في المملكة وهذه المتغيرات الجوية والطبيعية أثناء فصول السنة المختلفة بحيث يكون من المرجح أن تعتمد كمية الأمطار وتباينها من منطقة لأخرى على فعالية هذه المتغيرات في إحداث تساقط الأمطار بالمملكة العربية السعودية. وفي هذا الشأن استخدم التوم (EL Tom, 1969: 378-387) أربعة عوامل وهي: الفاصل المداري (I.T.D)، والتضاريس، والرياح الموسمية الجنوبية الغربية وخط العواصف الرعدية (Line-Squalls) وأجرى تحليلاً إحصائياً لمعرفة أثر هذه المتغيرات على الأمطار في السودان، وفيما بعد أجرى قسم السيد (EL Seed, 1987: 413-419) دراسة حول عامل دائرة العرض وثلاثة متغيرات مناخية (الرطوبة النسبية، وكمية السحب، ودرجة الحرارة) بهدف البحث عن علاقاتها الارتباطية وأثرها كعوامل مسببة للأمطار في السودان.

وعليه فإن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة شكل وقوة العلاقة الارتباطية بين الأمطار السنوية والشهرية وبين ستة متغيرات جوية وطبيعية ومدى أثر هذه المتغيرات على فعاليات الأمطار بالمملكة العربية السعودية. ويمكن تعريف هذه المتغيرات الستة المؤثرة على الأمطار بالمملكة على النحو التالي:

(1) الرطوبة النسبية: وتعتمد على درجة تشبع الهواء ببخار الماء ويمكن التعبير عنها بواسطة متوسطات الرطوبة النسبية (٪) الشهرية والسنوية بافتراض أن المتغير الرطوبي هو المصدر الأساسي لعمليات تكاثف بخار الماء وتساقط الأمطار بالمملكة.

(2) درجة حرارة الهواء: ويمكن التعبير عنها بواسطة المتوسطات الشهرية والسنوية لدرجات حرارة الهواء بالدرجات المئوية، بافتراض أهمية المتغير الحراري في تسخين الهواء وإحداث حركات التصعيد الرأسي للهواء الرطب صوب طبقات الجو العليا ومن ثم خفض حرارته وإحداث تكاثف بخار الماء في الهواء.

(3) التضاريس: ويمكن التعبير عنها بواسطة ارتفاع المحطة بالأمتار عن سطح البحر، بافتراض أن المتغير التضاريسي يلعب دوراً فعالاً في تصعيد الهواء الرطب رأسياً على سفوح الجبال وما ينجم عنه من إمكان تساقط الأمطار في الأماكن المرتفعة التي تعترض مسار الرياح التي تحمل كمية مناسبة من بخار الماء.

(4) المسافة من البحر الأحمر: وهي عبارة عن المسافة الأفقية (بالكيلومترات) بين ساحل البحر الأحمر والمكان بالمملكة، بافتراض أن المسطح المائي للبحر الأحمر قد يكون له بعض التأثير على فعاليات الأمطار التي يتوقع انخفاضها بالبعد عن بعض أجزائه الساحلية.

(5) دائرة العرض: وهي عبارة عن خط عرض المكان (بالدرجات) شمال خط الإستواء، بافتراض أن دائرة العرض تتحكم في فعالية المتغير الحراري من حيث قوة الإشعاع الشمسي وطول ساعات النهار بتعاقب فصول السنة المختلفة.

(6) خط الطول: وهو عبارة عن خط طول المكان (بالدرجات) شرق غرينتش، بافتراض أن الأمطار قد تتناقص بالاتجاه شرقاً في أجزاء من المملكة العربية السعودية تبعاً لتناقص إمكانات الرطوبة للكتل الهوائية المتجهة صوب الشرق وكذا تناقص رطوبة الرياح الموسمية المتجهة من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي بجنوب غربي المملكة العربية السعودية.

ويمكن تحديد هذه المتغيرات الجوية والطبيعية الستة تحت الدراسة الحالية وكذا متوسطات الأمطار بالتعبير عنها بالرموز التالية:

ص = متوسط المطر بالمليمترات (الشهري أو السنوي).

س 1 = متوسط الرطوبة النسبية بالنسبة المئوية (الشهري أو السنوي).

س 2 = متوسط درجة الحرارة بالدرجات المئوية (الشهري أو السنوي).

س 3 = التضاريس (ارتفاع المكان عن سطح البحر بالأمتار).

س 4 = المسافة الأفقية من البحر الأحمر إلى المكان بالكيلومترات.

س 5 = دائرة عرض المكان بالدرجات شمال خط الاستواء.

س 6 = خط طول المكان بالدرجات شرق غرينتش.

البيانات والمحطات المستخدمة في الدراسة:

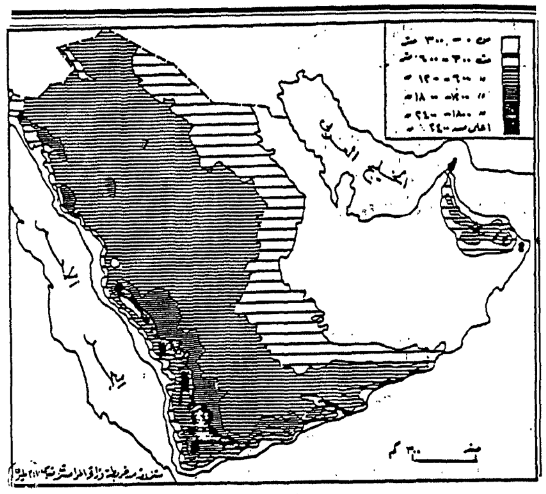
لقد اعتمدت الدراسة على البيانات الخاصة بالمتغيرات الستة التي يمكن أن تؤثر في كميات الأمطار بالمملكة العربية السعودية والمشار إليها سابقاً وتشمل:

(أ) بيانات عن المتغيرات الطبيعية وهي: التضاريس، المسافة من البحر الأحمر، ودائرة العرض وخط الطول عن ثلاثين محطة أرصاد جوية مختارة بالمملكة (جدول رقم 1) وشكل رقم (2). (ب) البيانات الخاصة بالمتغيرات الجوية وهي:

جدول (1)
المتغيرات الطبيعية لمحطات الأرصاد الجوية المستخدمة في الدراسة

الرقم	المحطة	التضاريس الارتفاع عن سطح البحر (متر)	المسافة من البحر الأحمر (كم)	دائرة العرض (درجة شمالا)	خط الطول (درجة شرقاً)
1	أبها	2039	90	18ر2	42ر7
2	عفيف	940	475	23ر9	42ر9
3	الأفلاج	539	740	22ر3	46ر7
4	بلجرشي	2400	95	19ر8	41ر6
5	بيشه	1020	200	20ر0	42ر6
6	الدوادمي	940	700	24ر5	44ر3
7	الهفوف	160	1235	25ر5	49ر6
8	حائل	1010	600	27ر5	41ر6
9	حوطة سدير	665	850	25ر5	45ر6
10	خميس مشيط	2095	190	18ر2	42ر6
11	الخرج	430	950	24ر2	47ر4
12	المدينة المنورة	636	140	24ر6	39ر7
13	مكة المكرمة	310	80	21ر5	39ر8
14	ملاكي	190	60	17ر1	42ر9
15	نجران	1210	235	17ر6	44ر4
16	النماص	2600	85	19ر1	42ر2
17	القيصومة	360	1130	28ر3	46ر1
18	رفحه	447	820	29ر6	43ر5
19	رأس الخفجي	16	1325	28ر4	48ر5
20	رأس تنورة	10	1360	26ر7	50ر1
21	الرياض	564	950	24ر6	46ر7
22	الصرار	75	1225	27ر0	48ر4
23	سكاكة	574	500	30ر0	40ر2
24	السليل	600	625	20ر0	45ر6
25	تبوك	776	190	28ر4	36ر6
26	تيماء	820	300	27ر6	38ر5
27	تربه	1130	200	21ر2	41ر7
28	العلا	681	170	26ر6	37ر8
29	عقلة الصقور	740	550	25ر8	42ر2
30	يبرين	200	1030	23ر3	48ر9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.



شكل (2) مواقع محطات الأرصاد الجوية المستخدمة في الدراسة

المتوسطات الشهرية والسنوية لدرجات الحرارة والرطوبة النسبية للفترة (1964م – 1985م) ولنفس المحطات المختارة (الجدول رقم 2 والجدول رقم 3). كما يوضح الجدول رقم (4) المتوسطات الشهرية والسنوية لكميات الأمطار بمحطات الأرصاد تحت الدراسة*

* قام الباحث بحساب المتوسطات الشهرية والسنوية على أساس البيانات الشهرية والسنوية الفعلية للفترة (1964-1985) التي صدرت عن وزارة الزراعة والمياه – قسم الهايدرولوجيا – الرياض – المملكة العربية السعودية.

جدول (2) المعدلات الشهرية والسنوية لدرجات الحرارة (مئوية) للفترة (1964-1985) بمحطات الأرصاد الجوية المستخدمة في الدراسة

م	المحطة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
1	أبها	13.0	14.1	16.6	17.5	20.7	23.1	23.2	22.8	22.1	18.5	16.0	13.5	18.4
2	عقيف	14.4	16.3	23.2	23.5	26.1	28.7	33.1	31.5	34.6	32.0	25.0	20.0	25.7
3	الأفلاج	14.9	16.9	21.6	26.9	31.4	33.4	34.4	33.9	31.3	25.4	19.6	15.5	25.4
4	بلجرشي	11.6	12.7	15.3	17.7	21.8	24.3	24.7	24.2	22.8	18.8	15.2	12.9	18.5
5	بيشه	17.9	19.3	23.5	25.7	28.9	30.5	31.2	31.1	28.0	23.7	20.3	17.8	24.8
6	الدوادمي	14.1	15.9	19.4	24.6	29.4	31.6	31.8	31.3	29.7	25.3	19.3	16.1	24.0
7	الهفوف	14.2	16.2	20.3	25.5	30.8	33.3	34.7	33.9	31.7	26.9	15.6	12.9	24.7
8	حائل	11.1	12.8	16.3	21.9	26.6	29.8	30.9	30.7	29.4	23.8	21.3	15.1	22.5
9	حوطة سدير	13.4	15.4	20.1	25.2	30.2	32.4	33.5	32.7	30.7	25.7	16.9	13.8	24.2
10	خميس مشيط	13.4	14.7	17.2	18.3	21.4	23.5	23.8	23.1	22.2	19.0	19.4	15.3	19.3
11	الخرج	14.6	17.0	21.7	27.1	31.5	33.4	34.5	33.9	31.2	25.8	15.8	20.3	25.5
12	المدينة المنورة	17.7	19.5	23.5	27.7	32.9	35.9	36.2	36.1	35.1	29.9	19.6	25.1	28.3
13	مكة المكرمة	23.7	24.0	27.0	30.7	34.0	35.5	35.3	34.8	34.7	31.6	24.6	27.4	30.2
14	ملاكي	26.8	27.4	29.5	32.2	33.9	35.3	34.7	34.0	33.5	31.7	28.1	17.3	30.4
15	نجران	17.4	19.8	23.4	25.4	29.7	31.5	32.6	32.0	29.0	23.6	29.4	10.7	25.4

تابع جدول (2) المعدلات الشهرية والسنوية لدرجات الحرارة (مئوية) للفترة (1964-1985) بمحطات الأرصاد الجوية المستخدمة في الدراسة

م	المحطة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
16	النماص	9.8	10.5	13.3	14.7	17.6	19.6	21.2	20.6	20.1	16.1	20.0	13.2	16.4
17	القيصومة	11.4	13.4	18.4	25.0	31.2	33.1	36.3	35.5	32.8	26.6	12.3	11.7	24.0
18	رفحه	10.0	12.1	16.9	23.4	29.2	32.4	34.4	34.0	31.6	25.4	19.1	16.9	23.8
19	رأس الخفجي	13.3	15.4	18.9	23.9	29.1	33.4	35.0	34.0	31.3	26.8	17.6	18.8	24.8
20	رأس تنورة	15.7	16.8	20.4	24.9	30.3	32.3	33.9	33.0	31.4	28.0	20.7	15.5	25.2
21	الرياض	14.1	16.9	20.6	25.9	30.3	32.0	33.9	32.8	30.1	25.4	22.7	15.1	25.0
22	الصرار	13.1	16.6	20.1	25.5	31.2	35.1	36.0	33.9	30.6	24.6	19.5	12.9	24.9
23	سكاكه	12.5	14.0	17.7	23.3	27.3	30.8	32.7	32.0	30.6	24.2	20.9	16.7	23.5
24	السليل	16.3	18.2	23.3	29.2	31.6	33.6	34.8	32.9	29.5	25.7	18.2	12.3	25.5
25	تبوك	10.5	12.7	16.8	23.6	26.2	29.6	31.0	30.7	28.6	23.5	20.7	11.8	22.1
26	تيماء	10.4	12.9	16.1	20.5	24.0	26.2	27.1	27.0	25.9	20.8	17.1	17.0	20.4
27	تربه	16.7	17.6	20.3	24.0	26.2	28.6	28.6	29.4	27.2	23.2	25.4	15.1	22.7
28	العلا	14.8	16.4	20.7	25.8	29.8	32.7	32.8	32.0	31.1	26.8	19.7	20.2	25.2
29	عقله الصقور	13.6	15.0	19.1	24.0	29.4	31.6	32.6	32.0	31.2	25.4	19.2	15.1	24.1
30	يبرين	14.5	17.4	21.9	27.3	30.8	34.6	36.1	34.3	31.0	24.8	19.5	16.1	25.7

المصدر : الجدول من إعداد الباحث.

جدول (3) المعدلات الشهرية والسنوية للرطوبة النسبية (٪) للفترة (1964-1985) بمحطات الأرصاد الجوية المستخدمة في الدراسة

م	المحطة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
1	أبها	69	71	64	64	51	39	44	50	39	46	58	66	55
2	عفيف	52	50	30	44	25	21	17	16	15	17	24	47	30
3	الأفلاج	54	45	42	36	26	16	18	18	23	31	47	58	35
4	بلجرشي	65	65	59	56	48	41	46	51	47	51	59	60	54
5	بيشه	53	50	50	47	41	32	33	35	35	39	49	54	43
6	الدوادمي	50	44	43	38	29	20	19	18	20	29	43	57	34
7	الهفوف	58	55	53	47	38	31	34	36	43	47	51	48	45
8	حائل	53	43	38	30	24	15	15	14	14	26	53	54	32
9	حوطة سدير	53	47	45	40	33	23	21	21	24	35	45	62	37
10	خميس مشيط	65	66	61	55	48	36	41	49	35	40	46	44	49
11	الخرج	45	42	41	34	27	16	16	17	20	30	56	38	32
12	المدينة المنورة	38	31	27	25	16	12	12	14	13	20	38	57	25
13	مكة المكرمة	56	52	47	41	37	32	32	35	43	48	34	69	44
14	ملاكي	68	66	65	58	61	59	57	60	64	65	55	42	60
15	نجران	42	39	39	35	22	15	16	20	19	25	66	67	34

تابع جدول (3) المعدلات الشهرية والسنوية للرطوبة النسبية (٪) (1964-1985) بمحطات الأرصاد الجوية المستخدمة في الدراسة

م	المحطة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
16	النماص	72	70	66	65	56	45	50	53	44	52	32	53	55
17	القيصومة	59	49	42	31	20	12	10	12	14	25	63	58	33
18	رفحه	59	50	43	36	25	19	16	17	21	32	43	66	35
19	رأس الخفجي	70	67	62	55	47	38	39	44	48	56	48	66	53
20	رأس تنورة	67	69	67	61	56	49	51	55	58	60	59	53	59
21	الرياض	54	49	42	38	29	20	18	18	21	32	64	53	37
22	الصرار	59	51	47	37	30	19	18	22	30	41	47	55	38
23	سكاكة	55	48	44	36	28	24	24	25	25	38	50	46	37
24	السليل	37	36	39	30	21	15	14	19	17	24	49	49	29
25	تبوك	47	39	35	27	23	21	21	24	26	32	38	53	32
26	تيماء	51	45	41	37	36	36	39	40	42	48	42	42	42
27	تربه	42	38	37	36	32	22	22	23	25	27	53	45	34
28	العلا	39	38	30	23	21	17	20	23	20	24	34	34	27
29	عقلة الصقور	54	46	42	40	29	19	20	18	18	31	44	50	34
30	يبرين	50	48	44	32	25	20	21	25	24	33	43	50	35

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

جدول (4) المعدلات الشهرية والسنوية لكميات الأمطار (ملم) للفترة (1964-1985) بمحطات الأرصاد الجوية المستخدمة في الدراسة

م	المحطة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
1	أبها	15.1	62.9	44.9	75.2	31.6	13.0	11.8	16.7	6.5	1.2	2.8	10.0	291.7
2	عفيف	6.1	6.3	17.7	17.3	9.3	0.3	0.2	0.1	0.0	0.3	5.0	8.7	71.8
3	الأفلاج	7.5	6.5	23.3	16.4	2.9	0.0	2.4	0.0	0.0	0.2	0.4	2.8	62.4
4	بلجرشي	62.4	38.4	40.8	56.5	33.9	9.8	21.1	25.3	10.2	19.1	49.5	38.4	405.4
5	بيشه	8.5	6.2	19.6	34.9	16.8	2.5	3.0	4.1	0.2	6.6	1.7	4.9	109.0
6	الدوادمي	11.6	9.3	28.8	41.0	7.5	0.0	0.7	0.0	0.0	5.8	8.2	7.4	120.5
7	الهفوف	15.0	13.3	16.6	11.3	1.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.8	3.0	8.5	69.6
8	حائل	19.2	6.2	18.3	19.3	7.7	0.2	0.0	0.0	0.0	6.2	23.6	5.9	106.6
9	حوطة سدير	14.6	10.5	28.6	20.8	8.4	0.1	0.6	0.0	0.0	2.4	17.9	12.4	116.3
10	خميس مشيط	8.7	13.6	43.0	22.2	31.2	4.9	22.8	33.1	2.4	3.8	5.3	6.7	197.7
11	الخرج	9.9	9.7	20.1	14.7	3.5	0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	7.4	7.7	75.0
12	المدينة المنورة	6.8	2.6	8.1	17.4	6.7	1.0	0.0	0.4	0.4	2.7	6.2	4.0	56.3
13	مكة المكرمة	34.1	4.9	3.8	13.4	5.3	5.4	1.1	2.1	2.8	8.4	12.8	15.7	109.8
14	ملاكي	13.6	4.9	12.5	13.1	18.5	8.9	56.3	47.7	46.6	39.7	18.7	3.6	284.1
15	نجران	2.0	3.9	22.0	15.6	2.8	0.0	2.4	11.7	0.0	9.9	8.6	0.1	79.0

تابع جدول (4) المعدلات الشهرية والسنوية لكميات الأمطار (ملم) للفترة (1964-1985) بمحطات الأرصاد الجوية المستخدمة في الدراسة

م	المحطة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
16	النماص	93.7	39.2	54.4	49.4	74.4	3.5	16.7	14.7	0.5	27.3	33.2	29.4	436.4
17	القيصومة	21.9	13.5	12.1	14.4	6.5	0.1	0.0	0.0	0.0	3.0	14.7	12.6	98.8
18	رفحه	13.6	5.5	8.5	6.5	3.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.5	12.9	10.0	65.5
19	رأس الخفجي	31.5	13.3	8.8	8.2	1.7	0.0	0.0	0.0	0.0	7.0	12.6	18.6	101.7
20	رأس تنورة	24.9	15.8	12.6	13.0	1.8	0.1	0.0	0.0	0.0	0.5	6.9	18.6	94.2
21	الرياض	15.0	8.7	16.7	20.8	8.0	0.0	0.2	0.1	0.0	1.2	3.3	9.6	83.6
22	الصرار	10.4	14.3	16.9	14.7	3.2	0.0	0.4	0.0	0.0	10.9	6.5	12.8	90.1
23	سكاكة	9.9	5.0	5.6	9.0	3.3	0.0	0.0	0.2	0.0	2.1	13.8	4.3	53.2
24	السليل	3.5	3.3	20.3	13.6	2.2	0.0	0.1	0.2	0.0	0.1	0.8	0.7	44.8
25	تبوك	5.4	4.3	4.2	3.7	1.4	0.0	0.0	0.0	0.0	3.2	5.8	1.1	29.1
26	تيماء	5.0	3.5	4.5	9.4	3.5	0.1	0.0	0.0	0.0	1.5	9.8	2.2	39.5
27	تربه	1.3	4.1	19.9	27.6	20.0	1.9	2.1	0.1	0.0	2.9	8.1	3.8	91.8
28	العلا	5.0	5.0	8.4	17.9	3.0	0.0	0.0	1.2	0.0	4.9	10.1	6.8	62.3
29	عقلة الصقور	8.8	6.4	12.9	19.3	14.7	0.2	0.0	0.0	0.0	3.0	13.2	6.5	85.0
30	يبرين	8.9	7.5	14.6	10.3	0.5	0.0	0.1	0.0	0.6	0.0	2.7	2.9	48.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

ولتحقيق أهداف البحث سالفة الذكر فقد اتبع الباحث الأساليب الاحصائية التالية:

1 - لتحديد العلاقة الإرتباطية بين متوسط الأمطار السنوية والمتغيرات الجوية والطبيعية فقد استخدم معامل ارتباط بيرسون (ر) والذي يُعبَّر عنه بصيغة المعادلة التالية (أبو عياش، 296:1978).

$$ر = \frac{[(\text{مج}\ (س-\overline{س})(ص-\overline{ص})]}{\sqrt{\text{مج}\ (س-\overline{س})^2\ \text{مج}\ (س-\overline{س})^2}}$$

حيث إن:

ص = المتغير التابع (متوسط المطر السنوي)

س = المتغير المستقل (الحرارة، الرطوبة النسبية، التضاريس، المسافة من البحر الأحمر، دائرة العرض، خط الطول).

$\overline{ص}$ = متوسط قيم ص.

$\overline{س}$ = متوسط قيم س.

2 - لتحديد معادلة خط الانحدار بين كل متغير مستقل على حده (الحرارة، الرطوبة النسبية، والتضاريس، والمسافة من البحر الأحمر، ودائرة العرض، وخط الطول)، والمتغير التابع (متوسط المطر السنوي) ثم تطبيق الصياغة التالية للمعادلة:

ص = أ س + ب (الصالح والسرياني، 1979 :185-201).

حيث إن:

ص = المتغير التابع (متوسط المطر السنوي).

س = المتغير المستقل (الحرارة، والرطوبة النسبية، والتضاريس، والمسافة من البحر الأحمر، ودائرة العرض، وخط الطول).

أ = قيمة ثابتة هي ميل المستقيم على المحور الأفقي (معامل انحدار ص/ س).

ب = قيمة ثابتة هي الجزء الذي يقطعه المستقيم من المحور الرأسي.

3 - لمعرفة التفاعل المشترك لكل المتغيرات الجوية والطبيعية (المتغيرات المستقلة) في تساقط الأمطار (المتغير التابع) والاستدلال على حجم الإسهام الجزئي لكل واحد من هذه المتغيرات فقد استخدم أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد والذي تعبر عنه معادلة الإنحدار الخطي المتعدد على النحو التالي (الصالح والسرياني 1979).

ص = أ س1 + ب س2 + جـ س3 + د س4 + هـ س5 + و س6

حيث إن:

ص = المتغير التابع (متوسط المطر السنوي/ الشهري).

س1 = متوسط الرطوبة النسبية (الشهري أو السنوي).

س2 = متوسط درجة الحرارة (الشهري أو السنوي).

س3 = التضاريس (الارتفاع عن سطح البحر).

س4 = المسافة الأفقية من البحر الأحمر.

س5 = دائرة عرض المكان.

س6 = خط طول المكان.

(أ، ب ، جـ، د، هـ، و) = قيم معامل الانحدار لكل متغير من المتغيرات المستقلة الستة (س1 إلى س6).

4 - إلى جانب مفهوم الإسهام الجزئي للمتغيرات المستقلة (الجوية والطبيعية) في تكوين معادلة الانحدار الخطي المتعدد المشار إليها سابقا يمكن تحديد إسهام كل متغير مستقل في زيادة حجم معامل تحديد التغير (R^2) أي في زيادة الجزء المفسر من المتغير في كمية المطر ويحسب معامل تحديد التغير بالمعادلة التالية:

$$R^2change = R^2 - R^2i \quad (1)$$

حيث إن :

(R^2) = قيمة معامل التحديد لنفس المجموعة بدون المتغير المستقل (xi)

ولحساب قيمة معامل تحديد التغير استخدم أسلوب الإضافة التتابعي (FOR WARD).

ولتطبيق الأساليب الإحصائية المشار إليها سابقاً وتحليل نتائجها فقد استخدمت البرامج الإحصائية الخاصة بها والمضمّنة في حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بمركز الحاسب الآلي بجامعة الملك سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية.

العلاقة بين متوسط المطر السنوي والمتغيرات الجوية والطبيعية

إن العلاقة بين متوسط المطر السنوي والمتغيرات الجوية الطبيعية بالمملكة يمكن تقديرها بواسطة تحديد معامل الارتباط بين بيانات الأمطار السنوية وكل متغير من المتغيرات الستة على حدة (الجدول 5). وبتفحص هذا الجدول يمكن استخلاص النتائج التالية:

1 - إن العلاقة الارتباطية بين الرطوبة النسبية (س1) ومتوسط المطر السنوي علاقة موجبة وتبدو قوية كما يتضح من قيمة معامل الارتباط (0.7154) ودلالته الإحصائية العالية ذات المدلول المعنوي (<0.05) مما يؤكد أهمية المحتوى الرطوبي للهواء ومساهمته الفعالة في تساقط الأمطار السنوية بالمملكة.

2 - إن العلاقة بين درجة الحرارة (س2) ومتوسط المطر السنوي سالبة (-0.450) غير أنها ذات مدلول إحصائي عال (<0.05) مما يدلل على الصلة الإرتباطية بين المتغير الحراري وإمكانات الأمطار بالمملكة رغما عن كونها علاقة سالبة (عكسية) وربما يفسر ذلك في ضوء أهمية المتغير الحراري في تسخين الهواء الرطب المتاخم لسطح الأرض وإحداث حركة تصعيد الهواء الرأسية إلى طبقات الجو العليا وإحداث تكاثف بخار الماء وما يترتب عليه من تساقط، غير أنه في ذات الوقت يمكن اعتبار هطول الأمطار على سطح الأرض

كعامل مسبب لانخفاض حرارة الهواء بفعالية عملية التبخر وما يترتب عليها من فقدان جزء من مياه الأمطار السطحية مرة أخرى للهواء.

3 - إن العلاقة الارتباطية بين التضاريس (س3) وكمية المطر السنوي موجبة (طردية) وتبدو قوية (0.6949) وذات مدلول إحصائي على درجة عالية من الثقة حيث كان احتمال حدوث معامل الارتباط بين هذين المتغيرين عن طريق الصدفة المحضة في حدود (0.001) وتقل كثيراً عن مستوى الدلالة (0.05) مما يؤكد على أهمية المتغير التضاريسي ومساهمته الفعالة في كميات الأمطار بالمملكة حيث إن ارتفاع المكان عن سطح الأرض وارتفاع الجبال والهضاب العالية بالمملكة تدفع بالكتل الهوائية الرطبة التي تعترضها في حركة تصعيدية رأسية إلى طبقات الجو العليا مما يساعد في إحداث تكاثف بخار الماء في الهواء ويدعم بطبيعة الحال إمكانات تساقط الأمطار بالمملكة.

4 - إن العلاقة بين المسافة من البحر الأحمر (س4) وكمية المطر السنوي تبدو علاقة سالبة وضعيفة نوعاً ما (-0.4302) ولكنها ذات مدلول إحصائي معنوي عال (0.05) وهذه العلاقة العكسية بين المتغيرين قد تدل على تناقص الأمطار تبعاً للابتعاد شرقاً عن الساحل الغربي للبحر في أرض المملكة.

5 - إن العلاقة الارتباطية بين موقع المكان على دائرة العرض (س5) وكمية المطر السنوي علاقة سالبة (-0.6054) وذات دلالة إحصائية معنوية (<0.05) ويبدو أن هذه العلاقة العكسية قد تنطبق في أجزاء من المملكة دون غيرها حيث إحتمال تزايد كميات الأمطار تبعاً لتناقص دوائر العرض وقد ينسحب هذا الاحتمال على أجزاء بجنوب غربي المملكة.

6 - إن العلاقة بين خط طول المكان (س6) وكمية المطر السنوي ضعيفة سالبة (-0.1027) وليس لها أهمية إحصائية حيث إن مستوى دلالتها المعنوية يفوق (0.05) مما يدل من الناحية الإحصائية على ضعف فعالية بعض المتغيرات المؤثرة على الأمطار بالاتجاه من الغرب إلى الشرق على أجزاء المملكة بصفة عامة.

جدول (5)

العلاقة بين متوسطات الأمطار وستة متغيرات جوية وطبيعية

العامل	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
س1	0.6013	0.6823	0.4934	0.5338	0.5878	0.6297	0.6653	0.6826	(0.3166)*	.5417	(0.0495)	(0.1366)	0.7154
س2	(0.2066-)	(0.3741-)	0.3954-	0.5902-	0.7445-	0.4586-	0.3427-	0.4658-	(0.0524-)	(0.0670-)	(0.0918-)	(0.0514-)	0.4510-
س3	0.4907	0.6321	0.8226	0.7749	0.8323	0.5580	(0.3244)	0.4640	0.3922	(0.2630)	0.4791	0.3922	0.6949
س4	(0.1137-)	(0.1524-)	(0.2552-)	0.4175-	0.4975-	0.5655-	0.4416-	0.4979-	(0.0538)	0.3830-	(0.2651-)	(0.0538)	0.4302-
س5	(0.1949-)	(0.3555-)	0.6325-	0.5446-	0.5598-	0.6544	0.6124-	0.6857-	(0.0756-)	0.4490-	(0.0828-)	(0.0756-)	0.6054-
س6	(0.0093)	(0.0763)	(0.1088)	(0.1281-)	0.2194-	(0.2399-)	0.1275-	(0.1521-)	(0.1262)	(0.1519-)	(0.2482-)	(0.1262)	(0.1027-)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

* معاملات الإرتباط بين قوسين دلالتها الإحصائية أعلى من المستوى (0.05).

* لمعرفة مدلول المتغيرات (س1 إلى س6) انظر ص 6.

وتوضح الأشكال من 3 إلى 8 (ملحق 1) أنماط العلاقات بين المتغيرات الجوية والطبيعية ومتوسط المطر السنوي كما تمثلها خطوط الانحدار ومعادلات الانحدار الخطية.

أما العلاقة الارتباطية بين متوسطات الأمطار الشهرية والمتغيرات الجوية والطبيعية الستة فيمكن تلخيصها في الجدول رقم (5) وبتحليل معاملات الارتباط بين الأمطار وهذه المتغيرات المضمّنة في هذا الجدول يمكن استنباط النتائج التالية:

1 - إن العلاقة الارتباطية بين المتغير الرطوبي (س1) ومتوسطات الأمطار الشهرية موجبة وقوية (معامل الارتباط >0.50) وذات دلالة إحصائية معنوية باستثناء الشهور (سبتمبر، نوفمبر، ديسمبر) حيث كانت العلاقة الارتباطية الموجبة تفوق مستوى الإحتمال المعنوي (<0.05) الذي تحدد في الدراسة الحالية. أما في معظم أشهر السنة الأخرى فتتضح الصلة الارتباطية الوثيقة بين المتغير الرطوبي ومتوسطات الأمطار.

2 - إن العلاقة الارتباطية بين المتغير الحراري (س2) وكمية المطر الشهري علاقة سالبة على مدى أشهر السنة المختلفة وذات مدلول إحصائي معنوي خلال الفترة من مارس إلى أغسطس، مما يؤكد على أهمية صلة المتغير الحراري بالأمطار خلال فصلي الربيع والصيف. أما في بقية أشهر السنة فإن مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط ليس ذا مدلول معنوي (<0.05) وفيما يبدو أن معاملات الارتباط السالبة لمعظم أشهر السنة تقل عن (-0.50)، بينما كان أقوى معامل ارتباط سالب في شهر مايو (-0.7445) وأقل معامل ارتباط سالب في شهر ديسمبر (-0.0514).

3 - إن العلاقة موجبه بين المتغير التضاريسي (س3) ومتوسط المطر الشهري وكان معامل الارتباط ذا مدلول إحصائي معنوي خلال أشهر السنة المختلفة باستثناء شهري يوليو وأكتوبر حيث كانت العلاقة بين المطر الشهري والمتغير (س3) ضعيفه ولم يصل فيها معامل الارتباط إلى مستوى الدلالة الإحصائية المعنوية (0.05)، بينما تنبىء معاملات الارتباط عن علاقة قوية بين هذا المتغير (س3)

والأمطار خلال الفترة من شهر فبراير إلى شهر يونيو مما يؤكد على أهمية الأثر التضاريسي في إحداث الأمطار بالمملكة في هذا الجزء من السنة.

4 - تبدو العلاقة بين المسافة من البحر الأحمر (س4) ومتوسط المطر الشهري سالبة وضعيفة نوعاً ما (معامل الارتباط السالب <-0.50)، كما أنها ليست ذات مدلول إحصائي معنوي. أما في الفترة من أبريل إلى أغسطس فإن معاملات الارتباط السالبة تبدو أكثر قوة وذات مدلول إحصائي معنوي (<0.05).

5 - إن العلاقة بين دائرة العرض (س5) وكميات المطر الشهري علاقة سالبة على مدى أشهر السنة المختلفة غير أنها ضعيفة في شهري الخريف (سبتمبر ونوفمبر) إضافة إلى جميع أشهر فصل الشتاء حيث لم تصل علاقة معامل الارتباط إلى مستوى الدلالة الإحصائية المعنوية. أما في بقية أشهر السنة (مارس إلى أغسطس) فإن علاقة هذا المتغير بالأمطار تبدو قوية (معامل الارتباط السالب >-0.50) وذات مدلول إحصائي معنوي بينما في شهر أكتوبر فإن علاقة المتغير (س5) بالأمطار ذات دلالة إحصائية معنوية غير أن معامل الارتباط السالب يقل عن (-0.50). ولكن في خلال أشهر فصل الصيف (يونيو، يوليو، أغسطس) فإن العلاقة السالبة بين المتغير (س5) والأمطار تبدو أكثر قوة (معامل الارتباط >-0.6).

6 - يتضح من الجدول (2) أن العلاقة الارتباطية بين خط الطول (س6) ومتوسط المطر ضعيفة لكل أشهر السنة وليست ذات مدلول إحصائي معنوي ويقل فيها معامل الارتباط عن (0.50) بكثير، وتبدو العلاقة موجبه خلال فصل الشتاء (ديسمبر، يناير، فبراير) بينما كانت سالبة في بقية أشهر السنة الأخرى.

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية:

يتضح من تحليل العلاقة بين متوسط المطر والمتغيرات الجوية والطبيعية أن كل متغير من هذه المتغيرات قد يرتبط جزئياً مع غيره من المتغيرات الأخرى

ويوضّح الجدول رقم (6) درجة هذه العلاقات الارتباطية (Inter Correlations) بين المتغيرات الستة تحت الدراسة. وبالرجوع إلى هذا الجدول يتضح أنه في حالة المطر السنوي توجد علاقة إيجابية قوية بين المتغير (س4) والمتغير (س6) حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.8380) وذات مدلول إحصائي معنوي.

كما توجد علاقة سالبة قوية بين المتغيرين (س2) و (س3) ذات معامل ارتباط (-0.7911) وكذلك بين المتغير (س3) والمتغير (س4) حيث كان معامل الارتباط السالب بينهما (-0.6341)، بينما كانت العلاقة السالبة (-0.5559) بين المتغير (س3) والمتغير (س5) والعلاقة الموجبة (0.5605) بين المتغير (س4) والمتغير (س5) ذات مستوى مقبول من الناحية الإحصائية. أما بقية العلاقات الارتباطية (الموجبة والسالبة) بين المتغيرات الأخرى فقد كانت جميعها ضعيفة (معامل الارتباط ±0.50) وليست ذات مدلول إحصائي معنوي (الدلالة الإحصائية >0.05).

وعلى المستوى الشهري يتضح من الجدول (6) أن أعلى قيمة للعلاقة الارتباطية الموجبة لجميع أشهر السنة المختلفة كانت بين المتغير (س4) والمتغير (س6) وكذلك بين المتغيرين (س4) و(س5) حيث بلغت قيم معاملات الارتباط الموجبة بين هذه المتغيرات نفس القيم التي حدثت بينها على المستوى السنوي وذلك من الناحية الإحصائية. أما العلاقات الارتباطية الموجبة بين بقية المتغيرات الجوية والطبيعية فتبدو ضعيفة (متغير الارتباط <0.50) وليست ذات دلالة إحصائية معنوية. ومن ناحية أخرى نجد أن أقوى علاقة سالبة كانت بين المتغيرين (س2) و(س3) حيث كان متغير الارتباط (>-0.9000) أثناء الفترة (يونيو – أغسطس) ويليها من حيث القوة العلاقة السالبة في شهر مايو (متغير الارتباط = -0.8662) وكذلك في شهري أبريل وأكتوبر حيث كانت العلاقة السالبة بين هذين المتغيرين (س2 وس3) قوية أيضاً حيث كان متغير الارتباط بين المتغيرين (-0.7961) في شهر أبريل و (-0.7693) في شهر أكتوبر، بينما كانت العلاقة السالبة بين المتغير (س3) والمتغيرين (س4) و (س5) تعتبر مقبولة إحصائياً (متغير الارتباط >-0.50) بالنسبة لجميع أشهر السنة حيث كان متغير الارتباط السالب (-0.643).

جدول (6)

العلاقة السنوية بين المتغيرات الجوية والطبيعية

	س$_2$	س$_3$	س$_4$	س$_5$	س$_6$
س$_1$	(0.2475-)	(.2587)	(.0669-)	0.3481-	(0.1641)
س$_2$	-	0.7911-	(0.2361)	0.0628	(0.2391)
س$_3$	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4086-
س$_4$	-	-	-	0.5605	0.8380
س$_5$	-	-	-	-	(0.0286)

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر يناير

	س$_2$	س$_3$	س$_4$	س$_5$	س$_6$
س$_1$	(0.1131-)	(0.2289)	(0.1372)	(0.1165-)	(0.2637)
س$_2$	-	(0.3131-)	(0.2606-)	0.5021-	(0.0084)
س$_3$	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4086
س$_4$	-	-	-	0.5605	0.8380
س$_5$	-	-	-	-	(0.0286)

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر فبراير

	س$_2$	س$_3$	س$_4$	س$_5$	س$_6$
س$_1$	(0.0984-)	(0.3102)	(0.0542)	(0.2901-)	(0.2735)
س$_2$	-	0.4160-	(0.1594-)	0.4426-	(0.0897)
س$_3$	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4086-
س$_4$	-	-	-	0.5605	0.8380
س$_5$	-	-	-	-	(0.0286)

تابع جدول (6)

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر مارس

	$س_2$	$س_3$	$س_4$	$س_5$	$س_6$
$س_1$	(0.1719-)	(0.2645)	(0.0700)	0.3672-	0.3391
$س_1$	-	0.5237-	(0.0465-)	(0.3262-)	(0.1495)
$س_3$	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4086-
$س_4$	-	-	-	0.5605	0.8380
$س_5$	-	-	-	-	(0.0286)

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر أبريل

	$س_2$	$س_3$	$س_4$	$س_5$	$س_6$
$س_1$	0.4483-	0.4171-	(0.0804-)	0.4631-	(0.2296)
$س_2$	-	(0.7961-)	(0.2299+)	(0.0565)	(0.2247)
$س_3$	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4086-
$س_4$	-	-	-	0.5605	0.8380
$س_5$	-	-	-	-	0.0286

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر مايو

	$س_2$	$س_3$	$س_4$	$س_5$	$س_6$
$س_1$	0.4002-	(0.3243)	(0.1391-)	0.4390-	(0.1326)
$س_2$	-	0.8662-	0.4186	(0.2337)	0.3434
$س_3$	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4086-
$س_4$	-	-	-	0.5605	0.8380
$س_5$	-	-	-	-	(0.0286)

تابع جدول (6)

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر يونيو

	س$_2$	س$_3$	س$_4$	س$_5$	س$_6$
س$_1$	0.3847-	(0.2426)	(0.2052-)	0.3797-	(0.0159)
س$_2$	-	0.9025-	0.4748	0.3411	0.3472
س$_3$	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4086-
س$_4$	-	-	-	0.5605	0.8380
س$_5$	-	-	-	-	(0.0286)

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر يوليو

	س$_2$	س$_3$	س$_4$	س$_5$	س$_6$
س$_1$	0.5314-	(0.3298)	(0.2436-)	0.4105-	(0.0102-)
س$_2$	-	0.9194-	0.5748	0.4397	0.4060
س$_3$	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4086-
س$_4$	-	-	-	0.5605	0.8380
س$_5$	-	-	-	-	(0.0286)

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر أغسطس

	س$_2$	س$_3$	س$_4$	س$_5$	س$_6$
س$_1$	0.5506-	0.3441	(0.2452-)	0.4398-	(0.0054-)
س$_2$	-	0.9156-	0.5285	0.4514	0.3449
س$_3$	-	-	0.6431-	0.5568-	0.4086-
س$_4$	-	-	-	0.5625	0.8380
س$_5$	-	-	-	-	(0.0286)

تابع جدول رقم (6)

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر سبتمبر

	س$_2$	س$_3$	س$_4$	س$_5$	س$_6$
س$_1$	(0.0649-)	(0.0646)	(0.881-)	(0.0478-)	(0.1497)
س$_2$	-	0.2753-	(0.1969-)	(0.0771)	(0.2766-)
س$_3$	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4057-
س$_4$	-	-	-	0.5605	0.8332
س$_5$	-	-	-	-	(0.0286)

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر أكتوبر

	س$_2$	س$_3$	س$_4$	س$_5$	س$_6$
س$_1$	(0.1515-)	(0.0336)	(0.0302)	(0.1865-)	(0.1752)
س$_2$	-	0.7693-	(0.2650)	(0.2416)	(0.1586)
س$_3$	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4086-
س$_4$	-	-	-	0.5605	0.8380
س$_5$	-	-	-	-	(0.0286)

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر نوفمبر

	س$_2$	س$_3$	س$_4$	س$_5$	س$_6$
س$_1$	(0.1293-)	(0.0373-)	(0.2660+)	(0.1544-)	(0.4233)
س$_2$	-	(0.0979-)	(0.3061-)	(0.2989-)	(0.1672-)
س$_3$	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4086-
س$_4$	-	-	-	0.5605	0.8380
س$_5$	-	-	-	-	(0.0286)

تابع جدول (6)

العلاقة بين المتغيرات الجوية والطبيعية عن شهر ديسمبر

	س2	س3	س4	س5	س6
س1	(0.0649-)	(0.0646)	(0.0881)	(0.0478-)	(0.1497+)
س2	-	(0.2753-)	(0.1969-)	(0.0771)	(0.2766-)
س3	-	-	0.6431-	0.5559-	0.4057-
س4	-	-	-	0.5605	0.8332
س5	-	-	-	-	(0.0218)

المصدر: الجداول من إعداد الباحث.

* معاملات الارتباط بين قوسين دلالتها الإحصائية أعلى من المستوى (0.05).

- لمعرفة مدلول المتغيرات(س1 إلى س6) انظر ص6.

بين المتغير (س3) والمتغير (س4) ويقل معامل الارتباط السالب قليلا (-0.5559) بين المتغير (س3) والمتغير (س5). أما العلاقة الارتباطية السالبة بين بقية المتغيرات الجوية والطبيعية تعتبر ضعيفة وليست ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك على مدى أشهر السنة المختلفة (الجدول 6).

يتضح مما تقدم أن علاقات ارتباطية قوية تميزت بين بعض هذه المتغيرات محل الدراسة مما يوحي باعتماد هذه المتغيرات على بعضها البعض من حيث تأثيرها على تغيرات الأمطار بالمملكة، ولتمثيل التأثير الجزئي لكل متغير على الأمطار مع الأخذ في الاعتبار في نفس الوقت العلاقات المتداخلة (Inter-Correltions) بين المتغيرات الجوية والطبيعية فقد استخدم لهذا الغرض أسلوب تحليل الانحدار الخطي لتحديد العلاقة بين كمية المطر كمتغير تابع وبين المتغيرات الجوية والطبيعية كمتغيرات مستقلة مؤثرة في كمية المطر. ومن خلال تطبيق أسلوب تحليل الانحدار الخطي أمكن استنباط سلسلة من المعادلات للتعبير عن العلاقة الكلية أو التفاعل المشترك بين متوسط المطر والمتغيرات الستة محل الدراسة. وبالنسبة لمتوسط المطر السنوي فقد جرى تركيب المعادلة التالية:

ص = 6.02س1 + 18.19 س2 + 0.18س3 − 1.39س4 + 13.98س5 + 17.58س6 − 1726

حيث إن :

ص = متوسط المطر السنوي (ملم).

س1 = متوسط الرطوبة النسبية (٪)

س2 = متوسط درجة الحرارة (مئوية).

س3 = التضاريس (الارتفاع عن سطح البحر بالأمتار).

س4 = المسافة من البحر الأحمر (كم).

س5 = دائرة عرض المكان (درجة شمالاً).

س6 = خط طول المكان (درجة شرقا).

أما على المستوى الشهري فقد استخرجت معادلات الانحدار الخطية التي تحكم العلاقة المشتركة بين متوسطات الأمطار الشهرية والمتغيرات الجوية والطبيعية الستة في الملحق رقم(2). وعلى أساس هذه المعادلات يمكن تحديد شكل العلاقة الدالية بين المتغير التابع (متوسط المطر). والمتغيرات المستقلة (المتغيرات الجوية والطبيعية) وذلك بهدف التنبؤ بقيمة المتغير التابع في ضوء تأثره بالمتغيرات المستقلة.

إلى جانب تحديد الإسهام الجزئي للمتغيرات الجوية والطبيعية الستة في تكوين معادلات الانحدار الخطي بين هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الأمطار السنوية والشهرية) يمكن تحديد إسهام كل متغير مستقل على حده في تغيرات كمية الأمطار السنوية والشهرية بالمملكة العربية السعودية وذلك بتحديد نسبة إسهام كل متغير مستقل منفرداً في حجم التباين الكلي (Total Variance) وهو يعني الجزء المفسر (Allocated Variance) بواسطة المتغير المستقل في تغير كمية المطر (الجدول 7).

وبتفحص هذا الجدول يتضح أن معامل الارتباط المتعدد (0.9198) الذي أمكن استنباطه من معادلة الانحدار بين المتغيرات الجوية والطبيعية الستة وكمية المطر السنوي أي أن الجزء المفسر للتغير في كمية المطر بواسطة هذه المتغيرات مجتمعة يعادل 84.60٪ من جملة التباين الكلي (Total Variance)، ومن ناحية أخرى نجد أن المتغير الرطوبي (س1) يمثل أكبر نسبة في حجم التباين حيث بلغت نسبة إسهامه

51.18٪، ويليه من حيث الأمية المتغير التضاريسي (س3) حيث بلغ إسهامه 23.95٪ في حجم التباين ولذا يبلغ إسهام هذين المتغيرين معاً 75.13٪ مما يدل على الدور الفعال الذي يلعبه هذان المتغيران في كمية المطر السنوي بالمملكة. بينما يبلغ إسهام المتغير الحراري (س2) 7.98٪. أما بقية المتغيرات فيبدو أن إسهامها محدود في حجم التباين الكلي لتغيرات الأمطار السنوية. أما بالنسبة لدور وأهمية المتغيرات الجوية والطبيعية الستة في تغيرات كميات الأمطار الشهرية في المملكة، فبالرجوع إلى الجدول(1) يتضح أنه باستثناء شهر مارس نجد أيضاً أن المتغير الرطوبي (س1) يلعب الدور الأكبر في نسبة التغير في كمية المطر للفترة من شهر يناير حتى شهر أكتوبر مما يؤكد على أهمية المتغير الرطوبي في تفسير التغير في كمية المطر خلال هذه الفترة. أما في شهري مارس ونوفمبر فيتضح أن المتغير التضاريسي (س3) يلعب الدور الأكبر في تفسير التباين في كمية المطر بنسبة 41.86٪ و 22.56٪ على التوالي، بينما في شهر مايو تشكل ثلاثة متغيرات: الرطوبي (س1) والحراري (س2) والتضاريسي (س3) معظم الإسهام في تباين الأمطار وذلك بما يعادل 80.71٪. أما في شهر سبتمبر فيبدو أن المتغير الرطوبي (س1) هو المسيطر الوحيد في تغيرات الأمطار بالمملكة حيث يبلغ إسهامه 30.23٪ من حجم التباين الكلي (56.26%) بالنسبة للمتغيرات مجتمعه، بينما في شهر نوفمبر يبرز إسهام المتغيرين: التضاريسي (س3) ودائرة العرض (س5) وحدهما بنسبة 29.08٪ من جملة التباين مما ينبىء بأهمية هذين المتغيرين بالنسبة لكمية الأمطار خلال هذا الشهر. أما في شهر ديسمبر فيبرز متغير المسافة من البحر الأحمر (س4) كمتغير مؤثر في كمية المطر، يليه من حيث الأهمية سيطرة متغيري التضاريس (س3) والرطوبة النسبية (س1) على التغير في كمية الأمطار أثناء هذا الشهر، ويبلغ إسهام هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة بما يعادل نسبة 45.09٪ في تباين الأمطار بالمملكة (الجدول 7).

وبناءً على ما تقدم يتضح أن أهم متغيرين هما المتغير الرطوبي (س1) والمتغير التضاريسي (س3) اللذان يشكلان معاً أكبر نسبة في تغير حجم التباين الكلي (Total Variance) وبالتالي في تغيرات كميات الأمطار في معظم شهور السنة بالمملكة العربية السعودية. أما بقية المتغيرات الجوية والطبيعية فتبدو أهميتها محدودة وتتفاوت نسبة إسهام كل منها في تغيرات كميات الأمطار من شهر لآخر أثناء السنة.

جدول (7)

نسبة إسهام المتغيرات الجوية والطبيعية في حجم التباين الكلي

العامل	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
س1	0.3725	0.4656	0.2434	0.2849	0.3455	0.3965	0.4426	0.4659	0.3023	0.2934	0.0025	0.1002	0.5118
س2	0.0192	0.0952	0.0994	0.1541	0.3087	0.0549	0.0002	0.0116	0.0451	0.0002	0.0074	0.0010	0.0798
س3	0.1120	0.1202	0.4186	0.2242	0.1529	0.2313	0.1130	0.1466	0.0767	0.1641	0.2256	0.1432	0.2395
س4	0.0049	0.0089	0.1546	0.0154	0.0011	0.0142	0.0612	0.0260	0.0798	0.0350	0.0005	0.2075	0.0061
س5	0.0391	0.0067	0.0087	0.0044	0.0008	0.0037	0.0265	0.0388	0.0584	0.0121	0.0652	0.0015	0.0046
س6	0.0026	0.0214	0.0003	0.0165	0.0039	0.0014	0.0033	0.0076	0.0003	0.0043	0.0101	0.0007	0.0042
العوامل الستة	0.5503	0.7180	0.9250	0.6995	0.8129	0.7020	0.6468	0.6965	0.5626	0.5091	0.3113	0.4541	0.8460

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

الخاتمة

إن الدراسة الحالية تستعرض محاولة لاستكشاف العلاقة الارتباطية بين بعض المتغيرات الجوية والطبيعية ومتوسطات الأمطار بالمملكة العربية السعودية، كما تبرز مدى أهمية هذه المتغيرات وتأثيرها على الأمطار وتفاوت كمياتها بالمملكة، ولقد أوضحت الدراسة أن العلاقة بين المتغير الرطوبي ومتوسط المطر السنوي موجبه وتبدو قوية كما يتضح من قيمة معامل الارتباط (0.7154) ودلالته الإحصائية المعنوية (0.001) كما أن العلاقة الارتباطية بين التضاريس ومتوسط المطر السنوي طرديه (معامل الارتباط = 0.6949) وذات مدلول إحصائي إحتمال حدوثه عن طريق الصدفة في حدود (0.001). أما العلاقات الارتباطية بين الأمطار السنوية والمتغيرات: درجة الحرارة، والمسافة من البحر الأحمر، وموقع المكان على دائرة العرض، وخط طول المكان فتبدو عكسية ويتباين مستوى هذه العلاقات بدرجة ملحوظة من حيث قيمة معامل الارتباط وكذا دلالته الإحصائية حيث يتراوح من أقصى علاقة عكسية (-0.6054) بين متغير موقع المكان على دائرة العرض ومتوسط المطر السنوي وأدنى علاقة عكسية (-0.1027) بين متغير خط طول المكان ومتوسط المطر السنوي.

كما أن النتائج توضح أن العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الجوية والطبيعية الستة ومتوسطات الأمطار الشهرية تبدو موجبه وقوية وذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغير الرطوبي خلال معظم السنة باستثناء الشهور (سبتمبر، نوفمبر، ديسمبر) حيث كانت العلاقة ضعيفة نوعا ما، وأن العلاقة بين المتغير التضاريسي ومتوسطات الأمطار الشهرية أيضاً موجبه وذات مدلول إحصائي معنوي خلال أشهر السنة المختلفة باستثناء شهري يوليو وأكتوبر حيث كان معامل الارتباط ضعيفاً، وبالنسبة لبقية المتغيرات الجوية والطبيعية فقد أبرزت الدراسة أن علاقتها الارتباطية مع متوسطات الأمطار تبدو أيضاً سالبة حيث كانت العلاقة بين المتغير الحراري ومتوسطات الأمطار الشهرية سالبة وذات دلالة إحصائية للفترة (مارس إلى أغسطس)، أما في بقية أشهر السنة فإن مدلول العلاقة الارتباطية يفوق مستوى الدلالة الإحصائية (<0.05). أما العلاقة بين المسافة من البحر الأحمر والأمطار الشهرية فتبدو سالبة وضعيفة خلال السنة باستثناء الفترة (أبريل إلى أغسطس) حيث

كانت معاملات الارتباط السالبة ذات مدلول إحصائي معنوي. كما أوضحت معاملات الارتباط بين دائرة عرض المكان والأمطار الشهرية علاقات سالبة ضعيفة خلال شهري الخريف (سبتمبر ونوفمبر) وفصل الشتاء (ديسمبر، يناير، فبراير)، بينما كانت العلاقة الارتباطية بين هذا المتغير والأمطار تبدو قوية خلال الفترة من مارس إلى أغسطس وذات دلالة إحصائية معنوية. أما العلاقة بين المتغير (خط طول المكان) والأمطار الشهرية فقد كانت ضعيفة غير أنها موجبة في أشهر فصل الشتاء وسالبة في بقية أشهر السنة.

ولقد أبرزت الدراسة أيضاً أن نتائج تحليل العلاقات الارتباطية المتداخلة بين المتغيرات الجوية والطبيعية الستة أن كل متغير قد يرتبط جزئياً بعلاقات سالبة أو موجبة مع غيره من المتغيرات الأخرى، وأن علاقات ارتباطية قوية تميزت بين بعض هذه المتغيرات موضوع الدراسة مما يوحي باعتماد هذه المتغيرات على بعضها البعض من حيث درجة تأثيرها على تغيرات كميات الأمطار بالمملكة. ومن ناحية أخرى فإن معادلات خط الانحدار التي استنبطت على المستوى السنوي والشهري بين الأمطار والمتغيرات الجوية والطبيعية يمكن استخدامها في تقدير متوسطات الأمطار بدرجة معقولة من الدقة خاصة في مناطق المملكة التي تخلو من سجلات الأمطار ومحطات الرصد الجوي.

ومن حيث تحديد أثر هذه المتغيرات في أمطار المملكة فقد اتضح من تحليل أسلوب الانحدار أن المتغيرات الجوية والطبيعية محل الدراسة تسهم بنحو 85% من جملة التباين الكلي في تغيرات الأمطار السنوية، وأن الجزء المفسر بواسطة المتغير الرطوبي في كمية المطر يبلغ حوالي 51٪ ويليه من حيث الأهمية المتغير التضاريسي الذي يبلغ إسهامه حوالي 24٪ ولذا يبلغ إسهام هذين المتغيرين 75٪ في حجم التباين الكلي مما يدل على أهمية الدور الذي يلعبه هذان المتغيران في تفاوت كميات الأمطار في معظم شهور السنة المختلفة. أما بقية المتغيرات الجوية والطبيعية فتبدو أهميتها محدودة تتفاوت نسبة إسهام كل منها في تغيرات كميات الأمطار من شهر لآخر أثناء السنة. وبناءً عليه فإن هذه المتغيرات الستة إنما تفسر جزءاً من التباين الكلي في تغيرات الأمطار مما ينبىء بوجود عوامل أخرى بخلاف تلك التي تحت الدراسة تسهم بدورها أيضاً في تشكيل باقي التباين ولها

دورها وتأثيرها في فعاليات الأمطار مثل أثر المنخفضات الجوية وتذبذبها خلال فصل الشتاء والتقاء الكتل الهوائية ذات الخصائص الحرارية والرطوبية المختلفة إضافة إلى عوامل محلية قد يكون لها تأثيرها في إمكانات الأمطار بالمنطقة. مثل هذه العوامل يمكن إخضاعها لدراسة مستقبلية لتحديد نسبة إسهامها في تباين كميات الأمطار بالمملكة. وفي الختام يؤمَّل أن تساعد هذه الدراسة الإحصائية التي أجريت حول معاملات الارتباط وتحليل الانحدار في تفسير وتفهم بعض خصائص وأنماط الأمطار السنوية والشهرية وعلاقاتها المتداخلة بمتغيرات جوية وطبيعية مختارة في المملكة العربية السعودية.

المراجع العربية

حسين حمزة، بندقجي

1981 جغرافية المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، جدة، المملكة العربية السعودية.

عبد الإله، أبو عياش

1978 الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات مع تطبيقات جغرافية، الكويت، وكالة المطبوعات.

عبدالرحمن صادق، الشريف

1994 جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

محمود طه، أبو العلا

1975 جغرافية شبه الجزيرة العربية، الجزء الثاني، جغرافية المملكة العربية السعودية، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، الطبعة الثالثة.

ناصر عبد الله الصالح، محمد محمود السرياني

1979 الجغرافية الكمية والإحصائية، جدة، مطابع دار الفنون - 201 .185

وزارة الزراعة والمياه

الإحصاءات المناخية الشهرية للفترة (1964-1985)، قسم الهايدولوجيا، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية

Eltom, M.A.

1969 "A statistical Analysis of the Rainfall Over the Sudan", The Geographical Journal, Volume 135, Part 3, PP. 378-387.

Gasmel-Seed, AM

1987 "Analysis of Rainfall Causal Relationships in the Sudan, Geojournal", VOL. 15, No. 4, PP. 413-419.

Marija N orusis SPSS Inc.,

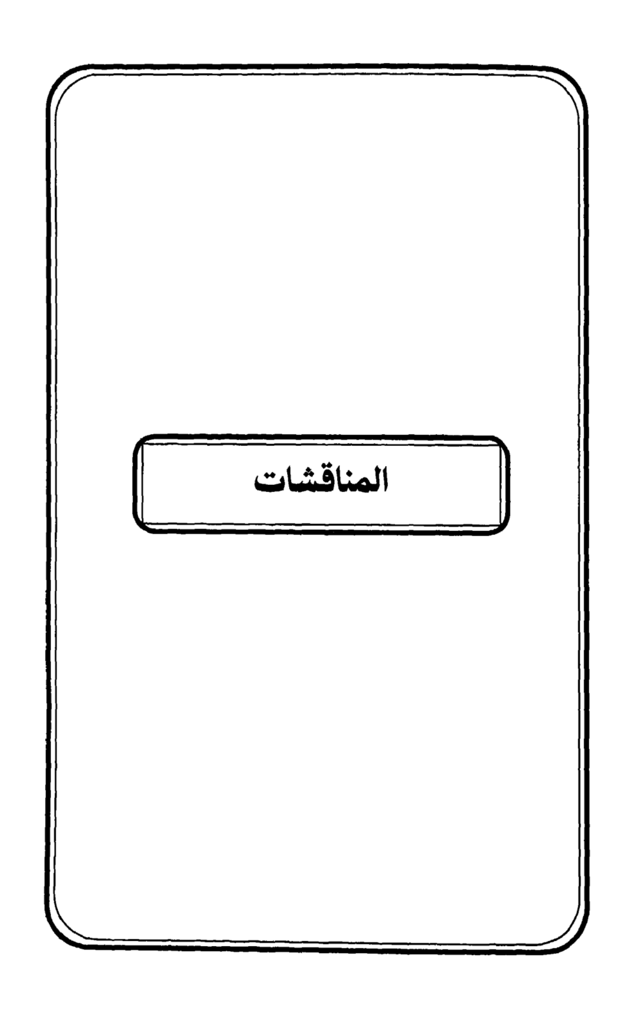
1993 "SPSS/PC + Statistics" pp. 272-273, Chicago, U.S.A.

Pedgley, D.

1969, "The Red Sea Convergence Zone (RSCZ): 1, The Horizontal pattern of Winds.", Weather, 21, PP. 350-358.

استلام البحث: سبتمبر 1995

إجازة البحث: يناير 1996



المناقشات

نقل التكنولوجيا: مشاكله ومحاولة التقليل منها

محمد مقداد

معهد علم النفس والعلوم التربوية
جامعة قسنطينة

قسنطينة - الجزائر

مقدمة

إن أهم ما تتميز به البلدان النامية هو التخلف الذي يلاحظ في الكثير من مجالات الحياة. ففي المجال الاقتصادي تعاني شعوب هذه البلدان من الفقر (Cole, 1987). وفي المجال التربوي فإن الأمية منتشرة في أوساط الكبار. أما بالنسبة للأطفال، فإن كثيرا منهم لايدخلون المدرسة خاصة في المناطق النائية. ونسبة البنات المتعلمات إلى العدد الإجمالي للتلاميذ لاتزال ضعيفة. كما أن ثمة كثيراً من الأطفال يجري توقيفهم عن مواصلة الدراسة من طرف أوليائهم للشروع في العمل مبكرا. أما عن المدارس فإن عدد الأطفال في الفصل عادة ما يكون كبيراً (يتجاوز أحيانا 40 طفلا) وغالباً ما يكون مستوى المعلمين البيداغوجي ضعيفا. وفي المجال الصحي فإن الإمكانات الصحية ضعيفة. فعدد الأفراد بالنسبة لكل طبيب جداً مرتفع. كما أن العمر المتوقع للحياة لايتجاوز 53 سنة في الدول النامية مقارنة بـ 70 في الدول المتقدمة. والتغذية السيئة والفقر والنمو المتزايد للسكان تساهم كلها في خفض العمر المتوقع للحياة. وفي مجال السكن، فإن عدد المساكن قليل، وغير قادر على تلبية حاجات الأفراد. كما أن ظروف السكن لاتزال ضعيفة. ومما زاد في حدة مشكلة السكن الهجرة الداخلية، ذلك أن نمط التنمية الذي تبنته معظم البلدان النامية جعل المناطق الحضرية أكثر جذبا من

المناطق الريفية والنائية. وبالتالي، فقد كانت الحركة من الريف إلى المدينة شيئا عاديا... نتيجة لهذا، كانت كثير من العائلات المهاجرة مضطرة للعيش في الأحياء القصديرية وفي البناء الفوضوي والمساكن المتهالكة.

للخروج من هذا التخلف، رأت كثير من الدول النامية أن عليها انتهاج طريق التصنيع واعتبار التكنولوجيا العامل الحاسم في التطور الاقتصادي لبلدانها.

ونظرا لكونها غير قادرة على إنتاج المعارف الأساسية للتكنولوجيا الحديثة وغير قادرة على الانتظار إلى حين إنتاجها، فإنها لجأت إلى نقلها من البلدان التي تنتجها.

تُعرَّف التكنولوجيا بأنها مجموعة المعارف والخبرات المتراكمة والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل معين أو وظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجاته المادية (هشام مهروسة، 1983) كما يعرَّف نقل التكنولوجيا بأنه: العملية التي تُمكِّن شركة ما أو بلدا ما من الاستفادة من التكنولوجيا المنتَجة خارج تلك الشركة أو ذلك البلد (Harvey, 1987).

لقد تمكن الباحثون من تصنيف نقل التكنولوجيا إلى عدة تصنيفات وذلك حسب أساس التصنيف المستخدَم. فقد صنفه بوعنيقة ودحماني (1980) حسب مقدار البحث العلمي المتضمَّن في عملية النقل إلى نقل عمودي يبدأ في الدولة النامية من البحث الأساسي إلى البحث التطبيقي وإنتاج التكنولوجيا ونشرها. ونقل أفقي يبدأ من نقل التكنولوجيا المنتجة في دولة متقدمة إلى دولة أخرى نامية.

كما صنفه وزنر (Wisner, 1985) حسب ما يجري نقله، إلى نقل جزئي يقتصر على نقل التجهيزات التقنية والآلات والمكائن. ونقل شامل يشمل علاوة على التجهيزات التقنية والآلات والمكائن، أساليب التسيير والإدارة وطرق الانتقاء والتوجيه والتدريب. كما أن المؤسسات (متعددة الجنسيات) التي تنقل التكنولوجيا نقلا شاملا تختار عمالها وفق معايير دقيقة وتزودهم بالسكن وفرص العلاج والتداوي والنقل كما تضمن التعليم لأطفالهم.

المشاكل الناجمة عن نقل التكنولوجيا:

يشير الباحثون إلى أن نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية تَسبَّب في كثير من المشاكل، منها:

- المشاكل السلوكية وعلى رأسها الحوادث والأمراض المهنية: على الرغم من عدم وجود الإحصاءات الدقيقة حول حوادث العمل في البلدان النامية، إلا أن الدراسات الميدانية (انظر مثلا Asogwa, 1987 و Mohan, 1987) تُبيِّنُ أن حوادث العمل تودي سنويا بحياة أعداد كبيرة من العمال وتتسبب في إعاقة أعداد أخرى منهم. كما تجب الإشارة إلى أن حوادث العمل في تزايد مستمر وأن إجراءات الأمن رغم صرامتها لم تكن قادرة على أن تقضي كلية أو أن تقلل على الأقل منها. ففي الجزائر مثلا بلغ عدد حوادث العمل سنة 1994 حوالي 64000 رغم إجراءات الأمن الشديدة.
- مشاكل الإنتاج: يعاني الإنتاج في البلدان النامية من قلة الكمية التي لاتكفي حتى لسد حاجات الأفراد الذين تكون الصناعة في محيطهم. كما يعاني أيضاً من النوعية الضعيفة التي لاتتوفر فيها المقاييس الكيفية والأمنية المطلوبة الشيء الذي يؤدي إلى خفض بيع المنتجات ومنع الإقبال عليها وطلبها سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية. إلى جانب هذا، فإن الإنتاج غالباً ما يكون في حاجة إلى نفقات مالية كبيرة تعود أوّلا إلى عدم الاستغلال الأمثل للآلات، ذلك أن مستوى استغلالها الفعلي، في كثير من البلدان النامية، يقل كثيراً عن مستوى استغلالها الأمثل المحدد من طرف منتجها. وثانيا إلى التلف السريع الذي يصيبها بسبب انخفاض مستوى المهارة لدى الأفراد من جهة، وضعف إجراءات الصيانة التي تتطلبها هذه الآلات من جهة أخرى.
- الكوارث الصناعية: تسببت التكنولوجيا المنقولة إلى البلدان النامية في عدد من الكوارث الصناعية التي أودت بحياة الكثير من أفرادها. ولعل أخطر كارثة صناعية شهدتها البلدان النامية هي كارثة مصنع «بوبال» لإنتاج المواد الكيماوية ومبيدات الحشرات بالهند سنة 1984 التي ذهب ضحيتها أكثر من 10 آلاف شخص، وأكثر من 100 ألف أصيبوا بعاهات دائمة. وقد اعتبر (Shrivastava, 1987) أن التفاعل الضعيف والانسجام غير الكامل بين الإنسان والتكنولوجيا

كانا من أهم أسباب الكارثة كما اعتبرت الاتحادية الدولية لنقابات العمال الحرة (ICFTU, 1985) التدريب الضعيف للعاملين ونسب تحول العمال العالية من أسباب الكارثة أيضا.

كما يمكن الإشارة إلى كارثة مصنع الفول السوداني بداكار (السنغال) في شهر مارس سنة 1992 التي أودت بحية أكثر من 90 عاملًا، كما أدت إلى جرح أكثر من 400 عامل آخرين بسبب انفجار المصنع نتيجة لضعف إجراءات الأمن الصناعي ولتخلف أعمال الصيانة التي يتطلبها العمل في المصنع.

وأيضاً يمكن الإشارة إلى كارثة مصنع إنتاج الدُّمى ولعب الأطفال ببانكوك (تايلند) الذي انفجر واحترق في شهر مايو سنة 1993 متسببا في قتل أكثر من 200 عامل احترقوا ودفنوا تحت الأنقاض. وجرح المئات منهم نتيجة لعدم صلاحية أجهزة الإنذار وضعف إجراءات الإخلاء التي تتطلبها التكنولوجيا الحديثة. و أخيراً يمكن ذكر كارثة أسيوط (مصر) في شهر نوفمبر 1994 التي أودت بحياة أكثر من 450 فرداً علاوة على الجرحى الذين تجاوز عددهم المئات بسبب الحرائق المهولة التي اندلعت عندما اشتعلت النيران في خزانات الوقود المبنية في أسيوط بمكان قريب جدا من المناطق الآهلة بالسكان وكان ذلك في فترة عرف فيها الجو اضطرابات وأعاصير عنيفة زادت في حدة الكارثة وفي عنفها.

أسباب مشاكل نقل التكنولوجيا:

قد تتعدد العوامل وقد تتنوع الأسباب لكنها لاتخرج عن الاختلافات الكائنة بين شعوب البلدان المتقدمة وشعوب البلدان النامية. وقد تمكن الباحثون من إثبات فروق عديدة بين شعوب الفريقين.

ففي المجال الجسمي بينت الدراسات وجود اختلافات واضحة في معظم أبعاد الجسم بين شعوب البلدان المتقدمة وشعوب البلدان النامية. ففي القامة (طول الجسم) مثلا أجرى (Abeysekera, 1987) دراسة مقارنة لشعوب 39 بلدا منها 10بلدان متقدمة. وتوصل إلى أن أطول الشعوب جسما تعيش في أمريكا الشمالية

وأوروبا ودول اسكندنافيا. أما الشعوب ذات القامة المتوسطة فهي التي تعيش في أفريقيا والشرق الأوسط. وتعيش الشعوب ذات القامة القصيرة في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأقصى.

وفي النواحي الثقافية، بينت الدرآسات (انظر مثلاً Abeysekera and Shahnawaz, 1987; sen, 1994) وجود اختلافات عديدة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فالاتجاهات نحو العمل وخاصة العمل الحرفي والأعمال التي يقتضي القيام بها لباس «الياقة الزرقاء» تكاد تكون سلبية في الدول النامية. وفيما يخص استغلال الوقت فقد بين Sinaiko (1975) وحمامي (1992) أن الوقت لايستغل في الدول النامية الاستغلال الأمثل كما تقتضي متطلبات العمل في التنظيم الحديث. فقد أوضح حمامي (1992) في دراسة مقارنة بين المدير الأمريكي والمدير العربي أن الأول يعمل بمعدل يزيد 50٪ عن ساعات عمل الثاني. كما أن وضعيات العمل المفضلة من طرف شعوب كثير من الدول النامية وخاصة الشعوب الآسيوية (الهند، باكستان، بنغلاديش) ليست هي وضعيات العمل المتعارف عليها في الدول المتقدمة وخاصة وضعيتا الوقوف والجلوس على الكرسي.

إلى جانب هذا، يمكن الإشارة إلى الاختلافات في العضو المسيطر من الجسم. فكما هو معروف، فإن الإنسان يميل إلى استخدام عضو دون آخر من الأعضاء الموجودة على جانبي الخط الوهمي الذي يقسم الجسم إلى قسمين هما القسم الأيمن والقسم الأيسر في الاعمال التي تؤدَّى بعضو واحد. وعلى الرغم من أن هذه الاختلافات تعود أساساً - كما بيَّن حافظ (1991) - إلى عدم التمثل المخي وإلى الاختلاف البنائي والوظيفي بين نصفي المخ البشري. إلا أن لثقافة المجتمع دوراً آخر تلعبه في جعل عضو يسيطر دون الآخر. ففي المجتمعات الإسلامية وفي دول أخرى نامية يهيمن استخدام اليد اليمنى لا في العمل فحسب، ولكن في النشاطات الشخصية ونشاطات الراحة والترفيه. أما في البلدان الغربية، فإن Ainsworth (1983) لاحظ أن اليد شائعةَ الاستخدام في العمل وفي غيره، اليد اليسرى.

وفي النواحي اللغوية، فإن مما تتسم به البلدان النامية تنوع اللغات وتعدد اللهجات حتى أنها لتصل إلى حوالي 3000 لهجة ولغة. غير أن القليل منها فقط هو

الذي يستخدمه عدد كبير من الأفراد. وعلى الرغم من أن بعض الدول النامية تستخدم لغات الدول المتقدمة، إلا أن باقي الدول الأخرى تستخدم لغات أخرى ولهجات خاصة. وبالتالي، فإن اللغة المستخدمة في التكنولوجيا المنقولة لاتكون مفهومة ولاتحقق التكنولوجيا أهدافها إلا إذا حاول الأفراد الذين ينقلونها تعلمها أو أن تترجم إلى لغة الأفراد أنفسهم.

وفي نواحي المدركات السيكولوجية، تمكنت بعض الدراسات (Sen, 1984; Abesekera and Shahna waz, 1987) من تحديد بعض الاختلافات بين شعوب البلدان النامية وشعوب البلدان المتقدمة. فعلى سبيل المثال، فإن اللون الأحمر يمثل لدى معظم الشعوب المتقدمة الخطر، ويعبر لدى الصينيين عن مشاعر السعادة والغبطة ويعتبر لدى شعوب شبه الجزيرة الهندية علامة من علامات النجاح في المستقبل.

وفي النواحي المناخية والجوية، فإن معظم الدول المتقدمة تقع في المناطق الباردة أو المعتدلة من الكرة الأرضية على خلاف الدول النامية التي يقع معظمها في المناطق الحارة سواء الجافة أو الرطبة. كما أن بعضا منها يقع في مناطق الزوابع الرملية من الكرة الأرضية.

تقليل مشكلات نقل التكنولوجيا:

يمكن التقليل من مشكلات نقل التكنولوجيا والعمل بالتالي على تمكين البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا الملائمة. أي التكنولوجيا التي - كما أوضح مشكاتي (Mesh Kati, 1986) - تكون في خط متوازٍ مع حاجات هذه البلدان ومواردها وتساهم في إخراجها من التخلف دون أن تتسبب في أية مشاكل من أي نوع ومهما كانت. وتكون قادرة على أن تعكس المحيط الذي تشغله.

مساهمة في الحصول على التكنولوجيا الملائمة، يكون من الضروري العمل على توفير أكبر ما يمكن من البيانات والمعطيات حول البلد الذي يرغب في نقلها إليه. يستفاد من هذه البيانات أثناء اختيار التكنولوجيا الملائمة. كما يمكن تزويد المهندسين بها لتصميم تكنولوجيا تكون ملائمة للأفراد الذين تنقل إليهم، ويعتمد عليها أيضاً في تقويم التكنولوجيا بعد نقلها لمعرفة مدى ملاءمتها.

يجب أن تكون هذه البيانات صادقة وشاملة للنواحي الجسمية (البدنية والفيزيولوجية) والنفسية والثقافية والبيئة الجوية للأفراد الذين يستخدمونها وللبيئة التي تستخدم فيها.

يكون الباحثون مطالبين بإجراء الدراسات والبحوث التي توفر البيانات الضرورية. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين تمكنوا من إنجاز بعض البحوث والدراسات الهامة، إلا أن ما أُنجز غير كافٍ. فقد جرى جمع بيانات انثروبو مترية هامة حول عدد كبير من أبعاد الجسم للمصريين والمصريات (El-Ghawabi etal, 1978) وللجزائريين (Mokdad, 1989) وللجزائريات (Mebarki, 1987) وللهنود (Sen etal, 1977) والهنديات (Naa etal, 1987) وللتايلانديين (Intaranont etal, 1987) وللإيرانيين (Shahnawaz and Davies, 1977). كما تم توفير بيانات فيزيولوجية هامة حول مقدار الجهد الذي يمكن للهنود أن يبذلوه في العمل بالنسبة للمجهود الأقصى الممكن بذله (Saha etal, 1979) وحول الأوزان (أوزان الأحمال) التي يمكن للهنود أن يحملوها في الأعمار المختلفة (Samanta etal, 1987).

تقويم التكنولوجيا المنقولة:

بعد الفراغ من نقل التكنولوجيا، يكون من الواجب تقويمها لمعرفة إلى أي حد تكون مناسبة للأفراد الذين يعملون بها وإلى أي حد تنسجم مع الظروف المختلفة المحيطة بها تفاديا لكل المشاكل التي تنجم عنها أو تحدث لها مستقبلا. وسعيا لتحقيق الأهداف المرسومة لها.

يكون الباحثون مطالبين بإجراء التقويم الضروري للتكنولوجيا المنقولة اعتماداً على البيانات المتوفرة حول الفرد ومحيطه لمعرفة درجة صلاحيتها. ولتحديد مقدار التدخل الواجب القيام به لتحقيق الانسجام الكامل بين التكنولوجيا وبين الفرد العامل عليها. لأنه في ظل التفاعل بين الظرفين تتحقق الأهداف المنتظرة من نقل التكنولوجيا.

لقد قام بعض الباحثين فعلا بمشاريع تقويمية هامة. غير أن بعضهم اكتفى بعملية التقويم، والبعض الآخر أدخل التعديلات المناسبة على التكنولوجيا لتصبح ملائمة وإيجابية.

* نماذج من الدراسات التي اكتفت بالتقويم فقط:

لقد قوَّم Sahbi (1983) من تونس العُدد والآلات التي تستخدم في استخراج الفوسفات من مناجم الفوسفات بقفصة (عرب تونس) ووجد أن كثيراً من تلك الآلات تتلف قبل آجال التلف المحدد لها وذلك لضعف إجراءات الصيانة.

كما أجرى Wiwoho etal (1987) دراسة تقويمية لمصانع البترول القديمة في إندونيسيا ووجدوا أن الإنتاجية الضعيفة في تلك المصانع تعود إلى التصاميم الضعيفة لغرف مراقبة العمليات الإنتاجية.

ودرس مقداد (1992) الجرارات الفلاحية المستخدمة في الجزائر سواء المنقولة من دول أجنبية أو المركَّبة محليا. ووجد أن عدداً من أبعاد منصب العمل في الجرار كانت غير مناسبة لأبعاد الفلاح الجزائري.

* نماذج من الدراسات التي أدخلت التعديلات الضرورية على التكنولوجيا المنقولة:

درس كل من Naviero and Madieros (1985) آلات الحصاد المستخدمة في الحقول البرازيلية، ووجدا أن تصميم منصب العمل فيها كان ضعيفا. بعد القيام بالتعديلات الضرورية وفقا لمعطيات الفلاحين البرازيليين، وقد أعادا التقويم ثانية ووجدا أن التصميم الجديد لمنصب العمل كان أحسن من التصميم الأول لأنه مكن العاملين من الرؤية الجيدة لمكان العمل.

أما Caurtney and Evans (1987) فقد قوَّما مقصورة حافلات النقل الحضري المستخدمة في هونغ كونغ، ووجدا أن مقصورات كل أنواع الحافلات المدروسة لم يكن تصميمها منسجما مع البيانات الانثروبومترية للسائقين المحليين. بعد إجراء التعديلات الضرورية في تصميم المقصورة وخاصة تعديل المسافة بين سطح كرسي القيادة والمستوى الأفقي للدواسات والمسافة الفاصلة بين كل دواسة وأخرى، وقد بيَّن التقويم الثاني أن المقصورات أصبحت أحسن بكثير مما كانت عليه.

وقوَّم Marciel (1987) مركزاً لمعالجة المعلومات في البرازيل، ووجد أن العمال يشكون من كثرة العمل وارتفاع مستوى الضجيج في المركز وانخفاض درجة الحرارة وكثرة الإجهاد. لقد أدخل الباحث في منصب العمل عددا من

التعديلات التي شملت كرسي العمل وحاملات الأقدام وحاملات الوثائق. وبعد إعادة التقويم تبيَّن أن ظروف العمل في المركز أصبحت أحسن بكثير مما كانت عليه.

خاتمة

رأينا في هذه الورقة أن البلدان النامية تعاني من التخلف الشديد الذي تتجلى آثاره في ميادين الحياة المختلفة. ولقد رأى الكثير مِنَّا أن تجاوز آثار هذا التخلف يقتضي القيام بثورة تصنيعية وأسعة يكون محورها التكنولوجيا التي شرعت تلك البلدان في نقلها من البلدان المنتجة لها. كما رأينا كيف كانت تلك التكنولوجيا سببا في الكثير من المشاكل الإنسانية والمالية والكوارث الصناعية التي يكون مردها بالدرجة الأولى إلى الاختلافات الواضحة بين البلدان التي تنتجها والبلدان التي تنقلها للاستفادة منها.

نتيجة لكل هذا، فإن الورقة قدمت اقتراحات من شأنها أن تساهم في تقليل المشاكل الناجمة عن نقل التكنولوجيا، وتعمل بالتالي على جعلها التكنولوجيا الملائمة التي تساهم في إخراج البلدان النامية من التخلف لا التكنولوجيا التي تعمل على مضاعفة مشاكلها وتزويدها بمشاكل جديدة لم تكن أبدا في حاجة إليها. تركزت هذه الاقتراحات حول ضرورة العمل على فهم واقع البلدان النامية والسعي الحثيث من أجل جمع البيانات الشاملة للاستفادة منها والاستعانة بها أثناء اختيار التكنولوجيا أو أثناء تصميمها أو أثناء تقويمها بعد أن يكون نقلها قد حدث.

المصادر العربية

بوعنيقة، ط. ونحماني، ا.

1980 «تأثيرات التحول التكنولوجي». مجلة الجيش (الجزائر) العدد 193 شهر أبريل ص 13-17.

عبدالله حافظ

1991 «مقاييس عدم التماثل الجانبي»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: العلوم التربوية، المجلد 4، ص 71-98.

محمد، مقداد

1992 تقويم انثروبومتري للجرارات الفلاحية في الجزائر في كتاب «علم النفس وقضايا المجتمع المعاصر» إعداد مبارك ربيع وآخرين الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، المغرب.

مهروسة هشام

1983 «نقل التكنولوجيا وجدواها في التنمية» مجلة الفيصل، العدد 80، السنة 7، ص 35-38.

يوسف حمامي

1992 إدارة الوقت: المفهوم والوسائل في كتاب «الثقافة والتسيير» إعدد مقدم عبد الحفيظ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المصادر الأجنبية

Abey sekera, J.D.A

1987 "Acomparative study of body size variability between people in industrialised countries and industrially developing countries: Its impact on the use of imported goods." pp 65 - 91. In: Ergonomics in developing countries, Geneva.

Abeysekera, J.D.A. and Shahnawaz, H.

1987 «Erg onomics of technology transfer» International journal of industrial ergonomics, 1, 265 - 272

Ainsworth, L.

1983 An anthropometric survey of the hand and finger dimensions of british workers, Report N° 113. Department of applied psychology. University of aston, birmingham. U.K.

Asogwa, S.E.

1987 Prevention of accidents and injuries in developing countries ergonomics, 30/2, 379 - 386.

cole, J.

1987 Development and under development: A profile of the 3^{d} world. Methuen, London.

Courtney, A.J. and Evans, W.A.

1987 Bus cab design for cantonese drivers. In: Ergonomics in developing countries, Geneva.

El - Ghawabi, S.H., Gaber, M.F., Ahmed, S.H. and Sallam, M.

1978 «Anthropometric data of egyption workers». Journal of Egyption Medical Association, 61, 177 - 202.

Harvey, I.A.

1987 Technology transfer: An international two - way street. Industrial management and data systems, July/August, 03 - 09.

International Confederation of free trade unions (I.C.F.T.U)

1985 The trade union report on Bophal. Brussels, Belgium.

Saha, P.N. Datta, S.R., Banerjee, P.R. and Narayane, G.G.

1979 An acceptable work load for indian workers. Ergonomics, 22/9, 1059 - 1071.

Sahbi, N.

1983 Anthropometric measure ments and work analysis related to modern technology used in the Tunisian phosphate mines. In: Proceedings of the first international conference of ergonomics of developing countries. Lulea, Sweden, June 16 - 17, 1983, Lulea University. Sweden.

Samanta, A., Datta, S.R., Roy, B.N. And Chatterjee, A.

1987 Estimation of maximum permissible loads to be carried by indians of different ages. Ergonomics, 30/5, 825 - 831.

Shahnawaz, H. and Daries, B.T.

1977 Anthropometric study of Iranian steel workers. Ergonomics, 20/6, 651 - 658.

Sen, R.N. Nag, PK. and Ray, G. G.

1977 «Some anthropometry of people of Eastern India». Journal of Indian anthropological society, 12, 199 - 206.

Shrivastava, P.

1987 Bophal: Anatomy of crisis. Ballinger publishing company, Cambridge.

Sinaiko, H.W.

1975 Verbal factors in Human Engineering. In: Ethnic variables in Human factors engineering. Edited by: Chapanis, A. Johns Hopking University Press, Baltimore.

Wisner, A.

1985 Ergonomics in industrially developing countries. Ergonomics, 28/8, 1213 - 1224.

Wiwoho, H., Indro, S. and Gatot, S.

1985 The design of control rooms in pertamina as seen from the ergonomic view. In: Ergonomics in developing countries, Geneva.

Intaranont, K., Khokha jai kiat, P., Somnasang, S. and Asvakiat, P.

1988 Anthropomentry and physical work capacity of agricultural workers in Northeast Thailand. Proceedings of the international ergonomics association, Australia.

Marciel, R.H.

1987 An ergonomic intervention on a data processing bureau. In: Ergonomics in developing countries, geneva.

Mebarki, B.

1987 Domestic workplace design in Algerian homes. Ph. D. thesis, department of engineering production Birmingham University, U.K.

Meshkati, N.

1986 Major Human factors considerations in technology transfer to industrially developing countries: An analysis and proposed model. In: Human factors in organizational design and management. Edited by: Brown, O. and hendrick, H.W. Elsevier Science publishers, North Holland.

Mohan, D.

1987 Injuries and the poor. Ergonomics, 30/2, 373 - 377.

Mokdad, M.

1989 The application of ergonomics to date - palm Industry. Ph.D. Thesis, engineering production department, Birmingham University.

Nag, A., Nag, P.K. and Chintharla, S.G.

1987 Anthropometry of small scale industrial women workers. Indian Journal of medical research, 86, 237 - 245.

Naviero, R.M. and Madieros, E.N.

1985 Combine harvester cab design: A case study. In: Ergonomics international . Edited by: Brown, I.D. etal. Taylor and Francis, London.



المجلة العربية للعلــوم الاداريـــة

تـــصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت ـ دولة الكويت
علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

رئيس التحرير
أ.د محمد أحمد العظمة

• صدر العدد الأول في نوفمبر 1993.

• تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.

• تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشتراكات

الكويت 1.5 دينار للأفراد
7.5 دينار للمؤسسات
الدول العربية 2 دينار للأفراد
7.5 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 7.5 دولارا للأفراد
30 دولارا للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب: 28558 الصفاة
دولة الكويت
هاتف: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416

مراجعات الكتب

إصلاح الأمم المتحدة

د. حسن نافعة

مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة - 1995 - 381 صفحة

مراجعة/ السيد صدقي عابدين

باحث في العلوم السياسية - القاهرة

جاء إصدار هذا الكتاب متمشياً مع مرور خمسين عاما على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، تذبذب خلالها أداء المنظمة بين فترة زمنية وأخرى واختلف من قضية إلى أخرى.

والواقع أن قضية إصلاح الأمم المتحدة مطروحة منذ السنوات الأولى لنشأة المنظمة إلا أن الظروف الدولية لم تكن مواتية، وفي الفترة الأخيرة وعلى أثر انتهاء الحرب الباردة أصبح هناك شبه إجماع على ضرورة أصلاح الأمم المتحدة وإن كانت هناك خلافات حول مضمون الإصلاح واتجاهاته أو نطاقه وأبعاده أو أشكاله وأساليبه والفترة الزمنية اللازمة لإتمام عملية الإصلاح، ويحاول الكتاب الإجابة على تساؤلات ثلاثة بخصوص إصلاح الأمم المتحدة، هي:

ماذا نصلح؟ لماذا نصلح؟ كيف نصلح؟ من خلال منهج وظيفي.

وعلى ذلك فقد قسم الكتاب إلى قسمين:

الأول: جاء تحت عنوان «التشخيص» واشتمل على ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل التمهيدي «مفهوم الإصلاح وأسبابه ومناهجه» ويبدأ الفصل بالإشارة إلى أن البعض يُفضل استخدام مفهوم التطوير والبعض الآخر يفضل مفهوم إعادة الهيكلة بدلا من مفهوم الإصلاح، ويوضح المؤلف أنه بغض النظر عن الاسم فإنه يجب إدراك أن الأمم المتحدة منظمة دولية حكومية صممت في الأساس كمنظمة

خاصة بالدول المتحالفة في الحرب العالمية الثانية وليس كمنظمة عالمية أو إطار مؤسسي للنظام العالمي ككل مشيراً إلى محاولات معظم الدول المشتركة في المؤتمر التأسيسي إدخال تعديلات على المشروع الأصلي للميثاق وكيف أن قبول أو رفض هذه التعديلات قد توقف على مدى مساسها بمصالح الدول الخمس الكبرى، والتي مالبثت أن انقسمت مما أدى إلى اختلاف دور الأمم المتحدة عن التصور الوارد في الميثاق ورؤية المؤسسين، حيث لم تدخل المادة 43 حيز التنفيذ إطلاقاً وتجمد عمل لجنة أركان الحرب.

ثم يعرض المؤلف لما يسميه ضرورات الإصلاح والتي يراها متمثلة في مرور فترة زمنية طويلة نسبياً على إبرام الميثاق وظهور مواطن الضعف والقوة في الميثاق من خلال الممارسة من ناحية ومن ناحية أخرى دخول العالم مرحلة جديدة من مراحل تطوره في ظل الثورة التكنولوجية وخاصة في مجال الاتصالات والمعلومات.

ويُختتم **الفصل التمهيدي** بالحديث عن سبل ومناهج وآليات الإصلاح سواء عن طريق تعديل الميثاق أو عن غير طريق تعديل الميثاق، مؤكدا على أنه في كل الحالات يجب تضامن جهود الدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة والجهاز الإداري للأمم المتحدة.

الفصل الثاني «أداء الأمم المتحدة» محاولة للتعرف على أوجه القصور من خلال الممارسة، حيث يبدأ بعملية تشخيص لطبيعة ما يسميه العلل والأمراض التي تعاني منها الأمم المتحدة، مبينا طبيعة ونوعية ودرجة خطورة تلك العلل والأمراض من خلال كيفية اضطلاع المنظمة بوظائفها ومهامها الأساسية.

والتي تتمثل في الأمن والسلم الدوليين، والوظائف الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن نظام الأمن الجماعي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة بمستوياته المختلفة لم يطبق، حيث أصيب مجلس الأمن المعني بنظام الأمن الجماعي بالشلل، بسبب كثرة استخدام حق الفيتو في ظل الحرب الباردة، وتجميد عمل لجنة الأركان، واستحالة عقد اتفاقيات وعمل الترتيبات المنصوص عليها في

المادة 43. وأصبح دور الأمم المتحدة في الأزمات يتحدد حسب موقع الأزمة في مناطق نفوذ القوتين العظميين، وعقب الحرب الباردة أخذ دور الأمم المتحدة في الأزمات الدولية ثلاثة أنماط هي:

1 - النمط الاستبعادي. 2 - النمط الافتعالي. 3 - نمط المشاركة المحسوبة، وهو الأكثر شيوعاً، وكمثال على النمط الأول: الصراع العربي/ الإسرائيلي، أما النمط الثاني فإن خير مثال عليه هو: الأزمة الليبية/الغربية، وفي الأنماط الثلاثة أصبح هناك شبه اختفاء لاستخدام حق الفيتو على عكس مرحلة الحرب الباردة.

ويصل المؤلف إلى بيان مكامن الخلل التي تحتاج إلى إصلاح في هذا الإطار والتي يراها متمثلة في:

1 - تشكيل مجلس الأمن. 2 - صنع القرار داخل المجلس. 3 - الرقابة على أداء المجلس. 4 - قوات حفظ السلام وما تثيره من تساؤلات حول الترتيبات المنصوص عليها في المادة 43 في الميثاق. 5 - علاقة نظام الأمن الجماعي العالمي بنُظم الأمن الجماعي الإقليمية.

وبخصوص أداء الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية فقد حدد التصور الأصلي للميثاق بشأنها، وكيف كانت الممارسة الفعلية، ويصل إلى تحديد قضايا الإصلاح في هذه المجالات، وهي:

1 - هيكل صنع القرار في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والفروع الرئيسة والوكالات المتخصصة والتي تشعبت إلى درجة عدم إمكانية - إن لم يكن استحالة - السيطرة عليها والتنسيق بينها.

2 - الإدارة والعمل التنفيذي الميداني.

3 - تمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية سواء من حيث أسلوب ومنهج تخصيص الموارد أو من حيث أسلوب ومنهج توزيع حصص الدول الأعضاء.

الفصل الثالث: «أزمة الأمم المتحدة ومحاولات الإصلاح السابقة على نهاية الحرب الباردة» انقسم إلى مبحثين، الأول جاء تحت عنوان الأزمة: سياسية أم مالية، والثاني محاولات الإصلاح السابقة، حيث أشير في المبحث الأول إلى التناقضات الدولية والصراعات التي أدت إلى العديد من الصعوبات التي واجهت الأمم المتحدة،

ومن ذلك ما حدث من خلافات حول الأمين العام للمنظمة من جانب الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية إلى حد مطالبة الاتحاد السوفيتي السابق بوجود (ترويكا) من ثلاثة أشخاص لإدارة الامم المتحدة، وكذلك رفض كل من فرنسا ومعها الاتحاد السوفيتي السابق دفع حصتيهما في نفقات قوات الطوارىء الدولية.

ويخلص المؤلف إلى وجود ارتباط بين الأزمة المالية السياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى بين الأزمة بشقيها وبين قضية الإصلاح، مشيرا إلى أن الأزمة المالية تتمثل في:

1 - مشكلة إعداد وإقرار الميزانية وتوزيع الحصص.
2 - الأزمة المالية الأولى (أزمة الستينيات).
3 - تفاقم الأزمة في الثمانينيات والتي من أهم أسبابها تقاعس الولايات المتحدة عن سداد حصتها حيث بلغت ديونها للأمم المتحدة حوالي 1.3 مليار دولار.
4 - التوسع في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وانعكاساته على الأزمة المالية.

وفي المبحث الثاني أشير إلى أربع عشرة لجنة ومجموعة عمل ومجموعات استشارية لوضع اقتراحات حول الإصلاح، إلا أنها في غالبيتها ركزت على النواحي الإدارية والمالية بهدف خفض النفقات، ولم تتطرق إلى المسائل السياسية.

وإلى جانب ذلك كانت هناك مبادرات خاصة للإصلاح من أهمها مبادرة الأمير صدر الدين أغا خان وموريس سترونج، ومبادرة الرابطة الأمريكية للأمم المتحدة، وأخيرا دراسة موريس برتراند.

القسم الثاني: «مداخل ومقترحات العلاج»

واشتمل على الفصول التالية:

الفصل الأول: «الإطار المفهومي لقضية الإصلاح، دراسة تحليلية لأطروحات بطرس غالي» يناقش ما جاء في تقريري الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي أجندة السلام وخطة التنمية.

فيعرض في **المبحث الأول** «لخطة السلام» والتي تشتمل على:

1 - الدبلوماسية الوقائية التي تهدف إلى تحقيق أحد أهداف ثلاثة، إما منع نشوب المنازعات أصلا، أو منع تصاعد المنازعات القائمة وتحويلها إلى صراعات تُستخدم فيها القوة المسلحة، أو وقف انتشار الصراعات إذا ما نشبت

الحرب، ويعتمد ذلك على تدابير بناء الثقة وتقصي الحقائق وجمع المعلومات وتحليلها والنشر الوقائي للقوات وإقامة مناطق منزوعة السلاح.

2 - صنع السلام من خلال التصريح للأمين العام بحق طلب الفتوى من محكمة العدل الدولية ومساعدة الدول غير القادرة على تحمل نفقات عرض النزاع على المحكمة، وإيجاد آلية فعالة للتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة وغير ذلك من الإجراءات.

3 - حفظ السلام.

4 - بناء السِّلم بعد انتهاء الصراع في حالات الحروب الأهلية أو الدولية.

وفي **المبحث الثاني** يركز على «خطة التنمية» وما تضمنته من أفكار، مثل كون السلام أساساً للتنمية، وكون الاقتصاد أساسَ التقدم والبيئة أساسَ استمرارية التنمية والعدالة كدعامة للمجتمع، ثم التنمية كقضية مجتمعية وعلاقتها بالديمقراطية، وفي هذا الإطار تأتي أهمية المعلومات والوعي وتوافق الآراء والقواعد والمعايير والمعاهدات وتحديد الأولويات والتنسيق.

أما **المبحث الثالث** فقد عرض لما سُمِّي «ملاحظات نقدية حول رؤية د. غالي والتي يمكن إجمالها فيما ذكره المؤلف في العبارة التالية:

«إن هذه الرؤية تشخص بأكثر مما تعالج، وحين تحاول العلاج فإنها تطلق العنان لخيال طموح بأكثر مما يحتمله الواقع، وهي فضلا عن هذا وذاك تتجنب عن قصد التعرض لقضايا جوهرية، ربما بسبب حساسيتها، ومن ثم فهي تثير تساؤلات حول (المسكوت عنه) وأخيرا وربما بسبب ذلك كله فهي تطرح من المحاذير ربما أكثر مما تتيح من الفرص». ص 191.

الفصل الثاني: «اصلاح هياكل وآليات صنع القرار»:

حيث يشير إلى الخلل البنيوي الذي أصاب الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة والمتمثلة في فقدان بعض الأجهزة الرئيسة، مثل مجلس الوقاية - أو الثانوية - لمبرر وجودها، وازدياد دور بعض الأجهزة الأخرى مما يوجب إعادة النظر في قضية التوازن بين أجهزة الأمم المتحدة، وإلى جانب ذلك فقد تضخمت بعض الأجهزة والهياكل التنظيمية الفرعية، وتجمد عمل بعض الأجهزة والآليات، مثل لجنة الأركان، ومن هنا فإن المؤلف يعتبر أن أي إصلاح حقيقي للأمم المتحدة لابد أن يجيب على التساؤل

التالي: إلى أي حد أصبحت هياكل وآليات صنع القرار الحالية في الأمم المتحدة ملائمة لتمكين هذه المنظمة من الاضطلاع بوظائفها والدور المتوقع منها أو المرغوب في أن تلعبه في النظام الدولي على ضوء التطورات الراهنة؟

وهنا تبرز قضية إصلاح مجلس الأمن التي تدور حول قضيتي تشكيل المجلس ونظام التصويت والوضع المميز للدول دائمة العضوية فيه.

وتثير القضية الأولى تساؤلات حول العدد المناسب لمقاعد المجلس، والمعايير التي تحكم العدد مشيرا إلى العديد من الاقتراحات في هذا الشأن.

أما القضية الثانية فإن هناك ثلاثة اتجاهات حولها يرى أولها إلغاء حق الفيتو، في حين يرى ثانيها الاكتفاء بعدم توسيع نطاق حق الفيتو، أما ثالثها فإنه يرى تقييد نطاق استخدام الفيتو ووضع ضوابط لاستخدامه.

واختُتِم الفصل بعرض مقترحات حول أسلوب عمل المجلس وعلاقته بالفروع والأجهزة والمنظمات الأخرى والرقابة على آداء المجلس.

الفصل الثالث: «علاقة الأمم المتحدة بشبكة الفاعلين الدوليين»

ضم ثلاثة مباحث تعرَّض **أولها** للعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والتي تقوم على اعتراف الأمم المتحدة بها، وترحيبها الحذر بدور تلك المنظمات في تسوية المنازعات بالطرق السلمية، مع فرض التبعية عليها بخصوص أعمال القمع وهي صيغة متناقضة وغير فعالة، ويرى المؤلف أن الصيغة الأكثر فعالية يجب أن تعتمد على التعاون بشأن القضايا التي طرحها د. غالي في أجندة السلام.

أما **ثانيها** فقد تناول العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، حيث أشار إلى صعوبة استمرار الصيغة الحالية للعلاقة، ويطالب بأن تكون الصيغة الجديدة على مستويين: الأول صنع السياسات وتحديد التوجهات العامة، والثاني اقتراح وتنفيذ السياسات، ويكون ذلك بعد إصلاح تلك الوكالات المتخصصة وإعادة تقويم وظائفها وأهدافها وهياكلها، وإعادة النظر في كل الاجهزة الحكومية العاملة في إطار الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

أما **ثالث** المباحث فقد عرض للعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والتي يجب أن تقوم على المشاركة وليس مجرد المشاورة من

ناحية، ومن ناحية أخرى وضع ضوابط ومعايير محددة لبيان المنظمات غير الحكومية المستقلة حقيقة، والتفرقة بينها وبين المنظمات التي لاتعدو أن تكون سواتر لخدمة مصالح خاصة وخفية تؤدي إلى الإضرار بالعمل الجماعي الدولي.

الفصل الرابع: «الإصلاح المالي والإداري»

يشير المؤلف بداية إلى أن قضية الإصلاح المالي والإداري هي بالأساس قضية سياسية وليس كما يقول البعض قضية فنية بحتة.

وفي معرض حديثه عن الإصلاح المالي ذكَر أن تعدد مصادر التمويل وتداخل أوجه الإنفاق، وعدم الاتفاق على أسس ومعايير توزيع الأعباء، وعدم توافر الشفافية في إعداد الميزانية والرقابة عليها تمثل أهم مواطن الخلل، ومن ثم فإنه يطالب بتمويل الأنشطة حسب أولويات متفق عليها وفي الحالات الطارئة يمكن السماح للسكرتير العام بالاقتراض التجاري الحر من سوق المال العالمي، وبالطبع فإنه يعلق نجاح هذه الاقتراحات على قيام عملية إصلاح حقيقي لهيكل صنع القرار في الأمم المتحدة.

أما عن الإصلاح الإداري فإنه يرى أنه مرتبط بقمة الهرم التنظيمي للأمانة العامة وكذلك قاعدة ذلك الهرم.

الفصل الختامي: «مستقبل الأمم المتحدة بين الواقع والطموح»

قسمه المؤلف إلى مبحثين:

الأول: «من أجل أمم متحدة جديدة» طرح فيه رؤية عامة لما يجب أن يكون بعد أن أعاد التأكيد على بعض النقاط الأساسية للإصلاح، اقترح هيكلاً تنظيمياً جديداً للأمم المتحدة» يضع اللبنات الأولى لشكل جنيني من أشكال سلطة تنظيم المجتمع الدولي بأذرعها الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية». ص 343.

حيث يكون مجلس الأمن بمثابة مجلس تنفيذي للأمم المتحدة يضم من 30-25 دولة نصفهم يتمتعون بمقاعد دائمة، وينتخب النصف الآخر بشكل دوري على أن يجتمع هذا المجلس التنفيذي مرة على الأقل سنويا على مستوى القمة ومرة كل ثلاثة أشهر على مستوى وزراء الخارجية أو وزراء آخرين حسب طبيعة القضايا المطروحة، وأن ينبثق عن المجلس التنفيذي أربعة مجالس، هي:

1 - مجلس شؤون السّلم والأمن.

2 - مجلس شؤون التنمية المتواصلة.

3 - مجلس شؤون حقوق الإنسان.

4 - مجلس شؤون المعونات الإنسانية العاجلة..

والسلطة التشريعية يراها متمثلة في الجمعية العامة، أما السلطة القضائية فهي متمثلة في محكمة العدل الدولية على أن يصبح اختصاصها إلزاميًا وأن يوسع اختصاصها إلى أقصى حد ممكن.

المبحث الثاني: «الأمم المتحدة بين الواقع والطموح».

أشار فيه إلى أهمية توافر الشروط الذاتية المتمثلة في «إدراك صناع القرار والنُّخَب الحاكمة وقادة الفكر وصناع الرأي العام لأهمية هذا التجديد الشامل ومدى اقتناعهم به واستعدادهم للعمل من أجل تحقيقه وتحمل ما قد يترتب عليه من أعباء أو تضحيات» (ص349) جنبا إلى جنب مع الشروط الموضوعية لتحقيق التجديد الشامل للأمم المتحدة، ويرى أن ذلك غير موجود على أرض الواقع حيث إن المجتمع الدولي عامة والدول الكبرى خاصة «لم يبدأ بعد في اتخاذ خطوات ملموسة على طريق التحرك الجماعي نحو إصلاح حقيقي يؤدي إلى نقلة نوعية في مؤسسات العمل المشترك على الصعيد العالمي (ص354) حيث يبدو أن البديل الأقرب للتحقيق هو مجرد تعديل على الشكل والمظهر الخارجي للأمم المتحدة دون تغير المضمون أو الجوهر، بالشكل الذي لايلبي مطالب شعوب العالم، والعالم الثالث منه على وجه الخصوص.

من خلال العرض السابق لأهم محتويات الكتاب يتضح أنه عمل قيِّم، ويمثل إضافة للمكتبة العربية في هذا الحقل من دراسات العلوم الاجتماعية، وقد تميز هذا الكتاب بالنظرة الشاملة لموضوع إصلاح الأمم المتحدة حيث إن معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت تركز على جانب معين أو جوانب محدودة، والأكثر من ذلك أنها في معظمها دراسات تنطلق من المنهج القانوني أما الكتاب الذي بين أيدينا فقد جمع بين المنهج القانوني والمنهج الوظيفي، فهو عندما يذكر مقترحات يبين العوائق التي تقف أمام إمكان تنفيذها، ولايكتفي بذكر ما يجب أن يكون.

سيكلوجية السعادة

تأليف: مايكل أرجايل.
ترجمة: فيصل عبدالقادر يونس.
الكويت: عالم المعرفة، 1993، 310 صفحة

مراجعة/ عدنان الشطي
قسم علم النفس، كلية الآداب
جامعة الكويت

يطالعنا كتاب من أطرف الكتب المتخصصة والتي لا تستعصى على غير المتخصص في الوقت نفسه، يتسم موضوعه بالتشويق لكل إنسان مثقف تقريباً، ذلك هو كتاب «سيكولوجية السعادة». ويشير مؤلفه في البداية إلى بدء اهتمامه بهذا المجال الشيق أثناء انشغاله بالعمل في مجال العلاقات الاجتماعية، ولا غرابة فالرابطة وثيقة هنا بين العلاقات الاجتماعية والسعادة، فكثيرا ما تكون الأولى مصدراً للثانية.

وإذا اتفق الناس على أن السعادة أرقى خير يمكن أن يبلغوه، فإنهم يختلفون في تحديد السبل إلى تحصيل هذه السعادة، وأمثل الطرق في الوصول إليها. ولكن المؤلف يخلص إلى تحديد عام للسعادة بوصفها انعكاساً لدرجة الرضا عن الحياة، أو من حيث هي مؤشر لمعدلات تكرار حدوث الانفعالات السارة وشدة هذه الانفعالات. ويؤكد المؤلف على أن للسعادة أربعة عناصر ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار:

أولا: الرضا عن الحياة ومجالاتها المختلفة.

ثانيا: الاستمتاع والشعور بالبهجة.

ثالثا: العناء بما يتضمنه من قلق واكتئاب.

رابعا: الصحة كعامل مهم يرتبط بالعناصر الثلاثة السابقة.

ويحاول الفصل الثاني من هذا الكتاب الشيق أن يفحص السياق الاجتماعي للسعادة، ويبدأ بالحديث عن تأثير العلاقات الاجتماعية على الشعور بالسعادة والرضا، فيوضح أن العلاقات الاجتماعية تعد مصدراً من أهم مصادر السعادة، كذلك الزواج والعلاقات الوثيقة الأخرى التي تتصف بدرجة عالية من المساندة، وتزيد العلاقات الاجتماعية من السعادة عن طريق توليد البهجة، وتوفير العون، ومن خلال الأنشطة المشتركة والممتعة، كما تحمي العلاقات الاجتماعية، من تأثير الشدة أو المشقة بزيادة تقدير الذات وكف الانفعالات السلبية، وبتوفير المساعدة على حل المشكلات لكل ذلك يتعين علينا فهم السعادة على ضوء السياق الاجتماعي الذي يعيشه الفرد.

ويعالج الكاتب العلاقة الوثيقة بين العمل والسعادة، ويعرض لمفهوم مهم في علم النفس المهني وهو الرضا المهني، ومقلوب العمل هو البطالة، والملاحظ أن معدلاته تنتشر الآن في البلاد كثيراً. ولا غرابة أن تؤكد البحوث العلمية بأن البطالة تسبب التعاسة لمعظم الناس، إذ تؤثر البطالة تأثيراً خطيراً على الحالة النفسية للفرد، ويتمثل ذلك في الاكتئاب والانتحار، ولا تؤثر على الصحة النفسية فقط بل على الصحة الجسمية أيضا، ويتزايد تأثير البطالة لدى الأفراد الملتزمين بأخلاقيات العمل، ولدى متوسطي العمر، وعند أبناء الطبقة العاملة، وتفسير هذه النتائج على ضوء النظرة السائدة إلى البطالة بوصفها دلالة على الفشل والكسل، وأن الفرد المتعطل سيخسر بعض إيجابيات العمل مثل: تنظيم الوقت والشعور بالعطاء والعلاقات الاجتماعية، ومع ذلك لوحظ أن بعض الأفراد يمكن أن يتكيفوا بشكل إيجابي بالرغم من عدم انخراطهم في العمل، وهم أولئك الأشخاص الذين استطاعوا أن يجدوا شيئا يفعلونه وينفقون فيه وقتهم، ويحافظوا على مهاراتهم ويحتفظوا بعلاقاتهم الاجتماعية.

أما نشاط وقت الفراغ فيعد أكثر أهمية وأعظم تحقيقاً للشعور بالرضا بالمقارنة للعمل بالنسبة لكثير من الناس. ونشاط وقت الفراغ مصدر أساسي للشعور بالرضا عن الحياة، وأهم صوره مشاهدة التيلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى والنشاطات التي تجري في المنزل، والحياة الاجتماعية، والأندية،

والعمل التطوعي وقضاء الاجازات، ويعد نشاط وقت الفراغ مصدراً للشعور بالرضا لأن الأفراد يستخدمون فيه مهاراتهم ويقومون بتنميتها، ولأنه يوفر إشباعا اجتماعيا، ويشعر فيه الفرد بالراحة ويمارس الاسترخاء.

والعلاقة بين المال والطبقة والثقافة في جانب والسعادة في جانب آخر هي موضوع الفصل الخامس. وأسفرت البحوث عن أن الشعور بالسعادة والرضا يزداد وبدرجة قليلة لدى الأفراد الأكثر غنى أو المنتمين إلى طبقات اجتماعية أعلى داخل البلد الواحد، وينخفض هذا التأثير بمرور الزمن، وبزيادة التعليم، كما أن الفروق جلية بين الطبقات فيما يتعلق بالقلق والاكتئاب والأشكال الخفية من المرض العقلي، ويرجع ذلك إلى صعوبات الحياة لدى أبناء الطبقة العاملة، وإلى تبني المساندة الاجتماعية، وتشير الدراسات الحضارية المقارنة إلى أن أسعد الأماكن هي شمال أمريكا وأوروبا واستراليا، على حين تزداد العصابية لدى البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، ويكشف المهاجرون عن معدلات أعلى من الاضطراب العقلي.

والسعادة جزء من جملة خصائص أوسع نطاقاً تتضمن النظر إلى الجانب المشرق من الأمور، والمستوى المرتفع من تقدير الذات، ويميل الأشخاص التعساء إلى الشعور بالوحدة، وترتفع لديهم درجة العصابية، وترتبط السعادة بقوة بعناصر أخرى في الشخصية مثل الضبط الداخلي، وغياب الصراعات الداخلية، والعلاقات الاجتماعية الجيدة، والانغماس في العمل، وتكون أنشطة وقت الفراغ هادفة، والقدرة على تنظيم الوقت، والتدين مصدراً أكيداً للسعادة.

والعلاقة إيجابية بين السعادة والسرور، وتؤثر الأحداث الاجتماعية والتمرينات الرياضية وغيرها في السرور، وتزودنا مراكز الاستمتاع في المخ بالحالة الممتعة، وتؤدي الحالات المزاجية الإيجابية إلى أفكار إيجابية، وتزيد من محبتنا للآخرين، ومن ثم شعورنا بالسعادة. والشعور بالرضا أحد المكونات المهمة للسعادة، وتولد الأحداث السارة حالات مزاجية وإيجابية، وتزيد من الشعور بالرضا عن الحياة.

وأسفرت الدراسات عن أن النساء لديهن مشاعر سلبية أكثر، وأن هذه المشاعر أكثر حدة، وذلك بالمقارنة بالرجال والنساء الصغيرات. والرجال كبار السن أكثر الناس سعادة، بينما الرجال العزاب صغار السن أقلهم، ونسبة أعلى من الرجال

تشعر برضا أكثر من الزواج، ونسبة أكبر من النساء لديهن شبكات علاقات اجتماعية أكثر إرضاء، ويستمتع الرجال أكثر بأنشطة وقت الفراغ، وهم أكثر رضا عن أنفسهم، وعلى الرغم من أن صحة النساء أسوأ بالنسبة للرجال فإنهن يعمرّن أكثر.

والعلاقة بين الصحة والشعور بالسعادة علاقة قوية، ويؤكد الكاتب أن الزواج وغيره من العلاقات الوثيقة المساندة يحسن الصحة من خلال الحفاظ على جهاز المناعة، وتشجيع عادات صحية جيدة وتؤثر البطالة في الصحة تأثيراً سيئاً، وترتبط ممارسة النشاط الرياضي بالصحة الجسمية والنفسية ارتباطا إيجابيا، ويعاني أبناء الطبقة العاملة بنسبة الضعف أو أكثر من معظم أنواع الأمراض، رغم أن طول حياتهم لا يتأثر كثيراً. والصحة كما تقاس بمتوسط طول العمر أفضل في البلاد الأكثر رفاهية، وتتنبأ عوامل الشخصية وبدرجة عالية بالصحة، فالعصابية مصدر لسوء الصحة بوجه عام، وتشيع أمراض القلب أكثر لدى أصحاب النمط (أ) للشخصية، بينما يشيّع السرطان لدى أكثر الأفراد الذين لا يستطيعون التعبير عن الغضب ومن ينقصهم تأكيد الذات.

ويختتم الكتاب بفصل يروي الإجابة عن السؤال المهم: هل يمكن زيادة الشعور بالسعادة؟ والإجابة بالإيجاب بطبيعة الحال، ويكون ذلك عن طريق التفكير في الأحداث السارة الحديثة، ومشاهدة الأفلام الفكاهية، والاستماع إلى الموسيقى المرحة، والابتسام، والنكات، والهدايا الصغيرة، وكذلك زيادة معدلات ممارسة الأنشطة السارة، كما أن العلاقات الجيدة من أهم مصادر السعادة أما العمل وأنشطة وقت الفراغ الهادفة فهما مصدران رئيسان للسعادة.

وأخيرا وليس آخراً فإن مطالعة هذا الكتاب تعد متعة عقلية ونفسية وشخصية، إذ يعالج موضوعاً يعد قريباً إلى نفس كل واحد منا، فمن منا لا يرغب في تحصيل السعادة؟. وتجدر الإشارة إلى أن كاتب هذا الكتاب أستاذ بريطاني متخصص شهير، كما ننوه إلى العدد الضخم لمراجع هذا الكتاب (502 مصدراً)، مما يكشف عن سعة إطلاع وشمول للموضوع من كافة جوانبه، ولا ننسى الإشارة إلى سلاسة الترجمة ويسر متابعتها. ومع كل ذلك فلا بد أن نأخذ ما جاء في هذا الكتاب من نتائج بشيء من الحذر عندما نود تطبيقها على المجتمع العربي، وذلك أن كل مصادر الكتاب تعتمد على نتائج أجريت على مجتمعات غربية.

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب. 27780 الصفاة

الكويت 13055 فاكسميلي 4836026 (00965)

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة - الكويت 13055

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طيه قيمة الاشتراك .... نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

التعاون

مجلة فصليـة فكـريـة شاملة محكّمـة تصـدر عن الشئون الاعـلاميـة
بالامـانـة العـامـة لمجلس التعـاون لدول الخليـج العـربيـة

رئيس التحرير
الدكتور احمد عبدالملك

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ. يناير ١٩٨٦م

- تخدم قضايا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربية والانسانية بصورة عامة.
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية.
- تشمل على بحث أو دراسة محكمة تثرى بتعليقين لباحثين متخصصين، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر/ تقارير/ وثائق/ عرض كتب/ يوميات مجلس التعاون/ ببليوغرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون.

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين

يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون
ص. ب : ٧١٥٣ ـ الرياض: ١١٤٦٢
هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)



اسمها : أحمد مشاري العدواني

رئيس التحرير : د. سليمان العسكري

تصدر عن :
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب ـ الكويت

دعـــوة

ترحب المجلة كل الترحيب باسهام كل مثقف عربي وكل قارىء ومتابع لآفاق الفكر العالمي في إغنائها ودعم رسالتها الثقافية وتدعوهم لتزويد المجلة:

- بكل بحث يترجمونه للنشر عن أي لغة أجنبية.

يشترط في البحوث المترجمة:

أولا: ان تكون مما نشر في الدوريات العالمية خلال الأشهر الستة الاخيرة من تاريخ الإرسال للمجلة في الحد الأقصى.

ثانيا: ان تكون مما يدخل ضمن خطة المجلة في المستوى الفكري والعلمي الرفيع.

- يرسل البحث المترجم بنصه الاجنبي الكامل في نسخة المجلة التي نشرته مع صورة الصفحة الأولى للمجلة التي تحمل التاريخ والفهرس.
- يرجى الملاحظة: لن تتمكن المجلة من النظر في اي بحث قد يرسل من دون الاصل الملون.
- تدفع المجلة مكافأة عن المقالات المترجمة التي تقبلها للنشر بمعدل ١٥ دينارا كويتيا عن كل ١٠٠٠ كلمة (او ما يعادلها) من الاصل الأجنبي، فإن تكرر وصول البحث المترجم من أكثر من جهة دفعت المكافأة للترجمة الأكثر جودة وصحة.





فصلية . محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
ـ تحرص
على حضور
دائم في شتى
المراكز الأكاديمية
والجامعات في العالم
العربي والغربي، من خلال
المشاركة الفعالة للأساتذة
المختصين في تلك المراكز
والجامعات.
ـ صدر
العدد الأول
في يناير ١٩٨١
ـ تلبي رغبة الأكاديميين
والمثقفين من خلال
نشرها للبحوث الأصيلة
في شتى فروع العلوم
الإنسانية باللغتين العربية
والإنجليزية، إضافة إلى
الأبواب الأخرى
الندوات، المناقشات
مراجعات الكتب،
التقارير.
المجلة العربية
للعلوم الانسانية
الاشتراكات
الكويت
٣ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب،
١٤ دينارا للمؤسسات.
الدول العربية،
٤,٥ دينار كويتي للأفراد،
١٦ ديناراً للمؤسسات.
الدول الاجنبية ،
٢٠ دولاراً للأفراد،
٦٠ دولاراً
للمؤسسات.
رئيسة التحرير
أ. د. حياة ناصر الحجي
توجه المراسلات الى رئيس التحرير: ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت
المقر: كلية الآداب ـ الشويخ
هاتف: ٤٨١٧٦٨٩ ـ ٤٨١٦٢٦١ ـ ٤٨١٥٤٥٣ ـ فاكس: ٤٨١٢٥١٤

The Demand for Money in UAE: Cointegration and Error Correction Tests

Al-Swaidi Abdulla
Abdel-Hameed Bashir
U.A.E. University

This paper focusses on monetary dynamics in the United Arab Emirates using cointegration and error correction modeling. This approach examines the long-run trend relationships between economic variables in a system of short-run dynamic adjustment equations. The empirical results show how the money stock respond to changes in the determinants of long-run money demand. Furthermore, the results indicate how the determinants of long-run money demand adjust to each other and to changes in the money supply.

The Relationship Between Rainfall And Some Atmospheric And Geographical Factors in The Kingdom of Saudi Arabia.

The study aims to demonstrate the relationship between mean monthly and annual rainfall and six specified atmospheric and geographical factors defined by: Atmospheric humidity, air temperature, relief, distance from the Red Sea, latitude and longitude co-ordinates, and the impact of such factors on rainfall variation in the Kingdom of Saudi Arabia. It has been asserted that a strong positive correlation exists between the relief and humidity factors and average rainfall, whilst the relationship between the other specified factors tends to be negative and variable in terms of the correlation coefficient value and its statistical significance level. The study has also demonstrated strong correlations among some of the atmospheric and geographical factors which may imply their interdependence with respect to their effect on rainfall variations in the Kingdom.

In providing the probable contribution of such factors to rainfall in the Kingdom, it has been found from the analysis of variance that the six specified factors contribute about 85% in the total variance in the rainfall data, and that the variance explained by the humidity accounts for about 51%, whilst the relief factor contributes about 24% of the total variance which indicates their significance as rainfall contributors in Saudi Arabia. As for the remaining factors under consideration, it has been disclosed that their significance tends to be limited and their contribution to the rainfall variation vary markedly from one month to the other in the march of seasons.

Pleasant Events and Activities among Egyptian under Graduates

Ahmed M. Abdel-Khalek *Mohammad Najib A. El-Sabwa*
Kuwait University

This research aims to: a) construct an Egyptian Pleasant Events Schedule(EPES), b) define the frequency of practicing each item in the EPES among a specific sample, c) find out the rank of the items in a descending order, and d) test the gender differences among EPES items as well as the total score. The final version, which depends on an open-ended question directed to 267 undergraduates, contains 226 items.

The internal consistency of the schedule reached the high levels of 0.94, 0.88 and 0.92 for males, females and the combined group respectively. On the other hand, the content validity of the EPES was appropriately demonstrated.

Results revealed statistically significant sex-related differences in the total EPES scores, i.e. males

attained higher mean scores. Thirty percent of the items differentiated clearly between males and females with regard to the frequency of practicing Pleasant Events. The vast majority of the aforementioned items reflected the traditional Arabic sex-roles. The possible prophylactic and therapeutic uses of EPES were discussed. Further research on the subject appears warranted

The Impact of The Exchange Rate Liberalization of The Egyptian Pound on Some Economic Variables

Fathi Khalifa Ali Khalifa.
The Islamic University of
Muhammad Ibn Saud.
Kingdom of Saudi Arabia.

This paper examines the effects of the exchange liberalization of the Egyptian Pound on some economic variables such as imports, exports and price, index. The analysis covers the main following points:-

1- The debate about the devaluation effects.

2- The measuring and study of the impact of changes in exchange rate on the supply and demand of the foreign currencies.

3. The impact of the exchange rate liberalization on the balance of payment.

The study concludes that the liberalization will bring many effect, some of them positive and others negative. The devaluation should be accompanied by suitable monetary and fiscal policies.

Culture and Psychotherapy Behavioral Experience From an Arab Perspective

Abdel-Sattar Ibrahim *Radwa M. Ibrahim*
Dept. of Psychiatry
King Faisal University

Based on personal experiences with Arab patients, as well as on the findings of various mental health researches conunted in Arab countries, this paper presents an overview of the mental health needs within the Arab countries. Themes central to some shared social and psychological Arab characteristics including religious orientation, communal values, sex as a taboo, and authority orientation are discussed along with their role in facilitating or hindering the treatment process. Some cultural suggestions regarding the technical management of psycho-behavioral therapeutic practices with emphasis on defining target problems, selection of treatment techniques, and formulating treatment goals are also discussed.

Divorce in Kuwait Society: An Empirical Study

Fahed T. Al-Thakeb
Kuwait University

Studies about divorce in Kuwait Society are rare. This study is an attempt to find out the reasons for divorce and its relationship to various social and economic variables. Detailed interviews were conducted with 258 randomly selected divorced women. Respondents were well distributed according to age, education, income and religious sect.

The reasons they reported for divorced were grouped into eight categories:

(1) cruelty & adultery (2) conflict with in-laws (3) sexual problems (4) interaction (5) financial problems (6) disobedience or disrespect (7) physical or psychological illness (8) polygamy. It was found that reasons for divorce had a significant relationship with the duration of marriage, education, income, age at divorce, religious practice and women employment.

Religion and Politics: a Study of Islamic Political thought

Hamed Al-abdullah
Kuwait University

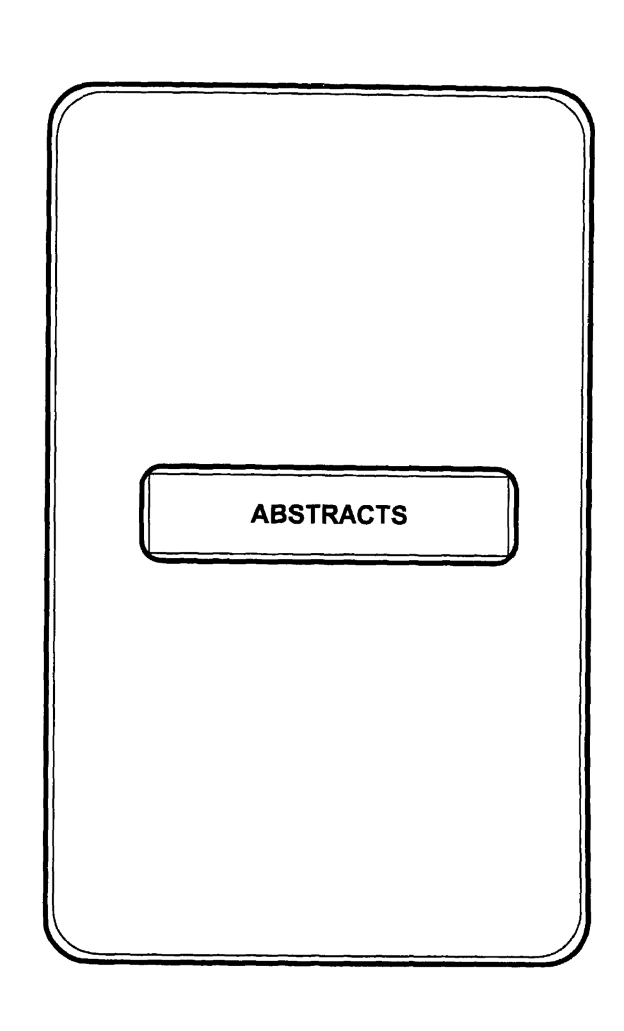
The paper discusses the relationship between Islam and politics from a historical perspective. Such attempt is undertaken to explain the political stands taken by the leaders of the Islamic movements during Iraq's invasion and occupation of Kuwait in 1990 in favour of the aggressor. The author's main argument is that this pro-Iraqi position cannot be understood unless examined within the context of the early Islamic political thought and writings.

The paper begins by examining the legal arguments put forward by the early fugaha' to justify the accommodation of the principles of the shari'a with political reality, and discusses the consequences of such approach upon Islamic societies by looking at the acceptance of the Imanate by seizure and by force, and of the rule of the userper.

The Impact of Diwaniyas on the Process of Political Participation in Kuwait

Yousuf G. Ali
Kuwait University

This study analyzes the modes of political participation among 1089 Kuwaitis who attend different kinds of diwaniyas in Kuwait. The percentage of attendance was calculated on the basis of random sampling. The extent of political participation is then related to diwaniyais characteristics. The analytical purpose is to produce a predictive model that can explain the emergence of political participation that is characterized by three types: political activism, political information, and political consciousness. Factor analysis and multiple regression techniques were used; the results revealed that political participation has great and significant correlation with diwaniyas. The most distinctive and significant predictive variable appears to be visiting diwaniyas that discuss public issues and matters that relate to the region.


ABSTRACTS

Engle, R. and Sam Yoo.

1987 "Forecasting and Testing in Co-integrated Systems," Journal of Econometrics 35: 143-159.

Fuller, Wayne.

1976 "Introduction to Statistical Time Series," New York, John Wiley and Sons.

Granger, C.W.

1986 "Developments in the Study of co-integrated Economic Variables," Oxford Bulletin of Economics and Statistics 48: 213-228.

Granger, C.W. and P. Newbold.

1974 "Spurious Regression in Econometrics," Journal of Econometrics 2: 111-120.

Hendry, David.

1986 "Econometric Modeling with Co-integrated Variables: An Overview," Oxford Bulletin of Economics and Statistics 48: 201-212.

Jansen, Dennis and R. Hafer.

1991 "The Demand for Money in the United States: Evidence from Cointegration Tests," Journal of Money, Credit and Banking 23: 155-168.

Miller, Stephen.

1991 "Monetary Dynamics, an Application of Cointegration and Erro-correction Modeling," Journal of Money, Credit and Banking 23: 139-154.

submitted: June 1995

Accepted: December 1995

The error-correction model results provide evidence that monetary disequilibria were allowed to have more effect on the goods and services markets rather than financial markets; the error-correction term significantly affected the growth rate of the real non-oil GDP but not the interest rate. The absence of a significant effect on the interest rate may only reflect a central bank policy of stabilizing interest rates since, when interest rates are stabilized, they are unable to adjust in response to money market disequilibria.

Footnotes

1 The data used in testing this model are available with the authors upon request.

2 Table 2 reports standard t-statistics but the standard errors are misleading in the cointegration equations (Engle and Granger 1987).

3 This cointegration regression captures the long-run relationship between the measure of monetary aggregate and the two explanatory variables if two conditions hold. First, the logarithm of the monetary aggregate and logarithms of the explanatory variables are integrated of the same order. Second the error term is stationary.

4 The high and low D-W statistics suggest possible spurious regression (for more details see Hendry 1986).

References

Akaike, H.

1969 "Statistical Predictor Identification," Annals of the Institute of Statistical Mathematics 22, No. 1: 203-217.

Arize, A., and S. Shwiff.

1993 "Cointegration, Real Exchange Rate and Modeling the Demand for Broad Money in japan," Applied Economics 25: 717-726.

Dickey, David and W. Fuller.

1979 "Distributions of the Estimates for Autoregressive Time Series with a Unit Root," Journal of the American Statistical Association 74: 427-431.

Engle, R and C. Granger.

1987 "Co-integration and Error-Correction: Representation, Estimation, and Testing," Econometrica 55: 251-276.

Several things are worth noting here. First, all the coefficients that are significantly different from zero have the expected sign. Second, the expected signs of the coefficients of error-correction term are positive for ln Y and ln P and negative for ln R and ln M1. This result has important implications for policy makers who want to know whether changes in the interest rate can stabilize the system in the long-run. When the money supply exceeds the long-run money demand, output and price level should rise and the interest rate should fall to keep the system in equilibrium. If monetary policy is stabilizing, then the money growth rate should fall. From a statistical perspective, the long-run relationship means that the three variables move together over time so that short-term disturbances from the long-run trend will be corrected. The sample regressions suggest that the error-correction term affects only the real non-oil GDP.

V. Conclusion

We use cointegration, error-correction modeling to examine the long-run and short-run money demands. The cointegration equation measures long-run money demand. The error-correction equations model the short-run dynamics of the determinants of long-run money demand.

The money-stock equations in the error-corrections systems can be given the following interpretation. The observed money stock must lie on money supply and not money demand at all times; the money stock equals money demand only in long-run equilibrium. Thus, the path of money-stock growth rate reflects monetary policy decisions, to the extent that central bank has some exogenous control, and/or endogenous movements in response to the adjustments of other economic variables (that is, the long-run determinants of money demand). If the Central Bank has exogenous control of the money stock and exercises such control, then the error-correction regression can be interpreted as a monetary policy reaction function. If, on the other hand, the money stock is endogenous, then the error correction regression must be interpreted as the endogenous response of the money-stock growth rate to adjustments in the macroeconomy.

Using cointegration analysis to identify the long-run money demand suggests that only one monetary aggregate, M1, has a long-run trend relationship with real non-oil GDP, the interest rate and the price level. This finding offers a new piece of evidence supporting the use of M1 as a guide to monetary policy implementation.

Error-Correction Models

The final stage in estimating the demand for money is the construction of an error-correction model. This involves regressing the first difference of each variable in the cointegration equation onto lagged values of the first differences of all the variables plus the lagged values of the error-correction terms. The lag lengths used in the error-correction model is determined such that it minimizes Akaike's final prediction error (Akaike, 1969). For each of the error-correction models examined, all possible combinations of lags, from one to eight, are considered, Akaike's FPE was calculated and the lag structure that minimizes the FPE was chosen. These results are reported in Table 3. The sums of the coefficients are shown on the first line. The numbers in parentheses under the sum of the coefficients are the values of the F statistics, needed for testing whether the sum of the coefficients is significantly different from zero. The numbers in brackets are the number of lags needed to minimize the FPE.

Table 3: Temporal causality tests from error-correction models: Akaike FPE lag-length selection criteria.

	Coefficients of				
	Ext	$\sum\Delta$ ln M1	$\sum\Delta$ ln Y	$\sum\Delta$ ln P	$\sum\Delta$ ln R
equations:					
Δ ln M1	-0.227	0.102*	-0.359	1.246*	0.216
	(-1.42)	(4.81)	(0.89)	(4.71)	(0.59)
		[4]	[3]	[2]	[6]
Δ ln Y	0.098*	0.051*	0.675**	0.181	0.141
	(3.64)	(3.32)	(48.79)	(1.54)	(0.99)
		[1]	[2]	[2]	[2]
Δ ln P	0.032	0.014	-0.02	0.721**	0.001
	(1.24)	(0.91)	(0.42)	(47.8)	(1.14)
		[2]	[3]	[2]	[3]
Δ ln R	0.154	-0.244	0.563*	-0.128	0.029
	(1.62)	(0.66)	(6.06)	(0.56)	(1.150
		[6]	[1]	[8]	[2]

Note: Ect is the error-correction term determined from the corresponding cointegration reported in Table 2. The numbers in parentheses under the coefficients are values of F statistics. The numbers in parentheses under the error-correction terms are t-statistics. Numbers in brackets indicate the number of lags.

**means significant at 1 percent level.

* means significant at 5 percent level.

ADF test rejects the null hypothesis of non-stationarity for the M1 regression at the 1 percent level.[4]

Table 2: Cointegration Regression 1975:i to 1993:iv

	Coefficient of							
	const.	ln Y	ln P	ln R	ln E	D-W	DF	ADF
variables:								
ln M1	0.725	0.767	1.66		0.96	0.45	-2.96	-2.82
	(1.1)	(12.2)	(8.1)					
ln M2	-5.846	1.513	0.44		0.90	0.10	-2.22	-1.66
	(-4.1)	(11.2)	(1.01)					
ln M1	0.411	0.900	1.003	-0.472	0.97	0.66	-4.14**	-5.29**
	(0.76)	(16.7)	(5.2)	(-6.6)				
ln M2	-6.726	1.885	-1.397	-1.317	0.97	0.34	-2.62	-2.99
	(-7.7)	(21.6)	(-4.5)	(-11.5)				

Note: The errors from the cointegration equations are recovered to perform the Augmented Dickey-Fuller nonstationarity tests on the following regression:

$$\Delta\mu_t = \mu + \delta T + \alpha X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \sigma_{1+i}\,\mu_{t-1} + \epsilon_t$$

where is the error from cointegration equation, Et is the stationary random error and the null hypothesis of nonstationarity is rejected when σ_1 is significantly negative. The Dickey-Fuller (DF) tests for nonstationarity delete the summation. R^2 is the adjusted coefficient of determination and D-W is the Durbin-Watson statistic.

****means significant at 1 percent level.**

*** means significant at 5 percent level.**

To conclude this section, we can say that the cointegration regressions suggest that only one monetary aggregate, M1, has a long-run trend relationship with real non-oil GDP, the interest rate and price level. Stated differently, the logarithms of M1, Y, R, P are co-integrated. The other monetary aggregate, M2, appears to be not cointegrated with the determinants of money demand examined.

Table 1: Tests for stationarity 1975:i to 1993:iv

	DF Test		ADF Test	
	levels	1st Differences	level	1st Differences
variables:				
ln M1	-4.572**	-8.571**	-5.494**	-5.164**
ln M2	-2.779	-9.701**	-2.751	-4.881**
ln Y	-5.908**	-4.428**	-1.927	-4.247**
ln P	-2.449	-2.607	-2.619	-3.768*
ln R	-0.389	-9.367**	-0.442	-5.588*

Note: The Augmented Dickey-Fuller (ADF) test is based on the following regression:

$$\Delta X_t = \mu + \delta T + \alpha X_{t=1} + \sum_{i=1}^{m} Y_i \Delta X_{t-i} \ \epsilon_t$$

where d is the first difference operator and ϵ_t is a stationary random error. The null hypothesis is that X_t is a nonstationary series and it is rejected when α is significantly negative. The Dickey-Fuller (DF) test deletes the summation from the equation.

**** means significant at the 1 percent level.**

*** means significant at the 5 percent level.**

The possibility of cointegration between money stock and the determinants of the money demand namely: the non-oil GDP, the interest rate, and the price level were also examined. Only the regression equation with the highest adjusted coefficient of determination is reported. Such a procedure is recommended by many researchers, including Hendry (1986) and Miller (1991). The high adjusted coefficient of determination indicates a minimum bias in the estimate of the cointegration parameter. Table 2 reports the results of testing for cointegration between the money stock and the remaining explanatory variables.[2] First, we considered cointegration between the money stock (M1 and/or M2) and both the real non-oil GDP and the price level.3 The coefficient of the real non-oil GDP is in the neighborhood of one for M1, but much more than one in the case of M2. The coefficient of one is interesting in the demand for money since it indicates a stationary velocity. When the interest variable is introduced in the cointegration equation, the coefficient of the real non-oil GDP remains in the neighborhood of one for M1, and the coefficient of price-level (P) becomes close to one. DF test does not reject the null hypothesis of non-stationarity in the case of M1 and M2 at the 1 percent level. However, the

variables is regressed on a constant and the remaining variables. Second, the residuals from the first regression are regressed upon the lagged residuals and some lag structure of the residuals. A test statistic less than the critical value is sufficient to reject cointegration.

III. Data Description

The data used in estimating the above model consist of quarterly observations of the monetary aggregates (M1 & M2), non-oil GDP, interest rate, and price level. All data are expressed in nominal terms except non-oil GDP. The period under investigation is 1975: i - 1993: iv. The monetary aggregates and the interest rate data are compiled from various issues of the UAE Central Bank Bulletins. The data GDP are published annually by the UAE Ministry of Planning. To generate the quarterly figures, we used SAS interpolation procedure.1

IV. Empirical Results

Table 1 reports Dickey-Fuller (DF) and Augmented Dickey-Fuller (ADF) tests for stationarity of the log of monetary aggregate (ln M1), the log or real GDP (ln Y), the log of interest rate (ln R), and the log of price level (ln P). As can be seen from the table, none of the levels of the series save two rejects the null hypothesis of non-stationarity at the 1 percent and the 5 percent levels (see Engle and Yoo 1987 for critical values). The test of the natural logarithm of the M1 and Y (that is, ln M1, ln Y) the exception, rejects the null hypothesis. Further analysis of M1 and Y suggests that first differencing induces stationarity. The autocorrelation and partial autocorrelation charts show that first differencing leaves a highly autocorrelated series with a slowly declining autocorrelation function. This result confirms findings by other researchers, e.g., Arize and Shwiff (1993), that the variables commonly used in many demand studies are non-stationary. However, after taking the first difference, each series rejects the null hypothesis of non-stationarity at 1 percent level or 5 percent. The only exception is the natural logarithm of price level which rejects the null hupothesis by the ADF test but not by the DF test.

Test for Stationarity

Standard statistical time-series analyses are based on the assumption of stationarity. Prior to specification and estimation, diagnostic checks have to be performed on the data to test for unit-roots. Existence of unit roots indicate non-stationarity of the series. Dickey-Fuller (DF), and Augmented Dickey-Fuller (ADF) tests are performed to test for stationarity. These tests are the familiar t-tests, with the critical values coming from Fuller (1976), and Dickey and Fuller (1979). The Augmented Dickey-Fuller test requires the estimation of the regression equation

where d is the first difference operator, X is the logarithm of the variable being tested, pi, a and d are parameters to be estimated and et is an error term. In estimating equation (2), the t-ratio of the coefficient associated with the lagged level term is important in determining the stationarity of the economic time series. If the t-ratio is less than the critical value, the null hypothesis of a unit root (non-stationarity) is less than the critical value, the null hypothesis of a unit root (non-stationarity) is rejected. On the other hand, if the calculated t-ratio is larger than the critical value, and the null hypothesis is not rejected, a common practice in time-series analysis is to difference the time series before the assumption of stationarity can be presumed to hold (Jansen and Hafer 1991). A first difference version of equation (1) is estimated to determine if the data are stationary in changes. If the t-ratio on the coefficient of the lagged change variable is less than the critical value, the hypothesis of a unit root is rejected and the level series is characterized as integrated of order one. Otherwise, a second difference is performed and a new test is conducted.

Co-integration

To determine the order of integration, we use the procedures suggested by Dickey and Fuller (1979). We difference each series successively until stationary series emerge. The cointegration test requires that the economic series used in the regression equation (1) above, pass the unit root test, and the residuals from the regression must be stationary (i.e., integrated of order one). In this regression, one of the system-

The results reported in this section include testing for the stationarity of the time series used in estimating the money demand, namely: the logarithms of money stock M1, M2, real non-oil GDP, nominal interest rate, and price level. Cointegration between these series was also tested. Finally, Section VI concludes our study.

II. The Model

Monetary economists generally debate the variables that are expected to influence the demand for money. Following Miller (1991), we expect the long-run money demand in UAE to behave in the following way:

$$\text{In } M_t^d = \beta_0 + \beta_1 \text{In} Y_t + \beta_2 \text{In} R_t + \beta_3 \text{In} P_t + u_t \quad (1)$$

where Mtd is the quantity of nominal money balances demands, Yt is the real non-oil GDP, Rt is the nominal interest rate. Pt is the price level and ut is the error term. The long-run money demand becomes a demand for real balances if, and only if, ß3 equals one.

Researchers debate the choice of variables for money demand regressions. Questions arise about the appropriate monetary-aggregate, interest rate and scale variable measures. We consider two alternatives measures for the monetary aggregate, namely M1, and M2. For the interest rate, we use one alternative, the market rate of interest (R) and one alternative for scale variable-nominal non-oil gross domestic product decomposed into real non-oil gross domestic product (Y) and the implicit price deflator (P).

The procedure followed in estimating the above equation involves four steps. First, the times-series properties (i.e., stationarity) of the data should be investigated. Estimting equation (1) with non-stationary data will lead to unreliable t-ratios, as the series would have infinitely large variable (see Arize and Shwiff, 1993). Second, we estimate cointegration regressions with ordinary least squares using variables with the same order of integration. Third, test the residuals of the cointegration regressions for stationary. Finally, we construct the error-correction models.

equilibrium constraint. The deviation between the series and its equilibrium trend is known as the equilibrium error. Modeling this error is called error-correcting form, and the data generated by error-correction model should be co-integrated. A typical error-correction model would relate the changes in one variable to past equilibrium errors, as well as to past changes in the other variables (see Engle and Granger, 1987). The relationship between cointegration and error-correction is that co-integrated series can be represented by error-correction models. Furthermore, cointegration implies that deviations from equilibrium are stationary, even though the series themselves are non-stationary. Following the definition of Miller (1991), if two time series Xt and Yt are non-stationary in their levels but stationary in their first differences, the series are said to be co-integrated with a co-integration factor ß, where ß is such that the error term zt = yt - ßxt is stationary. If such a factor exists, it must be unique. Any other factor (ß + ?) generates an additional term (?Xt) which is non-stationary by definition. In this case, an error-correction model should be estimated.

Cointegration and error-correction modeling is thus a two-step procedure. In the first step, a level regression is performed to test the hypothesis of cointegration (long-run relationships). To test for cointegration, only the series exhibiting first-order unit root are employed in the cointegration regression. In this regression, one of the system-variables is regressed on a constant and the remaining variables; second, the residuals from the first regression are regressed upon the lagged residuals and up to eight lags of the first differences of the residuals. The lag structure is determined using Akaike's final predication error (FPE). This error-correction representation is expected to capture the short-run relationships among the variables. A test statistic less than the critical value is sufficient to reject cointegration.

The primary purpose of this paper is to examine monetary dynamics in the United Arab Emirates (hereafter, UAE) using this two-step procedure over the period 1975:i - 193:iv. The rest of the paper is organized as follows: Section II specifies the empirical model designed to capture the behavior of the demand for money in UAE. Section III describes the data and the data sources. The empirical findings are presented in Section IV.

The Demand for Money in UAE: Cointegration and Error Correction Tests

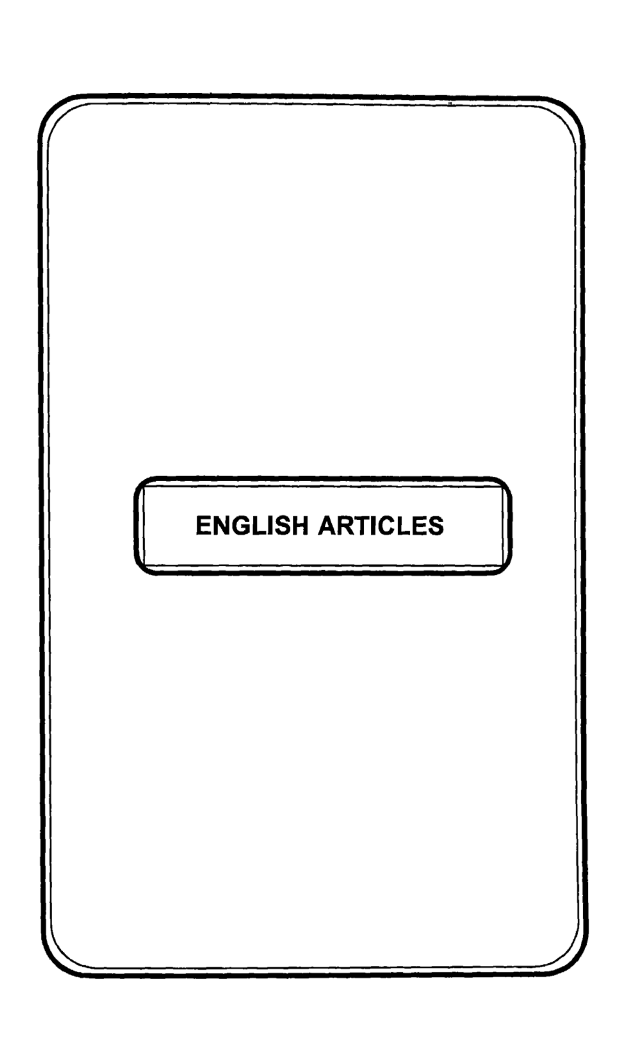
Al-Swaidi Abdulla
Abdel-Hameed Bashir
U.A.E University

I. Introduction

Standard times series regressions pay little attention to whether the relationships between economic variables are real or spurious. Spurious relationships arise because most economic time series exhibit non-stationary tendencies, and can be identified when the regression's adjusted coefficient of determination (R2) exceeds the Durbin Watson (DW) statistic (Granger 1974). However, the high R2's may reflect correlated trends rather than underlying economic relationships while the low DW statistics may indicate non-stationarity. One method of checking for spurious relationships involves first-difference regressions, where first differencing is expected to restore stationarity. Whether the relationships found in level regressions appear in first-difference specifications remain an empirical question.

Cointegration, on the other hand, attempts to identify conditions for which relationships are not spurious (Engle and Granger 1987; Granger 1986; Hendry 1986). The idea underlying cointegration is to allow for modeling the belief that certain economic variables may drift apart in the short-run, but not diverge too far apart in equilibrium. If the time series variables are cointegrated, their long-run trends adjust according to an

The authors whose names appear alphabetically are Assistant Professor of Economics, UAE University, Al-Ain, and Assistant Professor of Economics, UAE University and Grambling State University, Grambling, LA 71245, USA.


ENGLISH ARTICLES

ARTICLES IN ENGLISH

DISCUSSIONS:

BOOK REVIEWS:

Contents

ARTICLES IN ARABIC:

paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clealry indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the artilce.

Examples:

Hischi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6- The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - the Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and data of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the authorís full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

abbreviated: JSS

Published by The Academic Publication Council, Kuwait University An Academic refereed Quarterly publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and cultural Geography

Vol. 24 No. 3 - Autumn 1996

Adress all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O.Box 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel: (00965) - 4836026, 4810436 Fax: 4836026

Price per issue

Kuwait (KD 0.750) for individuals, (KD 2.750) for Institutions, Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 1500), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1), Algeria (15 AD), Libya (D 2), Egypt (E 5), Sudan (S 1), Syria (S 50), Yemen (10 Rs), Morocco (MD 15), UK (1).

Individuals Subscription
Kuwait

One Year	3 K.D.
2 Years	6 K.D.
3 Years	8 K.D.
4 Years	10 K.D.

Arab Countries:

One Year	4 K.D.
2 Years	8 K.D.
3 Years	11 K.D.
4 Years	14 K.D.

Other Countries:

One Year	15 U.S. $
2 Years	30 U.S. $
3 Years	40 U.S. $
4 Years	50 U.S. $

Institutions:
Kuwait & Arab Countries

One Year	15 K.D.
2 Years	25 K.D.
3 Years	40 K.D.
4 Years	50 K.D.

Other Countries:

One Year	60 U.S. $
2 Years	110 U.S. $
3 Years	150 U.S. $
4 Years	180 U.S. $

Payment for individual subscriptions should be made in advance:
1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,
2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,
Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Previous Issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O.Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 4810436 - 4836026, Fax 4836026)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for individuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US& 12).

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Published By Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 24 - No. 3 - Autumn 1996

ISSN - 0253 - 1097